

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح

التعريف بظروفي النصارى

ينشر أول مرة

شرح

التعريف بضروري النصيف

لابن إبيكار المتوفى سنة ٦٨١ هـ
على

ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق وشرح ودراسة وتقديم

الأستاذ الدكتور هادي نهر
الأستاذ الدكتور هلال ناجي المحامي

الطبعة الأولى

٢٠٠٢ - ١٤٢٢



دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

رقم التصنيف: 415

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2002/2/343

المؤلف ومن هو في حكمه: لابن إياز / تحقيق وشرح هادي نهر / هلال

ناجي

عن: إيان الكسـاب: شرح التعريف بضروري النصيف

الموضوع: النوع الرئيسي: اللغة العربية / قواعد اللغة

بيانات النشر: دار الفكر - عمان

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

1422-2002



دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف: ٤٦٢١٩٣٨

فاكس: ٤٦٥٤٧٦١ ص. ب. ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Tel: 4621938 Fax: 4654761

P.O Box: 183520 - Amman - 11118 Jordan

ISBN 9907-07-295-1

بين يدي الكتاب

يوقفنا هذا الشرح على عالم عربي متمكن من تخوم اللغة عارفاً بأسرارها متعمقاً بدقائقها، فالشرح الذي بين أيدينا ليس توسيعاً مختصر، أو توضيح غامض، وإنما هو أثر جليل فيه من الجدة والابتكار والأصالة ما يضيف على التراث اللغوي عند العرب إشرقة جديدة تفصح عن جلال قدر (إن إياز) في عالم اللغة العربية، والتمكن من أدق علومها، وأصعبها مراساً ونعني به (علم الصرف).

والكتاب بعد هذا شامل فيه لمحات مضيئة من الدرس الصوتي المرموق، والدرس النحوي البارع جاء عليهما ابن إياز في أثناء شرحه بما يؤكد التحام المادة الصرفية بالمادة الصوتية من جهة، وبالمادة النحوية من جهة أخرى، فالصرف كان ولما يزل مقدمة ضرورية لدراسة النحو، وهو وسط بين الدرسين الصوتي والنحوي، وكل هذه الدراسات إنما تصب في مجرى الدرس الدلالي الذي لا يجوز فصله عن الدرسين الصوتي أو الصرفي، وإن ذلك ليتجلى بوضوح في شرح ابن إياز.

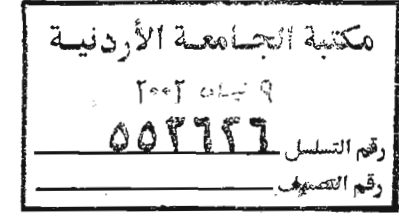
وقد اعتمد ابن إياز في شرحه مقدمة ابن مالك في التصريف على منهج متميز يمكن أن تكون ملامحه الرئيسة بيّنة في النقاط الآتية:

أولاً:

يورد ابن إياز قطعة من نص ابن مالك متناولاً إياها بالشرح، والإستشهاد والتمثيل، والتمرين، كل ذلك بإستفاضة وتوسع يدلان على تمكن ابن إياز من علم الصرف، وسبر دقائقه، والولوج إلى حيثياته وتفصيلاته.

ثانياً:

كثيراً ما يستند ابن إياز في سرد المادة الصرفية وتمحيصها، وذكر أوجه الخلاف بين اللغويين فيها إلى أبرز العلماء الذين سبقوه وهو في ذكر أوجه الخلاف، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة لا يعتمد أسلوب السرد المجرد، وإنما يرجح، وينقض، ويعدل ويصحح، متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً.



٥ ع
حال

ثالثاً:

ينته ابن إيتاز في شرحه على قضايا صرفية جوهرية تعين على إيضاح كلّ مشكل، وتثبيت المسألة المعينة في ذهن المتلقي بما لا يدع فيها غموضاً أو لبساً.

رابعاً:

لا يكتفي ابن إيتاز بذكر من يستد إليهم في الشرح من أعلام اللغويين والصرفيين والنحاة ممن سبقوه، وإنما ينصّ على ذكر آثارهم مسماً، مرجحاً، أو معارضاً، أو محاوراً، وهذه ظاهرة قلماً نألفها بهذه الصورة المطردة التي عليها شرح ابن إيتاز الذي بين أيدينا في كتب الشروح الأخرى وفي مثل هذه العلوم على وجه الخصوص. وقد صنعنا مسرداً خاصاً للكتب التي استند إليها ابن إيتاز في تحصيل بعض مادته العلمية وأتى على ذكرها في شرحه.

خامساً:

وتكمن أهمية هذا المنهج في النصّ على أسماء المظان التي نقل عنها ابن إيتاز، وأسماء أصحابها أنّ أكثرها مفقود. بل لم تُذكر من قبل في أكثر كتب التراجم والكشوف.

سادساً:

وهو في أخذه عمّن سبقه إنّما ينصّ أحياناً على المنقول من كلامهم نصّاً تاماً وكاملاً من غير زيادة أو نقص ممّا يقترب بذلك من طريقة المحدثين في بيان بداية النصّ المنقول ونهايته من باب الأمانة العلمية.

سابعاً:

يمكن القول (ومن خلال منهج ابن إيتاز في شرحه)، ومن خلال طروحاته العلمية عبر هذا الشرح إنّّه ينحو منحى البصريين في أكثر مواضع الخلاف مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة في الطرح، والتحليل، والاستنباط، وإطلاق الأحكام، والفصل في أوجه الخلاف.

سابعاً:

اعتمد ابن إيتاز في شرحه منهج التفصيل، والاستقصاء، والتوزيع والترقيم، فهو كثيراً ما يأتي على تقسيم المادة الموضوعية المعينة على أقسام، وضروب ثم يأتي على كلّ قسم أو ضرب منها بالشرح والتحليل، والاستشهاد، والتمثيل. وهذا منهج وصفي مرموق في الدرس اللغوي يوصل العمل العلمي بأهدافه المبتغاة، ويعين المتلقين على الاستيعاب، والفهم، والتعلّم.

ثامناً:

يوقفنا هذا الشرح الجليل على جملة من كتب ابن إيتاز نفسه ممّا أتت عليها الأيام، بما يُعين على تأكيد مكانة هذا العالم الفذّ، وطول باعه في عالم الدرس اللغوي، وثبّت آثاره ونتاجه من خلال ما بين أيدينا منها، أو من خلال ما نعدم وجوده اليوم.

ترجمة مُصَنَّف التعريف:

جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي مولداً، الدمشقي مدفناً. «وَجَيَان» هذه التي تُسب إليها كانت كورة تقع شرقي قرطبة. مولده على الأغلب بين عامي ٥٩٨هـ - ٦٠١هـ. ولما جُبل عليه من حُبِّ للعلم وللأمن معاً، أثر هجرة وطنه - الذي كانت تتقاذفه الصراعات السياسية - إلى المشرق طلباً للعلم والأمن معاً.

فاستقر مدة في مصر، ثم اضطربت الأحوال فيها أيام الكامل بن العاقل، فغادرها لتأدية فريضة الحج، وعند عودته أثر الاستقرار بحلب التي كانت تزخر بالعلماء كابن يعيش «شارع المفصل» ثم انتقل إلى حماة، وانتهى المطاف به إلى دمشق حيث الأمن الذي سعى إليه فاستوطنها.

عاصر ابن مالك نهاية الدولة الأيوبية، وقيام دولة المماليك، كما عاش شطراً من حياته في ظل سلطنة الظاهر بيبرس^(١) وتوفي في أثنائها.

وكان قد تصدر لاقراء العربية في حلب، وأم بالمدرسة الظاهرية. وفي دمشق اشتغل بالتصنيف والتدريس بالجامع والمدرسة العادلية التي تولى مشيختها الكبرى.

شيوخه: (٢) فأما شيوخه، ففي جَيَان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار - المتوفي سنة ٦٢٨هـ -، كما أخذ عن أبي رزين بن ثابت القلاعي وأبي العباس أحمد بن نُؤار ومحمد بن مالك المرشاني.

وفي دمشق أخذ عن الحسن بن صباح المخزومي (ت ٦٣٢هـ)، ونجم الدين مكرم بن محمد القرشي الدمشقي وكان عالماً محدثاً (ت ٦٣٥هـ) ومحمد بن أبي الفضل المرسي. وسمع من الإمام علي بن محمد السخاوي النحوي المقرئ وكان من أئمة

(١) حكم الظاهر بيبرس بين عامي ٦٥٨-٦٧٩هـ.

(٢) حول شيوخه ينظر ما كتبه محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية والمصادر التي تقدم ذكرها وحول ابن يعيش ينظر كتاب د. عبد الاله نبهان «ابن يعيش النحوي» دمشق ١٩٩٧.

اللغة والنحو والتفسير والفقه (ت ٦٤٣هـ).

وفي حلب أخذ عن عالمها الأشهر يعيش بن علي بن يعيش الحلبي شارح «المفصل» وهو من أكابر علماء العربية.

خلاته: كان صدوقاً تقياً ورعاً حسن السمات كثير النوافل عُرف بعقله ووقاره ورقة قلبه. وكان لا يرى إلّا وهو يصلي أو يتلو أو يُصَنَّف أو يقرأ.

تلامذته: (١)

روى عنه ولده بدر الدين محمد، وشمس الدين بن جعوان، وشمس الدين محمد بن أبي الفتح، وابن العطار، وزين الدين أبو بكر المزني، والشيخ أبو الحسين اليونيني، وأبو عبد الله الصيرفي، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، وشهاب الدين محمود، وشهاب الدين ابن غانم، وناصر الدين شافع، وزين الدين بن المنجاء، وبهاء الدين ابن النحاس، وأبو بكر بن يعقوب، وخَلَقُوا سواهم.

مكانته العلمية:

كان ابن مالك من أئمة العلم في زمنه، قال عنه الصفدي: «صرف همته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ منه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية. وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها»^(٢).

وقال عنه محمد بن محمد ابن الجزري: هو «إمام زمانه في العربية»^(٣).

وقال عنه السيوطي: «وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارى، وحبراً لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام

(١) الوافي بالوفيات ٣/٣٦٢.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠.

يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها^(١).

وقال عنه الذهبي: «واحدُ العصر في علم اللسان»^(٢).

وقال عنه السبكي: «وهو حَبْرُها السائرة مصنفاته مسير الشمس، ومُقَدَّمُها الذي تُصغي له الحواسُ الخمس، وكان إماماً في اللغة، إماماً في حفظ الشواهد وضبطها، إماماً في القراءات وعِلَلُها»^(٣).

حتى صَحَّ فيه القول: إنه كان أعلم أهل زمانه باللغة والنحو والقراءات والصرف وغيرها، وكان إلى ذلك شاعراً ونائراً.

وفاته:

توفي ابن مالك -رحمه الله- بدمشق في ثاني عشر شعبان سنة ٦٧٢هـ. ودُفِنَ بسفح قاسيون. ورثاه عدد من شعراء عصره من بينهم تلميذه: بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي^(٤) وشرف الدين الحصني^(٥) ومجد الدين ابن الظهير الأربلي^(٦) والشيخ محمد بن عبد الرحمن السلمي الحنفي^(٧) وتقي الدين حسين^(٨) وسواهم.

آثاره:

ناهزت مصنفات ابن مالك الخمسين كتاباً. وسنكتفي بالإشارة إلى ما طبع منها:

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٢) العبر في خبر من عبر ٥/ ٣٠٠.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.

(٤) بغية الوعاة ١/ ١٣٧.

(٥) بغية الوعاة ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٦) أشار إليها ابن قاضي شعبة في طبقاته ص ١٣٥ ولا وجود لها في ديوانه المطبوع.

(٧) ذيل مرآة الزمان للبيهقي ٣/ ٧٦-٧٧.

(٨) تنظر مرثاته في ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٨-٧٩.

١- أرجوزة في الفرق بين الضاد والطاء: حققها طه محسن -مجلة المورد- العدد الثالث- المجلد الخامس عشر - ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢- الاعتضاد في الفرق بين الطاء والضاد: حققه طه محسن وحسين تورال -النجف - ١٩٧٢م.

٣- الاعتماد في نظائر الطاء والضاد: حققه حاتم صالح -مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣، المجلد ٣١- ١٩٨١م.

٤- إكمال الاعلام بتلخيص الكلام: حققه سعد بن حمدان الغامدي -جدة- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥- الألفية: المسماة «الخلاصة في النحو»: طبعت طبعات كثيرة ومنها طبعة بتحقيق محمد مفيد الخيمي -دمشق ١٣٩٩هـ = ١٩٧٨م.

٦- تحفة المودود في المقصور والمحدود: طبعت أولاً بعناية إبراهيم اليازجي -القاهرة ١٣١٥هـ = ١٨٩٧م، ثم طبعت في ذيل كتاب «إكمال الاعلام بتلخيص الكلام» بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي -القاهرة ١٣٢٩هـ.

٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: حققه محمد كامل بركات - القاهرة - ١٩٦٧م.

٨- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري: حققه محمد وجيه تكريتي -مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان العدد ٣٣ - ١٩٨٧م.

٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: حققه عدنان عبد الرحمن الدوري -بغداد- مطبوعات وزارة الأوقاف ١٣٩٨هـ = ١٩٧٧م.

١٠- شرح الكافية الشافية: حققه عبد المنعم أحمد هريدي -مكة المكرمة- جامعة أم القرى - وقع في خمسة أجزاء.

١١- شرح النظم الأوجز في ما يهزم وما لا يهزم: حققه علي حسين البواب - الرياض - ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: حققه طه محسن - بغداد - مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣- لامية الأفعال: نشرت بشرح ابنه بدر الدين وتحقيق المستشرق فولك في لايزخ سنة ١٨٦٦، وأعاد نشره - دون اعتماد مخطوطه ما - حسام سعيد النعيمي في العدد الرابع من مجلة كلية الدراسات الإسلامية - بغداد ١٩٧٢ وحققه تحقيقاً علمياً معتمداً مخطوطة قديمة هلال ناجي ونشره في بغداد بمجلة المورد - ١٩٩٩م.

١٤- مثلثات الأفعال لابن مالك وزوائده للبعلي - حققه سليمان العايد - المملكة العربية السعودية.

١٥- ومما نشر منسوباً إليه منظومة فيما ورد من الأفعال مما تُقرأ لاه بالواو والياء. نشرت هذه المنظومة - بدون تحقيق - في مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة - مكتبة مصطفى البابي الحلبي منسوبة لابن مالك وعدتها ٦٧ بيتاً. كما نشرت في «المزهر» للسيوطي ٢٧٩-٢٨٢ منسوبة لابن مالك أيضاً وعدتها دون الخمسين بيتاً.

وقد لاحظنا أن هذه المنظومة قد نُسبت في عدد من المصادر إلى الشاعر يوسف بن اسماعيل الشواه الحلبي (ت ٦٣٥هـ). ومخطوطاتها متداخلة بعضها منسوبة للشواه وبعضها منسوبة لابن مالك. وفي بعض المصادر أن منظومة الشواه هذه شرحها بهاء الدين ابن النحاس الحلبي. وقد أفردنا لهذه المنظومة مقالة علمية.

١٦- التعريف في ضروري التصريف: وقد وصلت إلينا منه مخطوطة فريدة، أنجزنا تحقيقها. وكتابنا هذا هو شرح لكتاب ابن مالك، حُبْرَةُ أحد كبار التصريفيين في عصره وأحد أعلام النحاة وهو جمال الدين الحسين بن بدر الدين بن أياز بن عبد الله أبو محمد البغدادي من معاصري ابن مالك، وقد ولي مشيخة النحو في المستنصرية وتوفي سنة ٦٨١هـ.

هوامش ترجمة ابن مالك

١- عن سيرة ابن مالك وآثاره تنظر المصادر التالية:

- تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - الترجمة العربية ٢٧٥/٥ - ٢٩٦ و ١٨٥.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: محمد عيسى صالحية ١٧/٥ - ٢١.
- دائرة المعارف الإسلامية: هوتسما ورفقاؤه - الطبعة العربية الثانية - حرر الترجمة محمد بن شنب (١٠/٣٨١-٣٨٨).
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ١٣٦/١ - ١٣٨.
- الفلاكة والمفلوكون: أحمد بن علي الدلجي ص ٨٦-٨٧.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي ط ٢ ص ٢٠١.
- الأعلام: الزركلي ١١١/٧.
- الوافي بالوفيات: الصفدي ٣/٣٦.
- فوات الوفيات: ابن شاکر الكبتي ٣/٤٠٧ - ٤٠٩.
- مرآة الجنات وعبرة اليقظان: اليافعي ٤/١٧٢ - ١٧٣.
- غاية النهاية: ابن الجزري ٢/١٨٠ - ١٨١.
- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبه: دققه محسن غياض ص ١٣٤ - ١٣٥ بغية الوعاة ١/١٣١ - ١٣٤.
- البداية والنهاية: ابن كثير ١٣/٢٦٧.
- شذرات الذهب: ابن عبد الحي الحنبلي ٥/٣٣٩.

● نفح الطيب: المقرّي - تحقيق احسان عباس ٢/ ٢٣٣-٣٢٢.

● السلوك لمعرفة دول الملوك: المقرّيزي: حققه محمد مصطفى زيادة ١/ ٦١٣ ابن يعيش النحوي: عبد الإله فبهان ص ٥٢-٥٣.

٢- حكم الظاهر بيبرس بين عامي ٦٥٨-٦٧٩هـ.

٣- حول شيوخه ينظر ما كتبه محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية والمصادر التي تقدم ذكرها.

وحول ابن يعيش ينظر كتاب د. عبد الإله نبهان «ابن يعيش النحوي» دمشق ١٩٩٧.

٤- الوافي بالوفيات ٣/ ٣٦٢.

٥- الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

٦- غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠.

٧- بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

٨- العبر في خبر من عبر ٥/ ٣٠٠.

٩- طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.

١٠- بغية الوعاة ١/ ١٣٧.

١١- بغية الوعاة ١/ ١٣٤-١٣٥.

١٢- أشار إليها ابن قاضي شعبة في طبقاته ص ١٣٥ ولا وجود لها في ديوانه المطبوع.

١٣- ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣/ ٧٦-٧٧.

١٤- تنظر مرثاته في ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٨-٧٩.

ترجمة الشارح:

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين، كان أواخر زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي، ومن شيوخه سعد بن أحمد البياني. وقد نقل عن شيخه المذكور في مواضع عديدة من كتابه «شرح الفصول» وذكر أنه شرح الجزولية. كما سمع المقامات الزينية الخمسين على مصنفها الوزير شمس الدين ابن الصقيل الجزري سنة ٦٧٦هـ برواق المستنصرية^(١).

قرأ عليه تاج الدين ابن السبّاك الحنفي. وسمع عليه مجد الدين أبو الميامن عبد الوهاب بن جلال الدين يوسف بن إياز بن عبد الله البغدادي، وكتب عنه أبو العلاء الفرضي وابن الفوطي وغيرهما، كما قرأ عليه الحسن بن مطهر الحلي.

ولي مشيخة النحو بالمستنصرية. وصنّف عدداً من الكتب منها:

١- القواعد (في النحو) منه مخطوطة في القاهرة قلت: لعله: قواعد المطارحة.

٢- المحصول في شرح الفصول: وكتاب «الفصول» كتاب في النحو صنفه يحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت ٦٢٨هـ).

ومن شرح ابن أياز مخطوطات في ليدن وبودليانا وياتنه وبرلين والقاهرة ودمشق وسليم أنما دبنكيور.

٣- شرح التعريف في ضروري التصريف وهو كتابنا هذا، وهو أول كتاب يطبع لابن إياز البغدادي.

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي ١/ ٥٣٢ تاريخ الأدب العربي - بروكلمان -

نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب - دار المعارف بمصر - ١٩٧٥ - ١٨٥/٥ - ٢٩٤ - ٣٠٧.

تاريخ علماء المستنصرية: ناجي معروف - ٢/ ١٩-٢١ بغداد ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥.

٤- الاسعاف بتتمة الانصاف. بهذا الاسم ذكره في شرحه لتعريف ابن مالك. قلت: لعله كتاب «الاسعاف في الخلاف» لأن الانصاف هو في الخلاف بين البصريين والكوفيين.

٥- المسائل الخلافية: بهذا الاسم ذكره في شرح تصريف ابن مالك.

٦- مأخذ المتبع: ذكره في شرحه لتصريف ابن مالك بهذا الاسم.

٧- آداب الملوك: ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء المستنصرية.

قال عنه أبو حيان: ابن إياز أبو تعاليل. أي يُحسن إيجاد العلل.

توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة احدى وثمانين وستمئة.

وصف المخطوطة المعتمدة:

المخطوطة التي اعتمدناها في تحقيق هذا الكتاب مخطوطة قديمة نادرة تقع ضمن مجموع محفوظ برقم ١٠٩٦ بمكتبة أحمد الثالث -طوبقوسراي باستانبول.

كتبها محمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي الشافعي، وتاريخ نسخها سنة سبع وسبعمائة.

ويضم هذا المجموع مجموعة نادرة من كتب اللغة والنحو والصرف.

من بينها شرح ابن إياز لكتاب «التعريف في ضروري التصريف» لابن مالك وهو يشغل الورقات ١٩٤-٢١٩. فهو يقع في ست وعشرين ورقة (٥٢ صفحة). معدل سطور الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطراً.

وتوثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه كامن، بدليلين:

أولهما: وجود اسم مؤلفه في الورقة التي سبقت النص.

وثانيهما: أن مؤلف الكتاب نسب إلى نفسه عدداً من الكتب في أثناء شرحه وهي كتب ثابتة النسبة لابن إياز، نسبتها مصادر ترجمت له.

الجديد بالذكر أن شرح ابن إياز هو الشرح الوحيد الذي ذكرته المصادر لكتاب ابن مالك. وهو شرح موسع حفظ لنا نصوصاً كثيرة من كتب بعضها مفقود.

[illegible]

بداية شرح ابن إياز على ضروري التصريف لابن مالك

[illegible]

آخر نهاية شرح التصريف

الورقة ١٩٢ من المخطوطة المعتمدة في التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا أَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى سِرَائِرِ نِعَمَائِهِ حَمْدًا يَمْلَأُ أَطْبَاقَ أَرْضِهِ وَسَمَائِهِ، وَأُمَجِّدُهُ وَإِنْ قَصَرَ الشُّكْرُ مِنْ أَدْرَاكِ ثَنَائِهِ، وَأُثَرُّهُ كَمَا نَزَّهَ نَفْسُهُ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَأُصَلِّيَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ بِالْوَعْدِ وَالصَّدَقِ، وَالْوَجْهِ الطَّلَقِ فَكَانَ بِحَقِّ حَبِيبِ الْحَقِّ وَشَفِيعِ الْخَلْقِ، وَعَلَى آلِهِ ذَوِي الْأَخْلَاقِ الشَّرِيفَةِ، وَالْأَحْسَابِ الْمَنِيفَةِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ التَّابِعِينَ لَهُ فِي الْإِعْلَانِ وَالْإِسْرَارِ.

وبعد...

فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْتَغْلِينَ عَلَيَّ، وَالْمُتَرَدِّدِينَ إِلَيَّ أَلْتَمَسُوا مِنِّي أَنْ أُبَيِّنَ مَا أَلْغَزَهُ الشَّيْخُ الْأَمَامُ ابْنُ مَالِكٍ الْمَغْرِبِيُّ فِي تَصْرِيفِهِ، وَاتَّبَعَ كُلُّ فَضْلٍ بِمَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ تَصْحِيحِهِ أَوْ تَرْيِيفِهِ فَأَجَبْتُ مُلْتَمَسَهُمْ، وَشَرَحْتُهُ، وَكَشَفْتُهِ كَشْفًا شَافِيًا، وَأَوْضَحْتُهِ، وَنَبَّهْتُ عَلَى ضَوَابِطِهِ الْجَامِعَةِ، وَاحْتِرَازَاتِهِ اللَّقِيطَةِ النَّافِعَةِ، وَأَرْجُو مِنْ يَقِفُ عَلَيْهِ، وَيَتَأَمَّلُ مَا أَوْدَعْتُهُ فِيهِ أَنْ يَمَهِّدَ^(١) فِي التَّقْصِيرِ عُذْرِي فَإِنِّي أَلْفَتُهُ وَالْهَمُومُ تَجَاذِبُ فِكْرِي، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَعِينُ وَالْمُوفُّ.

٥٥٢٦٢٦

قال:

«الاسمُ المجزؤ من الزوائد إمَّا ثلاثيٌّ كـ: فَلَسٍ، وَفَرَسٍ، وَكَيْدٍ وَعَضْدٍ، وَحَبِيرٍ، وَعَنْبٍ، وَابِلٍ، وَبُرْدٍ، وَصُرْدٍ^(٢) وَعُتْقٍ.»

قُلْتُ:

بدأ بتبيين وزن الاسم لأنه هو الأصل، ولما كان الاسم ينقسم إلى مجزئ عن الزوائد

(١) تمهيد العذر: قبوله وبسطه.

(٢) في اللسان (صرد): الضرد: طائر فوق العصفور. وقيل: طائر أبقع ضخم الرأس، لا تراه إلا في شجرة أو شجرة لا يقدر عليه أحد.

ومزيد فيه، بدأ بالمجرد لأنه الأصل أيضاً، ولما كان المجرد ينقسم إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي بدأ بالثلاثي لأنه الأخف، والأكثر استعمالاً.

أما أنه أخف فلائته على العدة التي تقتضيها حكمه الوضع، ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء، ولا يكون إلا متحركاً، والأخير للوقف، ويسكن فيه ويتحرك في الوصل، والحرف الثاني للفصل بينهما لثلاثي الابتداء الوقف لأن المتجاورين كالشيء الواحد، والابتداء والوقف متضادان ففصل بينهما، ولهذا لم يجز البصريون ترخيّمه مطلقاً، وأجاز الكوفيون ترخيّمه إذا كان متحركاً الوسط^(١).

وها هنا تنبيه؛ وهو أنه ليس المراد بالاعتدال قلة الحروف إذا يلزم من ذلك أن يكون الأخف نحو: من، وكم، ولا يقال ذلك، بل المراد بذلك ما قدّمنا.

وأما أنه أكثر استعمالاً فلكترة أخوته، ومن يتأمل كلامهم عَرَفَ صحة ذلك. واعلم أن التقسيم يقتضي أن تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناءً؛ وبيان أن الفاء إما أن تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، والعين كذلك، وتزيد عليها بالسكون، وثلاثة في أربعة اثنا عشر^(٢).

(١) حجة البصريين - وتابعهم الكسائي من الكوفيين - في منع ترخيّم الثلاثي مطلقاً إن لم تكن آخره تاء التأنيث أن الترخيّم إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف بوصفه أقلّ الأصول وضعاً لأنه لم يكن دون الثلاثة شيء من الأصول على أرجح الآراء.

وقد أجاز الكوفيون ترخيّم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، وذلك نحو: يا عُنْ ويا حَجْ، ويا كِتْ في ترخيّم: عنق، وحجر، وكنف.

بل أن بعض الكوفيين أجاز ترخيّم الاسماء الثلاثية مطلقاً.

ينظر الكتاب ٢/٢٥٥، وشرح المفصل: ٢/٢٠، والانصاف في مسائل الخلاف. المسألة (٤٩).
(٢) الوزنان المتخلفان من القسمية هما: (فَعْلٌ وفَعِلٌ). مكسور الفاء مضموم العين وعكسه. قال سيبويه: «واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فِعْلٌ ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعْلٌ».

والسبب في هذا الانتفاء استتقالهم الخروج فيهما من ثقیل إلى ثقیل يخالفه، ولما كان في الانتقال من الكسر إلى الضم خروج من ثقیل إلى ثقیل أهمل.

ينظر الكتاب ٤/٢٤٤.

لكن عُدِمَ مع ضمّ الفاء في الأسماء بناءً، ومنع كسرها بناءً مطلقاً فبقيت أبنيتها عشرة.
وبدأ بالمفتوح الفاء، وله أربعة أبنية.

فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسماً وصفة. فالاسم: صَقْرٌ، والصفة: صَقَبٌ^(١).
وفَعِلٌ: بفتحهما؛ ويكون ذلك كـ: جَمَلٍ، وبَطَلٍ. وفَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين//
ويكون نحو: كَبِدٍ، وحَذِرٍ.

وفَعْلٌ بفتح الفاء وضمّ العين، ويكون كذلك كعَضُدٍ، وجَدْبٍ. وثنى بمكسورها^(٢)؛
وله ثلاثة أبنية:

فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين، ويكون كذلك نحو: عِذْلٍ، ونَضُو^(٣).

وفَعْلٌ بكسر الفاء وفتح العين؛ وهو في الاسم نحو: عِنَبٍ.

قال التصريفيون: لا نعلمه جاء صفة إلا في قولهم: قومٌ عَدَى وهو اسم جنس وصف به الجمع كالسفر، والركب، وليس تكسير لأنه لا نضير له في الجموع المكسرة^(٤).

(١) في اللسان (صقب): «يقال للغصن الريان الغليظ: الصقب. والصقب: عمود البيت. وقيل: هو العمود الأطول في وسط البيت.

(٢) في اللسان: (نضو): «النضو: الدابة التي اهزلتها الأسفار، واذهبت لحمها» فالنضو على هذا صفة بمعنى: المهزول.

(٣) في اللسان: (نضو): «النضو: الدابة التي اهزلتها الأسفار، واذهبت لحمها» فالنضو على هذا صفة بمعنى: المهزول.

(٤) مكسور الفاء مفتوح العين كثير في الأسماء كعنكب، وضيع، وطول - للجل الذي تربط به الدابة.
قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء صف إلا في حرف من المعتل بوصف به الجماع وذلك قولهم: قوم عَدَى، ولم يكسر على عدى واحد، ولكنه بمنزلة السفر والركب.»
وأجازه المازني وصفاً. قال: «والصفة: قوم عَدَى، وما كان سوى.
وقال النابغة:

باتت ثلاث ليالٍ ثم واحدةً
بذي المجاز تُراعى منزلاً زيماً.

ينتظر: الكتاب: ٤/٢٤٤. والمنصف: ١٩/١.

وَفُعِلْ بكسرهما، ويكون كذلك كإِبِل، ويلز للمرأة العظيمة، وقيل : القصيرة.

والمعدوم منه: فِعِلْ بكسر الفاء وضمّ العين، وعلّوه بأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضمّ الذي هو أثقل منه.^(١)

وأما: حِبْل بكسر الحاء وضمّ الباء فقد أضعف، وأجيب عنه بأنه من التداخل، وذلك لأنه يقال: (حِبْل) كُعُنِي، و(حِبْل) كَابِل، فالمتكلم بـ (حِبْل) كأنه قصد الكسر أولاً ثم غفل فذكر الضمّ ثانياً.

وأكثر ما يكون التداخل من كلمتين كقَنْط يقَنْط بفتح العين منهما فإنه لما قيل: قَنْط يقَنْط كضرب يضرب، وقط يقَنْط كعلم يعلم فَمَنْ فتح العين فيهما ركبهما من اللغتين^(٢)، وثَلث بمضمومهما، وله ثلاثة أبنية:

فُعِلْ بضمّ الفاء وسكون العين؛ ويكون كذلك كَبُرِد، وعُبِر.

(١) قيل إنه قرأ شذوذاً قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ذَاتُ الْحَبْلِ﴾ الذاريات وقد دفعت هذه القراءة بأنها لم تثبت. وعلى فرض ثبوتها خرجت على أوجه.

ينظر: البحر المحيط: ١٣٤/٨، الجامع لأحكام القرآن: ٣٢/١٧.

(٢) تداخل اللغات، أو (تركب اللغات) كما سماه ابن جني وهو ورود بعض اللغات على بعضها، واختلاطهما في الاستعمال، وإنتاجهما شيئاً جديداً غير جار على وفق الاستعمال المعهود، وهو على ثلاثة أقسام:

تداخل في الأفعال الثلاثية وتوليد أبواب جديدة لا تسائر الأبواب المعروفة نحو: نَعِمَ بمعنى صار ناعماً فقد ورد: نَعِمَ نَعِمَ، ونَعِمَ نَعِمَ.

فأخذ أصحاب اللغة الأولى الماضي من لغتهم واستعملوا له مضارع الفريق الآخر ف قيل: نَعِمَ نَعِمَ. من باب التداخل.

وتداخل اللغات في الأفعال فيترتب على ذلك مجيء الوصف على غير بابه.

ووضع ألفاظ لمسميات غير أوصاف من قبيلتين مختلفتين. فينقل لفظ احداهن إلى الأخرى وتستعمله استعمالهما للفظها، والأصيل هو الذي يشيع استعمالاً.

ينظر الخصائص ٣٧٩/١، والمنصف: ٢٥٦/١ وما بعدها.

يُقَال: نَافَةٌ عُبِر. أي: لا تزال يُسافر عليها^(١).

بضمّ الفاء وفتح العين، ويكون كذلك كَرُبْع، وسُكْع^(٢).

وَفُعِلْ بضمّهما، ويكون كذلك كطُنْب^(٣)، وشرَح يقال: نَافَةٌ سُرُح^(٤).

والمعدوم منه في الأسماء (فُعِلْ) بضمّ الفاء وكسر العين، ويحصن بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول كضُرِبَ.

أما دُرُل اسم قبيلة أبي الأسود فقيل: إنها مَعْرِفَةٌ، والمعارف غير معول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة.

وقيل: إنه اسم دُوبية بابن عرس حكاها الأَخْفَش^(٥).

ونقل الميداني^(٦)، أنه يقال: وَعِلْ لغة في الوَعِل^(٧).

(١) في اللسان (عبر): «وجمل عبر أسفار وجمال عبر أسفار يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث مثل الفلك: الذي لا يزال يسافر عليها. . . وكذلك الرجل الجريء على الأسفار الماضي فيها القوي عليها.»

(٢) في اللسان (سكع): «ورجل سكع: متحير».

(٣) في اللسان (طنب): «الطنب والطنب معاً: جبل الخباء والسرادق ونحوهما.»

(٤) في اللسان (سرح): «وخيل سُرُح وناقّة سرح ومنسرحة في سيرها أي: سريعة».

(٥) الأَخْفَش: سعيد بن مسعدة أبي الحسن الأَخْفَش الأوسط.

توفي سنة خمس عشرة، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين للهجرة.

ينظر بغية الوعاة: ٥٩٠-٥٩١.

وفي اللسان: (دال): «قال الجوهري: قال الأَخْفَش: وإلى هذا المسمى تُسبب أبو الأسود الدؤلي إلا فتحوا الهمزة على مذهبه في النسبة استقلالاً لتوالي الكسرتين مع ياء النسب».

وينظر شرح الشافية: ٣٨/١.

(٦) الميداني: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري صاحب مجمع الأمثال. توفي سنة ثمان عشرة وخمسائة للهجرة.

ينظر بغية الوعاة: ٣٥٦-٣٥٧.

(٧) قال الميداني: «وقد أورد الليث في كتابه أنّ الوَعِل لغة في الوَعِل».

نزهة الطرف في علم الصرف: ٦ وينظر شرح الشافية: ٣٨/١، واللسان (وعل).

وعن الليث^(١): رُئِمَ: اسم للأست وهذا كله شاذ^(٢).

قال:

«وأما الرباعي فجَعَفَر، وودِرْهَم، ووزِيرَج، وِدِرْقَس، وِبُرْتُن، وِجُحْدَب».

قلت:

ذكر للرباعي ستة أبنية وأئمة هذا الفن جعلوها خمسة، وسنبين الذي فيه الخلاف عند الوصول إليه إن شاء الله تعالى.

فالخمسة:

فَعَلَّلَ بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام. ويكون اسماً وصفة كجَعَفَر، وسَلْهَبٍ للطويل^(٣) إن كانت الفاء أصلاً.

وَفَعَّلَ بكسر الفاء، وسكون اللعين وكسر اللام. ويكون كذلك كزِيرَج^(٤)، وعِنْفَصٍ للمرأة القليلة الحياء.

(١) الليث بن نصر بن سيار، وقيل: الليث بن المظفر، وقيل الليث بن رافع. فقد وقع الخلاف منذ القديم في أنه ابن نصر بن سيار أو حفيده. وكان أكتب الناس في زمانه بارعاً في الأدب بصيراً بالشعر والنحو. وعاش في القرن الثاني الهجري. ولم تؤرخ وفاته في كافة المصادر. وقيل إنه المصنف الحقيقي لكتاب «العين».

تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٧/٤٣-٥٢، وطبقات ابن المعتز ٣٨-٣٩، وتهذيب اللغة للأزهري ١/٢٨، والبلغة للفيروز آبادي ص ١٩٤-١٩٥، ونبأه الرواة ٣/٤٢، وبغية الوعاة ٢/٢٧٠، والمزهر: ١/٧٧.

(٢) في شرح الشافية ١/٣٨، و«حكي: الرُّئِمَ بمعنى الاست». وفي اللسان (مادة رأَم): والرُّئِمَ: الاست عن كراع. وفي المخطوط تحريف، والتصويب عن المصادر المذكورة.

(٣) في اللسان (سَلْهَب): «السَّلهَب: الطويل عامة، وقيل هو الطويل من الرجال، وقيل: هو الطويل من الخيل والناس».

(٤) في اللسان (زِيرَج): «الزِيرَج الوحشي، والزِيرَج الذَّهَب... والزِيرَج، رينة السلاح، والزِيرَج: السحاب الرقيق فيه حمرة...»

وَفَعَّلَ. بضم الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى. ويكون كذلك كزِيرَج^(١) وِجُرْشَع^(٢).

وَفَعَّلَ. بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى. كدِرْهَمٍ وِهِنَج^(٣). إن كانت الهاء أصلاً.

وَفَعَّلَ. بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى. كَقَمَطِر^(٤) وِسَبْطِر^(٥).

والسادس هو المختلف فيه، وهو: فَعَّلَلَ. بضم الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى. ذهب هذا المصنف لإثباته، وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء يعيش الحلبي^(٦)، فإنه عَنهُ أخذ علم العربية. أخبرني بذلك جماعة^(٧). // وهو مذهب الأخفش^(٨)،

(١) في اللسان (برثن): «البرثن: مخلب الأسد، وقيل هو السبع كالأصبع للإنسان، وقيل: البرثن: الكف بكاملها مع الأصابع».

(٢) في اللسان (جرشع): «الجرشع: العظيم الصدر، وقيل: الطويل»، وقال الجوهري: من الإبل فخصص، وزاد المتفخ الجنيين».

(٣) في اللسان (هِنَج): «الهِنَج الأكوول... والهِنَج: اللثيم... والكلب السلوقي، وقيل: هو من أسماء الكلاب السلوقية، وقيل: إن هاء هبلع زائدة، وليس يقوي».

(٤) في اللسان (قمطر): «القمطر: الجمل القوي، وقيل: الجمل الضخم القوي... ورجل قمطر: قصير، صخم».

(٥) في اللسان (سبطر): «قال سيبويه: حمل سبطر وجمال سبطرت: سريعة ولا تكسر».

(٦) ينظر: شرح المفصل ٦/١٢٠.

وأبو البقاء يعيش الحلبي هو يعيش بن علي بن أبي السرايا بن محمد (موفق الدين)، وقيل إنه كان يعرف أيضاً بابن الصانع، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة هجرية.

وينظر أنباء الرواة للقفطي ٤/٣٩، وفيات الأعيان ٧/٤٦، بغية الوعاة: ٢/٣٤٤.

(٧) من الثابت أن ابن مالك قد درس على يد أبي البقاء في حلب، والتقى هناك ابن عمرو (محمد بن محمد الحلبي النحوي). ت. ٦٤٩ هـ، وهو من تلاميذ أبي البقاء أيضاً، غير أن ابن مالك لم يشر إلى البقاء في آثاره، ولم يعتد بآرائه، ولا يُعرف الباعث لهذا.

ينظر: فوات الوفيات: ٢/٤٥٢-٤٥٣، والوافي بالوفيات: ٣/٣٦٣-١٩٧/١. ونفح الطيب: ٧/٢٧٢.

(٨) ينظر: المنصف ١/٢٧، وشرح الشافية: ١/٤٨.

ونقل المازني^(١) أنه رأي الكوفيين، وحجبتهم ما رواه الفراء^(٢) وغيره من قولهم: بُرَّقَ، وطُجِّلَبَ، وجُؤْذِرَ، وجُجْذَبَ^(٣).

وهنا تنبيه. وهو أن الالف في بُهْمَاة^(٤) على هذا تكون لللاحق إذ قد امتنع أن يكون للتأنيث لدخول تائه عليه^(٥) ونظيره أن إحدى للتأنيث، فإذا قلت: إحدى عشرة فهي لللاحق بديرهم إذ المركب جار مجرى الكلمة الواحدة، ولا تجمع علامتا تأنيث فيها.

هذا قول أبي علي^(٦) في التذكرة^(٧)، وقال بعضهم: مُسَوِّغٌ ذلك أنهما وإن ركباً كلمتان

(١) المازني: بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازني. توفي سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين للهجرة.

ينظر بغية الوعاة: ٤٦٣/١ وما بعدها.

(٢) الفراء: يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي أبو زكريا. توفي سنة سبع ومئتين. ينظر بغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٣) في المنصف ٢٧/١: «وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: «فجُجْذَبَ»، ومثاله: «فُجِّلَلْ» بفتح اللام حكاه أبو الحسن وحده بالفتح، وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره «جُجْذَبَ» بضم الدال، وهو اسم لا صفة، وقد حكى غيره: بُرَّقَ وُجْزَعُ، وطُجِّلَبَ وطُجِّلَبَ، وجُؤْذِرَ، وجُؤْذِرَ، إلا أن جُؤْذِرَا ذكر أبو علي أنه أعجمي، قال فلا حجة فيه، والضم في برقع وطحلب هو المعروف الشائع. وينظر: اصلاح المنطق: ١١٦، وشرح الشافية: ٤٨/١.

(٤) في اللسان (بهم): «وقال الليث: الهمى: نبت تجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر فإذا يبس هز شوكة وامتنع ويقولون للواحد بهمى والجمع بهمى.. وقال بعضهم: واحده بهماء.»

(٥) يرى سيبويه أن بهمى واحدة لأنها الف تأنيث، وبهمى جمع. وقال آخرون أن الفها لللاحق والواحدة بهماء. وقال المبرد: هذا لا يعرف، لا تكون الف فعلى بالضم لغير التأنيث. وقال ابن سيده: هذا قول أهل اللغة، وعندني أن من قال بهما فالالف ملحقه له بجحدب، فإذا نزع الهاء آحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الالف فيما بعد للتأنيث، فيجعلها لللاحق مع تاء التأنيث ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء.

ينظر الكتاب ٢١١/٣، والمقتضب ٣/٣٨٥، ٥/٤، والمنصف ٤٨/١-٤٩، واللسان: (بهم).

(٦) أبو علي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي توفي سنة سبعين وثلاثمائة، وقيل سنة ست وسبعين وثلاثمائة للهجرة.

ينظر: وفيات الأعيان ٢/٨٠-٨٢، ومعجم الأدباء: ٧/٢٣٢. وفهرست ابن النديم ص ١٠١، والكامل في التاريخ: ٩/٥١.

(٧) التذكرة: من مصنفات أبي علي الفارسي المشهورة، ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٧/٢٤٠ - طبعة الرفاعي -.

بدليل «أحد عشر»، وقد علم أن أربعة أحرف متحركة لا تتوالى فما ظنك بستة، وسيبويه واصحابه لم يشبوا ذلك وتمسكوا بعدم النقل، فألف «بُهْمَاة» على هذا للتكثير كقُبَعَثَى^(١).

قال الزعفراني^(٢) في كتاب (الأسماء الأعجمية)^(٣) والصحيح رأي سيبويه، ولا حجة فيما يتعلق به الكوفيون.

أما «جُؤْذِر» فإنه أعجمي^(٤)، وأما «بُرَّقَ» و«طُحِّلَبَ» فالأجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كِبُرُثْن، وكذلك الرواية الجيدة في «جُجْذَبَ» بضم الدال^(٥).

وعلى هذا لو ثبت فتحهما أمكن أن يكون محذوفاً من: «جُجْذَبَ» انتهى كلامه.

أقول: كان شيخني الثقة المحقق سعد بن أحمد المغربي^(٦) جزاه الله عني أحسن

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٢١١-٢١٢، ٤١٧ وفي اللسان (مبعثر):

«المبعثر: الجمل العظيم، والأنثى قبعرة، والقبعثر أيضاً الفصيل المهزول. قال بعض النحويين ألف مبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم للتأنيث، ولا لللاحق... قال المبرد: القبعثرى العظيم الشديد والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق الخمسة بينات الستة، لأنك لا تقول: قبعرة فلو كانت الألف للتأنيث لما ألحقه تأنيث آخر».

(٢) الزعفراني: محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري أحد تلاميذ علي بن عيسى الرُّبَيعي، وكان الرُّبَيعي يثني عليه، ولقي الفارسي فقرأ عليه الكتاب، فقال له: أنت مُسْتَعِينٌ عَنِّي يَا أَبَا الْحَسَنِ، فقال: إن استغنيت عن الفهم لم استغن عن الفخر.

تنظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» ١/٢٦٨.

(٣) لم يذكر هذا الكتاب في المصادر.

(٤) نسب المازني القول بعجمة (جؤذر) إلى أبي علي الفارسي. وعلى ذلك فلا حجة فيه. ينظر: المنصف ٢٧/١. وفي اللسان (جؤذر): «والجؤذر والجؤذر ولد البقرة، وفي الصحاح: البقرة الوحشية، والجمع جآذر فارسيان».

(٥) في شرح الشافية ١/٥١: «البرثن: للسمع والطير كالأصابع للإنسان، والمخلب ظفر البرثن... والجُجْذَب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، وكذا: الجخادب».

(٦) سعد بن أحمد المغربي: هو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله أبو عثمان الجذامي الأندلسي البنياني.

قال الشرف الدمياطي: رأيت ابن إياز شاباً يقرأ النحو على سعد بن أحمد البنياني.

الجزء يصوب قول الأخفش، وهو أن الفراء روى ذلك، وهو ثقة لا سبيل إلى رد روايته، ويدل على صحة ذلك قولهم: عُنْدَدٌ^(١) وعُنْبَبٌ^(٢)، والدال الثانية، والباء الثانية فيهما لللاحق، ولذلك فُكَّ الادغام، ولو لم يكونا له لقليل: عُنْدَدٌ، وعُنْبَبٌ، ومعلوم أن اللاحق يستدعي مثلاً يلحق به، فلو كان هذا البناء معدوماً لما وُردَ عنهم ما هو يلحق به.

فالجواب ما قدمنا من كون الحرف الثاني المكرر فيهما لللاحق دليلاً على أصالة التون، وأيضاً فعندد مأخوذ من قولهم: «يَعْنَدُ» أي: يحجز. ومعنى «مالي عنه عُنْدَدٌ». مالي عنه حاجر. وعُنْبَبٌ محمولٌ في ذلك عليه، لأنه لم يُعلم له اشتقاق.

وقول الزعفراني: إنَّ الأجوَدَ في «بُرْقَع» و«طُحْلِب» ضمَّ القاف واللام يدُلُّ على أنه رُوي فيهما الفتح، لكن رغمَّ أنَّ الضمَّ أجودُّ والتزاع الآن ليس في الأصحَّ بل في اثبات هذا البناء وعدمه، فلا يجوز أن يكون «جُحْدَب» منقوصاً من «جُحَادِب»^(٣) بدليل إمكان الخاء ولو كان منه لقليل: «جُحْدَب» «كُعْلِبُ»^(٤) و«هُدْبِد»^(٥) لما كانا محذوفين من: عُلَابُط، وهُدَابِد.

= ونقل عنه تلميذه ابن إياز في «شرح الفصول» في مواضع عديدة وسماه سعد الدين، وذكر أنه شرح الجزولية.

تنظر بغية الوعاة ٥٧٧/١

(١) عُنْدَدٌ: فُعْلَلٌ. وفي اللسان (عندد) «يقال ما لي عنه عندد، ولا معلندد أي: ما لي عنه بَدٌّ. وقال اللحياني: ما وجدت إلى ذلك عندداً وعُنْدَدَاً، أو معلندداً أي سبيلاً». وفي الجيم ٢٢٧/٢ «العندد: القديم. وها قلب عُنْدَد. والقلب: البثر».

(٢) في اللسان (عنب): «والعنب: كثرة الماء. وعنب: موضع، وقيل: وادٍ. ثلاثي عند سيبويه وحمله ابن جني على أنه فُعْلَل قال: لأنه يُعْبُّ الماء، وقد كرر في عنب».

(٣) في المنصف ٤٨/١: «وزاد الأخفش فُعْلَلًا بفتح اللام كجُحْدَب»، وأجيب بأنه فرع جُحَادِب، يحذف الالف وتسكين الخاء، وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلِب، وبُرْقَع، وإن كان المشهور، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته، فنقول إن: قعدداً ودخللاً مفتوحى الدال واللام - على ما روى - وسؤدداً، وعوطفاً ملحقات بجُحْدَب، ولولا ذلك لوجب الادغام».

(٤) في اللسان (علبط): «غنم علبطة: كثيرة، ورجل علبط وعلابط: ضخم وعظيم».

(٥) في اللسان (هدبد): «الهُدْبِد والهُدَابِد: اللبن الخاثر جداً، ورجل هديد: ضعيف البصر».

قال:

«وأما الخماسي كَسَفَرَجَلٍ، وَجَحْمَرِشٍ، وَجِرْدَحْلٍ، وَقُدْعَمِلٍ».

قلت:

الخماسي له أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي: فَعْلَلٌ^(١). بفتح الفاء والعين، وسكون اللام الأولى وفتح اللام الثانية، ويكون اسماً كـ «سَفَرَجَلٍ» و«شَمَرْدَلٍ»^(٢).

وَفَعْلَلٌ. بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية، قال أبو عثمان^(٣)، وأبو الفتح^(٤): يكون اسماً وصفة كـ «قَهْلِس»^(٥) و«جَحْمَرِشٍ» للمرأة المسنة^(٦).

وقال أبو العباس^(٧): لا يكون إلا صفة^(٨).

وَفَعْلَلٌ بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وسكون اللام الثانية،

(١) هكذا في الأصل. وكذلك الباب الثالث والرابع. فقد كتبت بالفك، وفي أغلب كتب الصرف تُكتب تلك الأبنية بالادغام. والفك أولى بالتدريب.

(٢) في اللسان (شمردل) «من الابل وغيرها القوي السريع الفتى الحسن الخلق... وشمردل والشمردل كلاهما اسم رجل...».

(٣) أبو عثمان: بكر بن محمد المازني.

(٤) أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي. صاحب الخصائص، والتصريف الملوكي، والمنصف وغيرها. توفي سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة للهجرة.

(٥) في اللسان (قَهْلِس): «القَهْلِس: الضخمة من النساء».

(٦) في اللسان (جحمرش): «الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة... والعجوز الكبيرة».

(٧) أبو العباس: أحمد بن يحيى بن يسار الكوفي، اعلم أهل اللغة في زمنه. توفي سنة ٢٩١ هـ.

(٨) القول بمجىء (فَعْلَلٌ) اسماً وصفة قول المازني وابن جني كما ذكر الشارح. وقال سيبويه: «ولا نعلمه جاء صفة». وذكر عن ثعلب قوله: «أنه إنما جاء هذا منه وواو، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة. ومثل جحمرش عندي: صهليلق ومهليلس، وقنفرش».

ينظر الكتاب ٣٠٢/٤، والمنصف ٣٠-٣١.

ويكون كذلك كـ «قِرْطَعِبٍ»^(١) و«جِرْدَحِلٍ»^(٢) وفُعْلِلٌ. بضمّ الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وكسر الثانية ويكون كذلك كـ «قُدْعَمِلٍ»^(٣) و«خُبْعَيْنٍ»^(٤) للشديد.

وقد ذكر ابن السراج^(٥) بناءً خامساً هو: «هندلع» لبقلة^(٦)، والظاهر أنه رباعي، ونونُه زائدة، ووزنه: فُعْلِلٌ^(٧).

ف نقول في مثله من «وَأَيْتُ»^(٨): وُنَائِي، وأصله: وُنَائِي، فأستقلت الضمة على الياء فأسكنت، وحذفت لالتقاء الساكنين فإن خففت الهمزة نقلت فتحتها إلى النون وحذفتها فقلت: «وَيَّ»، وإن شئت قلت: «وُنَائِي» فقلت الياء المكسورة ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وفتحت الياء الأخيرة لأنّ الألف قبلها أصلية، فاعرفه.

(١) في اللسان: (قرطعب): «ما عليه قرطعة. أي: قطعة خرقية. وما له قرطعة أي: شيء. قال أبو عبيد: ما وجدنا أحداً يلدي أصولها.»

(٢) في اللسان (الجردحل): «من الأبل: الضخم. ورجل جردحل: وهو الغليظ الضخم.»

(٣) في اللسان (قذعمل): «القذعمل والقذعملة: القصير الضخم من الإبل. وشيخ قذعمل: كبير.»

(٤) في اللسان (خبعتن): «تيس خبعتن غليظ شديد، والخبعتن أيضاً من الرجال القوي الشديد، والخبعتنة من الرجال الشديد الخلق...»

(٥) ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري. صاحب الأصول. توفي سنة ست عشرة ومائتين للهجرة.

(٦) في اللسان (هدلع): «الهندلع بقلّة» ووزن هُنْدَلَع: فُعْلِلِل.

(٧) لم يذكر سيبويه هذا البناء. ولم يحفظ منه غيره، وقد نسب في بعض المصادر إلى ابن السراج وذكر من غير عزو في مصادر أخرى، ورأي ابن إياز في زيادة النون - وإن لم تكن في موضع زيادتها - وهو المشهور عند غيره أيضاً، لأنه بناء فائت، ولا أصل للنون بازائها فيقالها، ولذا لم يقرر في أبنية الخماسي: فُعْلِلِل. وقد زاد بعض اللغويين في أبنية الخماسي: «فُعْلِلِل» نحو: صَبْر. وهذا مما لم يأت إلا في الشعر، وقد انخضع للتوجيه بما يخرج من أبنية الخماسي.

ينظر: الخصائص ٣/٣٠٣، والمنصف ١/٣١، ونزهة الطرف: ٧، والمتعم ١/٧١، وشرح المفصل ١٤٣/٦، والمزهر: ٤/٢.

(٨) الوأي: الوجد. وأَيَّ وأَيَّا: عود. ووَأَيْتُ له على نفسي أي وأياً ضمنت له عدّة.

ينظر المنصف ١/١٢٣. والأفعال لابن القطّاع: ٣/٣٣١. وكتاب الأفعال للسرّسّطي ٤/٢٨٤، واللسان (وأي).

قال:

«والفعل المجرّد إمّا ثلاثي كـ «ذَهَبَ وَعَلِمَ»، وإمّا رباعي كـ «دَحْرَجَ».

قلت:

لما تكلم على أوزان الاسم أخذ في الكلام على أوزان الفعل، وهو على ضربين: مجرّد من الزيادة، وذو زيادة، فبدأ بالمجرّد، وهو قسمان: ثلاثي، ورباعي، وليس في الفعل ما هو أكثر من ذلك، كأنهم حطّوه عن درجة الاسماء لأصالتها وفرعيتها، وخفّتها ووثقلها، واستغنائها عنه، وافترقاها إليها، وقال عبد القاهر^(١): إنّ الفعل متصل به الضمائر، وتنزل منه منزلة أحد حروفه بالأدلة المذكورة في هذه التحو، فلو كان فيه خماسي، واتّصل به الضمير لزادت عدته على عدّة حروف الاسماء التي هي الأصول^(٢).

وللثلاثي ثلاثة أبنية:

فَعَل. كـ «نَصَرَ»، وفَعِل. كـ «عَلِمَ»، وفَعَلْ كـ «ظَرَفَ». فأما: فَعَلْ فإنه مختصّ بما لم يسمّ فاعله كـ «ضَرِبَ»، وأصله أن يكون حديثاً عن الفاعل، ثم يُثقل فيصير حديثاً عن

(١) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني التحوي البلاغي المشهور. توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وقيل: أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة.

ينظر طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٤٤ وما بعدها، وفوات الوفيات ١/٦١٢ وما بعدها وشذرات الذهب: ٣/٣٤٩ وما بعدها. واللغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦.

(٢) قال ابن جني: «أعلم أنّه قد عرّف - يعني المازني - العلة في أن لم يكن فعلٌ من ذوات الخمسة وأبان عن مذهبه وهي قوله: وتكون الاسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأنّ الاسماء أقوى من الأفعال، فجعلوها لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الاسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة.

والعلة عند ابن جني زيادة على ما جاء به المازني هي أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأنّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تدرج، وألف الوصل والتون في نحو: احرنجم، فكهوا أن يلزمها ذلك على طولها.»

المنصف ١/٢٧-٢٨ «بتصرف».

المفعول، وإنما يكون من: فَعَلَ، وفَعِلَ بفتح العين وكسرهما. ولا يكون من: فَعَّلَ بضمها لأنه لا يتعدى.

نعم. إن كان معه ظرفٌ متصرف، أو جازٌ ومجرور جاز أن يبنى منه، وذهب المبرد^(١) إلى أنه بناءٌ مستقلٌّ غير متفرع على بناء الفعل، وليس هذا موضع بسطه^(٢).

وليس في الأفعال فعلٌ بسكون العين. فأما قوله^(٣):

فإن أهجُهُ يَضَجِرُ كما ضَجَرَ بَارِلُ

من الأدم دبِرت صفحتاه وغاربه

فإنه أراد: ضَجِرَ، ودبِرَ، كَعَلِمَ لكنه سَكَنَ استثقلاً للكسرة ولذا كرر اسكان الضمة.

فأما المفتوح فمجيء الاسكان منه شاذ. قال^(٤):

وقالوا: ترايى فقلت صدقتُم

أبي من ترابٍ خَلَقَهُ الله آدمًا

أراد: خَلَقَهُ.

وقال الآخر^(١):

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ

براجعٍ ما قد فاتهُ بردادُ

أراد: سَلَفَ

وقال أبو الفتح: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَخْفَفًا مِنْ فَعَلَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ. كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: (تَفَرَّعُوا عِبَائِدُ وَشَمَاطِيطُ)^(٢)، كَأَنَّهُمْ قَدْ نَطَقُوا [فِيهِ]^(٣) بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي الْفَلْظِ»^(٤).

فإن قيل: فَلِمَ نَسَمِعُ عَنْهُمْ: «تَسَلَّفَ» بفتح اللام فما ينكر أن يكون هذا يدلُّ على أنهم لا يريدون: «سَلَفَ» بكسر اللام على وجه؟ ألا ترى مَنْ قال: «عَلِمَ» بسكون اللام لا يقول في مضارعه إلا «عَلِمَ» بكسرهما؟

فالجواب: أنهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه، واستغنوا بالمفتوح صار عندهم كالمفروض الذي لا أصلَ له، وأجمعوا على مضارع المفتوح، فهذا ينبغي أن يكون مما ذكر سيويوه^(٥)، إنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً^(٦).

(١) البيت للأخطل في ديوانه ١٣٧، وروايته:

وما كلُّ مغبٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ

(٢) في اللسان (عبد) و(شمت): «وتفرق القوم عبّاديد وعبّابيد، والعبّابيد والعبّابيد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها، ولا واحد له في ذلك، ولا يقع إلا في جماعة، ولا يقال للواحد عبديد...». «الشماطيط: القطع المتفرقة، يقال: جاءت الخيل شماطيط أي: متفرقة ارسالاً، وذهب القوم شماطيط وشماليل إذا تفرقوا»، الفراء: العبّاديد والشماطيط لا يفرد له واحد، وقال غيره: ولا يتكلم بهما في الاقبال إنما يتكلم بهما في التفرق والذهاب.

(٣) فيه زيادة من المنصف ٢٠/١.

(٤) المنصف ٢٠/١.

(٥) سيويوه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر توفي سنة ثمانين ومائة للهجرة

(٦) الاستغناء في الاصطلاح: العدول عن صفة إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنه غير مستعمل فيعرض =

(١) المبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد توفي سنة خمس وثمانين بعد المئتين للهجرة.

(٢) لم يصرح المبرد في المقتضب بأن (فعل) بناءً مستقل. وقد نسب إليه في أكثر من مصدر القول بذلك. قال: «الفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إن كان ماضياً» فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعَّلَ.

ومن الثابت أن النحويين مختلفون في عدّ (فعل) مغيراً من فعل الفاعل، أو بناء برأسه، فمنهم من ذهب إلى أنه أصل برأسه وقد نسب إلى الكوفيين والمبرد، وابن الطراوة. والأرجح مذهب الجمهور، لأن طلب الفعل إنما هو للفاعل من جهة المعنى أولاً، والمفعول ثانياً، فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولاً، وللمفعول ثانياً.

ينظر المقتضب: ٧١/١، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني للفعل (المقدمة)، وجمع الهوامع: ١/.

(٣) البيت للأخطل في ديوانه (هامش الصفحة ٢١٧) وهو له في كامل المبرد ٥٣٧ واللسان ١٥٢/٦ وتاج العروس ٣/٣٥٦.

(٤) لم أظفر به.

فإن قيل: ما وزن «ليس»، والظاهر أنه: فَعَلَّ بسكون العين؟

فالجواب: وزنه: فَعَلَّ كَعَلِمَ سَكَنْتَ عَيْنُهُ، ويدلُّ على ذلك أنه لا جائز أن يكون فتحها إذ لا يسكن، ولا جائز أن يكون بضمها لأن ما عَيْنُهُ ياءٌ على: فَعَلَّ بالضم، فتعين ما قدَّمنا^(١).

فإن قيل: لو كان هذا لقليل: «لَسْتُ» كِهَبْتُ، بكسر اللام ولم يقل: «لَسْتُ» بفتحها، وهو المسموع؟

فالجواب أنه لما ألزمت العينُ السكون، ولم تُقلب الياءُ الفأك «هاب» جرت العين مجرى ما لا حظَّ له في الحركة، وأيضاً بقاء: فَعَلَّ جامد ضعيف، وقد ذهب أبو علي إلى حرفيته^(٢) والنقل إنما بابُه الفعل القوي المتصرف، وهذا واضح.

= العربي في استعماله إلى ما ألف استعماله.

وقد تحدّث سيبويه عن الاستغناء في غير موضع من كتابه، وذكر له نماذج من غير أن يحده، وقد أفرد ابن جني في الخصائص باباً أسماه (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)، وكذلك فعل السيوطي في الأشباه والنظائر.

ينظر الكتاب ١/٢٥، ٤/٣٣، ٦٦، ٦٧. الخصائص: ١/٢٦٦ وما بعدها، والأشباه والنظائر في النحو: ١/٥١-٥٤. وظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٦٢.

(١) في كتاب الأفعال للسرقسطي: ٢/٤٦٥: «وليس الشَّجَاعُ ليساً: أقدم فلا يروعه شيء فهو: أليس».

فإن كانت ليس فعلاً جامداً يفيد النفي فهي بوزن: فَعَلَّ أيضاً على وفق ما ذكره ابن أيتاز. قال ابن يعيش: «قد فاقَت الدلالة على أنه - يعني ليس - فعل، فالأفعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب: فَعَلَّ... وفَعَّلَ، وفَعَّلَ وليس فيها ما هو على زنة: فَعَلَّ بسكون العين، وإذا كان كذلك وجب أن لا تخرج عن أبنية الأفعال فلذلك قلنا إن أصله لَيْسَ على: فعل بكسر العين، فيكون من قبيل: صيد البعير إذا رفع رأسه من داء وكان قياسه أن تقلب الياء فيه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها على حدّ: باع وسار إلا أنهم لما لم يزدوا تصرف الكلمة ابقوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حدّ قولهم في: كَيْفَ: كَتَفَ... والزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة...»

شرح المفصل: ٧/١١٢. وينظر المنصف: ١/٢٥٨-٢٥٩.

(٢) القول بحرفية ليس هو قول ابن السراج وتابعه أبو علي الفارسي، وابن شقير وجماعة. والصواب =

وللرباعي مثال واحد وهو: «فَعَلَّ» ك «دَحْرَجَ»، وسَرَهَفَ زيدُ الصَّبِيِّ إذا أحسنَ غذاءه^(١).

وهنا تنبيه؛ وهو أنهم كما حطّوا الأفعال عن رتبة الأسماء كذلك حطّوا الحروف عنهما فيجيء على حرف واحد كواو العطف، والحرفين ك «مِنْ»، وثلاثة أحرف ك «نَعَمْ»، ولا يجيء على أربعة أحرف إلا ورابعها حرف لين // نتخو «حتّى» و«أمّا» إذ حرف اللين جار مجرى الحركة والزيادة للاطلاق.

فإن قيل: ففي الحروف نحو: كَأَنَّ، ولَعَلَّ، ولكنَّ، وهي على أكثر من ثلاثة أحرف، وليس معها حرف لين؟

فالجواب أن «كَأَنَّ» مركبة، والأصل^(٢): إنَّ زِيداً كالأسدِّ، فقدّموا الحرف الدال على التشبيه اهتماماً به، وفتحوا الهمزة لضرب من اصلاح اللفظ إذ لا يكون ما بعد حرف الجرّ إلا المفتوحة، غير أنهم لما ركّبوا الكاف مع أنَّ ومزجوها حدث لها حكم آخر، وليس موضع أنَّ جرّاً بالكاف^(٣).

= أنها فعل جامد.

ينظر شرح اللحة البدوية في علم اللغة العربية: ٢/٥. ومغني اللبيب: (ليس).

(١) سَرَهَفَتْ: إذا أحسنَتْ غذاءه.

اللسان (مادة سَرَهَفَ).

(٢) في الأصل: «والأصل».

(٣) في الكتاب ٣/١٥١: «وسألت الخليل عن كَأَنَّ فزعم أنها إنَّ لحقتها كاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة».

وفي الخصائص ١/٣١٧: «ومن اصلاح اللفظ قولهم: كَأَنَّ زِيداً عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو، ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أنَّ عَقْدَ الكلام عليه، فلما تقدّمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إنَّ) لأنها يقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كَأَنَّ زِيداً عمرو...»

وينظر: المقتضب: ٤/١٠٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٢١، والأشباه والنظائر للسيوطي:

١٢٨/٣.

واللّام في (لعلّ) زائدة بدليل صرفها كثيراً في «علّ»^(١).

قال الشاعر^(٢):

علّ الهوى من قريب أن يُقرَّبَه

أمّ النجوم وقدّ القوم بالعلّس

وقال الآخر^(٣):

يا أبتا علّك أو عساكاً

وأما «لكنّ» فحرف نادر، وذهب الكوفي إلى أنه مركّب، وقد استقصيت القول فيه في «مأخذ المتبع»^(٤)

قال:

«وما خرج عن هذه الأوزان من الأسماء والأفعال فشاذ، أو مزيد فيه، أو محذوف منه، أو اسم يُشبه الحرف، أو أعجمي، أو فِعْلٌ صِيغَ للمفعول، أو لأمرٍ.»

قلت:

يقول: لما ضبطت أوزان الأسماء والأفعال فما خرج عنها يكون على واحدٍ من هذه

(١) القول بزيادة اللّام في لعلّ قول سيبويه ومن تابعه فهي بمثابة اللّام في: «لافعَلَلْ» واللّام عند الكوفيين أصلية، لأنّ لعلّ عندهم حرف، وحروف الحروف كلّها أصلية، ولأنّ حروف الزيادة (اليوم تنساه) إنما تختص بالأسماء والأفعال.

تنظر تفاصيل هذا الخلاف في الأنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٦). وشرح المفصل: ٨٥/٨. وينظر بشأن قول سيبويه الكتاب ٣/٣٣٢.

(٢) لم نظفر بتخريجه.

(٣) الشطر لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨١.

(٤) ذكره ناجي معروف في مصنفات ابن اياز في كتابه «تاريخ علماء المستنصرية» ٢٠/٢ وسمّاه «المأخذ المتبع» ولم يذكر مرجعه.

الأقسام التي بيّنها . فأما مثال الشذوذ فنحو:

«حَبْلٌ» و«دُئِلَ» وقد ذكرناهما . وأما ما زيد منه فنحو:

«تَرْتَبُ» التاء الأولى زائدة لوجهين:

أحدهما: الاشتقاق، وهو أنه من «رَتَبَ».

والثاني: عدم التنظير، وهو أنه ليس في الكلام: فُعِلْتُ بضمّ الفاء؛^(١) ونحو: «انطلق» وزنه: انفعَلْ.

وأما المحذوف فيه فنحو: «اسم» وزنه عند البصريين: (إفْعُ)، لأنه محذوف اللّام، وعند الكوفيين: (إعْلُ)، لأنه محذوف الفاء؛^(٢) وهذا أَيْتَقُ، قيل: أصله: «أُنُوْقُ»^(٣)، فحذفت العين، وعوّضَ منها ياءٌ زائدة فوزنه: «أَيْقُلُ»^(٤)، وقيل: قدّمت العين على الفاء ثمّ قلبت ياءً^(٥) لأنّ التعبير ()^(٦) بالتغيير فوزنه: (أَعْقُلُ) وهو اختيار أبي الفتح،

(١) في اللسان (رتب): «والترتّب والترتّب كلّ شيء المقيم الثابت، والترتب: الأمر الثابت، وأمر ترتّب على: تُفَعِّلُ بضمّ التاء وفتح العين، أي: ثابت... وتاء ترتّب الأولى زائدة لأنه ليس في الأصول مثل: جُعِفِرَ، والاشتقاق يشهد به لأنه من الشيء الراتب...».

(٢) اختلافهم في الوزن نتيجة لاختلافهم في أصل اشتقاق (الاسم) فهو عند الكوفيين من الوسم، وهو العلامة. إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها، ووزنه: إفْعُ، لحذف اللّام عن المحذوف، ووزنه إعْلُ؛ لحذف الفاء منه.

أما البصريون فرأوا أنه من: السَّمُو، وهو العلو، والأصل فيه: سَمُو على وزن فِعْلٍ، بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللّام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها، ووزنه: إفْعُ، لحذف اللّام منه. ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة الأولى.

(٣) على وزن: أفْعُلُ، والأنوق: جمع ناقة. ومثلها: أَيْتَقُ.

(٤) بعد أن حدث فيه قلب مكاني.

(٥) يعني تقديم عين (أنوق) على الفاء. فيصير: أونق. ثم يحدث القلب الذي أشار إليه الشارح.

قال سيبويه: «ومثل ذلك أَيْتَقُ إنما هو أنوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا .

الكتاب ٣/٤٦٦، وينظر المقتضب ١/٣٠.

(٦) في الموضع كلمة غير مقروءة.

لأن الفراء حكى: أوتق^(١).

وكذا: «قُلْتُ» ووزنه: «قُلْتُ» لأنه محذوف العين^(٢).

وأما الاسم المشبهة للحرف فنحو: «مَنْ» و«كَمْ» و«إِذَا» فهذا النوع لا يحمل عليه بزيادة، ولا حذف، ولا قلب لأنه كالحرف، والحرف لا يدخله شيء من ذلك^(٣).

وأما الأعجمي فنحو: «بابُونَج» اسم هذه الحشيشة^(٤)، ووزنه: (فاعول) فالالف، والواو، والتون فيه زوائد.

أما الألف والواو فلائهما لا يكونان في الثلاثي فصاعداً إلا زائدتين، وأما التون فلائ الكلمة خارجة عن أمثلة الأصول.

فإن قيل: فهلاً جعلت الألف منقلبة قياساً على ما جوزه أبو الحسن الأخفش في ألف «قارون»^(٥) من جعلها زائدة، فالوزن (فاعول)، أو منقلبة فالوزن: (فَعْلُول)

(١) لأن الفراء لا يقلب العين

(٢) لأن وزن قال: فَعَلَ. والاصل: قَوْل. وحذفت العين لبناء الفعل على السكون لتوالي أربع متحركات بعد استناده إلى تاء المتكلم. ثم التقى ساكنان آخر الفعل - وقد بني على السكون - وعين الفعل وهي الواو من: قَوْل.

(٣) في المنصف ٧/١: «الحروف لا يصح فيها التصريف، ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات في صه، ومه ونحوهما، فالحروف لا تمثل بالفعل، لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هل، أو قد، أو حتى، أو هلاً، ونحو ذلك من الفعل؟ لكنت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل؛ لأنه ليس بمشتق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّف». وينظر نفسه: ١٢٨/١.

(٤) بابونج: هو الاقحوان COTULA، والبابونج أيضاً نبات اسمه العلمي (MELAMPYRUM PAVUM) وفي القاموس: البابونج زهرة معروفة كثيرة النفع، وبابونج مُعَرَّب بابونه الفارسية، وهو القريض عند العرب.

ينظر ابن البيطار ٧٣/١، وتكملة المعاجم العربية: رينهارت دوزي - نقله إلى العربية وعلّق عليه محمد سليم النعيمي ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٥) في اللسان (قرن): «وقارون اسم رجل، وهو أعجمي يضرب به المثل في الغنى، ولا يتصرف للعجمة والتعريف، وقارون اسم رجل كان من قوم موسى، وكان كافراً فحُفَسَ الله به وبداره الأرض.

كـ «زَرْجُون»^(١)، بل الواجب أن يكون الف بابونج منقلبة لثلا يلزم من زيادتها ادخال الكلمة في باب دون، وهو قليل لا يحمل عليه مع إمكان غيره؟.

فالجواب من وجهين:

الأول: أن قارون جاء على أمثلة الأصول، وهو ما قدّمنا من: (فَعْلُول) ك «فِرْنُونِس»^(٢)، و«بابونج» ليس له نظير فكيف نجعل الفه منقلبة؟^(٣)

والثاني: أن قارون انقلاب ألفه شاذ لأن (مفعولاً) بناء خارج عن أبنية الأفعال مع أن له نظيراً في الأسماء، فكيف يُحمل «بابونج» على الشذوذ^(٤)؟.

فإن بنيت مثله^(٥) من «رَمِيتُ» قلت: «رامُويا»، وأصله: «رامُونِي»، فقلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما المصوغ للمفعول فنحو: «ضرب» و«قَتَلَ»^(٦).

(١) في اللسان (زرجن): «الزرجون الماء الصافي يستنقع في الجبل عربي صحيح، والزرجون بالتحريك الكرم... قال الأصمعي: هي فارسية معربة، أي: لون الذهب... وقيل: الزرجون قضبان الكرم بلغة أهل الطائف وأهل الغور والتون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً».

(٢) في المبدع في التصريف ص ٧٦: «وفي الصفة: فِرْنَانِس، وفِرْنَانِس، فأما فِرْنُونِس، ف (فَعْلُول) والفِرْنُونِس: من أسماء الأسد.

(٣) في المنصف ١٢٧/١: «وإذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى وهو به أخرى لبعد ما بين الأعجمية والعربية».

(٤) الثلاثي المزيد بحرفين قسمان: الأول ما يفصل بين حرفي الزيادة فاء الكلمة، والثاني ما يفصل بينهم بالعين، وأمثلة الثاني كثيرة من نحو: قارون، وناموس، وحاموم على وزن: فاعول.

وقد يأتي على فيعول كقيصوم، وعيشوم، أو على فيعال كشيطان وغير ذلك كثير.

ينظر: المبدع في التصريف: ٦٨.

(٥) يعني بناء (فاعول).

(٦) في المنصف ٢٣/١: «وأما الفعل المبني للمفعول، فعلى مثال واحد وهو «فُعِلَ» نحو «ضرب»، وهذا أصله: «فَعَلَ» أو «فَعِلَ»، ثم نُقِلَ فُجِعِلَ حديثاً عن المفعول، إلا ترى أن «ضرب» منقول من: ضَرَبَ، وركب منقول من: رَكِبَ، ولا يكون فُعِلَ منقولاً من فَعَلَ أبداً، لأن فَعَلَ لا يتعدى، وللفعل لا ينقل إلى فُعِلَ حتى يكون متعدياً قبل النقل».

وأما المصوغ للأمر فنحو: «ع»، ووزنه: «ع»، لأنه من: «وَعِي» فحذف الواو من: «يعي» لوقوعها بين ياء وكسرة، وحذفت الياء للوقف فبقيت العين خاصة فاعرفه.

قال:

«وما تُعلم زيادته من الحروف [بدليل]»^(١). فهو أصل.

قلت:

اعلم أن حروف الأسماء المتمكنة العربية، والأفعال على ضربين أصلية وزائدة، وهذا // لا يحتاج إلى أربعة فصول.

الأول: أن الأصل عندهم عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت وهي تجري مجرى الجنس للأنواع نحو: الحياة مثلاً للإنسان، والفرس والطائر، ولا بُدَّ من وجودها في واحد من هذه الأنواع وإن اختلفت حقائقها، وكذلك الحروف الأصلية هي مادة لما بيّنا من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها نحو: ضرب، يضرب، ضارب، مضروب، فالضاد، والراء، والباء موجودة في جميع هذه الأبنية^(٢).

نعم، ربما حُذِفَ شيء من الأصل لعلّة نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، وهي حروف الجزم، وكذلك حُذِفَ هذه الحروف في: لم يقم، ولم يبع، ولم يخف^(٣)، لالتقاء الساكنين.

(١) زيادة من أصل المتن لابن مالك، وهي ساقطة في الشرح.

(٢) في المنصف ١١/١ «اعلم أنه إنما يريد بقوله -يعني المازني- الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد مالم يكن فاء ولا عيناً، ولا لاماً، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لأمه، فصار مثال ضرب: فعَلْ فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها، أو آخرها فهو زائد».

(٣) الأصل في لم يقم: لم يقوم. أسكن الآخر للجزم. فالتقى ساكنان، فحذف الساكن الأول، وكذلك الأمر في: لم يبع، ولم يخف.

والثاني: أن الزائد عكسه، كالهزمة، والسين، والتاء في: «استخرج» ألا ترى أن سقوطها في (خرج)، وكذلك ألف «خارج»، وياء «يخرج» كسقوطهما في «خرج».

وهنا تنبيه. وهو أن الزائد قد يكون للمعنى كالف «ضارب» الدالة على اسم الفاعل، والميم في «مكرم» الدالة عليه، والهزمة في: «أذهبته» الموجبة للتعدية؛ وقد يكون لللاحق^(١) كواو «كوثر»^(٢) وياء «صيرف»^(٣) فإنهما ألحقا الكلمة بـ «جعفر»^(٤).

وكذا: «خروج»^(٥) ملحق بـ «درهم»، وذكر أبو الفتح أنه ليس في اللغة: (فِعُول) ألا «بروع»^(٦) في اسم ناقة، و «جدول»^(٧) لغة في الجدول. وخروج.

وهذا اللاحق ليس بمقيس، وإنما المقيس اللاحق باللام^(٨)

(١) قال أبو الفتح: «اعلم أن اللاحق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة. فذوات الثلاثة يُبلغ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية في الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء» المنصف: ٣٤-٣٥/١، وينظر شرح الشافية: ٥٢/١.

(٢) وفي المنصف أيضاً أن: «كوثر» في معنى كثير، وجدول: الواو فيه زائدة، لأنه النهر، وهم كثيراً ما يصفونه بالتلوي، ويشبهونه بالحيّة. ٣٥/١.

(٣) في اللسان (صرف) ٩٢/١١: «الصرف والصيرفي التقاد من الصيارفة، وهو من التصرف والجمع: صيارف وصيارفة، والهاء للنسبة».

(٤) في اللسان (جعفر) ٢١٢/٥: «الجعفر: النهر عامة.. وقيل: الملاّن».

(٥) في اللسان (خرع) ٤٢٠/٩: «الخرع: كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب.. وكل نبات ضعيف يشنى خروع. ولم يجرى على وزن خروع إلا عتود، وهو اسم واد».

(٦) في اللسان (برع) ٣٥٤/٩: «بروع: من أسماء النساء.. واسم امرأة.. وأصحاب الحديث يقولون بكسر الباء وهو خطأ، والصواب بالفتح لأنه ليس في الكلام (فِعُول) إلا خروع، وعتود» وقد وردت في شعر الراعي النميري.

(٧) في المنصف ٣٥/١: «والجدل: طي الخلق وشدة الفتل، والحيّة أشبه بالجدل، فالجدول راجع في المعنى إلى الجدل والتلوي قال الشاعر:

زماها كعُبان الحماطة أرثما

(٨) اعلم أن اللاحق بالوزن على أصالة الملحق به واستقلاله، والدليل على أن الكلمة المعنية ملحقة بهذا البناء أو ذاك وهو عدم ادغام المثليين المثاليين فيها مع توفر شروطه، للمحافظة على وزن =

كـ «قُعْدَدٍ»^(١) و «مَهْدَدٍ»^(٢)، و «جَلْبَبٍ»^(٣).

وقد يكون للمدّ كواو «عجوز» وياء «قضيبي»، وألف «كاتب»؛ وقد يكون للعوض كهاء «زنادقة»^(٤)، وسين «يسطيع»^(٥) وقد يكون للتكثير كميم «زُرْقُم»^(٦)؛ وقد يكون للاسكان

= الملحق، لأنّ اللاحق لغرض لفظي تجب مراعاته في زنة الكلمة، وليس ثمة مانع من اللاحق ببنية كلّ حروفها أصلية إلا أنّها متفرعة عن غيرها لمجرد التخفيف في الاستعمال، بل إن اللاحق حيثيّ أولى وأجدر بالقبول.

واعلم أيضاً أنهم لا يحتمون بعدم تغير المعنى بزيادة اللاحق على ما يتوهم كيف وإن معنى حوّل مخالف لمعنى حَقِّلَ. . وكذا كوثر ليس بمعنى كثير وإن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في افادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر، وأفضل للتفضيل، ويزاد ميم مفعّل للمصدر أو الزمان أو المكان، وفي مفعّل للآلة، فمن ثمة لا نقول إنّ هذه الزيادة لللاحق وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة.

شرح الشافية ٥٢/١-٥٣. وينظر: تصريف الأسماء: ٢٤-٢٥.

(١) في اللسان (قعد) ٣٦٢/٤-٣٦٣: «القعد والقعدد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم والخامل.»

(٢) في اللسان (مهد) ٤١٩/٤: «مهدد: اسم المرأة. . والميم أصل لأنها لو كانت زائدة لادغمت.

(٣) في اللسان (جلب) ٢٦٥/١: «جلب الرجل الرجل إذا توعده بشر. . وياء جلبب الأولى كواو جهور عند الخليل وعند يونس كياء سلفيت وجعيت. .»

وفي المنصف: ٤٣/١: «ومعنى قوله -يعني قول أبي عثمان- إنّ باب مهدد وجلبب مطّرب وباب كوثر وجهور غير مطّرد يريد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسم أو فعلاً أو غير ذلك لجاز وكنت تقول: ضرب زيد عمراً وأنت تريد: ضرب، وكنت تقول: هذا ضرب قد أقبل إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبه هذا ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضروب زيد عمراً، ولا هذا رجل ضروب، لأنّ هذا اللاحق لم يطرد اطراد الأول فلا يقسّه»

(٤) لأنّ الأصل: زناديق من: «زندق» فإنّ حذف الياء دخلت الهاء فقلت: زنادقة. ومثله: بطارقة. والأصل: بطريق ويطارق. «وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض ما لحقته الزيادة التي ذكرناها» المقتضب: ١٠٥/١.

(٥) يقال: استطاع، واسطاع، وأستطاع، واستاع، واستاع بمعنى أطاع. ولك حذف التاء استخفافاً لمقاربتها الطاء في المخرج. فنقول: استطاع ويستطيع في: يستطيع. والأصل: أطوع. فالسين عوض من حركة عين الفعل (أي الواو) التي حركتها الفتح. ينظر سر صناعة الاعراب: ص ١٩٩.

(٦) زيادة الميم على ما يؤكد اللغويون تكثر أولاً «فموضع زيادتها كموضع الالف وكثرتها ككثرتها إذا =

كالف الوصل^(١)، وقد يكون للبيان كـ «سلطانية»^(٢).

والثالث: أنّ^(٣) حروف الزيادة^(٤) عشرة يجمعها قولهم: (هم يتساءلون)، و(يا هوّل) استم، و(أسلمني وتاه)، و(السّمان هويت)، و(أتاه سليمان)^(٥) وإنما حصروها بذلك

= كانت أولاً في الاسم والصفة. «على ما يقول سيويه، فإن «وقعت غير أول لم ترد إلا بثبت؛ نحو قولهم: زُرّم، وفُسحِم. إنما هو من الأزرق وفصحم منسوب إلى انفساح الصدر.» ينظر الكتاب: ٣٢٥/٤، والمقتضب: ٥٩/١، والمنصف: ١٥١/١.

(١) اعلم أنّ الف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالسكان وهرباً من الابتداء به إذا كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس. «وقيل: هذه الهمزة زائدة وليست لللاحق. ينظر المنصف: ٥٣/١.

(٢) يقصد بيان حركة الحرف السابق على الحرف الزائد.

قال تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩].

أي حجّتي: أو ظلّ عني ما كنت اعتقده حجّة، وقيل: معناه: هلك عني تسلّطي ونهبي في دار الدنيا ما كنت مسلطاً عليه، فلا أمر لي ولا نهبي.

والوجه على ما يرى الزجاج أنّ يوقف على هذه الهاء وأمثالها، ولا توصل لأنها أدخلت للوقف. وقد حذفها قوم في الوصل.

ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٣٤٧/١٠.

(٣) في الأصل: «حرف».

(٤) اعلم أنهم لم يسموا هذه الحروف حروف زيادة بأنهما تكون أبداً زوائد، ولكن بمعنى أنها تكون مزيدة في بعض الأحوال، وما منها حرف إلا ويكون أصلاً في مواضع من الكلام كالهزة في: أخذ، وأمر، والواو في وعد، والياء في: يسر وكذلك ما بقي كالميم في مسمع: والهاء في هضم والنون في: نجم.

نزهة الطرف في علم الصرف: ص ٣٠.

(٥) جاء في شرح الشافية ٣٣١/٢ ما نصّه: «أقول: قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال: سألتونيها؛ فظنّ أنّه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا؛ فقال: ما سألتك إلا هذه التوبة؛ فقال الشيخ: اليوم تنساه؛ فقال: والله لا أنساه؛ فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين.

وقيل: إنّ المبرد سأل المازني عنها فأشدد المازني:

هويّ السّمان فشبيني وقد كنت قدما هويّ السّمانا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تشدني الشعر؛ فقال: قد أجبتك مرتين، وقد جمع =

دون غيرها لأنَّ أول ما زيد حروف المدِّ واللين^(١)، إذ كلُّ كلمة لا تخلو منها، ألا ترى أنها إذا خلت فإنَّها لا تخلو من الضمة، والفتحة، والكسرة، وهذه الحركات أبعاض لها^(٢)، فما كثر استعمالها كانت بالزيادة أولى لأنهم يتسعون فيما يكثر استعماله، ويتصرفون فيه بأنواع التصرفات فيما ليس كذلك، وباقي الحروف الزوائد مبنية بها، وبيان ذلك أنَّ الهمزة كثيرة الاعتلال والتغيير، ولذلك عدَّها بعضهم في جملة الحروف المعتلة^(٣)، وهي مجاورة للألف في المخرج، وإنَّ الميم من مخرج^(٤) الواو،

= ابن خروف منها نيِّفاً وعشرين تركيباً محكيّاً وغير محكيٍّ؛ وأحسنها لفظاً ومعنى قوله:

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمانٌ وتسهيلٌ
وقيل: هو يتساءلون، وما سألت يهون، والتمس هواي، وسألتم هواني، والوسمي هنانٌ، والتناهي سموً، والموت ما تساه وغير ذلك.

وينظر المنصف: ٩٨/١، وشرح ملحمة الإعراب: ١٧٣. وكتاب الفصول في العربية لابن الدَّهَّان: ١١٧ والمبدع في التصريف ١١٨ وشرح المفصل: ١٤١/٩.

وفي الأصل المخطوط (وأنا هو سليمان) وهو تحريف.

(١) من المقرر عند اللغويين أنَّ حرف العلة إذا كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة، ومدِّ ولين، وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً، وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط.

(٢) «لأنَّ الضمة تجري مجرى الواو وهي واوٌ صغيرة، كما أنَّ الكسرة ياءٌ صغيرة، والفتحة الف صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كنَّ مذات. نجو: رسالة، وصحيفة، وعجوز.»

المنصف: ٢١٣/١.

(٣) قرر المبرد في المقتضب ١١٥/١ «أنَّ الهمزة ليست من حروف العلة فالواو والياء قبلها بمنزلة قبل سائر الحروف.»

(٤) مخرج الهمزة عند سيبويه وابن جنيٍّ ومن تابعهما (أقصى الحلق)، وجعل سيبويه وابن جنيٍّ أيضاً للألف مخرجاً، ومخرجها عندهما من (أقصى الحلق) وجعل المبرد أنَّ (الألف هاوية في مخرج الحلق بعد الهمزة والهاء. ولم يذكر المحدثون للألف مخرجاً معيَّناً بوصفها حرف مدِّ يمثل في اللغة العربية وفي كل مواضعه حركة هي الفتحة الطويلة.

ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، المقتضب: ١٩٢/١ والحروف والأصواب في مباحث القدماء والمحدثين. د. هادي نهر: ٢٢٩.

وهو الشفة وبها غنة فمدَّ إلى الخيشوم فناسبت بذلك حروف العلة^(١).

وأنَّ التَّون بها غنة، وهي إذا كانت ساكنة في الخيشوم تمدَّ^(٢) فهي كامداد الألف في الحلق، ولهذا إذا أمسك الإنسان أنفه لم يمكنه النطق بها^(٣)، وقد حذفوها لالتقاء الساكنين. قال الشاعر^(٤):

... «ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤكِ ذا فضل»^(٥)

يحذف التَّون من «لكن» ولم يحركها، وكذلك: لم يكِ الحقُّ^(٦).

(١) جعل سيبويه مخرج الباء، والميم. والواو واحداً هو: «مما بين الشفتين» أو من «الشفة» على حدِّ تعبير المبرد. قال: «والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسمعها كالنون، لأنَّ النون المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم.»

ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ١٩٤/١. وشرح الشافية: ٣٥٥/٣، ٢٦١، ٢٧٢.

(٢) في الأصل (وتمد).

(٣) مخرج النون عند سيبويه «من حافة اللسان من ادناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الشايات.»

والتَّون صوتٌ مشربٌ غنةً، والخفيفة خالصة من الخياشيم كالميم ولأنَّها مشبعة غنة لا يستطيع الإنسان النطق بها إذا ضغط على فتحتي أنفه.

ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ١٩٤.

(٤) هو النجاشي الحارثي شاعر أهل العراق.

(٥) الشطر لقيس بن عمرو النجاشي الحارثي في مجموع شعره صنعة د. محمد سليم النعيمي - مجلة المجمع العلمي العراقي - المجلد ١٣ ص ١١١ وصدر البيت: (فلست بآتيه ولا استطيعه). وهو من قصيدة شهيرة له في محادثة الذئب. وينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٠٧ وخزانة البغداد ٣٦٧/٤ وحماسة ابن الشجري ٢٩٧، وآمالي المرتضى ٢١١/٤، والنجاشي الحارثي شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. ناصر (عليه) - ع - في صفين بلسانه وسيفه وكانوا يسمونه شاعر أهل العراق، توفي في خلافة معاوية، وكان من المعمرين.

(٦) حذف الواو من (يكون) لالتقاء الساكنين بعد الجزم «وقد وقعت النون آخرًا ساكنة، وهي مضارعة لحروف المدِّ واللين بالغنة التي فيها وأنها ساكنة، حذفوا التَّون أيضاً، كما يحذفون حروف المدِّ إذا وقعن لاماً للجزم نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، فكذلك قالوا: لم يك.»

المنصف ٢٢٨/١.

وَأَنَّ التَّاءَ فِيهَا هَمْسٌ تَنَاسِبُهُ حُرُوفُ الْعَلَّةِ، وَمَخْرَجُهَا قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِ النَّونِ^(١)،
وَأَبْدَلُوهَا مِنَ الْوَاوِ فِي «تَرَاثٍ»^(٢)، وَمِنْ الْيَاءِ فِي: «يَكْسٍ»^(٣).

وَأَنَّ الْهَاءَ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ، وَهُوَ مُجَاوِرٌ لِلْأَلْفِ^(٤)، وَأَبُو الْحَسَنِ^(٥) يَدْعِي أَنَّ مَخْرَجَهُمَا
وَاحِدٌ^(٦) وَهِيَ خَفِيَّةٌ وَلِذَلِكَ قَالُوا: «رُدُّهَا» بَفَتْحِ الدَّالِّ، وَ«رَدَّأً» وَ«رَدَّأً»، وَالْمَبْرَدُ أَخْرَجَهَا
مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ^(٧).

(١) التاء من الحروف المهموسة. «وتعلم أنها مهموسة بأنك تردد الحرف في اللسان بنفسه، أو بحرف
اللين الذي معه، فلا يمنع النفس، ولو رمت ذلك في المجهورة لوجدته ممتنعاً.»

ومخرج التاء من «طرف اللسان وأصول الثانيا مصعداً إلى الحنك» وهي من مخرج: الطاء،
والدال. ينظر المقتضب: ١٩٣/١.

(٢) في المقتضب: ٣٢٠/٢: «ألا ترى أنك تقول: هذا أتقى من هذا، والأصل: أوقى، لأنه من
وقيت، وكذلك تراث، إنما هو من وراث لأنه من: ورثت.»

(٣) في الكتاب: ٢٣٩/٤: «وَأَمَّا التَّاءُ فَتَبْدَلُ مَكَانَ الْوَاوِ فِي اتَّعَدَ.. وَتَرَاثٍ وَتَجَاهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمِنْ
الياء في افتعلت من يشئت ونحوها.»

(٤) يعني في المخرج، فالهاء والهمزة والألف من أقصى الحلق عند سيبويه وَمِنْ تَابِعِهِ. أَمَّا بِاعْتِبَارِ
صِفَةِ الصَّوْتِ، فَالْهَاءُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ وَالْأَلْفُ مُجْهَرٌ، أَوْ (هَآوِي) عَلَى حَدِّ تَعْيِيرِ سِيبَوِيهِ.
ينظر الكتاب: ٤٣٤-٤٣٥/٤.

(٥) أبو الحسن: هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة مئتين إحدى عشرة للهجرة.

(٦) هذا رأي سيبويه كما أثبتناه في الهامش (١). وينظر شرح الشافية: ٢٥١/٣.

(٧) الهاء في الواقع تكون أصلاً، وبدلاً، وزائداً. فالأصل في نحو: هرب، رهب وشبهه. وتكون بدلاً
من الهمزة، والواو، والألف، والياء، والتاء في نحو: هراق، وهناه، وهته بمعنى (هنا)، وهنيهه،
وقائمه، في الوقت. وتكون زائدة مقبسة لازمة كهاء الوقف التي تلحق لبيان الحركة، في ما حذف
فاؤه ولامه نحو: فقه فعل أمر ماضيه (وقى)، وزائدة مقبسة غير لازمة في الأمر المحذوفة لأمه نحو:
أغزه، وإرمه، وإخشه، وكذلك حركات المبنيات ما عدا الماضي والمنادى والمبني مع (لا)
وما أشبهها.

ومزيدة غير مقبسة في نحو: هجرع (أولاً) واهرقُ (ثانية) و(أمهدت) رابعة.

وقد نصّ المبرد على زيادتها لبيان الحركة، ولخفاء الألف، ولم يذكر أنها خارجة من حروف
الزيادة. كما أشار الشارح. بل أنه عدّها زائدة في نحو: أمهات لأن الهاء عنده من حروف الزوائد.

ينظر المقتضب: ٦٠/١، و١٦٩/٣ وكتاب الفصول: ١٤٢.

لأنّها لم تُردّ إلّا في الآخر للوقوف^(١)، وهو ضعيفٌ لأنّها زيدت في غير ذلك على ما
سنذكره إن شاء الله تعالى.

وَأَنَّ «السَّيْنَ» حَرْفٌ مَهْمُوسٌ يَقْرَبُ مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ^(٢)، وَلِذَلِكَ أَبْدَلُوهَا مِنْهَا فَقَالُوا:
«اسْتَخَذَ»، وَأَصْلُهُ: «إِتَّخَذَ»^(٣)، وَعَكْسُهُ: «سُتَّ»، وَأَصْلُهُ: «سُدَسَ»، لِأَنَّهُ مِنْ:
«التَّسْدِيسِ» فَأَبْدَلَتْ تَاءً، وَكَذَلِكَ الدَّالُّ^(٤).

وَأَنَّ اللَّامَ مُشَابِهَ النَّونِ، وَقَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِهِ^(٥)، وَلِذَلِكَ يُدْغَمُ فِيهِ نَحْوُ:

(١) زيادة الهاء في الآخر للوقوف زيادة مقبسة لازمة كما بينا، وهاء الوقف هذه تلحق لبيان الحركة في
ما حذف فآؤه ولامه نحو: فقه. فعل أمر والماضي: وقى. ومن زيادتها في الآخر للوقوف بعد الف
المد في التندبة والنداء نحو: يا صاحبه، ويا حسرتاه. وواظمه.

ينظر الكتاب: ٢٣٦/٤، والمقتضب: ٦٠/١.

(٢) في الكتاب ٤٣٣/٤: «وَمِمَّا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَفَوْقِ الثَّانِيَا مَخْرَجُ الزَّايِ، وَالسَّيْنِ، وَالصَّادِ.»
ومخرج التاء من: «طرف اللسان وأصول الثانيا فتشارك الطاء والدال في هذا المخرج. وعلى ذلك
فمخرج السين أقرب إلى مخرج التاء كما ذكر الشارح. وقد نقل الرضي عبارة سيبويه لكنه جعل
مكان (فوق الثانيا) (طرف الثانيا).

وينظر شرح الرضي: ٢٥٤/٣.

(٣) في المبدع في التصريف: ١٢٣-١٢٤: «فَأَمَّا (اسْتَخَذَ) فَقِيلَ: أَصْلُهُ (اتَّخَذَ) وَالسَّيْنُ بَدَلَ مِنَ التَّاءِ
الْأُولَى الَّتِي هِيَ (فَاءٌ)، وَقِيلَ: أَصْلُهَا (اسْتَخَذَ) فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ وَهُوَ صَحِيحٌ.»

فإذا كانت السين بدلاً من التاء الأولى يكون الوزن (افتعل)، وإن كان الأصل: استخذ فالوزن
(استفعل) وعليه تكون الزيادة هي الهمزة، والسين، والتاء الأولى والأصل: تخذ وحذف التاء الثانية
استقلالاً للمثلين وعليه يكون الوزن (استعل) والسين زائدة.

(٤) في اللسان (ستت) ٣٤٤-٣٤٥/٢: «الست والسة في التأسيس على غيرها لفظيهما وهما في
الأصل سدس سدس وسدسة ولكنهم أرادوا ادغام الدال في السين فالتقيا عند مخرج التاء فغلبت عليها كما
غلبت الغين في لغة سعد فيقولون كنت معهم في معنى: معهم.»

(٥) في الكتاب ٤٣٥/٤: «وَمِنْهَا الْمُنْحَرَفُ، وَهُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لِانْحِرَافِ اللِّسَانِ مَعَ
الصَّوْتِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَى الصَّوْتِ كَاعْتِرَاضِ الْحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ، وَهُوَ اللَّامُ، وَإِنْ شَتَّ مَدَّدَتْ فِيهَا
الصَّوْتُ، وَلَيْسَ كَالرَّخْوَةِ؛ لِأَنَّ طَرَفَ اللِّسَانِ لَا يَتَجَاوَى عَنْ مَوْضِعِهِ. وَلَيْسَ يَخْرُجُ الصَّوْتُ مِنْ
مَوْضِعِ اللَّامِ وَلَكِنْ مِنْ نَاحِيَتِي مُسْتَدَقِ اللِّسَانِ فَوْقَ ذَلِكَ.»

«مِنْ لَدُنْهِ»^(١)، ويحذف معها نون الوقاية كما يحذف مع مثلها، قالوا: «لعلِّي» كما قالوا: «إِنِّي»، وأُبدِلَتْ من التَّوْنِ في: أُصِيلَالٍ^(٢).

والرَّابِع: أَنَّ الأدْلَةَ على الزيادة ثلاثة^(٣).

فأولها: الاشتقاق^(٤)، وهو اقتطاع فرد عن أصل تدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف

وفي المقتضب ٢١٣/١: «ومخرجه - أي اللام - من حرف اللسان متصلاً بما يحاذيه من الضاحك والثنايا والرباعيات». وفي ٢١٥/١: «وأما النون فإن لها مخرجين كما وصفت لك: مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً لا يشركها في ذلك الموضع شيء بكماله، ولكن النون المتحركة ومخرجها مما يلي مخرج الراء، واللام.

وقد جعل ابن الحاجب مخالفاً لسيبويه مخرج اللام: مما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك أي: إنه من نفس الأستان وحافة اللسان، وقد ذكر الرضي: «أن جميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه. والمصنف خالفهم كما ترى، وليس بصواب».

ينظر الشافية: ٢٥١، وشرح الشافية: ٢٥٣/٣.

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَكَ حَسَنَةٌ يَضْرِبُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ من سورة النساء: ٤٠.

قال المبرد: «النون تدغم في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها، واللام أحد تلك الحروف فاستوحشوا من ادغامها فيها؛ إذا كانت النون لا يدغم فيها غيرها وهو جائز على قبحه، وإنما حاز لقرب المخرجين».

المقتضب: ٢١٤/١.

(٢) أُصِيلَال: واللام مبدلة والأصل: أُصِيلَان. قال ابن الذّهان: «ليس للام في البدل والحذف حظ، فأما قولهم: الطَّجَع، وأصِيلَال، فشاذ».

الفصول: ١٤٥. وينظر: سر صناعة الاعراب: ٣٢١.

(٣) ينظر الفصول: ١١٩. وشرح الشافية: ٣٥٦/٢.

(٤) يعني الاشتقاق الصغير. وهو التصريف.

ينظر الخصائص ١٣٤/٢.

قال الرضي: «وإنما قدّم - يعني ابن الحاجب - الاشتقاق المحقق على الغلبة، وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال اهتدى الكلمتين بالأخرى كضارب من الضرب، أو اتصالهما بأصل كضارب، ومضرب بالضرب، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه، بخلاف الخروج عن الأوزان، فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ولا تخرج في نفس الأمر، أن تكون الكلمة شاذة الوزن، وكذا مخالفة غلبة الزيادة تؤدي =

وزيادة المعنى، وذلك كقولهم: إنَّ البَاءَ في: «ضَيْغَم» زائدة لآته مشتقٌّ مِنْ «الضَغَم»^(١)، وكذلك الواو في «كوثر» لآته من: «الكَثَرَة»^(٢)، والالف في «كثير» لآته منها.

والثاني: عدم النظر؛ وذلك نحو: «قَرْنُفْل»، ألا ترى أنه لا تكونُ التَّوْنُ أصلية لعدم: (فَعْلَل) ك «سَفَرَجَل»، وكذلك نون «نَرْجِس» زائدة لعدم: (فَعْلِل) ك «جَعْفَر»^(٣).

والثالث: وقوع الحرف موقعاً تكثر فيه زيادته^(٤) كالهزمة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول نحو: «أَحْمَر»^(٥)، وكالتون إذا وقعت ثلاثة ساكنة نحو: «جَحْنُفْل»^(٦).

وهنا تنبيه؛ وهو أنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة، وقد تجتمع ثتان ك «تَرْب»^(٧)، إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق لآته من: «رَبَّ»، وعدم النظر،

= إلى مستحيل، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر وكذا مخالفة كون أصل الحروف أصالة. شرح الشافية: ٣٥٦/٢.

(١) في اللسان (ضغَم) ٢٥٠/١٥: «الضغَم: العَضُّ غير النهش. والضغَم: العَضُّ الشديد، ومنه سَمِيَ الأسد ضيغاً بزيادة الباء».

(٢) الواو في كوثر زائدة للاحاق الثلاثي بالرباعي مثل جعفر.

(٣) قال أبو الفتح: «إنما قضى بزيادة النون في نرجس لأنها لم تقع موقع الحرف من الأصل، كما قضى بزيادة النون من كنهيل لأنه ليس في الكلام مثل: سفرجل بضم الجيم».

المنصف: ١٠٤/١ «بتصرف».

(٤) عدَّ ابنُ الذّهان الزائد زائداً بثلاثة أشياء: بالاشتقاق، وعدم النظر، واطلق على الثالث تسمية: كثرة الأنس. وجعل منه ما نحن فيه.

ينظر الفصول: ١١٩.

(٥) ولا تكون الهزمة أصلاً إلا بثبت نحو: «أولق» للجنون، و«أرطى» مفرد «أرطاة» نوع من الشجر. فإن كان ما بعدها اثنتين أو أربعة أصولاً، فهي أصل نحو: أخذ، واصطبل.

أما إذا كانت حشواً فلا تكن زائدة إلا بثبت نحو: «شأملي» و«شأملي» للريح التي تهب من ناحية القطب، وجُرائض للجمل الأكل وذلك لأنهم يقولون: شملت، وجراوض.

ينظر الفصول: ١٢٠.

(٦) محلّ زيادة النون في الأصل أن تكون ساكنة بعد حرفين كما في جَحْنُفْل للغليظ الشفة.

ومنى كانت النون في أول الكلمة وهي اسم وكانت على مثال الأصول ولم يذهبها اشتقاق قطع بكونها أصلاً كما في نحو: نهشل للذئب والصقر.

(٧) الترتب: الشيء الثابت. وقد ضبطها ابن عصفور بفتح التاء الثانية، وضبطها أبو حيان بضمها. =

وهو أنه ليس في الكلام (فَعْلَلٌ) كـ «جُعْفَرٍ» بضم الفاء^(١).

وقد تجتمع الثلاث كـ «عُرْنِدٍ»^(٢) لأنها ثالثة ساكنة، ولا لبس في الكلام «كَجُعْفَرٍ» بضم الفاء، والعين، وللاشتقاق لأنهم قالوا: عُرْدٌ.

قال الشاعر^(٣):

«والقوسُ فيها وترٌ عُرْدٌ»

قال:

ويُسمَّى أولُ الأصولِ فاءً، وثانيها عيناً، وثالثها وابعها وخامسها لا مات لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف.

قلت:

اعلم أن التصريفيين بما ملون الحروف الأصلية بالفاء، والعين، واللام، وأما الزائد فإنه يؤتى به في المثال بلفظه من غير مقابلة له بشيء من ذلك فيقولون وزن^(٤): «أحمر»:

= ينظر الممتع: ٧٧/١، والمبدع: ١٣٥، وشرح الشافية: ١/٣٥٩-٣٦٠.

(١) يصدر الشارح في زيادة التاء عن رأي سيبويه. وهي عنده زائدة لأنها على غير زنة الأصل كما رأى الشارح. والأخفش يعتقد زيادتها هنا بالاشتقاق.

ينظر الفصول: ١٣٩.

(٢) في اللسان (عدد) ٢٧٨/٤: «والعُرْدُ والعُرْنَدُ الشديد من كل شيء نونده يدل من الدال».

(٣) الشطر لحنظلة بن ثعلبة. وهو دون عزو في العقد الفريد ١/٢٢١.

وفي اللسان مادة (عرد) عجزه: (مثل جراف الفيل أو أشد). العُرْدُ: الشديد.

(٤) ومن هنا كان مصطلح (وزن) دالاً على مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد، وهو يختلف عن مصطلح (ميزان) الذي يستعمل للدلالة على (الفاء والعين، واللام). أما مصطلح (الموزون) فللدلالة على «الذات القابلة للوزن، ولهذا كله حدٌ بعضهم (التصريف) بآته: «معرفة الموزون، والميزان والوزن».

ينظر: الفصول: ١١٥.

أفعلُ فيأتون بالهمزة، ويقابلون الحاء بالفاء، والميم بالعين، والراء باللام^(١)، وكذلك «عُذافِرٌ»^(٢) فعَالِلٌ، و«عُتْرَيْسٌ»^(٣) فعَلَلِيلٌ^(٤).

وهنا تنبيه؛ وهو أن الزائدة قد لا يقال بلفظه وذلك في مواضع؛ منها:

أن يكون مبدلاً من تاء الإفتعال، نحو: «اصطَلَح» فإنَّ وزنه (افتعل)، ولا يقولون: (افطعل)، وإن كانت الطاء زائدة فيه^(٥).

ومنها أن يكون مكرراً لللاحق، فوزن: «قَرَدَدٌ»^(٦) (فَعْلَلٌ)، ولا يقال: (فَلَعَدٌ) إذ الحرفُ الملحقُ جارٍ مجرى الأصلِ فعومِلَ بما يُعاملُ به، ومنها أن تكون العينُ مكررةً كـ «ضَرَبَ»، فَوَزَنَتْهُ: (فَعَلَّ)، ولا يقال: (فَعَوَلَّ)، ولا: «فرعل»^(٧).

(١) ينظر المبدع: ١٤٠-١٤١.

(٢) في اللسان (عذفر) ٢٣٠/٦: «جملٌ عذافر وعذوفر صلب عظيم شديد، والأنثى بالهاء.. والعذافر: الأسد لشدة صفة غالبه».

(٣) في اللسان (عترس) ٤/٨: «والعترس والعتريس الداهية.. والعتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم، والجراد الجريئة، وقد يوصف به الفرس».

(٤) اعلم أن الكوفيين يزعمون أن نهاية الأصول ثلاثة فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد، ولهذا يجعلون نحو (جعفر) على وزن فعْلٍ لأن الراء هي الزائدة. وسفرجل على وزن فعْلَجَلٍ لأنها مزيدة باللام والجيم. وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي ما قبل الآخر فهو الفاء، في (جعفر) ووزنه عنده (فَعْلَلٌ) أيضاً. ينظر المبدع: ١٤١.

(٥) بُني الفعل (صلح) على وزن (افتعل) فجاء: اصطَلَح ثم أبدلت التاء طاءً فصار: اصطَلَح. ولهذا صار عندهم أن الثلاثي المبدوء بالصاد أو الضاد، أو الطاء، أو الطاء إذا بُني على افتعل أبدلت تاء الافتعال إلى طاء.

(٦) في اللسان (قرد) ٣٥٠/٤: «والقَرودُ من الأرض قُرنة إلى جنب وهدة.. والقروء ما ارتفع من الأرض وقيل وغلظ». وقردد ملحق بجعفر.

(٧) في المنصف ١٢/١: «فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بازائه، فتقول في ضَرَبَ: فَعَلَّ، فتثقل العين من «فَعَلَّ» لأنها بازاء الراء من «ضَرَبَ»، فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام كررت في المثال اللام بازائه فتقول في ضرب: فَعْلَل..»

وينظر شرح الشافية ١/١٩.

فإن قيل: فلم خص الميزان بهذه الأحرف الثلاثة دون غيرها؟

فالجواب أنهم لما أرادوا أن يصوغوا مثلاً يكون كالميزان لمعرفة الأصل من الزائد جعلوا ذلك لفظ الفعل لعمومه وشموله كل فعل علاجاً كان أو غير علاج، غريزة كان، أو غير غريزة. قال الله تعالى^(١): ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فهو أعم ما يعبر به عن الأفعال فوزنوا به لعمومه^(٢).

فإن قيل: فلم كان الميزان ثلاثياً ولم يكن رباعياً ولا خماسياً؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن الثلاثي الأكثر تصرفاً من غيره //

٤/و

الثاني: لو كان رباعياً لما أمكن وزن الثلاثي به إلا باسقاط، وكذلك الخماسي، فجعل ثلاثياً، وإذا احتيج الوزن الرباعي كررت لامه مرة، وإذا احتيج الوزن الخماسي كررت لامه مرتين، لأن الزيادة أسهل عندهم من الحذف، ولهذا كان القول بزيادة الهاء في «أمهات» أحسن من ادعاء حذفها في «أمات»^(٣).

(١) في الأصل: «تعال».

(٢) في شرح الشافية: «اعلم أنه - يعني الفاء والعين واللام - صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التي يقال لها: الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضرب على وزن فَعْلٌ .. أي هو صفة يتصف بها فَعْلٌ، وليس قولك، فَعْلٌ الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فَعْلٌ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صوغ فَعْلٌ الموزون به مجرد الوزن سمي وزناً وزنه لا أنه في الحقيقة وزن وزنة، وإنما اختير لفظ فَعْلٌ لهذا الغرض من بين سائر الالفاظ لأن الغرض الأهم من ووزن الكلمة معرفة حروفها، وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغيرات لحروفها بالحركة والسكون. والمطرود في هذا المعنى الفعل والاسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبه واسم الآلة والموضع ..»

(٣) في المقتضب ١٦٩/٣: «فأما (أمهات) فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد. تزداد لبيان الحركة =

صرح بذلك ابن جني في سر الصناعة.

قال:

«فصل» إذا صحب أكثر من أصلين ألف، أو واو، أو ياء، أو حرف مقرون بمثله، أو همزة مصدرية لا مؤخره.

قلت:

إن حروف العللة تزداد في الثلاثي فصاعداً زيادة مطردة، فإذا كانت ثلاثة أحرف أصولاً فصاعداً، ومنها، ألف، أو واو، أو ياء حكمت عليها بالزيادة، وذلك [نحو]: «عجوز» و «قضب» و «كتاب» لأنها مأخوذ من: العجز، والقضب، والكتب، وكثر معرفة ذلك بالاشتقاق حتى حكم بذلك على كلمات كثيرة لم يعرف اشتقاقها لكن قيس على ما عرفت^(١).

وهنا تنبيه: وهو أنه لو حصل في الكلمة تكرير لم يحكم على حرف العللة بالزيادة، وذلك نحو: «صيص»^(٢) وعلته أنه لو جعل الأول زائداً لصيرت الكلمة من باب «ددن»

= في غير هذا الموضع فزيدت.

ولو قلت: (أمات) لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل (أمهات) في الانس، و(أمات) في البهائم، فكانما زيدت للفرق، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك. وينظر: شرح الشافية ٣٠١/٤ وما بعدها.

(١) زيادة هذه الحروف في المواضع التي ذكرها الشارح وغيرها كثير زيادة مد غايتها الاتساع والتكثير في الالفاظ طلباً للتعبير عن المعاني، وهو من أظهر وسائل النمو اللغوي في العربية.

واعلم أن المزيد منها إذا كان في مقابلة حرف أصلي من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد قضى عليه باللاحاق كما هو الحال في (كوثر) فإنه في مقابلة عين جعفر، وهو حرف أصلي، ولذلك كان الواو في كوثر زائدة لللاحاق فإن كان الحرف الفأ غير آخر كما في (كتاب) أو ياء أو واو حركة ما قبلها من جنسهما نحو: عجوز وقضب قضى بزيادة هذه الأحرف.

ينظر المبدع ١١٩-١٢٠.

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا =

ولو جُعِلَ الثاني كذلك لصيرت من باب «سَلِسٍ» وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما^(١).

فإن قيل: فما الدليل على أن «صيصة» من مضاعف الياء، وهلا كان من مضاعف الواو، والأصل هو: «صوه» فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؟

فالجواب أن ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها: «الصياصي»، ولو كان أصل الياء واواً لقليل: «الصواصي» ولما ثبت أصالة الأول دل ذلك على أصالة الثانية إذا كان يلزم أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً لزوال التكرير، وقد تقدم أن ذلك لا يجوز الحمل عليه^(٢).

= تَقْتُلُونَ وَيَأْتِرُونَ فَرِيْقًا ﴿٢٦﴾ من سورة الأحزاب: ٢٦.

جاء في الممتع ٥٩٤/٢: «ولا تُجعل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة «فعلية» نحو «عفرية» لأن في ذلك دخولاً في باب «قلق» وهو قليل.

وفي اللسان: (صيص) ٣١٨/٨: «والصحيحة: شوكة الحائك الذي يُسوي بها السداة واللحمة.. ومنه: صيصة الديك في رجله..» و«صياصي البقر: قرونها: قرونها. والصيصة: الوتر الذي يقلم به التمر. والحصون صياصي. وقيل: إن الكلمة مقربة عن المصرية القديمة من كلمة: صَص بمعنى الرأس. ينظر: المعجم المفهرس ١٠١/٢.

(١) يعني أننا لو جعلنا الياء الأولى في: صيصية منقلبة عن الواو خرجنا بذلك عن الظاهر بغير دليل ولكن الجمع صياص، فإن جعلنا الياء الثانية زائدة يكون وزن الكلمة (فَعْلِيَّة) وهذا دخول لها في باب قليل وهو باب (دَدَن) مما فاؤه وعينه من موضع واحد. وأقل منه باب (سَلِس) و(قَلِق) مما فاؤه ولا مه من موضع واحد.

ينظر المنصف: ١٧٦/٢-١٧٧. الممتع ٥٩٤-٥٩٥. وشرح الشافية: ٣٦٧/٢-٣٦٨.

(٢) في المنصف ١٧٨/٢: «فإن قال قائل: لم ذهب يعني أبا عثمان - إلى أن الصيصة من الياء؟ بل ما تنكر أن تكون في الأصل: صوصوة فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها؟ قيل: الذي يدل على صحة ما ذهب إليه من أن صيصية من الياء. ولو كانت من الواو لقال: صواصيه، لزوال كسرة الصاد كما ترجع الواو في جمع ميزان إذا قلت موازين. وقال سحيم:

فأصبحت الثيران غرقى وأصبحت نساءً تميم يلتظن الصياصيا»

وينظر: الممتع ٥٩٤-٥٩٥.

وقوله: أو حرق مقرون^(١) بمثله. يعني نحو: «عَدَبَس»^(٢) فاحدى البائين زائدة، واختلف في أيهما الزائد، فمذهب الخليل أنه الأول^(٣) وتعلق بوجهين:

الأول: قولهم في: «الصَوَاغ»: «الصَيَاغ».

وذلك لأنه إما أن تقلب الواو الاولى ياءً، وتقلب الثانية لها.

أو تقلب الثانية ياءً، وتقلب الأولى لها، وقلب الأولى أولى لأنها ساكنة، والتطرف على الساكن بالتغيير أولى من التطرف على المتحرك، وما أسرع إليه التغيير هو أولى بالزيادة^(٤).

والثاني: قولهم: «صَمَخَمَح»^(٥) والصاد والميم أصلان، والميم الثانية هي عين

(١) لم يقل ابن مالك (مسبوق) وإنما قال: (مقرون). وقد أثبت الشارح من قبل هذا كلمة (مقرون) وهو في أصل (التعريف) كذلك.

(٢) في الأصل: عُدَيْس. بالياء.

وفي اللسان: (عديس) ٩/٨: «جمل عديس وعديس: شديد وثيق الخلق عظيم، وقيل: هو السّيء الخُلُق، ورجل عَدَيْس طويل.. والعديس القصير الغليظ».

(٣) قال سيويه: «سألت الخليل فقلت: سلم أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في: فَوَعَلَ وفَاعِلَ وفِعَلَ.

وقال في فَعَّلَ وفَعَّلَ ونحوهما الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثالثة نحو: جدول، وعثير، وشمال. وكذلك: عَدَبَس ونحوه بمنزلة واو فدركس وياء عميثل، وكذلك: فَعَعَدَّ جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهَوْر.

وأما غيره فجعل الزوائد هي الآخر، وجعل الثالثة في سلم واخواتها هي الزائدة لأن الواو تقع ثالثة في جدول، والياء في عثير، وجعل الآخرة في مَهْدَد ونحوه بمنزلة النون في خِلْفَتَه، وجعل الآخرة في عَدَبَس بمنزلة الواو في كَنَهَوْر وبلَهَوْر.

الكتاب: ٣٢٩/٤، وينظر الممتع: ٣٠٦/١، والمبدع: ١٣٩-١٤٠.

(٤) يبدو أن الشارح يأخذ برأي الخليل في عدّ أول المضغفين هو الزائد وقد تُسب إلى يونس (ت. ١٨٢هـ) القول بزيادة الثاني، وعليه أبو علي الفارسي. ومذهب سيويه أن كلا القولين صحيح ومذهب. ينظر المبدع: ١٣٩-١٤٠.

(٥) في اللسان (صمخ) ٣٥٠/٣: «والصَمَخَمَح والصمخمحي من الرجال الشديد المجتمع الالواح.. وقيل: هو القصير، وقيل هو الغليظ القصير، وقيل: الأصل وقيل: المحلول الرأس..».

الكلمة المكررة، ولا يفصل بين العينين إلا بزايدة^(١) كما تقول في: «عَثْوَيْل»^(٢) و«عَقَنْقَل»^(٣) فإذا نعد أن الحاء الأولى زائدة، وكذلك الميم الأولى.

الأول: قولهم: «الْحَنَافِقُ» في جمع: «حَنْفَقِي»^(٤)، ولا يخلو إما أن يكون حذف القاف الأخيرة أو الأولى فلو حذف الأولى لقال: «حَنَافِقِ» إذ كان واحد: «حَنْفَقَ»، والياء الرابعة تثبت ولا تُحذف فلما لم يكن كذلك دلّ على حذف الثانية فبقي: «حنفقي» ثم حذف الياء لأنها خامسة، وتقدم أن الزائدة أولى بالحذف^(٥).

والثاني: في قولهم: «اقعنسس»^(٦) والنون إنما يكتنفها أصلاً كـ «احرنجيم»^(٧)

(١) في الكتاب ٣٢٧/٤: «هذا باب ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعفت العين وحدها واللام وحدها وذلك نحو: دُرْجَحْ، وجِلْبَلاب وصمحمح... يدلّك على ذلك قولهم: دُرْجَحْ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء، وقالوا الحُلْب، وإثما يعنون الحلبلاب، وكذلك على ذلك قولهم: صمامح، وبراره... فإذا رأيت الحرفين ضوعفاً فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً، ولا تكلفن أن تطلب ما اشتق منه بلا تضعيف فيه كما لا تكلفه في الأول الذي ضوعف فيه الحرف».

وينظر شرح الشافية: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) في اللسان (عتل) ٤٥٠/١٣: «والعَثْوَيْل»: الكثير اللحم الرخو..».

(٣) العَقَنْقَل: الكتيب العظيم المتداخل الرمل.

واعلم أن باب صمحمح أوسع من باب: عَقَنْقَل. ينظر الممتع ٢٦٤/١.

(٤) في اللسان (حنفق) ٣٨٢-٣٨١/١١: «الليث: الحنفقيق والعقفير: وهو الداهية، وأنشد أبو عبيد:

سهرت به ليلة كلَّها فحسبت به مؤذناً حنفقيقا».

(٥) في الكتاب ٣٢٠/١: «ومما جعلته زائداً أثبت... ونون حنفقيق، لأن الحنفقيق الخفيفة من النساء الجرئية، وإنما جعلتها من حَفَقَ يخفق كما تخفق الريح، يقال داهية حنفقيق، فإذا إن تكون من حفق اليهم أي أسرع إليهم، وإما أن تكون من الحفق، أي يعلوهم ويهلكهم».

وينظر المنصف: ١٣٦/١، والممتع ٢٦٧/١.

(٦) في اللسان (قعس) ٦٠/٨: «وقعس وتقعاس واقعنسس تأخر ورجع إلى خلف».

(٧) في اللسان (حرجم) ١٩/١: «حَرْجَمَ الابل ردّ بعضها على بعض وحرجمت الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض».

فوجب // أن تكون السين الأولى في: «اقعنسس» أصلية، والثانية زائدة فاعرفه^(١).

وقوله: أو همزة مصدرة لا مؤخّرة يعني أنّه متى كانت الهمزة أولاً وبعدها ثلاثة أصول حكم بزيادتها سواء عرف الاشتقاق أو لم يُعرف، وذلك لغلبة زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما عُرِفَ بالاشتقاق^(٢) من نحو: «أحمر» و«أخضر» ثم حُوِلَ عليه ما لم يُعرف له اشتقاقٌ نحو: «أفكل» وهو الرعدة^(٣)، وجمعه: «أفاكل» فلو سميت به رجلاً لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل^(٤)، وكذلك «أيدع»، وهو اسم طائر، وقيل: اسم للزعفران^(٥)، ووزنه: (أفعل) حملاً على الأكثر، إذ باب: (أفعل) أكثر من باب: (فَيْعَل)؛ وحكي: يَدَعْتُ الثوب: صبغته بالزعفران، فاسقط الهمزة، وأثبت الياء^(٦)،

(١) ولم تدغم لهذا السبب السين الأولى في الثانية لأن اقعنسس ملحق باحرنجم، والذي يعلم به أنه ملحق بهذا البناء مجيء مصدره على حسب مصدر ما الحق به أعني: مصدر «احرنجم» فنقول: اقعنساساً كما تقول: احرنجماً. وينظر الممتع ١٦٩/١.

(٢) قال سيبويه: «فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكل وأيدع لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الالف. وإثما صارت هذه الالف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً لكثرة تبيينها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الالف؛ فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا.

ومما يقوي على أنّها زائدة أنّها لم تجيء أولاً في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج فترك صرف العرب لها وكثرتها أولاً زائدة، والحال التي وصفت في الفعل يقوي الهاء زائدة. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تزعم أن ألحقت بمنزلة دحرجت».

الكتاب: ٣٠٧/٤، وينظر المنصف: ١٠١/١.

(٣) في اللسان (فكل) ٤٥/١٤: «الافكل على أفعل: الرعدة، ولا يُبنى منه فعل التهذيب عن الليث وغيره الأفكل: رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له... وهو يتصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة...».

(٤) ينظر الكتاب: ٣٠٧/٤، والمنصف: ١٠٠-١٠١/١.

(٥) في اللسان (يدع) ٢٩٤/١: «اليدع: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الآخرين، وقيل: هو الزعفران، وهو على تقدير أفعل... وأيدع الرجل إذا أوجب على نفسه حجباً... ويدع الشيء أيدعُه يديعاً صبغة بالزعفران...».

(٦) في المنصف: ١٠٠/١ «للسائل أن يقول: ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء؟ وما تُكْرَرُ أن تكون =

وكذلك حكمها إذا كان بعدها أكثر من أربعة أحرفٍ لكنَّ بعضَها زائدٌ^(١)، كـ «إمخاضٍ» ووزنه: (إفعال) لأنه من: «المخض»^(٢)، و«إجفيل» ووزنه: (إفعليل)، لأنه من: «جفل»^(٣) و«إخریط» كذلك لأنه من: «الخرط»^(٤).

فإذا كان بعد الهمزة حرفان وليس هناك حرفٌ محذوفٌ فهي أصلٌ^(٥) كـ «أخذَ» و«أكلَ» و«أزار». ويخرجُ على هذا «ابن» و«اسم» لأنَّ هناك حرفاً محذوفاً إذ الأصل: «بنو» و«سمو»^(٦)، وكذلك إذا كان بعدها أربعة أحرفٍ أصولٌ^(٧) نحو: «إصطبل»

= زائدة، وتجعل الهمزة أصلاً، ويكون وزن الفعل: «فعللاً»؟ فالجواب في ذلك: أنَّ حملَ الهمزة على الزيادة أولى من حمل الباء عليها وذلك أنَّ زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الباء ثانية ألا ترى أنَّ باب «أحمر وأصفر» أكثر من باب «خيفق وصيرف»؟ فهذا الدليل ثبت زيادة الهمزة في أيدع. وقد حكى بعضهم «يدعته تديعاً» فهذه دلالة قاطعة على كون الباء فاءً.

(١) ينظر الكتاب ٣١١/٤.

(٢) في اللسان (مخض) ٩٦/٩-٩٧: «ومخض اللبن - ومخضه، ومخضه مخضاً ثلاث لغات فهو مخضوض أخذ زبده... ووالمخض السقاء وهو الامخاض...»

(٣) في اللسان (جفل) ١٢٠/١٣: «جفل اللحم عن العظم والشحم عن الجلد: قشّر وجفل: شرو... والاجفيل: الجبان، وظليم أجفيل: يهرب من كلّ شيء...»

(٤) في اللسان (خرط) ١٥٦/١: «... والآخرط من أطيب الحَمْض وهو مثل الرُّغْل سَمِي آخرطاً لأنه يخرط الابل أي يرقق سلحها كما قالوا لبقلة أخرى تُسَلَم المواشي إذا رعتها: اسليم...»

(٥) يقول ابن عصفور: «فإن وقعت - يعني الهمزة - أولاً فلو يخلو أن يكون بعدها حرفان، أو أزيد. فإن كان بعدها حرفان خاصة كانت أصلاً، إذ لا بُدَّ من الفاء والعين واللام وذلك نحو: أخذَ، أكلَ، أمرَ». الممتع: ٢٣٠/١.

(٦) الحرف المحذوف هو الواو. لأنَّ ابن من البنوة، والاسم من السمو على ما يرى البصريون. ومثل هذا الحذف واقع في نحو: أُنح وأب لقولنا في التنبيه: أخوان، وأبوان.

ينظر الممتع: ٦٢٢/٢-٦٢٣.

(٧) يشترط أن تكون هذه الأحرف الأربعة مقطوع باصالتها كما في: اصطبل وإبريسم، فالصاد والطاء والباء من اصطبل مقطوع باصالتها لأنها ليست من حروف الزيادة. وكذلك اللام التي لا تزداد إلا في مواضع مخصوصة، وليس موضعها في اصطبل من تلك المواضع. وكذلك الباء والراء والسين والميم من إبريسم.

لأنَّ الرباعي لا يزداد أوله إلا أن يكون جارياً على فعلٍ نحو: «يدحرج»^(١) ويدلُّك على ذلك قولهم في التصغير: «أصطبل»، ولو كانت زائدة لقليل: «صطبل»^(٢).

قال أبو البقاء^(٣): الدليل على أصالتها وجهان.

أحدهما: أنَّهما ثقيلتان والكلمة الرباعية مستقلة، وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها.

والثاني: أنَّها لفظة أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصل، ولذلك حكم باصالة الهمزة في «إبراهيم» و«إسماعيل»^(٤). ومثلُ اصطبل: «إصطخر»^(٥).

(١) إنّما قطع باصالة الهمزة في اصطبل ونحوه لأنَّ بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أولها أصلاً، إلا الأفعال نحو: تدحرج، والأسماء الجارية عليها نحو: مدحرج، فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الجارية على الأفعال قُطِع بأنَّ الهمزة في أولها أصل.

المتع ٢٣١/١. «بتصرف».

(٢) حكم باصالة الهمزة في «اصطبل» لأنَّنا لا نعلم زيادة همزته بالاشتقاق فهو: على وزن (فَعْلَل) وبعد الهمزة أربعة أصول، ولم يثبت بالاشتقاق غلبته زيادة الهمزة بعد أربعة أصول حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه ولذلك قبل في تصغيره «أصطبل» ولا يجوز حذف الهمزة لأصالتها.

ينظر شرح الشافية: ٣٧٣/١.

(٣) أبو البقاء: هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري صاحب التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب وغيرهما توفي سنة ست مئة وستمئة للهجرة. ونُسب إليه وهماً شرح ديوان المتنبي وهو لابن عدلان. ينظر البلغة: ١٠٨، وبغية الوعاة ٣٨/٢.

(٤) الهمزة في (إبراهيم وإسماعيل أصل ووزنهما (فعلاليل) لأنَّ الباء من إبراهيم والراء والهاء والميم أصول، وكذلك السين في إسماعيل والميم والعين واللام كلها أصول، وإذا كان كذلك كانت الهمزة في أولهما أصلاً كذلك والألف والياء فهما زائدتان لأنَّهما لا يكونا أصليين في بنات الثلاث، وإنَّما قلَّ التصرف في الرباعي لقلته في الكلام، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أنَّ كلَّ مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة للقلة والكثرة، وليس للرباعي إلا مثال واحد وهو فعالل القليل والكثير فيه سواء، ولم يكن للخماسي مثال للتكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف وإنَّما هو محمول على الرباعي.

شرح المفصل: ١٤٥/٩ وينظر الممتع: ٢٣١/١، والمبدع: ١٢٥-١٢٦.

(٥) اصطخر: مدينة في بلاد فارس، ينسب إليها عدد من العلماء. معجم البلدان ٢٩٩/١.

وقال بعضهم^(١): إنما لم يرد أول الرباعي لقلة التصرف في الرباعية، وإنما قل ذلك لقلته في الكلام لأن الكلمة إذا تكثرت لم يكثر التصرف فيها، ولذلك لم يكن للرباعي إلا مثال واحد في الجمع^(٢)، ولما كان الخماسي [على]^(٣) حرف واحد^(٤).

وقوله: «لا مؤخرة» يعني أن الهمزة متى كانت غير أول حُكم عليها بالاصالة إلا إذا قام الدليل على أصالتها. كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقال أبو الفتح في الملوكي^(٥): وقد إطردت زيادة الهمزة آخر^(٦) نحو: «حمراء» و«صفراء» و«أصدقاء» و«عُشراء»، وشبهه^(٧) وقال ابن يعيش^(٨): حكم الهمزة إذا وقعت آخرأ كحكمها إذا وقعت حشواً، ولا يُقضى بزيادة إلا بثبت، فأما نحو: «حمراء»

(١) منهم موفق الدين يعيش ابن يعيش المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

ينظر شرح المفصل: ١٤٥/٩.

(٢) هو (فعال) للقليل ولل كثير على سواء.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) لعله يقصد أن مزيد الخماسي لا يكون بزيادة واحدة. لأن الخماسي المجرد على مثالين هما: «فَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ».

قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٤٥/٩: «ولم يكن للخماسي مثال للتكسير لانحطاطه عن درج الرباعي في التصرف وإنما هو محمول على الرباعي نحو: فَرَزْد، وسَفَارِج، كجعافر، ومما يدل على ما قلناه من كثرة تصرفهم في الثلاثي أنهم قد بلغوا بنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهبيات، واحميرار، فنزيد على الأصل أربع زوائد ولم يزد على الأربعة إلا ثلاث زوائد نحو: احرنجام، ولم يزد على الخماسي أكثر من زيادة واحدة نحو: عضر فوط، فعرفت بذلك كثرة تصرفهم في الثلاثي وقلته في الرباعي والخماسي، فلذلك قلت زيادة الهمزة في أول بنات الأربعة وكثرت في أول بنات الثلاثة».

(٥) يقصد كتاب: التصريف الملوكي لابن جني.

(٦) في الأصل: أخيراً. وما أثبتناه من التصريف الملوكي. ص ١٧.

(٧) جاء في التصريف ص ١٧: «ونفساء». وقول ابن جني كالاتي: «وقد إطردت زيادة الهمزة آخرأ للتأنيث نحو: حمراء، وصفراء، وأصدقاء، وأنبياء، وعُشراء، ونفساء».

(٨) مرت ترجمته.

و«صفراء» فإن الهمزة فيه (١) بدل من ألف التأنيث المقصورة في نحو: «حبلى» و«سكري» وإنما زيدت قبلها ألف أخرى للمد فاجتمع ألفان ساكنان فقلبت الثانية همزة، وحققنا أن تذكر في باب البدل، وإنما ذكرها هنا للفظها فاعرفه^(٢).

قال:

«أو نون بعد ألف زائدة، أو ميم مصدرة حُكم بالزيادة».

قلت:

أصل هذه الألف والنون أن تلحق الصفات مما كان مؤنثة: (فَعْلَى) نحو: «غضبان» و«غضبي»، و«عَطْشان» و«عَطْشى»، و«سكران» و«سكري»؛ لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء حيث أنها مشبهة بالافعال، والفعل أقعد في الزيادة من الاسم، والأعلام نحو: «قحطان» و«عمران» و«عثمان» محمولة عليها^(٣).

(١) في الموضع كلمتان مطموستان.

(٢) في شرح المفصل ٩/١٠: «فأما ابدالها - يعني الهمزة - من الالف واجبة فمن الف التأنيث نحو حمراء، وبيضاء، وصحراء، وعشراء فهذه الهمزة بدل من الف التأنيث كالتى في حبلى وسكري وقعت بعد الف زائد للمد، والأصل: بيضي وحمري وعشري وصحري بالقصر وزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناءان ممدود ومقصود فالتقى في آخر الكلمة ساكنان وهما الالفان، الف التأنيث وهي الأخيرة وألف المد وهي الأولى فلم يكن بد من حذف احدهما أو حركتها فلم يجر حذف لأنه لا يخلو إما أن تحذف الأولى أو الثانية، فلم يجر حذف الأولى لأن ذلك مما يخل بالمد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولم يجر حذف الثانية لأنها على التأنيث وهو أقيح من الأول فلم يبق إلا تحريك احدهما فلم يجر تحريك الأول لأن المد متى حرك فارق المد مع أن الالف لا يمكن تحريكها فلو حركت انقلبت همزة وكانت الكلمة تؤول إلى القصر وهم يريدونها ممدودة فوجب تحريك الثانية فلما انقلبت حركة همزة، فقل: حمراء، وصحراء، وعشراء».

(٣) في المنصف ٢٩/١: «ويدل على أن الزوائد بابها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الالف والنون الزائدتان في آخر: فَعْلان بابها أن تكون في آخر غضبان، وعطشان ونحوهما من الصفات التي تشبهها. قال: قالوا: لأن غضبان صفة والصفة قريبة من الفعل والزيادة وما شابهه حق، ومن ذلك أيضاً أنك لا تجد اسماً اجتمع فيه زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل».

وقال التصريفيون متى رأيت ألفاً ونوناً فاحكم بأنهما زائدتان، إلا أن تقوم دلالة على الاصالة كما في: «فتيان» وهو من: «الفتى» //، وكذلك «حسان» إذا أخذته من «الحسن»^(١).

و/٥

وقوله: «أو ميم مصدرة» ليعلم أن الميم متى وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها^(٢)، وهي في ذلك مساوية للهمزة، وإنما كانت كذلك لأنها تقابلها في المخرج، فالهمزة من أول المخارج والميم من آخرها^(٣).

وقيل: إنها لما كانت أخت الواو وقد منعت الواو^(٤) من الزيادة أولاً زيدت الميم أولاً لتكون كالعوض منها، وذلك نحو: «مضرب» و«مقتل»^(٥).

(١) في المنصف: ١٣٣/١: «إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون فاقض بزيادة الالف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق لكثرة ما جاءت زائدتين فيما عُرف اشتقاقه نحو: سرحان، وسعدان. وليس يريد - يعني المازني - أنك كلما وجدت اسماً آخره الف ونون قضيت بزيادتهما هذا خطأ؛ ألا ترى أن النون في فدان، وعنان، وسان: لا وليست زائدة، وكذلك إن كانت الكلمة مكررة حكمت بأن النون غير زائدة؛ لأنه لو جاء في كلامهم نحو: جنجان، ففكان لكان قياسه أن يكون بمنزلة خضخاض وقمقام، ولا تجعل النون زائدة؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل «جنجاناً» من باب سلس وقلق من ذوات الثلاثة... وكذلك لو جاء شيء نحو: رمان ومُرمان لم تقض بزيادة النون إلا ثبت لأنه يجوز أن تكون أصلاً...»

وينظر الممتع ٢٥٧/١ وما بعدها.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ١٧، وكتاب الفصول: ١٣٥.

(٣) مخرج الهمزة من أقصى الحلق تشاركها في هذا المخرج: الهاء والالف في حين كان مخرج الميم عنده «مما بين الشفتين» ويشاركها في هذا المخرج الباء والواو. وقد عدّ الخليل العين من أقصى المخارج.

ينظر الكتاب ٤٣٣/٤. والمحتسب ٥٠/١.

(٤) يعني أنها والواو من مخرج واحد.

(٥) من المعروف أن الواو لا تزداد أولاً أبداً كراهة أن تقع طرفاً فيلزمها البذل، لكنها تزداد ثانية في نحو: كوتر، وثالثة في نحو: عجوز، ورابعة في نحو: جرموق للذي يلبس فوق الخف، وخامسة في نحو: فمحدوة للهيئة الناشئة فوق الفقا وأعلى القذال وخلف الأذنين ومؤخر القذال.

أما الميم إذا كانت أول الكلمة وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة حتماً كما هو شأنها في اسم الفاعل والمفعول، فإن كانت في هذا الموقع أصلاً افتقرت إلى ثبت.

=

وقال بعضهم: أطردت زيادتها في خمسة أصناف في: اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، والزمان، والمكان^(١)، وكذلك فيما [فيه]^(٢) عدول عن اسم الفاعل للمبالغة كـ «مضرب»، و«مطعان»، وكذلك في اسم الآلة^(٣)، وكذلك في مأسدة ومسبغة.

قال:

«إلا أن يعارض دليل الاصالة لملازمة ميم معد في الاشتقاق وكالتقدم^(٤) على أربعة أصول من غير فعل، أو اسم يشبهه».

قلت:

الميم في «معد» أصل، وهي فاء لقولهم: «تمعد» أي: صار على خلق معدى^(٥) أو تعلم كلامه^(٦)، وهو: (يفعلل) كـ «يدسج».

ولا يكون: (تمفعّل) لأنه لا يعرف فصيحاً، و«تمسكن» إذا أظهر السكينة، و«تمددع» إذا لبس الدرع، و«تمندل»^(٧) من: المنديل من قبل الغلط، والجيد: تسكن، وتدرع،

= ينظر الكتاب: ٣١٤/٤، ٣١٨. والمقتضب: ٥٧/١، والتصريف الملوكي: ١٧، وكتاب الفصول: ١٣٥.

(١) نحو: مكرم، ومكرم، ومُنزل، ومجتمع على التوالي والسباق هو الفاصل بين استعمالنا المصدر المبني أو اسم الزمان، أو المكان.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) نحو: مبضع، ملقط.

(٤) في أصل التعريف في ضروري التصريف: «أو وجدان» بدلاً من «وكالتقدم».

(٥) في الأصل: معدا.

(٦) في اللسان (معد) ٤١٤-٤١٥: «وتمعد صار معد... ويقال هو من الغلط ومنه قيل للغلام إذا شبّ وغلظ: قد تمعد... ويقال: تمعدوا تشبهوا بعيش معد بن عدنان وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش... ومعد يكرّب اسم مركب الرجل الحكيم من العرب».

(٧) في اللسان (ندل) ١٧٧/١٤: «قيل هو من الندل الذي هو الوسخ، وقيل: إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التنازل، وقال الليث: الندل كأنه الوسخ من غير استعمال في العربية، وقد تندل به وتمندل، قال أبو عبيد: وأنكر الكسائي تمندل... قال: والمنديل على التقدير: مفعيل اسم لما يمسح به...»

وتمدّل. قال أبو عثمان^(١): وهو كلام أكثر العرب^(٢).

وقوله: «وكانت تقدم على أربعة أصول» يعني أنه متى كانت الميم أولاً لأربعة أصول حكيم بأصالتها^(٣) كميم: «مرزجوش»^(٤) فإنها أضل، والوزن: (فعللول) ك«عُضْرُفُوط»^(٥)، وذلك لما ذكرناه من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة لقلة التصرف فيها، وأيضاً فإن الزيادة أولاً (لا يمكن تمكينها) حشواً، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزد أولاً البتة^(٦)، وتزاد حشواً مضاعفةً وغير مضاعفة نحو: «كروسي»^(٧) و«عطود»^(٨).

(١) أبو عثمان: المازني.

(٢) ينظر: التصريف. وفي المنصف ١٢٩/١-١٣٠: «اعلم أنه إنما كان معدّ من معنى: تمعد لأن تمعد تكلّم بكلام معدّ أي كبر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول، ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعدوا، قال أحمد بن يحيى: تمعدوا: أي كونوا على خلق معدّ، فإذا كانت الميم فاءً فهي في: معدّ فاء قال ولا تنظر إلى: تمسكن، وتمدرع، فتقول: أحمد تمعد على أنه تمفعّل بمنزلة: تمدرع، واجعل: معدّاً مفعلاً لأن تمدرع قليلة، والجيدة تدرع، وتسكن».

(٣) ينظر شرح الشافية: ٣٧٣/٢، وكتاب الفصول: ١٣٥.

(٤) في الأصل: «مرجوش» وفي اللسان (مرزجوش) ٢٣٨/١: «المرزجوش» نبت وزنه فعللول بوزن: عُضْرُفُوط، والمرزجوش لغة فيه.

وينظر شرح الشافية: ٣٧٤/٢.

(٥) في اللسان (عُضْرُفُوط) ٢٢٥/٩: «العُضْرُفُوط» دويبة بيضاء ناعمة.

(٦) في المنصف ١١٢/١: «إنما امتنع ذلك في الواو لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لأطرد فيها قلبها همزة نحو: «أفتت» وبابه.. ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالمطرّد نحو: «إسادة، وإفادة» في: «وسادة ووفادة»، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقّر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير وزّة، وزيّرة، ويجوز: أزيّرة.

قال: فلما كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة رفضت زيادتها أولاً فلم يجز لذلك، فهذا معنى قول أبي علي وقريب من لفظه والأمر كما ذكر.

فإن قلت: فهلاً زادوا الواو في أول الفعل مفتوحة؛ لأنّ الفعل لا يحقّر فينضمّ؟ قيل: لأنه إذا بني للمفعول لم يُسمّ الفاعل، انضمّ أوله فجاز الهمز.

فإن قيل: فكان يجري مجرى: «وعد، ووأعد»؟

قيل: واو «وُعيد» أصل فاحتمل ذلك فيها وليس الرائد كالأصل.

(٧) في اللسان (كرس) ٧٨/٨: «والكروسي» بتشديد الواو: الضخم من كلّ شيء.

(٨) في اللسان (عطد) ٢٨٧/٤: «العطود» الشديد الشاق من كلّ شيء.

و«اجلوز»^(١) و«اخروط»^(٢)، وغير المضاعفة نحو: «عجوز» و«جرموق»^(٣).

وقوله: «من غير فعل» نحو: «أدحرج»، فإنّ الفعل أقوى في الزيادة من الاسم^(٤)، لذلك يجوز أن نلحق أول الفعل زياتان وثلاث، ك«انطلق»، و«استخرج» ولا يجيء ذلك في الاسم ثلاثياً، ولا رباعياً إلا ما شدّ. من ذلك قولهم: «رجل إنقحل»^(٥) و«انزهو»^(٦) فإنّ الهمزة والنون منهما زائدتان لأنهما مشتقان من: «القحل» و«الزهو» ولا نضير لهما^(٧).

نعم. ذهب أبو الفتح^(٨) إلى أن: «إنقحلاً» من معنى القحل لا من لفظه^(٩) ووزنه:

(١) في اللسان (جلذ) ١٤/٥: «اجلوز الليل: ذهب الدجلوز والأجلواذ: المضاء والسرعة في السير.

(٢) في اللسان (خرط) ١٥٦/٩: «الأخروط في السير: المضاء والسرعة».

(٣) في اللسان: (جرموق) ٣١٧/١١: «الجرموق: خفّ صغير يلبس فوق الخفّ، وجرامقة الشام انباطها واحد هم جُرماتي».

(٤) لأنّ الزيادة بابها الأفعال، وما جاء مزيداً في الأسماء والصفات من نحو: منطلق، ومستخرج، وعطشان، وغضبان يجري على الفعل لأن الزيادة بالفعل وما شابهه أحقّ.

وينظر: المنصف ٢٩/١.

(٥) في الأصل: «انقح» وفي اللسان: (قحل) ٧٠/١٤: «ورجل إنقحل وامرأة إنقحلة بكسر الهمزة مخلقان من الكبر والهموم.. وقد يقال الانقحل في البعير. قال ابن جني ينبغي أن تكون الهمزة في إنقحل لللاحق لما اقترن بها من النون في باب: جردحل».

(٦) في اللسان (قحل) ٧٠/١٤: «ومثله -يعني انقحل- ما روى عنهم من قولهم: انزهو ونزهو وامرأة انزهوة إذا كانا ذوى زهو. ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلاً وحده».

(٧) حكى سيبويه: «انقحلاً» في الوصف لا غير على وزن (إنقحل).

ينظر الكتاب: ٢٤٧/٤، والممتع: ١١٣/١.

(٨) أبو الفتح: ابن جني.

(٩) في المنصف ٢٩/١-٣٠: «إن انقحلاً في معنى مَحَلّ وليس من لفظه، وإنه لا زيادة في أوله.

كذا حكى أبو علي عن بعضهم، فاحتملت الزوائد في الأسماء الخماسية لقوة الأسماء ولأنّ الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكّنها وكثرتها في الأفعال فكان الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعاب بها لذلك».

«فَعَلَّ» كـ «جَرَدَحِلَّ»^(١)، وتقول في تصغيره: «أَنْبِقْ» كـ «جُرْدِحْ»، وعلى الأول أنت مُخَيَّرٌ إِنْ حَذَفْتَ الهمزة قلت: «نُقِيحِلَّ»^(٢)، وَإِنْ حَذَفْتَ التَّوْنَ قلت: «أُقِيحِلَّ»^(٣).

وذهب الزعفراني^(٤)، إلى جواز كون الهمزة بدلاً من العين في: «عزْهُو»^(٥) فهي إذاً أصل والتون والواو زائدتان لأنهما بازاء: «قِنْدَاو»^(٦) و«سِنْدَاو»^(٧) و«حَنْطَاو»^(٨) و«الوزن: (فَنَعْلُو)، وإنما زيدت الواو هنا لخفاء الهمزة والهاء في الوقف»^(٩)؛ وعكسه ما حكاه البشتي^(١٠) في التعليق من أنه جرى عند أبي^(١١) علي ذكر ما فات سيبويه من الأبنية،

(١) فهو على هذا الأساس رباعي ملحق بالخماسي. وهو على (إنفعل) لاجتماع الزائدتين فيه قبل الفاء. ينظر الكتاب ٢٤٧/٤.

(٢) لأن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف المزيد وإن كان أصلياً لكونه شبه الزائد، فإذا كان لا بد من حذف فحذف شبه الزائد أولى.

ينظر: شرح الشافية: ٢٠٥/٢.

(٣) حذف التون على أساس أنها زائدة قبل الفاء.

(٤) الزعفراني: مرّت ترجمته في ص ٣١.

(٥) والأصل إنزْهُو. والذي جَوَزَ ذلك للزعفراني فيما يبدو لنا أنهم أبدلوا من الهمزة العين، «لأنها أشبه الحروف بالهمزة». ينظر: الكتاب ٣٠٦/٤.

(٦) في اللسان (قدو) ٣٢/٢٠: «أبو عبيد سمعت الكسائي يقول: سندأوة وقندأوة وهو الخفيف.. يهمز ولا يهمز». وهذا مما عينه ولامه وقعا بين حرفين زائدين.

وينظر: الكتاب ٣٢٩/٤، والممتع ٢٦٧/١، والمبدع: ٧٣.

(٧) ينظر الهامش الذي قبله. واللسان (سندأ) ٨٩/١.

(٨) في اللسان (خطأ) ٥١/١: «رجل حنطأو: قصير».

(٩) في الممتع: ٢٦٩/١: «وأما «كتأو» وإخوته فنونسه زائدة بدليل أن هذه الأسماء فيها ثلاثة أحرف من حروف الزيادة: التون والهمزة الواو، فقصي على الهمزة بالاصالة لقلّة زيادتها غير أول، وقضي على الواو بالزيادة لملازمتها المثال. فإن قيل: فإن الهمزة أيضاً قد لازمت المثال؟ فالجواب أنه لا يمكن أيضاً القضاء بزيادتها مع التون، لئلا يؤدي إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة، فلما تعذرت زيادتها معاً قضي بزيادة التون، لأن زيادة التون غير أول أكثر من زيادة الهمزة...».

(١٠) البشتي: هو أحمد بن محمد البشتي المعروف بالخازننجي أبو حامد: إمام الأدب بخراسان في عصره، دخل بغداد فاجتهد من تقدمه في معرف اللغة سمع الحديث من أبي عبدالله البوشنجي، وعنه سمع أبو عبدالله الحاكم. صنف تكمل كتاب العين، شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصّل. مات في رجب سن ٣٤٨هـ. ينظر أنساب السمعاني الورقة ١٨٤ وألبغية ٣٨٨/١.

(١١) هو أبو علي الفارسي استاذ ابن جني.

وقيل إنَّ منها: «عُيَاهِمَا»^(١) والظاهر أنه (فَيَاْعِلْ).

فقال أبو الفتح: يجوز أن تكون العين مبدلة من الهمزة، والأصل: «أَيَاهِم» كـ «أَجَارِد»^(٢). وسيبويه قد ذلك فارتضاه أبو علي، وأقول هذا وَجْهٌ جَيِّدٌ ذهب إلى مثله المتقدمون في قول خطاط. أنشده أبو بكر بن الأنباري والزعفراني:

عن كيف بالوصل لكم أم كيف لي

قيل: أصله: «أَنْ كَيْف» فأبدلت الهمزة عيناً، و«أَنْ» على أحد وجهين إما أن تكون مخففة من الثقيلة، وأما أن تكون بمعنى: أي^(٣) كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّمُوا أَنْتَ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١] والتقدير: أي لا تشركوا.

وقيل: إن «عليكم» إغراء، وأن لا تشركوا، نَصَبٌ به^(٤)، ويقوي هذا أن الزعفراني

(١) يقال: رجل عيَاهِم: ماضي سريع، وجمل عيَاهِم: سريع، وفي الخصائص ١٩٧/٣.

«وأما عيَاهِم فحاكبه صاحب العين، وهو مجهول، وذاكرت أبا علي - رحمه الله - يوماً بهذا الكتاب فأساء نثاء، فقلت له: إن تصنيفه أصبح وأمثل من تصنيف الجهمرة، فقال: الساعة لو صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أكانت تعدّد عربي لجودة تصنيفها؟ أو كلاماً هذا نحوه. وعلى أن صاحب العين أيضاً إنما قال فيها: وقال بعضهم: عيَاهِم وعيَاهِم؟ كعذافرة وعذافر. فإن صح فهو فَيَاْعِلْ، ملحق بمُعَذَافِر. وقلت فيه لأبي علي: يجوز أن تكون العين فيه بدلاً من همزة؛ كأنه أيَاهِم كأبَاتِر وأحَامِر فقبل هذا.»

(٢) في الأصل: «كاجرد» ولم يمثل ابن جني بأجارد (وهو اسم موضع كما في اللسان (جرد ٩١/٤)، وإنما مثل بـ «أبَاتِر، وأحَامِر». ينظر الخصائص: ١٩٧/٣.

(٣) لا تكون (أن) بمعنى (أي المفسرة) إلا بشروط معينة عند من أثبت لها ذلك منها أن لا تفسر إلا الجملة السابقة عليها، وأي تفسر المفردات والجمل، وأن يكون في الجملة المتقدمة معنى القول لا لفظه، وألا تقترن (أن) بالباء. وعن الكوفيين انكار أن التفسيرية البتة، وهو عند ابن هشام رأي متّجه. ويبدو أن ابن أياز يرى ذلك أيضاً، ولهذا رجّح كون (أن) في الآية الكريمة مصدرية ناصبة لا تفسيرية بمعنى: أي. ينظر مغني اللبيب ١/١.

(٤) يجوز أن يكون (ألا تشركوا) منصوب بطرح اللام أي: أين لكم الحرام لأن تشركوا ويجوز أيضاً أن يكون محمولاً على المعنى فيكون المعنى: اتل عليكم أن تشركوا أي اتل عليكم تحريم الشرك، ويجوز كذلك أن يكون على معنى أوصيكم أن لا تشركوا به شيئاً، ويجوز أن يكون منصوباً بأن ولا =

نقل أن قلب الهمزة عيناً لغةً لبني تميم^(١).

فإن قيل: فكيف جاز دخول «أم» من حروف الاستفهام^(٢)، وأخلصت للعطف، والعطف بـ«أم»، والسؤال بكيف فلا يجوز أن تجرد «كيف» في الاستفهام لأن بناءها كذلك فلو جردت لأعربت وهذا واضح.

وقوله: «أو اسم يشبهه» نحو: «مدحرج»، و«مرهف»^(٣).

للفني، ويجوز أن يكون (تشركوا) مجزوماً بـ (إلا) على أساس أنها للنهي، ويجوز ما ذكره الشارح من عد (عليكم) اسم فعل أمر، ويجوز أن تقف عليه ثم تبدى بأن لا تشركوا، أي هو أن لا تشركوا، أي هو الاشرار أي المحرم الاشرار، ولا زائد ولنا عد (ما) استفهاماً فقف على قوله: ريكتم ثم تبدى فنقول: عليكم ألا تشركوا أي عليكم ترك الاشرار، وهذا وقف بيان وتام. ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٣٨٢/٤.

(١) قلب الهمزة عيناً لهجة عربية تسمى (العننة) عزيت إلى تميم وقيس وأسد على خلاف في ذلك. ومن اللغويين من نسبها إلى بني كلاب. ويرى بعض الباحثين الاعاجم أنها ظاهرة جزرية (سامية) قديمة.

ينظر: نوادر أبي زيد: ٢٩، وسر الصناعة: ٢٣٤-٢٣٥، والجمهرة ٢٣٨/١، والابدال لابن السكيت: ٢٤، وشرح المفصل: ١٤٩-١٥٠، واللهجات العربية في التراث: ٣٧٠/١.

(٢) (أم) التي للاستفهام هي (أم) المنقطعة المسبوقة بالخبر المحض. وهي للاستفهام على ما يذهب الكوفيون إليه. وعليه قوله تعالى: ﴿الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْمَلَكِينَ﴾ (٣٩) أم يقولون أفتره [السجدة: ١-٣] بمعنى: أتقولون افتراه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾ من [من سورة الطور: ٣٩]: ﴿أَمْ نَقُولُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ من سورة البقرة/ ١٤٠، ﴿أَمْ أَخَذْنَا مِمَّا خَلَقُوا بَنَاتٍ وَاصْصَنَكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ من سورة الزخرف/ ١٦. معنى (أم) في كل ذلك ألف الاستفهام لأنه لم يتقدمها استفهام ونحوها كثير في القرآن، ويرى البصريون أنها بمعنى (يل) وليس فيها معنى الاستفهام.

ينظر: كتاب الأزهية ١٣٨-١٣٩، ومغني اللبيب: ١/

(٣) فالميم زائدة في (مدحرج) لأن بعدها أربعة أصول مقطوع باصالتها، وكذلك الأمر في (مرهف) لأصلية الحروف الثلاثة بعد الميم.

وفي اللسان (هف) ٢٧/١١: رجل مرهف: (رقين).

قال:

«وكون التكرير على نحو ما هو في: سُنْدُس، وسِمْسِم».

قلت:

اعلم أن وزن «قَرَقَب»^(١): (فَعْلَل)، فالقاف فاء، والراء عليل، والقاف الثانية والفاء لامان، ولا يجوز أن يكون: (مفعلاً) لأنه لم يعهد في لغة العرب تكرير يُراد به الزيادة مع الفصل بحرف أصلي مُغاير لما زيد؛ و«مَرْمَرِس» زيدت الفاء والعين بعد الفاء والعين من غير فصل بينهما^(٢)، وكذلك جميع ما يكون زائداً، فلما كان «قَرَقَب» قد فصل بين القافين الراء وجب أن تكون الثانية غير تكرير للفاء، وهو عند الكوفي^(٣) فصل، وكذا: «سِمْسِم» و«سُنْدُس».

(١) في اللسان (قَرَقَب) ١٨٩/١١: «القرقة الرعدة، وقد قرقه البرد مأخوذ من الأرقاف كررت القاف في أولها، ويقال: إني لأُقرق من البرد أي: أرعد... والقرق: اسم القمر ويوصف به الماء البارد».

(٢) في المنصف ١٢-١٣: «والفاء لم تُكرّر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو «مَرْمَرِس» وهي الداهية والشدة، قال الراجز:

داهية حذاء مَرْمَرِس

ومرمرت: في معناه، فمثاله من الفصل: «ففعيل»، لأنه من المراءة وهي الشدة، فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة، وإنما بسطت هذا الموضع لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يراد بهما، فكشفت هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتكلم فيه.

وينظر: شرح الشافية ٣٦٤/٢.

(٣) يقصد به (الأخفش الأوسط) الذي لم يذهب مذهب الخليل وسيبويه في جعل نحو: مرمريس فيه معنى الاشتقاق من الممارسة لأنها تمارس الرجال ورأت كأن خفياً وهو عند الأخفش أصل. وكذلك: همّش الملحق بجحمرش. وهو أصل عند الأخفش.

ينظر شرح الشافية: ٣٦٤/٢. والمبدع: ١٣٨.

قال:

«فإن لم تثبت زيادة الألف فهي بدلٌ لا أصلٌ إلا في حرفٍ أو شبهه».

قلت:

الألف في الأسماء المعربة والأفعال لا تكون إلا زائدة أو منقلبة فإن لم تكن زائدة فهي منقلبة^(١)، وألفات الحروف أصولٌ غير زائدة، ولا منقلبة. أما الأول فلأن الحرف لا يُشتق ولا يُستق منه فانسد ()^(٢) باب عرفان الزيادة منه، وأيضاً فإن ذلك تصرف لا يليق به.

وأمّا الثاني: فلأن ألف «لا» لو كانت من الواو لقليل: «لو» ولو كانت من الياء لقليل: «لي» وذلك لأن الحرف مبني على السكون وإنما تقلب الواو مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما وأيضاً فإن ذلك تصرف وهو بعيد منه^(٣).

نعم لو سمي بالحرف الذي آخره ألف نحو (ال) لحكت أن الفة منقلبة عن واو لكونها لم تُمل، ولذلك يقولون في التثنية: «الْوَان»^(٤).

فإن قيل: قد تقدم أنها ليست بمبدلة فلم تقلب واواً من حيث ليس لها أصل في الواو ولا في الياء؟

(١) في المقتضب ٥٦/١: «فأما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون زائدة، أو بدلاً، ولا تكون أبداً إلا ساكنة، .. والألف لا تزداد أولاً لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، ولكن تزداد ثانية فما فوق ذلك».

وينظر المنصف: ١١٨-١١٩.

(٢) في الموضع كلمة غير مقروءة.

(٣) مما يدل على أن الألف في الحروف لا تكون إلا أصلاً عدم تصرف الحروف مما يدل على أصل لها غير الذي هي عليه ولهذا لا يمكن القول بزيادة الألف في أي حرف عربي. ولو كانت الألف منقلبة لقلنا إن (أصل ما) (مؤ) أو (مَي) ولم يقل بذلك أحد.

ينظر المنصف: ١١٨-١١٩.

(٤) لأن الألف إذا كانت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو.

وينظر: المنصف ١٢٦/١.

فالجواب لما سمي به خرج إلى حكم الاسماء المتمكنة فقضي على ألفه كما قضي على الألف التي لا تسوغ أمالته ك (قفا)، وكما قيل: «قُفْوَان» قيل: «الْوَان»، ونظير ذلك: «ضرب» فإن حكمه إذا سمي به مخلوعاً فيه الضم أن يعرف فيقال: «ضرب» ورأيت ضرباً، ومررت بضرب^(١).

وقوله: «أو شبهه» يعني ما أشبه الحرف من الأسماء نحو: «إذا، ومتى، وأنى»^(٢)، فإن قيل: فلم حكمت في ألف «ذا» المشار به بالانقلاب وهو كذلك؟

فالجواب: أن ذلك استجيز فيه لدخول أحكام الأسماء المعربة عليه من وصفيه، والوصف به، وتصغيره، وتثنيته^(٣)، إذ الفة منقلبة عن ياء بدليل إمالتها، وإذا كانت العين ياءً وجب أن تكون اللام كذلك لأن سبويه نص على أن «حيوت» ليس في لغتهم^(٤).

(١) إذا سمي بالماضي رجلاً صرف وهو قول أبي عمرو والخليل وسبويه وكذلك الأمر في الأمر نحو: ضارب. وعيسى على ما ينقل عنه سبويه لا يصرف. والعلة في الصرف أن هذه الأفعال لما صارت أسماء صارت في مواضعها من حيث الرفع والنصب والجر.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز أن نصرف كل فعل سمينا به علماً فدحرج مثلاً لا يصرف لأنه لا يشبه الأسماء، وكذلك الأمر لو سمينا ب (ضربين) و (يضربين) و (لنقم) و (لم تقم) وغير ذلك مما تحدث فيه النحاة كثيراً.

وقد أوجز سبويه القول في ذلك حين قرر أن «كل اسم يسمى بشيء من الفعل ليس في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف فإن سميت باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف».

ينظر الكتاب ٢٠٢/٣ - ٢٠٨ - والمقتضب ٣٥/١، ٣٤/٤.

(٢) في المنصف ١٢٠/١: «إن الأسماء المبنية، والأصوات المحكية، والأسماء الاعجمية تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة، لأناً قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة، لأن لا يعرف لها اشتقاق فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرناه غير مشتق أن تكون الفة غير زائدة ولا منقلبة. .. أما الأسماء المبنية فإنما بنيت لمشابتها الحروف نحو: كم، ومن، وأين، ومتى، وأنى، فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها وكانت مثلها في أنه لا يعرف لها اشتقاق، ولا يوجد لها تصرف كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الألفات فيها كالألفات فيها».

(٣) ينظر المنصف: ١٢٠/١ - ١٢١.

(٤) قال سبويه: «وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك، وهو وعوت وحيوت. وتقول حييت وحي قبل فضاغف، وتقول: أحووي؛ فهذا أثقل. وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما =

وأما «الحيوان» فالواو فيه منقلبة عن الياء التي هي في: «حيث» والأصل: // و/٦ «حيثان» فلما كره اجتماع مثلين قلبت الثانية واواً.

فإن قيل: فلم قلبت الثانية، وهلا قلبت الأولى؟

فالجواب: أن اعلال اللام أولى من العين، ولذلك كثر الحذف فيه وقل في العين؛ وذهب أبو عثمان إلى أن واؤه غير منقلبة وأنه مصدر فعل لم يستعمل، وشبهه بقولهم: «فاظ الميت يفيظ فيظاً، وفوظاً»، و«فوط» مصدر فعل لم يستعمل^(١)، وأجازة بعض المتأخرين^(٢).

فإن سمي بـ «إذا حُكِمَ على ألفه بالانقلاب فقل في تنيته: «إذوان»، فاعرفه.

قال:

«وزيد التون في نحو: نفعل، وانصرف، وخرنجم، ومسلمين، وغصنف».

قلت:

زيد التون في أول المضارع إذا كان المتكلم مع غيره، أو للواحد العظم كقولك: «نكتب»، ووزيد للمطاوعة في: (انفعل) كقولك: «كسرتُه فانكسر»، وجبرته فانجبر وهو يناسب هذا المعنى. ألا ترى أنه حرف أغني خفيف فيه سهولة، وامتداد إلى

= حرف والمعتلين وإن اختلفا.

الكتاب: ٤٣١/٤.

(١) في المنصف ٢/٢٨٥: «وكان الخليل يقول: «حيوان» قلبوا فيه الياء واواً لثلا يجتمع ياءان استقلالاً للحرين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئاً؛ ولكن هذا كقولهم: «فاظ - الميت - يفيظ، فيظاً» فلا يشتقون من «فوط» فعلاً.

وقد رد ابن جني قول أبي عثمان ورأى أن القول ما قاله الخليل، وأن تشبيه أبي عثمان «الحيوان» في أنه لم يشتق منه فعل «فوط» ليس بمستقيم، و«فيظ، وفوط» لغتان كما ترى.

(٢) ينظر الممتع: ٧٥٦-٧٥٧، وشرح الرضي: ١٨٦-١٨٧/٣.

الخيشوم^(١) فكان مناسباً لمعنى السهولة والمطاوعة.

وزيدت في: «اخرنجم»^(٢) ووزنه: «إفعلنل»، والفعل الرباعي^(٣).

وزيدت بعد التثنية كقولك: «الزيدان» و«العمران» عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد لأن الاسم يستحق الحركة والتنوين بحكم الاسمية والتمكن، فلما ضم إليه غيره لا على سبيل العطف وزيد عليه حرف لمعنى التثنية، وامتنع ما قبله من الاعراب والتنوين وألزم حركة واحدة، ولم تكن التثنية أزالته عنه ما كان له عوض^(٤).

نعم، قد كان ينبغي أن يكون عوض أحد حروف العلة غير أنهم لو فعلوا ذلك لزمهم انقلابه لوقوع ألف التثنية قبله، أو حذفه لالتقاء الساكنين.

وهنا تنبيه؛ وهو أن بعضهم يفتح هذه التون. قال^(٥):

(١) في الكتاب: ٤٣٥/٤: «ومنها - أي الأصوات - حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الالف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم».

(٢) في اللسان (حرجم) ١٩/١٥: «وحرجمت الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض، واجتمعت... واحرنجم القوم ازدحموا».

(٣) هو رباعي زيد بحرفين الهزة والنون.

(٤) في الكتاب ١٧/١: «واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما المد واللين وهو جرف الاعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع الفاء، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي التون وحركتها الكسر... وينظر: المقضب ٥/١».

(٥) البيت لرجل من بني ضبة أنشد المفضل لأبي زيد الأنصاري في نفة أولها:

إن لسعدى عندنا ديوانا يُخزي فلاناً وابنه فلاناً

ورواية النوادر للبيت ص ١٦٨: «ومنخران أشبهها ظيانا».

والشاهد في البيت مجيء نون المثني مفتوحاً مع الالف والياء في قوله: «عينانا» و«منخرين»، على رواية الفتح وهي لغة بني الحارث ابن كعب. وقد قيل: إنه مصنوع لا يحتاج به لأن فيه تلفيظاً بين لهجتين من لهجات العرب. ولما يتفق ذلك لعربي، وهو عند أبي زيد عربي. وسوضح هذه المسألة في موضع لاحق.

أعرف منها الألف والعينانا ومنخرين أشبهنا

ويحتمل ذلك وجهين:

أحدهما: أن ذلك حركة التقاء الساكنين، وهذه الحركة لا تأتي على منهاج واحد، ألا ترى أنهم قالوا: «رُدَّ، ورد، وأمس، وأمس، وعوض، وعوض، فكما كانت مُحركة بالكسر حُرِّكت عند هؤلاء بالفتح.

والثاني: أنه يجوز أن يكون ذلك حرف للإعراب^(١) تشبيهاً بالجمع حيث يقولون: «مضت سنين» ومن قوله^(٢):

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينَهُ
لَعِينُ بَنَى شَيْئاً وَشَيْئَانَا مُرْدَا

فعلى حركة التَّوْن حركة إعراب، وعلى الأول حركة بناء.

(١) جريان المثنى بالالف والنون مطلقاً لهجة عربية يقلب فيها أصحابها الياء الساكنة ألفاً إذا كان الحرف الحرف الذي قبلها مفتوحاً فيقولون في نحو: جئت إليك جئت الاك، وفي: السلام عليكم: السلام علاكم. وقد عللت أيضاً بأنهم مالوا إلى الالف هروياً من الياء لخرة الالف ونقل الياء كما قالوا في يئأس ياءس بقلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها.

ومن اللغويين من يرى أن الالف في نحو: مررت بأخواك، ليست بدلاً من الياء لأن الف التثنية عندهم لا تكون متقلبة على وجه، ولكن العربي وقد لهج بـ: ياءس في يئأس «وثبتت الالف في قوله: قام أخواك، وجاء الجر والنصب ترك الالف بحالها لا أنه قلبها ياء، ثم قلب الياء ألفاً لأنه لو كان قلبها ياءً لآثرها ياءً لأنه إنما كان يقلبها ياءً لتدل على النصب والجر وهو إذا قلبها ألفاً بعد أن قلبها ياءً فقد زال ما قصد له من إيابة الجر والنصب فمن هنا كان تركه إياها ألفاً وإلا يقلبها ياء ثم يقلبها بعد ذلك ألفاً هو الصواب عنده».

وللمحدثين في هذه اللهجة تفسيرات متعددة.

ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٤، والمنصف: ٢٠٣-٢٠٤، والصاحبي: ٤٩، ودراسات في اللغة: ٦٩-٧٠، والنحو العربي نقد وتوجيه: ٩٠-٩١، واللهجات العربية: ١٠٧.

(٢) أنشدته ثعلب بغير عزو، انظره في لسان العرب مادة (نجد) ومادة (سنه) ورواية صدره:

ذراني من نجد...

وللفراء^(١) مذهبان في نون التثنية وكسرها^(٢) استقصيتُ الكلام عليها في المسائل الخلافية^(٣).

وزيدت في جمع المذكر السالم، والكلام عليها كالكلام على نون التثنية.

وزيدت ثالثة ساكنة في نحو: «عَقَّقَلِ»^(٤) و«جَحَنَقَلِ»^(٥). وإنما حُكم بذلك لأنها وقعت لموقع الألف الزائدة^(٦)، ألا تراهما قد تعاورتا الكلمة الواحدة في نحو: «شَرَبْتُ»

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، والفراء لقبه لا اسمه. توفي سنة مئتين وسبع. وقيل: مئتين وتسع.

ينظر الفهرست: ١٠٤، وتاريخ بغداد ١٤/١٤٩، وشذرات الذهب: ١٩/٢.

(٢) المشهور في حركة نون التثنية الكسر وعلى هذا جمهور العرب، وما الكسر إلا للتخلص من التقاء الساكنين (الالف والياء) والنون، وكان القياس أن تحذف الالف أو الياء من المثنى. ولم يحدث ذلك لئلا يضيع معنى التثنية فيلتبس بالمفرد، وقد يكون كسر النون لعدم التباس جمع المقصور بثنية الصحيح في حالتي التصب والجر. ومن اللغويين من علل كسر النون بكون علامة التثنية الالف والألف خفيفة كما ذكر الشارح والكسرة ثقيلة فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا.

ومن المحدثين من يرى أن نون التثنية إنما كسرت للتمييز بين جمع التكسير المتبهي بالف ونون نحو (فتيان) بكسر الفاء (وذكران) بضم الفاء وقد أورد الفراء لغة في حركة نون المثنى وهي الفتح مع الياء في حالتي التصب والجر. وعليها قول حميد بن ثور الهلالي:

على أخوذتين استقلت عشيّة وما هي إلا لمحة فتغيّب

ينظر تفاصيل ذلك في: الكتاب: ٤/١، ٩٢/٢، والمقتضب: ٥/١، ومعاني القرآن: ١/١٤٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/١٩٢، وكشف المشكل في النحو: ١/٢٦٠، وأسرار العربية: ٥٥-٥٦، ودراسات في اللغة: ٧٠.

(٣) من مصنفات ابن ابياز، ذكره د. ناجي معروف في كتابه: «تاريخ علماء المستنصرية ٢٠/٢» وسماه: «مسائل الخلاف».

(٤) في اللسان (عقل) ١٣/٤٩١: «العقل ما ارتكم من الرمل... الكتيب العظيم المتداخل الرمل والجمع: عقائل...»

(٥) في اللسان (جحفل) ١٣/١٠٨: «الجحفل بزيادة النون الغليظ، وهو أيضاً الغليظ الشفتين ونون ملحقة ببناء سفرجل».

(٦) في المنصف ١/١٣٦: «وهذا مما يقضى به على النون إذا كانت مع أربعة احرف ولم تكن ثالثة =

و«شُرَابِي»^(١)، و«حَرَنْفَشِي»^(٢)، و«حَرَافَشِي» فالالف هنا زائدة، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة؛^(٣) وكذلك ما وقع موقعها من حروف الزيادة؛ وقيل: لوقوعها موقع ما لا يكون إلا زائداً وهو حرف العلة نحو: «فَدَوْكَسِي»^(٤) و«سَمِيدَعِي»^(٥) و«عُذَافَرِي»^(٦).

وهنا تنبيه؛ وهو أن الكلمة التي فيها هذه التَّوْنُ تردُّ تارةً موافقةً للأصول نحو: «جَحَنْفَلِي». ألا ترى لولا زيادة التَّوْنِ لكانَ كـ «سَفَرَجَلِي»، وتارةً مخالفةً كـ «قَرَنْفَلِي» إذ ليس في الأصول «سَفَرَجَلِي» بضم الجيم^(٧).

= ساكنة، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضى بزيادتها. وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو «جَحَنْفَلِي» تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة، فهذا وجه. وفيه وجه آخر: وهو أنه الكثير بمعنى الجحفل وهو الجيش الكثير، ولو لم تعلم أنه بمعنى الجحفل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك..»

(١) في اللسان (شربت) ٤٦٥/٢: «الشَرْنَبُ والشَّرَابُ بضم الشين: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفين.. والقديمين الخشناهما.. والشَرْنَبُ الأسد عامة..»

(٢) في اللسان (حرفش) ١٧٠/٨: «احرنفش للشَّرْهَاءِ له، أبو خيرة: من الأفاعي الحرفش والحرافش.

(٣) ينظر المنصف: ١٣٦/١، وكتاب الفصول: ١٣٧.

(٤) في اللسان (فدكس) ٣٨/٨: «الفَدَوْكَس: الشديد، وقيل الغليظ الجافي».

(٥) في اللسان (سمدع) ٣٢/١٠: «السَّمِيدَع بالفتح الكريم السيد الجميل الجسيم الموطأ الأكتاف.. وقيل: هو الشجاع..»

(٦) في اللسان (عذفر) ٢٣٠/٦: «جمل عُذَافَر وعذوفر: صلب شديد..»

(٧) في الأصل (الميم). وسفرجل على (فَعَنْفَلِي)، فإذا قصدنا المثال قلنا بضم اللام الأولى.

وفي المنصف ١٣٦/١: «فأما قَرَنْفَلِي فيضمُّ إلا أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة، فقد وضع أمره في زيادة نونه من وجهين ويقصد كونها مع أربعة أحرف، ولا وجود لأصل هي على مثاله. واعلم أن الشارح لم يستوفِ مواضع زيادة النون. وهي أنها تزداد علامة للرفع في الأفعال الخمسة المضارعة نحو: يضربان، وتضربون... وتزداد ضميراً للمؤنث نحو: الفضليات يكرمن الضيوف، وتزداد علامة له: يكرمن الفضليات الضيوف، وتزداد خفيفة وثقيلة للتأكيد.

وينظر: كتاب الفصول: ١٣٧-١٣٨.

قال:

«والتاء في: تَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، [وَتَفَعَّلَلَا]^(١)، وَافْتَعَلَ وَمُسْلِمَةً.»

قلت:

تزداد التاء في الفعل المضارع كقولك: «تَفَعَّلَ» وهي للمؤنثة الغائبة وللمخاطب، والمخاطبة، والمخاطبتين، والمخاطبتين، والمخاطبتين، وتُزَادُ: في (تَفَعَّلَ) // وهو مطاوع: (فَعَّلَ) كقولك: «ناولته فتناول»، و(تَفَوَّعَلَ) مُطَاوَع: (فَوَّعَلَ) كـ «صَوَّرْتُهُ فتصوَّرت»، و(تَفَعَّلَ) مطاوع: (فَعَّلَ) كـ: «يَبْطِرُهُ فَيَبْطِرُهُ»، و(اِفْتَعَلَ) مطاوع (فَعَّلَ)^(٢)، كـ «شَوَّيْتُهُ فَاشْتَوَّيْتُ»^(٣).

واعلم أن التَّوْنَ أَعْدُدُ في المطاوعة من التَّاء، والتَّاء محمولة عليها في ذلك لأنها أختها في الزيادة وقريبة منها في المخرج^(٤). ولشدتها طاعوت في بنات الأربعة، ولسهولة التَّوْنَ طاعوت في بنات الثلاثة وتُزَادُ علامة التَّائِيث في نحو: «قَائِمَةٌ»، و«قَاعِدَةٌ»، فهذه التاء عَلَمُ التَّائِيثِ والهَاءُ بدلٌ منها في الوقف، وذلك لأنَّ التَّاءَ هي الثابتة في الوصل الذي تجري فيه الأسماء على الأصل^(٥)، والهَاءُ الثانية في الوقف الذي تخرج

(١) زيادة من أصل التعريف.

(٢) فإن كانت في نحو: اتَّعَد من الوعد. كانت مبدلة من الواو، وذلك مقيس في المثال الواوي واليائي أيضاً نحو: اتَّسَر من: اليسر.

(٣) والتاء زائدة أيضاً في: (تَفَعَّلَ) كـ (تَقَلَّسَ)، و(تَفَعَّلَ) كـ (تَجَمَّعَ) أي ازدحم. واستفعل كـ (استفهم). وصادر هذه الأمثلة وما تصرف منها. ينظر كتاب الفصول: ١٣٨، والممتع ١٦٨/١.

(٤) مخرج النون عند سيبويه من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا، ومخرج التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا.

ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

(٥) في سِرِّ الصنعة ١٧٦/١: «فإن قيل: وما الدليل على أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها؟ فالجواب أن الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف: هذا بَكْرٌ، ومررت ببكرٍ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، =

فيه الأشياء عن أصلها ولهذا كان فيه البدل، ونقل الحركة، والتضعيف، والروم^(١)، والاشمام^(٢)، وغير ذلك فهو خارج عن الأصل، ويقويه أن بعضهم يقف بالتاء، ومنه قول الشاعر^(٣):

اللهُ نَجَّاك بِكَفِّي مَسْلَمَتِ

من بعد ما [وبعد ما]^(٤) وبعدت

صارَتْ نفوسُ القومِ عند الغَلَصَمَتِ

وكادتِ الحرَّةُ أن تُدعى^(٥) أمت^(٦)

= فإنه إذا وصل الأمر على حقيقته، فقال: هذا بكرٌ، ومررت ببكرٍ، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالدٌ، وهو يجعل، فإنه إذا وصل خفف الدال واللام فقال: هذا خالدٌ، وهو يجعل، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحت، وعليه السلام والرحمت... .

وينظر الكتاب ١٦٩/٤.

(١) وهو أن تنطق الفتحة أو الكسرة الموقوف عليها بصوت خفي يدركه القريب دون البعيد.

ينظر الكتاب: ١٧١/٤.

(٢) ويخص بالضم وهو أن تضم الشفتين بعد اسكان المضموم. أن تنطق بالضم من غير صوت، كأنك شممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت اللسان للنطق بها. ينظر: شرح المفصل ٦٧/٩.

(٣) قيل: إنه أبو النجم العجلي كما في مجالس ثعلب القسم الأول / ٢٧٠.

(٤) ساقط في الأصل.

(٥) في الأصل: تدعا.

(٦) هذه الأبيات من مشطور الرجز، وهي في سر الصناعة ١٧٧/١، وجمع الهوامع: ٢٠٩/٢، ولسان العرب ٣٦١/٢٠، والخزانة: ١٤٨/٢.

والشاهد قوله: (مَث) أراد (ما) بابدال الالف هاء فاشبهت هاء التانيث فوق عليها بالتاء مثلما يقف بعض العرب على هاء التانيث بالتاء في نحو: كلمة وحزمة. فيقولون: طلحت، وحزمت. فقال هو أيضاً: بعد مت شجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة في قوله: وبعد ها بهاء التانيث في نحو: طلحة وحزمة. والغلصمة: رأس الحلقوم.

وينظر: سر الصناعة: ١٧٧/١، والخصائص ٣٠٤/١، وشرح المفصل: ٨٩/٥، ٨١/٩،

وشرح شواهد الشافية ٢١٨-٢١٩

والكوفي يذهب إلى أن الهاء الأصل، والتاء بدل منها^(١)، وقد ذكرته في المسائل الخلافية^(٢).

قال:

«والسين معها في: استفعل وفروعه.»

قلت:

السين تَزَادُ زيادة^(٣) مطَّردة في: (استفعل)^(٤)، وهو على ضربين:

مُتَعَدٍّ نحو: «استخفه»، و«استأخره»، ويكونُ فعلٌ منه متعدياً نحو: «علم» و«استعلم»، و«فهم»، و«استفهم»، وغير متعَدٍّ: «قَبَّحَ»، و«استقبح» و«حَسُنَ» و«استحسن» وله أربعة معانٍ:

أولها: الطلبُ. كقولك: «استعطيْتُ زيداً» أي: طلبْتُ منه العطية^(٥).

وثانيها: الاصابةُ. كقولك: «استكرمتُه» أي: أصبته كريماً^(٦).

وثالثهما: أن يكونَ للتَّحَوُّلِ من حالٍ إلى حالٍ، كقولك: «استنوقَ الجملُ» إذا تخلَّقَ

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٢٧٠/١، وشرح الشافية: ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٢) مما لم يذكره الشارح من زيادة التاء أنها تزداد في آخر الفعل علامة لتأنيث الفاعل نحو: قامت هند، وتزداد في بعض الحروف نحو: ربت، ولات، ثُمَّت وتزداد للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء والصفات، والمبالغة، وللجمع وغير ذلك مما استوفاه اللغويون. وينظر الفصول: ١٣٩-١٤٠.

(٣) في الأصل: «تارة».

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٧/٤. وسر الصناعة ٢٠٩/١.

(٥) في الكتاب ٧٠/٤: «وتقول: استعطيت: أي طلبت العطية، واستعبته أي: طلبت إليه العتي... وتقول: استخرجته، أي لم أزل أطلب إليه حتى...»

وينظر المنصف: ٧٧/١.

(٦) ومنه: استجدته أي أصبته جيداً، واستعظمته أي أصبته عظيماً وغير ذلك مما يكون فيه استفعل للشيء تصيبه على حياة ما. ينظر الكتاب ٧٠/٤، والمنصف ٧٧/١.

بأخلاق الناقة^(١).

ورابعها: أن يكون لمعنى: (تَفَعَّلَ)^(٢) كقولك: «تَكَبَّرَ واستكبر»، والغالب على هذا البناء الأول، والثاني يحفظ^(٣).

وقوله: «معها» أي: مع التاء.

وقوله: «وفروعه» أي: مع المستقبل، والمصدر، اسم الفاعل، واسم المفعول، والأمير، والتّهي. كقولك: «استخرج، يستخرج، استخراج، فهو مستخرج، ومستخرج، واستخرج، ولا تستخرج»^(٤).

قال:

«والهاء وقفاً في نحو: اقْتَدِهْ وَلَمَّه».

قلت:

الهاء تزداد زيادة مطردة، وتكون في نحو: «فيمه، ولمه»، والأصل: «فيما، ولما» ولكن حذفت الف ما الاستفهامية لما دخل عليها حرف الجر فرقا بينها وبين الخبرية التي

(١) ينظر المنصف ٧٧/١، وأدب الكاتب: ٣٦٠.

(٢) ويطلق عليه بعضهم معنى: (التكلف) نحو: استعظم أي: تعظم، واستكبر أي: تكبر.

ينظر: فقه اللغة: للعاللي ٥٥٢، وشرح المفصل: ١٦٠/٧.

(٣) ومن معاني استعمل التي لم يذكرها الشارح: الاتخاذ: نحو استلام إذا لبس الأمة وهي الدرع، ويأتي بمعنى (افعل) نحو قولهم: استخلف لاهله، كما تقول: اخلف لاهله والمعنى واحد، وبمعنى (فَعَّلَ) نحو: قَرَّ واحتصد، وبمعنى الأغناء عن الشيء كاستحيا واستأثر.

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة.

ينظر الكتاب ٧٠/٤-٧١، وشرح الشافية ١١١/١-١١٢، الهمع: ٢٨/٦.

(٤) وقد زيدت السين أيضاً في (أسطاع) عوضاً عن التغيير. وأصله: (أطاع) وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفصل، وزيدت بعد (كاف) المؤنث وقفاً، وفي (استخذ) وأصله (اتخذ) والسين بدل من التاء الأولى التي هي فاء.

ينظر: سر صناعة الاعراب ٢٠٩-٢١٠، والممتع: ٢٢٦/١، والمبدع ١٢٣-١٢٤.

هي موصول، وكان الحذف من الاستفهامية أولى لأن الموصولة مع صلتها كلمة واحدة فالالف حينئذ حشو، وألف الاستفهامية طرف، والتغيير إلى الطرف أسرع منه إلى الحشو^(١)، وربما جاءت الالف ثابتة في الشعر. قال الكمي^(٢):

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سِرَاتِكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَيَمَّا يَكْثُرُ الْقَيْلُ

وقال الآخر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دِمَالٍ^(٣)

والدِّمَالُ: السَّرَجِينُ^(٤).

ولما حذفت الالف بقيت الفتحة دالة عليها فكرهوا حذفها في الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه، فزادوا الهاء ليكون الوقف عليها، وتسلم الفتحة الدالة على الألف. وقد وقف ابن كثير^(٥) على: «عم» في قوله سبحانه: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ٢] بالهاء^(٦).

(١) الحروف التي تسقط معها الالف ثمانية هي: عن تقول: عمّ ومن تقول: ميم، والباء نحو: بيم واللام نحو: ليم وفي نحو: فيم وإلى نحو: إلى م، وعلى نحو: على م، وحتى نحو: حتى م. ينظر مجمع البيان: ٤٢١/١٠.

(٢) البيت أخّل به ديوان الكمي بن زيد.

والكميت (ثبتت ترجمته مختصرة)

(٣) لم أظفر بتخريجه.

وهو في مجمع البيان برواية: تمرغ في رماد

(٤) في اللسان (دمل) ٢٦٦-٢٦٧/١٣: «الدمال: الثمر العفن الأسود الذي قدّم... والدمال: ما رمى به البحر من الصدف... والسريقين ونحوه... ويقال للمسرّجين الدمال لأن الأرض تصلح به...».

(٥) ابن كثير: هو ابن معبد، أبو عباد، أو أبو بكر عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروز بن هرمز شيخ مكة وإمامها في القراءة. ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وأقام مدة بالعراق، ثم عاد إليها وتوفي سنة عشرين ومئة.

ينظر لطائف الاشارات ٩٤/١-٩٥.

(٦) ينظر اتحاف فضلاء البشر ٤٣١، والتيسير للداني ٢٣٧/١٠، والكشاف ٢٠٦/٤، والبحر المحيط: ٤١٠/٨.

ومثل ذلك: «أَغْزُهُ، وَاَرِمُهُ، وَاخْشَهُ» أتو بالهاء مخافةً مجيء الحركات الدالة على الالفات المحذوفة //.

وهنا تنبيهان؛

الأول: أنها على ضربين لازمة وغير لازمة. فاللازمة إذا كان الفعل [الذي] ^(١) تلحقه هذه الهاء على حرف واحد نحو: «عه، وِقْه» ^(٢).

وغير اللازمة إذا كان ما تلحقه على أكثر من ذلك نحو: «لَمَهُ، وَفِيَمَهُ، وَاغْزُهُ، وَاَرِمَهُ، وَاخْشَهُ».

قال سيبويه: الأكثر في الوقف على «اغز» وشبهه بالحقاق الهاء، ومنهم من لا يلحقها فيه ^(٣).

فأما: «قَه» فحكمها لحقها فيه ^(٤).

والثاني: أنها تلحق الحركات المتوغلّة في البناء من حيث كان موضوعة على اللزوم والثبات؛ ولا تدخل على حركات في الاعراب ^(٥)، ولا على ما يشبهها كحركة الفعل الماضي، والمنادى، والغايات، ولهذا استشكل أبو عليّ الهاء في قوله ^(٦):

(١) الذي: زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في المبدع ص ١٢٢: «الهاء تزداد لبيان الحركة، وزعم أبو العباس أنها لا تزداد في غير ذلك، والصحيح أنها تزداد في غير ذلك قليلاً. من ذلك: أَمَّهُ على الصحيح، وهجوع وهبلع، وهركولة على مذهب أبي الحسن، والصحيح في (هجرع) أصلها...»

(٣) في الكتاب ١٥٩/٤: «هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحريك آخر الحرف وذلك قولك في بنات الباء والواو التي الباء والواو فيهن لازم في حال الجزم: اريمه، ولم يغزّه، واخشّه، ولم يقضه، (٤) لأن الأمر بقي على حرف واحد، فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف، فيعتمد بذلك اللحق في الوقف، وهذا مطّرد في جميع ما كان من باب: دعي يعي، فإذا وصلت تحذف الهاء. تقول: ق نفسك، ع حديثاً.

ينظر: الكتاب ١٤٤/٤. وشرح الشافية: ٢٩٦-٢٩٨.

(٥) ينظر شرح المفصل ٤٥/٩، وشرح الشافية ٣٠٠/٢.

(٦) الشطر لأبي ثروان ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٤، ومغني اللبيب وشرح الشواهد =

أَرْفُضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحِي مِنْ عَلُهُ

ولا يكون هاء سكت لما ذكرناه، ولا يكون هاء ضمير لأن الغاي متى أُضيفت أعربت.

وقال ابن الخشاب ^(١) في الشرح (العوني) ^(٢) إنها بدل من الواو في «علو» و أحد اللغات في هذه الكلم. ونظيره قول الشاعر ^(٣):

وقد رابني قولها يا هنا هُ وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرّاً بشرّاً.

والاصل: «هناؤ» (فعال) من: «هتول» فادلت الواو هاء، وقد استقصيت هذا في «المسائل الخلفية» ^(٤).

قال:

«والآم في ذلك واخواته»

= ١٥٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٦/٢ وجمع الهوامع ٢١٠/٢، والدرر اللوامع ١٧٢/١، وشرح الاشموني لافية ابن مالك ٢٧١/٢، ٢١٨/٣.

(١) ابن الخشاب: هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن نصر النحوي البغدادي المعروف بابن الخشاب كان علامة عصره وفي درجة أبي علي الفارسي. له: شرح اللمع، والمرتل في شرح الجمل، والرد على ابن بشاذ في شرح الجمل وغيرها. توفي سنة سبع وستين وخمسمائة.

ينظر البلغة: ١٠٦، والبعية: ٢٩٩-٣١، وشنرات الذهب ٢٧٣/٤.

(٢) هكذا في الأصل ولم أجدها في تصانيفه. وقد صَفَّ شرح الجمل وشرح اللمع وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في شرح الجمل. والرد على التبريزي في تهذيب الاصلاح والرد ابن بابشاذ.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٠.

(٤) المسائل الخلفية اسم كتاب من مصنفات ابن اياز، ذكره د. ناجي معروف في «تاريخ علماء المستنصرية» ٢٠/٢.

قلت:

اللام قلت زيادتها، واستبعد الجرمي^(١) كونها من حروف الزيادة^(٢)، وعليه أنها أبعد الحروف شبهاً بحروف العلة، وقد زيدت في أسماء الإشارة لتدل على بُعد المشار إليه، فهي نقيضة (ها)^(٣) فالتى للتنبيه الدالة على القرب^(٤) ولذلك لا يجتمعان لتناقضهما، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكُسِرَت لثلاثاً تلتبس بلام الملك، فقالوا: ذلك^(٥).

ويعني (باخواته) التثنية، والجمع، والمؤنث، وتثنيته وجمعه كقولك: «ذلك، وذلكم، وإلا لك، وتلك، وتلكما، وتلكن» وقد حُذِفَت ياء «تي» لالتقاء الساكنين: الياء واللام^(٦).

(١) الجرمي: هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرمي. إمام في النحو، ناظر الفداء ببغداد، وأخذ عن الأخفش وغيره ولقي يونس، وأخذ عن أبي زيد اللغة وعن أبي عبيدة والاصمعي. له مصنفات كثيرة أغلبها مفقود منها: كتاب الأبنية، وكتاب التثنية والجمع، وغريب سيويه، وكتاب الفرج، والقوافي ومختصر في النحو وغيرها.

توفي سنة خمس وعشرين ومئتين.

ترجمته في: نزهة الألباء: ١٠١، أخبار النحويين البصريين ٧٢، مجالس العلماء للزجاجي ١٤٤، تاريخ بغداد ٣١٣/٩-٣١٤، والبغية: ٨/٢.

(٢) ينظر شرح الشافية ٣٨١/٢.

(٣) في الأصل (و) تحريف.

(٤) من معاني (ها) أن تكون للتنبيه فتدخل على أسماء الإشارة غير المختصة بالبعد نحو (هذا) بخلاف ثم وهماً بالتشديد وهنالك. ينظر مغني اللبيب ٣٤٩/٢.

(٥) اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك وأصلها السكون كما في (تلك) وإنما كسرت في (ذلك) لالتقاء الساكنين.

ينظر: مغني اللبيب ٢٣٧/٢.

(٦) اعلم أن النحاة اختلفوا في تثنية أسماء الإشارة وجمعها أهي صناعية، أو ليست كذلك، فإن كانت صناعية فالتون في التثنية عوض من الحركة والتنوين كما هي في (الزيدان، والزيدين)، وإن كانت غير صناعية فهي صيغ للتثنية كما في (الذات، واللذان، واللذين، واللتين) وعلى ذلك لا يصح عند هؤلاء تثنية أو جمع أسماء الإشارة، وإنما لكل صيغة عديدة لفظ خاص بها لا علاق له بالصيغة العددية الأخرى.

=

نعم لم تحرك كما حُرِّكت في ذلك فراراً من وقوع التاء بين كسرتين وذا مستقل، أو لا ترى تحريكها في: «تلك» حيث انتفى ذلك الجمع المستكره. وهنا تنبيهان:

● الأول: أن أسماء الإشارة بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه ترد على أربعة أوجه: أحدها: أن تستعمل بهما كقولك: «هاذاك».

والثاني: أن تتجرد منهما كقولك: «ذا».

الثالث: أن تستعمل بالكاف وحدها كقولك: «ذاك»

والرابع: أن تستعمل بحرف التثنية وحده كقولك: «هذا»^(١).

● والثاني: أن هذه الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب بدليل أنها لا تكون رفعاً لعدم الرفع، ولا نصباً لعدم التناصب ولا جرّاً إذ لا يكون إلا بحرف الإضافة، وهو غير موجود، أو بالإضافة وهو ممتنع لأن أسماء الإشارة معرفة فما أغناه عنها^(٢).

= واعلم أن (تي) و(تا) و(ته) لا مانع من تثنيها. فإذا قلت (تان) جاز أن يكون على لغة من يقول (تا) فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول: (تي) فحذف الياء، وفتح التاء لمجاورة الف التثنية ويجوز أن يكون على لغة من يقول (ته) فحذف الهاء لأنها عوض من الياء في (تي) فاجراها مجرى الياء في الحذف وفتح التاء لمجاورة الف التثنية. كل ذلك على أساس أن (ذا) مثلاً أو (تا) ثلاثي على بناء (فعل) ساكن العين محذوف اللام. والألف منقلبة عن ياء وهو قول البصريين.

ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/٣-١٣٣

(١) من المعلوم أن استعمال (ها) التنبيه مع اسم الإشارة يقصد به الدلالة على تعظيم الامر والمبالغة في ايضاح المقصود. وتسبقت الف (ها) التنبيه هذه في الخط لكثرة الاستعمال.

(٢) الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة تفيد الخطاب، وهي حرف مجرد من معنى الاسم، والدليل على تجريدها من معنى الاسم وكونها حرفاً أنه لا محل لها من الاعراب كما ذكر الشارح، وأن نون التثنية معها في نحو: ذاك، وتالك ثابتة، ولو كانت اسماً لوجب حذف النون قبلها، وجرها بالإضافة كما في نحو قولك صاحبك. ووالدك.

ينظر شرح المفصل ١٣٤/٣.

ومن طريف زيادة اللام ما حكاه لي شيخِي الثقة سعد المغربي^(١) عن الشيخ النظام الواسطي^(٢) أن أبا عليّ الفارسي ذهب إلى أن اللام في: «وَرْتَلِي»^(٣) زائدة وذلك أنه لا سبيل إلى جعل الواو زائدة لأنها أول الكلمة، وهي لا تزداد كذلك، ولا سبيل إلى جعلها أصلاً إذ الكلمة الثنائية فصاعداً لا تكون حروف العلة فيها إلا زوائد لما لم يعرض التكرير وقد سلف هذا.

فإذا كانت اللام زائدة زال الاشكال إذ الكلمة أنها كانت ثلاثية بالواو والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها^(٤).

ولو بَيَّنَّتْ مثله من: «أَأُو» لقلت: أوبال فإن خففت الهمزة قلت: «أوبل» فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها وحذفتها وجاز // اجتماع أربع متحركات لأن التحقيق هو الأصل وفيه لا يحصل ذلك فاعرفه.

قال:

«وَنُقِلَ زيادة هذه الأحرف خالية مما قُيِّدَتْ به، ولا يَسْلَمُ ذلك إلا بدليل.»

قلت:

الهمزة إذا وقعت حشواً كانت أصلاً لا زائدة، ولا يحكمُ عليها بالزيادة إلا بدليل،

(١) سعد بن أحمد المغربي وقد مرّت ترجمته وهو شيخ المصنف.

(٢) الناظم الواسطي: لم نظفر بترجمته.

(٣) في اللسان (ورتل) ٢٥٠/١٤: «ورتل: الشرُّ والأمرُ العظيم مثل به سيبويه وفسره السيرافي قال: إنما قضينا على الواو أنها أصل لأنها لا تزداد أولاً البتة، والنون ثالثة وهو موضع زيادتها إلا أن يجيء ثبت بخلاف ذلك، وقال بعض النحويين النون في ورتل زائدة كنون جحتفل ولا تكون الواو هنا زائدة لأنها أول، والواو لا تزداد أولاً البتة».

وينظر الممتع ١/١٠٣، ١١٦، ١٢٤، ٢٩٢.

(٤) لا تجعل الواو زائدة في نحو وورتل لأنها لا تزداد أصلاً أول الكلمة. لأن القول بزيادتها يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له وهو: فَعَلَل. ثم أن أصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعف من نحو: زوئك - للحياك في مشبه - وقوقيت، وضوضيت باطراد وفي غيره كما في: وورتل قليلاً.

فالهمزة في «شَمَالٍ»^(١) و«شَامِلٍ» زائدة لقولهم: «شملت الريح» ووزنها: (فَعَالٌ) و: (فَاعِلٌ)^(٢)، فنقول من: «أَوَيْتُ» على الأول: «أوي» وأصله: «أَوَيْي» فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاء، ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين، وإن خففت الهمزة قلت: أَوِي^(٣).

ونقول على الثاني: «أوي» وأصله: «أَوِي» فالهمزة الأولى فاء، والثانية زائدة، فقلبت الثانية الفاء لسكونها وانفتاح ما قبلها ووجب القلب كراهة لاجتماع الهمزتين، وقلبت الثانية الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لما ذكرنا.

والهمزة في: «أَحْبَطِي»^(٤) زائدة، وكذلك النون لأنها من: «الحبط» فوزنه: (أَفْعَلَاءٌ).

وكذلك الميم إذا وقعت حشواً، أو آخرأ حكمها أن لا يُحْكَمَ عليها بالزيادة إلا بدليل، فمن ذلك الميم في دَلَامِص^(٥)، ذهب الخليل^(٦) إلى أنها زائدة لقولهم: «درع دُلَمِص، ودَلَامِص» فسقوطها في الاشتقاق دليل على زيادتها، وقيل: «دُلَمِص»^(٧) فحذفوا الالف

(١) في اللسان: (شمل) ٢٨٨/١٣-٢٨٩: «والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شَمَلٌ بالتسكين، وشَمَلٌ بالتحريك، وشَمَالٌ، وشَمَالٌ مهموز، وشَامَلٌ مقلوب...»

(٢) الهمزة حشواً في نحو: شَامِلٌ، وشَمَالٌ، وجرائض - للبعير الضخم -، وحطائط - للصغير المحطوط عن قوة المعتاد -، وقدائم - للقديم، وزائدة وأجاز الزجاج أن تكون أصلاً في نحو: منها، والياء هي الزائدة وعلى هذا فهو مشتق من: ضها أي: شابة ووزنه (فَعِيل) وذلك بناء غير موجود في أبنية العرب.

ينظر المنصف: ١/١٤٩-١٥٠، والممتع: ١/٢٢٩، والمبدع: ١٢٥، وشرح الشافية ٢/٣٧٤.

(٣) ينظر المنصف ٢/٢٤١.

(٤) في الأصل: «أحبطا». وفي اللسان (حبط) ١٢٨/٩-١٢٩: «والحبطى الممتلاً غضباً أو بطه... ورجل حَبَطَى مقصور، وحَبَطَى مكسور مقصور... وقد احبطأت واحبطيت كل ذلك من الحبط الذي هو الورم ولذلك حكم على نونه وهمزته أو يائه ملحقتان ببناء سرجل...»

(٥) في اللسان (دلص) ٣٠٤/٨: «الدلمص، والدلامص: البراو الذي يبرق لونه، وامرأة دلمصة براءة... والميم زائدة».

(٦) الخليل: هو ابن أحمد بن عمرو بن تميم عبد الرحمن البصري الفراهيدي الأزدي. استاذ سيبويه. مات سنة سبعين ومائة أو خمس وسبعين.

ينظر: البلغة ٧٩.

(٧) إذا حذفت الالف فحذفها للتخفيف، فيقال: دُلَمِصٌ، ودُلَمِصٌ، والدليل على زيادة الميم فيهما =

كما قيل: «هَدْبْدُ»^(١).

وقال أبو عثمان المازني: لو قال قائلٌ إن «دلامصاً» من الأربعة معناه: «دليص»، وليس بمشتق منه لكان قولاً قوياً كما أن «لآلاً» فيه بعضُ حروف «اللؤلؤ». وليس منه^(٢)، ألا ترى أن: (فعلاً) إنما يُبنى من الثلاثي و«لؤلؤ» رباعي، وروى أبو عبيدة^(٣) عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ: «لآلاً» بوزن: (لَعَاع)، وكره قول الناس: «لآلٌ» قال ابنُ بري المصري^(٤): وإنما اختار: «لآءٌ» لكون اللؤلؤ لأمه همزة فاختار أن يكون المشتق منه كذلك، وهذا غلطٌ منه لأنه خالف المسموع وهو: «لآءٌ» وكلاهما خارجٌ عن القياس؛ أمّا: «الأول فإنه مبني من: «لآلٌ» والهمزة الأخيرة ساقطة، أمّا «لآ» فإنه مبني من: «لآءٌ» واللام ساقطة، فالأصل المسموع أولى. وأيضاً فقولُ الفراء ضعيفٌ لأنه

= أنهما مشتقان من: اللّيص، وهو البريق. قال سيبويه: «وأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزداد إلا بثبت لقلتها، وهي غير أولى زائدة، وأما ما هي ثبت فدلامص، لأنه من التدليص. وهذا كجراثض...» الكتاب ٣٢٥/٤.

(١) بحذف الف (هَدْبْد) وهو اللين الخائر تخفيفاً.

وفي اللسان: (هَدْبْد ٤/٤٤٦: «الهدبد والهدابد اللين الخائر جُدا، ولين هُدْبْد وفُدْفْد وهو الحامض الخائر.»

(٢) في المنصف ١/١٥٢-١٥١: قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن «دلامصاً» الميم فيه زائدة، وهو «فَعَامِلٌ»، والدليل على ذلك قولهم «دلامص، ودليص» في معنى «دلامص»، ولو قال قائل: إن دلامصاً من الأربعة معناه «دليص» وليس بمشتق من الثلاثة قال قولاً قوياً أن «لآء» منسوب إلى اللؤلؤ وليس منه.

وينظر المنصف ١/٢٤٥-٢٤٦. والمبدع: ١٢٧.

(٣) أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التميمي البصري صاحب المجاز في غريب القرآن وغيره كثير توفي سنة ثمان ومائتين وعمره ثمانية وتسعون سنة.

ينظر أخبار النحويين البصريين ٦٧، البلغة: ٢٦١، البغية ٢/٢٩٤-٢٩٥.

(٤) ابن بري المصري: هو عبدالله بن بري بن عبد الجبار بن بري بن أبي الوحش المقدسي المصري امام النحاة بمصر، له: الرد على الجوهرى، وحواشي درة الغواص للحريري، وغير ذلك. توفي سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة وقيل غير ذلك. ينظر انباه الرواة ١٣/٢، البلغة: ١٠٧، البغية: ٣٦/٢، الفهرست ٦٣.

خالف قياسَ كلام العرب^(١)، ألا ترى أنهم إذا اشتقوا من الرباعي ثلاثياً حذفوا الرابع من الكلمة وهو آخرها فقالوا: «الأرضُ مثعلةٌ، وتعقرةٌ» للكثيرة العقاربِ والشعالب فحذفوا الباءَ وهو الحرفُ الرابع، وكذلك فعلوا في «لآء» (٢) وتقول في مثال «دلامص»^(٣) من «وَأَيْتُ» على قول الخليل: «وَأَآمٌ» وأصله: «وَأَآمِي» فاستقلت الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإن همزة الواو لكونها مضمومةً اجتمع همزتان فقلبت الثانيةً واواً فقلبت: «أوآمٌ».

وعلى قول أبي عثمان المازني: «وأي واواي» وسلمت الياءُ الثانيةُ وإن كانت بعد ألف زائدةٍ لأنها ليست طرفاً إذ بعدها ياءٌ أخرى بعدها صادٌ دلامصٌ حذفت لالتقاء الساكنين^(٤).

والميم في: «زُرُقُم»^(٥) زائدة لأنه مأخوذٌ من: «الزُرُقَة» ووزنه: (فُعَلٌ)^(٦).

(١) في اللسان (لآء) ١/١٤٤-١٤٥: «اللؤلؤ الدرة والجمع اللؤلؤ، واللآلىء ويائعه: لآ ولآلٌ، ولآلاءٌ. قال أبو عبيدة قال الفراء سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ: لآءٌ على مثال لَعَاع وكره قول الناس: لآلٌ على مثال: لَعَالٍ، قال الفارسي هو من باب وقال علي بن حمزة خالف الفراء في هذا الكلام العرب والقياس لأن المسموع: لآل والقياس لؤلؤي لأنه لا يبنى من الرباعي فعّال، ولآل شاذ. الليث اللؤلؤ معروف وصاحبه: لآل قال: وحذفوا الهمزة الأخيرة حتى استقام لهم فعّال وأنشد:

درة من عقائل البحر لم تخنها مناقب اللآل

ولولا اعتلال الهمزة ما حسن حذفها.

(٢) في الموضع كلمتان غير مفهومين.

(٣) في الممتع ١/٢٣٩: «دلامص» ودلماص بمعنى براق. قال الأعشى:

إذا جُرُدت يوماً حسبت خميصاً عليها، وجريال التفسير الدلامصا

أي البراق. وقد تخوف الالف منهما تخفيفاً... والدليل على زيادة الميم فيهما أنهما مشتقان من الدليص وهو البريق. ووزنه (فُعَامِلٌ).

(٤) ينظر المنصف: ٢/٢٤١.

(٥) في اللسان (زُرُقُم) ١٥/١٥٦: «ومما زادوا فيه الميم زُرُقُم للرجل الأزرق، والليث إذا اشتدت زُرُقَة عين المرأة قيل انها الزرقاء زُرُقُم... والميم زائدة.»

(٦) ينظر الكتاب ٤/٣٢٥، والممتع ١/٨٨.

قال :

«ونون: رَعَشَنَ» و«بَلَعَنَ» في «الرَّعْشِ، والبلوغ»، وها: «أُمَهات» و«هَبَلَع» في «الأُمومة والبلع».

قلت :

التون في «رَعَشَنَ»^(١) و«بَلَعَنَ»^(٢) زائدة لأنها من : «الرَّعْشَة ، والبلوغ» ووزنهما : (فَعْلَنَ)^(٣) ، وقبلهما : «ضَيَّفَنَ»^(٤) عن أبي عثمان . وعند أبي زيد^(٥) أن التون أصلية ، وألباء زائدة ، ووزنه : (فَيْعَل) كـ «صَيَّرَفَ»^(٦) ، و«خَيَّفَقَ»^(٧) ، وقال بعضهم : هذا قويٌّ لكثرة : (فَيْعَل) ، وقلة : (فَعْلَنَ)^(٨).

(١) الرعش : الجبان الذي يرتعش .

(٢) في اللسان (بلغ ١٠-٣٠٢ «البلغن» : البلاغة عن السيرافي . . . والتمام . والداهية .

(٣) فَعْلَنَ : وزن : رَعَشَنَ . وضَيَّفَنَ . وعَلَجَنَ . ولم ياتِ اسماً أما : بَلَعَنَ فوزنها : فَعْلَنَ في الاسم والصفة فالاسم نحو : عَرَضْتُهُ ، ورجل ذو خِلْفَتَيْهِ ، وأما الصفة فقولهم : هذا رجلٌ خِلْفَتُهُ . ينظر الكتاب : ٤-٢٧٠ .

(٤) في اللسان : (ضفن) ١٧/١٢٥ : «الضيفن» : الذي يجيء مع الضيف كذا حكاه أبو عبيد في الأجناس مع ضفن وأنشد :

إذا خاء للضيف ضيفن فأودى بما تقرى الضيوف الضيفن
والضيفن : الطفيلي . . .

(٥) أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود الأنصاري صاحب كتاب النوادر . مات سنة خمس عشرة مائتين وعمره أربعة تسعون عاماً .

ينظر : البلغة : ٨٤-٨٥ ، أنباه الرواة : ٣٠/٢ ، بغية الوعاة : ٥٨٢/١ .

(٦) في اللسان (صرف) ٩٢/١١ والصيرف والصيرفي : النقاء من المصارفة .

(٧) في اللسان (خفق) ١١/٣٦٨ «ريح خيفق : سريعة وفرس خيفق وناقة خيفق سريعة جداً ، وقيل : هي الطويلة القوائم مع أخطاف . . .» .

(٨) في المنصف ١٦٧/١-١٦٨ : «قال أبو عثمان : وقال : «ضَيَّفَنَ» التون فيه زائدة لأنه من الضيف ، وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَّنَ الرجلُ يَضِفُّ : إذا جاء ضيفاً مع الضيف ، فضيفن في هذا المذهب : فيعمل . قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقين مذهب . وقول أبي زيد هذا كأنه أقوى ، لأن المعنى يطابقه =

وأما «أمهات» فالبهاء زائدة ووزنه : «فعلمات» ، والواحدة «أم» ، فالبهمزة فاء ، والميم عين ، والميم الثانية لام ، وهذا يدلُّ على الزيادة ، وكذلك «أمات» ، وقد غلبت «الأمهات» على الأناسي ، و«الأمات» على البهائم ، وقد جاءت «الأمهات» منهما جميعاً .^(١)

وأجاز أبو بكر بن السراج^(٢) ، أن يكون الهاء أصلاً كقولهم في الواحد : «أُمة» قال الشاعر^(٣) :

= ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفن فأودى بما تقرى الضيوف الضيفن

فالضيفن : هو الذي يجيء مع الضيف ، وقولهم : ضَفَّنَ يَضِفُّ ، في هذا المعنى يشهد بأن ضيفنا «فيعل» فهذا قول .

وفيه شيء لآخر يقوي ما قال أبو زيد ، وهو أن «فيعلاً» أكثر في الكلام من «فَعْلَنَ» . فبهذه بيّنة أخرى تشهد لكونه «فيعلاً» ، والقول الأول أيضاً وجه ، لأنه وإن كان ضيفٌ ضيفٌ ، فهو على كلِّ حال ضيفٌ فينبغي أن تكون نونه زائدة .

وينظر الممتع : ١/٢٧١-٢٧٢ .

(١) الاغلب استعمال الأمات في غير العاقل ، والامهات في العاقل ، وقد يجيء العكس كقول مروان بن الحكم :

إذا الامهات قبحن الوجوه فَرَجَتْ الظلام بأمانكا

وقول السفاح بن بكر البربوعي :

يا سيداً ما أنت من سيد مؤطراً البيت رحيب الدراع
قوَال معروف وفَعَالِه عَقَارٍ مثنى أمهات الزباع

وينظر : شرح الشافية ٢/٣٨٢-٣٨٤ . والممتع : ١/٢١٨ .

(٢) أبو بكر بن السراج : هو محمد بن السري تلميذ المبرد واستاذ الزجاجي والسيرافي ، والفارسي . صاحب الأصول .

توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة .

ينظر : البلغة : ٣٢٢-٢٢٣ ، وأنباه الرواة : ١٤٥/٣ ، وبغية الوعاة : ١٠٩/١ .

(٣) هو قصي بن كلاب جد النبي ﷺ .

أَمَّهَتِي خِنْدَفُ وَالْبَاسُ أَبِي^(١)

وفي كتاب العين: «تَأَمَّهَتْ أُمًّا»^(٢). قال أبو الفتح: والأوَّلُ أظهرُ كقولهم: أُمٌّ بَيِّنَةٌ الأُمومة // وَأُمَّهُ شَاذٌ، و«تَأَمَّهَتْ» أشدُّ منه، وهو من مُسْتَرْدَلِ الكتاب المذكور^(٣). والتحقيق في هذا أنَّ قولهم: «أُمَّهُ وَتَأَمَّهَتْ» معارض بـ«أُمٌّ بَيِّنَةٌ الأُمومة» والترجيح للنقل والقياس. أمَّا النقلُ فلأنَّ «الأُمومة» نقلها ثعلب^(٤)، وتَأَمَّهَتْ، وأُمَّهُتُهُ حكاها صاحب العين وفيه من الاضطراب، والتصريف الفاسد ما لا يُنكر^(٥).

وأمَّا القياس فإنَّ اعتماد زيادة الهاء أولى من اعتماد حذفها لأنَّ ما زيدَ أضعافُ ما حُذِفَ^(٦).

(١) البيت من مشطور الرجز وقبلة:

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِي اللَّبِيبِ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ

مَعْتَزُ الصُّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ

والشطر في أمالي القالي ٣٠١/٢ دون عزو.

وهو في الجمهرة ٢٦٧/٣ والمحتسب ٢٢٤/٢.

والأُمَّهُ: الوالدة.

(٢) والذي يجعلها أصلية يستدل بما ذكره الخليل. فتَأَمَّهَتْ تفعلت بمنزلة تَنَبَّهَتْ مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها، والصحيح أنها زائدة لأنَّ الأُمومة حكاها أئمة اللغة، وأما «تَأَمَّهَتْ» فاتفرد بها صاحب العين وكثيراً ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله.

المتع: ٢١٨/١.

(٣) ينظر: الفصول: ١٤٣. والمتع: ٢١٨-٢١٩، وشرح الشافية: ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس ثعلب. إمام الكوفيين صاحب المجالس، والفصح وغيرهما.

توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين.

ينظر: البلغة: ٣٤-٣٥، وبغية الوعاة: ٤٠٢/١.

وينظر بشأن ما نقل عن ثعلب:

الفصح: ١٠٣٣، وشرح الفصح: لابن هشام اللخمي ١٠٦-١٠٧.

(٥) ينظر: الفصول: ١٤٣، والمتع: ٢١٩/١.

(٦) ينظر: المتع: ٢١٨/١.

وعندي أنَّ مذهبَ ابنِ السَّراج^(١) قويٌّ، وذلك لأنَّه لا يجوز أن تعادل رواية الخليل رواية غيره، والعين وإن وقع في تصريفه غلطٌ فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه، وفي كتاب الفصح على قلة أوراقه أغلاطٌ كثيرةٌ نَبَّهَ عليها شارحوه^(٢).

وأما قوله: «إنَّ ما زيد فيه أضعافُ ما حذف منه» فلا يلزم لأنَّه نقول: «أُمٌّ وَأُمَّهُاتٌ» ثلاثيات والهمزة فاءٌ، والميمان عينٌ مضاعفةٌ، والهاء لَمْ فهي إذاً مما يَعْغِبُ عليه لامان: الهاء تارةً، والميمُ أخرى، وهذا له نظائرٌ كـ«سنة، وعضة» على رأي^(٣).

في مثله على الأوَّل من: «وَأَيْتٌ»: «وَأَيْلٌ» وعلى الثاني: «وَيَأْيٌ» فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإنَّ خُفِّفَتِ الهمزة قلت: «وَيَيٌّ»^(٤).

وقوله: (كلزوم عدم النظر بتقدير أصالة نون نرجس) يريد أنَّ نون «نَرْجَسَ» بفتح التَّوْنِ زائدة إذ لو كانت أصلاً لكان الوزنُ (فَعْلِلًا)، وهو بناءٌ معدومٌ في الرباعي، وكذلك حالها مع الكسرة لثبوت زيادتها مع الفتح^(٥).

(١) ابن السراج: هو محمد بن السري أبو بكر بن السراج التَّحَوِي تلميذ المبرد وشيخ الزجاجي والسيرافي والفارسي. صاحب الأصول وغيره. توفي سنة ست عشرة وثلثمائة. ينظر: البلغة: ٢٢٣، وبغية الوعاة: ١١١/١، طبقات القراء: ١٤٣/٢.

(٢) ينظر شرح الفصح لابن هشام اللخمي: ص ٣٨-٣٩.

(٣) بحذف الهاء من (سنة) والأصل: سَنَّهُةٌ، ويحذفها من عِضَةٍ والأصل عِضَةٌ، واحدة العِضَةِ، وهو أعظم الشجر، يقولون جمل عاضة إذا أكل الفِضَّة. وهذا على لغة وعلى لغة أخرى أصلها عِضْوَةٌ، والجمع عضوات وعلى هذه اللغة لا حذف للعلماء.

ينظر: المنصف ١٣٩/٣ والفصول: ١٤٤، والمتع: ٢٢٤-٢٢٥، والمبدع: ١٢٢-١٢٣.

(٤) ينظر: المنصف: ٢٩٥/٢.

(٥) في المنصف: ١٠٤/١ «بتصرف»: «إنما قضى بزيادة التَّوْنِ في نرجس لأنها لم تقع موقع حرف من الأصل، كما قضى بزيادة التَّوْنِ من: كَنَهْلٌ لأنَّه ليس في الكلام مثل: سفرجل بضم الجيم». فوزنه: نفعل ولو كانت التَّوْنُ أصلية لكان وزنه: فَعْلِلٌ، وليس في كلام العرب مثل هذا البناء.

وينظر: المتع: ٢٦٦/١، والمبدع: ١٣٣.

فإن قيل: فكيف حُكم بزيادة التّون في «نرجس» وهو أعجميٌّ مجراه مجرى الحروف؟

فالجواب أنّه لما تكلمت العربُ بذلك وفرّقت في الجمع والتصغير وغيرهما أجروه مجرى العربي، وكذا حُكم على ألف: «لجام»، و واو: «نوروز»، وياء: «إبراهيم» بالزيادة لقولهم: «لُجَم»، ونواريز، وأبارهمّة «ويا هناء» على رأي، وهذا بين^(١).

و«هبلع»^(٢) هاؤه زائدة عند الخليل لأنّه من: «البَلْع»، وهو الأولى؛ والذي عليه الأكثرون أنّها أصلٌ لقلة زيادتها، فوزنّه على الأوّل: (هَفْعَل)، وعلى الثاني: (فِعْلَل)^(٣).

قال:

«ولام فَحَجَل، وهَدَمَل في: أفحج» وهذم، وكلزوم عدم النظير بتقدير أصالة نون: نَرْجَس، وعُرُنْد، وكهَنْبَل، وتاء: تَنْضُب».

(١) إذا كانت الهاء بدلاً من الواو فالأصل: هَنَاو، وهو من لفظ (هَن) ولا تجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً لأنه لا يحفظ تركيب (هَنَة)، ولو كانت الهاء أصلاً كالتّي في (شفاه) لحمل على باب: سَلِس، وقلق وذلك قليل.

وقيل أنّ الهاء في (هناء) بدلاً من همزة أبدلت من الواو التي هي لام لوقوعها بعد الألف الزائدة كأنّه كان: (هنا)، وقد رأى المازني أنّه ليس بقويّ «لأنّها قد أبدلت في هنيهة ولم تكن ثمّ همزة، لأنّه لا موجب لها هناك، فلها قلنا: إنّ الهاء بدل من الواو.

وقد رأى بعض العلماء أنّ الهاء في هناه لحقت ببيان الألف ثمّ شبهت بالهاء الأصلية، فالحقت الضمة، ونسب إلى أبي زيد، وقد ردّ أبو علي.

ينظر: المنصف ٣/١٤٠-١٤٣، والممتع: ٤٠١/١.

(٢) في اللسان (هبلع) ١٠/٢٤٦: «الأكول. والهبلع: الواسع الحنجور العظيم اللقم .. والهبلع: الكلب السلوفي ..».

(٣) القول بزيادة الهاء في (هبلع) قول الخليل، وتابعه أبو الحسن الأخفش واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق كما أوضح الشارح. أمّا ثعلب فيرى أنّ الهاء لا تزداد إلا لبيان الحركة في نحو: فة، وارمة.

ينظر: المنصف: ١/٢١٩، والمبدع: ١٢٢-١٢٣، واللسان (هبلع) ١٠/٢٤٦.

قلت:

اللام في: «فَحَجَل»^(١)، و«هَدَمَل»^(٢) زائدة للاشتقاق، وهو واضح؛ ومثلهما: «عَسَل»^(٣) إذا أخذ من: «العَنَس» فالتّون عين، واللام زائدة؛ وإن أخذ من: «العَسَلان»^(٤) فالتّون زائدة، واللام أصل، وهو رأي سيويّه^(٥)، فنقول: قال الزعفراني: وقد يشتق من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية، وذلك نحو قول رؤبة^(٦)، أنشدّه أبو علي:

هل يُنجيني حَلَفٌ سَخِيتُ

أو فضّة، أو ذهبٌ كبريتُ

ف «سَخِيتُ» مشتقٌّ من: «السَخْت» وهو الشّدِيد^(٧). ومع ذلك قلنا الحكم على الأعجمي بالزيادة قياساً على العربي، وبتقدير أنّه لو كان عربياً لكان كذا.

(١) في اللسان (فحج) ٣/١٦٥: «والفحج: الأفحج وهو الذي في رجله اعوجاج».

(٢) في اللسان (هدمل) ١٤/٢١٧: «الهدمل بالكسر الثوب الخلق».

(٣) في اللسان (عسل) ١٤/٥٠٨: «العسل: الناقة القوية السريعة».

(٤) في اللسان (عسل) ١٤/٥٠٨: «وقال غيره - يعني غير الليث - التّون زائدة أخذ من عَسَلان الذئب». أي: عدّوه.

(٥) القول بزيادة التّون وأصالة اللّام هو قول سيويّه ومن وافقه وزعم محمد بن حبيب أنّ لام عَسَل زائدة لأنّه في معنى (عنس) والذي عليه أكثر اللغويين هو قول سيويّه لأنّه من (عسلان) وهو عدوّ الذئب.

ينظر: الكتاب: ٤/٢٣٦، والمبدع: ١٢١.

(٦) البيت في ديوانه: ٢٧. والذهب الكبيريت: الأحمر.

وينظر: المنصف: ٢/١٣٣، والممتع: ١/٢٥٠.

(٧) في اللسان (سخت) ٢/٣٤٧: «والسَخِيت دُقاق التراب وهو الغبار الشّدِيد الارتفاع. أنشد يعقوب:

جاءت معاً وأطرقَتْ شتيتا وهي تثير السّاطع السخيتا

وكذب سخيت: خالص ..».

فإن قيل: فهلاً جعلتم التّون أصلاً وإن خالفت الكلمة الأصول حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في «جاليّوس» من كونها أصلاً وإن خرج الوزن على الأصول؟

فالجواب: أن الفرق بينهما: كون: «جاليّوس» علماً في لغة أهله كـ «زيد وعمر» في لغة العرب، وقد تقرر أن الاعلام يُستجاز فيها مالا يُستجاز في غيرها^(١)، وليس كذا في «نرجس» لأنّه اسم جنس فاعرفه.

ونون: «عُرُند»^(٢) زائدة لثلاثة أوجه:

الأول: أن: (فُعُنَلًا) ليس في الكلام، وهو الذي أراد المصنف، فإن قيل: ففي كلامهم: «جُبُن»^(٣)، و«عُتَل»^(٤) وهما (فُعُل)؟

فالجواب أن المراد أن يكون اللّامان مختلفين كـ «دُحرج». مثلاً، ولأما: «جُبُن» و«عُتَل» من حرف واحد.

والثاني: كونها ثالثة ساكنة.

والثالث: سقوطها في الاشتقاق. أنشد عبد القاهر^(٥) في المقتصد^(٦):

(١) ينظر المنصف: ١٤٥/٣-١٤٦.

(٢) في اللسان (عرو) ٢٧٨/٣: «والعُرُند: الشديد من كلّ شيء نونه بدل من الدال.

(٣) في اللسان (جين) ٢٣٦/١٦: «والجُبُن بضم الجيم والباء لغة في الجُبُن وبعضهم يقول جُبُن وجُبُنّه بالضم والتشديد».

(٤) في اللسان (عتل) ٤٤٩/١٤: «العُتَل: الشديد الجافي والفظ الغليظ من الناس... وقيل: الأكل المتوَع وقيل: هو الجافي الخلق اللثيم الضريبة وقيل: الشديد من الرجال والدواب، وفي التنزيل: «عُتَل بعد ذلك زعيم».

(٥) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. صاحب أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والمقتصد وغيرها. توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مائة وقيل: أربع وسبعين وأربع مائة.

ينظر: انباء الرواة: ١٨٨/٢-١٩٠، والنجوم الزاهرة: ١٠٨/٥، وشذرات الذهب: ٣٤٠-٣٤١/٣، وروضات الجنان: ٤٢٤-٤٤٥.

(٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح حققه د. كاظم بحر المرجان ونشر بمجلدين في بغداد عام =

والقوس فيها وتر عُرُند^(١).

ونون: «كَنْهَيْل»^(٢) زائدة لعدم: (فعلل) كـ «سَفَرْجُل» بضم الجيم^(٣).

وأما: «تَنْضُب»^(٤) ففيه ثلاث لغات؛ الأول: فتح التاء وسكون التّون، وضم الضاد المعجمة، والباء زائدة لعدم: «جَعْفَر» بضم الفاء للاشتقاق من: «نضب»^(٥).

والثانية: بضم التّاء، وسكون التّون، وفتح الضاد.

والثالثة: بضمّ التّاء والضاد وسكون التّون، والتّاء زائدة لثبوت ذلك في اللغتين والاشتقاق، وهذا جليّ.

= ١٩٨٢م ولم أجده فيه.

(١) البيت لحنظلة بن ثعلبة، واستشهد به الحجاج في خطبته، وتامه:

مثل ذراع الكر أو أشد.

العقد الفريد ١٢١/٤ (دون عزو).

وهو في اللسان (مادة عزو) ورواية عجزه: مثل جران الفيل أو أشد.

والقُرُود: الشديد. وهو في شرح شواهد الشافية للبغداد ص ٣٠٠.

(٢) في اللسان: (كهبل) ١٢٤/١٤.

«رجل كهبل: قصير، والكَنْهَيْل: بفتح الباء وضمها: شجر عظام وهو من العضاة».

(٣) في الكتاب ٣٢٤/٤: «وأما كَنْهَيْل فالتّون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على مثال: سَفَرْجُل.

فهذا بمنزلة ما يشتق مما ليس فيه نون، فكَنْهَيْل بمنزلة: عَرُتْن، بنوه بناء حين زادوا التّون، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك...».

وينظر: الممتع: ٥٨/١-٥٩.

(٤) في اللسان: ٢٦٠/٢: «والتنضب: شجر ينبت بالحجاز... وهو ينبت ضخماً على هيئة السّرح وعيدائه بيض ضخمة».

(٥) في المنصف: ١٠٤/١-١٠٥: «إنما قضى بزيادة النون والتّاء في: نرجس وترتب لأنهما لم يقعا

موقع حرف من الأصل كما قضى بزيادة النون من: كَنْهَيْل لأنه ليس في الكلام مثل: «سَفَرْجُل»

بضم الجيم... وكذلك: تنضب وتنفل لأنه ليس في الكلام مثل: جعفر، وقد قالوا: تُنْفَل بضمّ

التّاء، ومثاله «تُنْفَل».

قال:

«فَصْلٌ وَتَبْدُلُ الهمزة من كلِّ واوٍ وياءٍ تطرُفتَ لفظاً أو تقديرًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ.

قلت:

يريدُ نحو «كسَاءٍ ورواءٍ» وأصلُهما: «كِسَاءٌ وَرِدَائِيٌّ» بدليل قولهم: «كسوتُ، والرديّة»^(١)، ولا دليلَ في: «ترديتُ» لاحتمال أن تكون التاء منقلبةً عن الواو لوقوعها رابعةً كما في: «أصليتُ، وأدنيتُ»؛ وقال الأصفهاني^(٢): يدلُّ على أنه من الياء قولهم في التثنية: «ردايان»^(٣)، وأرى فيه نظراً، وذلك أن الهمزة التي حُكي فيها قلبُها ياءً إنما هي همزة التانيث كـ «حمراء».

ونُقِلَ عن الكسائي^(٤) أنه يجيزُ في ذلك للأفراد كقولك: «حمراءان» وقبلهما ياءً كقولك: «حمرايان فإن كانت أصلاً كـ «قراء» وجب اثباتُها إلا أن يجيء القلبُ في شذوذٍ^(٥). وإن كانت منقلبةً عن أصلٍ نحو: «كسَاءٍ» و«رداءٍ» جاز الاثبات والقلبُ واواً نحو: كسأان وكساوان والأول أحسنُ^(٦).

(١) في الممتع ٣٢٦/١: «ومن هذا القبيل - يعني ابدال الهمزة من الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة - نحو: كسَاءٍ ورداءٍ أن الأصل «كسأؤ» و«ردايؤ» فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجزٌ إلا الألف وهي حاجزٌ غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلّ التغير - أعني طرفاً - فقلبتا ألفاً. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة فقلبت همزة ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء، لئلا يُرجع إلى ما قرأ منه».

(٢) لعله علي بن حمزة الأصفهاني
(٣) هذا في لغة لبعض بني فزارة يقولون في تثنية «كسَاءٍ» و«رداءٍ»: «كسايان وردايان». حكى ذلك أبو زيد عنهم.

ينظر: الممتع ٣٨٠/١.

(٤) الكسائي: هو علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي مولا هم. الكوفي. رأس المدرسة الكوفية. توفي بطوس سنة تسع وثمانين ومائة.

ينظر: البلغة: ١٥٧، والبغية: ١٦٢/٢، شذرات الذهب: ٣١٦/٢.

(٥) يجب إثبات الهمزة لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها، ومن الشاذ أن يقال: فزراوان.

(٦) السبب في جواز الوجهين كون الهمزة لما كانت منقلبةً عن أصلٍ فلها صلة بالأصلية وذاتها ليست =

وإن كانت منقلبةً عن حرفٍ زيدٍ للإلحاق نحو: «حرباء» جاز الاثبات والقلبُ واواً، والثاني أحسنُ^(١)، ولم أرَ أحداً ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياءً، فلما وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، والألف في حكم الفتحة لزيادتها في مخرجها تبين ذلك أنهم أجروا (فَعَلًا) في التكسير مجرى (فَعَلٌ) نحو: «جواد واجواد» فصار ذلك كـ «عَلَمٍ وأعلام» و«جِيلٍ وأجيالٍ» وكذلك أجروا (فَعِيلًا) مجرى (فَعِلٌ) قالوا: «يتيم وأيتام» فصار ذلك كـ «كَتِفٍ وأكتافٍ» فقلبتا حينئذٍ الفين كما تقلبان بعد الفتحة، فالتقى ألفان الأولى زائدة والثانية المنقلبة غير أنَّهُم كرهوا حذف إحداهما لزوال المدِّ المقلوب، فحَرَكُوا الثانيةَ ليحصلَ المدُّ، ولأنَّها متطرفةٌ فتغيَّرَها أولى لأنَّ لها أصلاً في الحركة فانقلبت همزةً من كلِّ واوٍ وياءٍ فيه أرسالٌ إذ الهمزة منقلبةٌ عن ألفٍ انقلبت عن احداهما، فالألفُ أصلُ الهمزة الأقرب، وهما أصلُهما الأبعدُ.

وقوله: (تطرُفتُ) أي كانت الواو والياء طرفاً، والطرفُ محلُّ التغير ولهذا كثر الحذف فيه، وكيفيك أن الإعرابَ محلُّه ذلك.

وقوله: (تقديرًا) يريد نحو: «عَبَاءَةٌ وَصَلَاءَةٌ»^(٢) إذ الأصلُ «عَبَايَةٌ وَصَلَايَةٌ» غير أن تاءَ

= من بنية الكلمة فلها شبه بالزائدة، وإنما يترجَّح الإبقاء لشدة قربها إلى الأصلية.

وقد شدَّ قلبها ياءً في نحو «كسَاءٍ كسايان» مما نسب للكسائي الذي يرى القياس عليه للتخلص من اجتماع ثقيلين فلتنفي الكلمة وهما الكسرة أولها والواو آخرها.

(١) يترجح القلب فيما كانت همزته منقلبةً عن ياءٍ للإلحاق نحو علياء، وحرباء، إلا أن الهمزة ليست منقلبةً عن أصل بل منقلبةً عن حرفٍ مزيدٍ للإلحاق بأصل فنسبتها إلى الزائدة للتانيث أقرب من الأصلية.

(٢) في الأصل: عباءة وصلاة.

وفي اللسان: (عبأ) ١١٣/١: «والعباءة والعباء ضرب من الأكسية والجمع: أعبئة» وفيه (صلا) ٢٠٢/٢: «والصلاية والصلاة: مُدَقُّ الطيب».

وفي الكتاب ٣٨٧/٤: «وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: صلاةٌ وعباءة، وعظاءة؟ فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاةٌ وعظاءة، وعباءة كما قالوا: مسنبةٌ ومرضيةٌ حيث جاءتا على: مرضي ومسنبي، وإنما الحق الهاء آخرًا حرفاً يعرَى منها ويلزمه الإعراب فلم نقو قوة ما الهاء فيه =

التأنيث حيث كانت زائدة على المذكر داخلة على حروفه ومقدراً فيها الانفصال جرى التأء مجرى المتطرفة في التقدير.

وقوله: (بعد ألف زائدة) يحترز به من نحو: «آي» جمع: «آية» و«راي» جمع: راية للعلم، والأصل فيها: «آي» و«روي» بدليل قولهم: «إياء»، ولم يقولوا: «إواء»^(١). من: «رويت الحديث» إذا أظهرته، إذ الـراية تظهر أمر صاحبها^(٢)، فالألف فيها منقلبة عن أصل^(٣)، وإنما لم يجز القلب لأمرين:

= لا تفارقه وأما من قال: صلاة وعباية فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاة والعباء.

(١) في المنصف ١٤٢/٢-١٤٣ «بتصرف»: «وأما «آية» فعينها ياء، وهي من مضاعب الياء نحو: «حيث»، و«بيت» ويدل على ذلك أن الآية هي العلامة، وقد قال الشاعر:

قف بالديار وقوف زائر وتأي إنك غير صاغز

فمعنى قوله: تأي: تثبت وتنتظر آياتها وعلاماتها ولو كانت من الواو لقال «تأو»... وقولهم: «إيا الشمس» لضوئها يدل على أن الآية أيضاً من الياء، وذلك أن «إيا الشمس»: ضوءها، وضوءها علامة طلوع القرص... ولو كان من الواو لصحّت الواو، ولقالوا: «إوي»... ويمنع أن يكون إيا من نحو: ثيرة في الشذوذ قولهم: إياء الشمس بمعنى: إيائها، ولو كان من الواو لقالوا: «إواء» كما قالوا: «الطواء» والرواء... وقد يقال: «إيأة» بالهاء... فالإباء وزننا: أفعال، وهي جمع: آي وآي جمع آية، وظهور العين ياء في «الآيأة» بدل على أن الآية من الياء.

(٢) في المنصف ١٤١/٢-١٤٢: «وأما «راية» فاشتقاقها عندي من: «رويت الحديث» أي أشعته وأظهرته ومنه قيل: رجل راوية للشعر والحديث: أي مظهر لهما ومشيد بهما... ويجوز أيضاً أن تكون «الراية من الرواء» وهو الحبل الذي يُشدّ به الحمل، لأن الجيش يجتمع إلى الراية، وينضم إليها كاجتماع الحبل وانضمامه، فهذه دلالة على أن العين فيها واو».

(٣) في دقائق التصريف ص ٢٢٩: «وقال الفراء - رحمه الله - سألت الكسائي عن (آية) ما هي من الفعل؟ فقال: فاعله، كانت في الأصل (آية) فخففوها، قال: فقلت: هلا صغرها (أوية) كما أن صالحة تصغر (صويلحة)؟ قال: صغروها: (آية) كما صغروا: فاطمة وعاتكة: فطيمة وعتيكة. قال: فقلت: إنما يجوز أن تصغر فاطمة (فطيمة) إذا كانت اسماً موضوعاً وليس سبيل (آية) وأخواتها من الفعل: (فَعَلَة) جعلوا العين منها تابعة للفاء، كما قالوا: باعة، وحاقة».

وفي الممتع ٥٨٢/٢-٥٨٣ «بتصرف»: «وفي آية ثلاثة أقوال للنحويين: فمذهب الخليل اعتلال العين وصحة اللام شذوذاً.

= ومذهب الفراء أن وزنها فعلة وأن الأصل: آية فاستقلوا اجتماع يائين فابدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً.

أحدهما: أنه كان يؤدي إلى اجتماع إعلايين، وقلب العين ألفاً، وقلب اللام همزة. والثاني: أن الألف الزائدة لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية.

وهنا تنبيه: وهو أنهما مخالفتان للقياس وذلك لأن العين واللام إذا كانا / حرفي علة و / أعلت اللام دون العين وذلك نحو: «طوى» و«شوى»، وقد رأيت كيف أعلت عيناهما دون لاميها وهذا واضح.

قال:

«أو كانت عين فاعل فعل أعلت فيه عينه».

قلت:

اسم الفاعل لما كان بينه وبين الفعل مضارعةً ومشابهةً، وذلك لأنه جارٍ عليه في عدة حروفه، وسكونه، ف «يضرب»^(١) ك «ضارب» ولذلك عمل عمله وجب أن يصح بصحته، ويعتل باعتلاله ليكون العمل فيهما من جهة واحدة، ولولا اعتلال فعله لما اعتل، فإذا قلت: «قائم» فالأصل: «قادم» لكن حيث قصد اعلاله فاماً أن يكون بالحذف أو القلب، فالأول ممتنع لأنه مزيل لصيغة اسم الفاعل ويصيرها^(٢) إلى لفظ الفعل فخيف اللبس.

فإن قيل: الإعراب والتنوين يفصلان بينهما فإذا كانا فيه علم أنه اسم فاعل، فإذا تجرد منهما علم أنه فعل؟

= ومذهب الكسائي أن وزنها «فاعلة» والأصل: «آية» فحذفت استقلالاً لاجتماع الياءين. والأولى ما ذهب إليه الخليل

وينظر: شرح الشافية ١١٨/٣.

(١) في الأصل: «فضرب».

(٢) في الأصل المخطوط: ويصيرها، تحريف.

قيل: لا يكفي ذلك في الفرق لأنه قد يوقف عليه فيزول الإعراب والتنوين فيحصل اللبس عند ذلك، ولما تعين القلب عُدِلَ إليه فقليل: قلبت العين همزة () من غير تلاح وهو قول عبد القاهر.

وقيل: قلبت العين ألفاً لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف كما قلبوا الواوين في «صيم» حملاً على: «عُصِي»^(١) ثم قلبوا الألف همزة^(٢).

فإن قيل: صيم يجوز في الأصل فيقال: «صوم» و«قائم» لا يجوز فيه الأصل، فما الفرق بينهما؟

قيل: الاعلال في اسم الفاعل إنما كان لاعلال الفعل فوجب فيه لجوبه، ثم لما وجب الاعلال لذلك، وقربت الواو من الطرف () قدم انقلابها القائم قلبت الألف همزة، وهذا غير موجود في: «صيم».

ونقل عن أبي الفتح^(٣) أنه قال: لما قلبت العين فقي «قام» وبنيت اسم الفاعل منه (جثت بألف أخرى) فانهقد الفان وامتنع الحذف لما تقدم تحركت الثانية بالكسرة فصارت همزة، واستضعف لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لقليل: «مقيّم» بالهمز لأن الألف في الماضي نقلت إلى اسم الفاعل ثم حُرِكت يالكسر فصارت: همزة ولا قائل بذلك^(٤).

(١) والأصل: عُصُو.

(٢) في المنصف ١١٢-١/٢ قال أبو الفتح: اعلم أن أصل هذا الجمع ألا يعتل، لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ولكنه لما كان الواحد معتلاً أعني: صائماً وقائماً، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد، وقربت العين من الطرف فاشبهت اللام في: «عِي» جمع «عاب» قلبت، والأجود: «صيم»، وقوم: «ويجوز في: صوم: صيم لمجاورة العين اللام، ويجوز: صيم بكسر أوله لأنه لما شبه بعِي في القلب كذلك شبه أيضاً بعِي في كسر أوله».

(٣) أبو الفتح: عثمان بن جني الموصلي تلميذ أبي على الفارسي. وصاحب الخصائص واللمع وغيرهما. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

ينظر: البلغة: ١٣٧-١٣٨.

بغية الوعاة: ١٣٤/٢.

(٤) في المنصف ٢٨٠-٢٨١: «قال أبو الفتح: إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو: قائم، ويأت لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في: قائم رباع ألفاً، فلما جثت إلى اسم =

وقوله: (فعل أعتلت عينه) مُحترز من نحو: «عرف» فهو: «عارف» فإن عين اسم لفاعل تصح لصحتها في الفعل فاعرفه.

قال:

«ومن أول واوين صُدرتا، وليست الثانية مدّة مزيدة، أو مُبدلة».

قلت:

التضعيف في أوائل الكلمة قليل لأن اجتماع المثلين مستقل، والادغام متعذر، فقد جاءت ألفاظ واوها وعينها من جنس واحد ولكن فصل بينهما نحو: «كوكب» و«ديدن» ومنه: «ديدن»^(١) ومنه: «أبنيم»^(٢) وزنه: (أفعل)، فالهمزة زائدة، والباء الأولى فاء، والتون زائدة والباء الثانية عين، والميم لام^(٣). وإنما دعاهم إلى ذلك الحرص على زيادة الهمزة، ولولا ذلك لجاز أن يكون: (فَعْتَلًا) ك «عَقَنْقَل»^(٤) ويؤكد ذلك أمران:

= الفاعل وهو على فاعل صارت قبل عينه ألف فاعل، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل الفان، وهذه صورتها: «قَأْأَمْ» فلم يجز حذف احدهما فيعود إلى لفظ قام، فحركت الثانية التي هي عين، كما حركت راء «ضارب» فانقلبت همزة لأن الألف إذا حُرِكت صارت همزة، فصارت: قائم ويأت كما ترى.

ويدل على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة، قراءة أيوب السخيتاني «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة.

وينظر: البحر المحيط ٣٠/١، والكشاف للزمخشري ١٢/١.

(١) في اللسان (دون) ٧/١٧: «الددن والديدن كله: اللهو واللعب».

(٢) في اللسان (بيم) ٣٠٨/١٤: «أبنيم وبينيم موضع... قال طفيل:

أشأقتك أظعان بحفر أبنيم نعم بكرا مثل الفسيل المكّم

(٣) في الكتاب ٢٤٧/٤: «ويكون على (أفعل) في الاسم والصفة، وهو قليل فالاسم: أنجح، وأبنيم، والصفة نحو: ألدن، وهو من اللد... وهذا في الاسم والصفة قليل ولا نعلم إلا هذين».

(٤) في اللسان (عقل) ٤٩١/١: «والعقنقل ما ارتكمت من الرمل وتعقل بعضه ببعض وجميع عقنقلات وعقافل، وقيل هو الحبل منه: فيه حقة وجرة وتعقد... والعقنقل أيضاً من الأودية ما عظم =

الأول : أنه (١) اسم .

الثاني : أنه لا يؤدي إلى جعل الفاء والعين من جنس واحد .

فإن قيل : فإن كان الحرص على زيادة الهمزة كذا فما بال أبي عثمان المازني يجعل : (أما) إذا سمي بها : (فعل) كـ «سَلِمَى» ولا يجعلها : (أفعل) ، والهمزة زائدة فراراً من جعل الفاء والعين من جنس واحد؟ (٢)

قيل : الفرق بينهما مجيء الفصل في «أبني» ، وعدمه في «أما» فقد سُوِّغَ الفصل بالولاء لما ساغ . أو لا ترى أن «سير وسيار فَنُطِقُوا بالنون» (٣) .

والرافع الفصل الواقع بينهما ، ولم يقولوا : «سير» فيجمعوا بينهما متلاصقين ؛ ولو قيل : إن (أفعل) (٤) حرصاً على زيادة الهمزة كون الفاء ، والعين من جنس واحد جواز الإدغام وزال الفصل بذلك لم أرَ به بأساً .

وبيته قول أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازية (٥) أن «أول» (أفعل) ، وفاؤها واوٌ ، وعينها كذلك ، وجوزَ الإدغام ، بخلاف : «ددن» (٦) و«أوول» (٧) التضعيف في الحروف

= واتسع . . والعقل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل . .

وهو من أمثلة سيبويه ، ولم يجيء صفة .

ينظر : الكتاب : ٢٧٠ / ٤ .

(١) في الموضع كلمة غير مقروءة (مطموسة) .

(٢) ينظر المنصف : ١٥٨ / ٢ - ١٥٩ .

(٣) العبارة غير مفهومة .

(٤) بعد (أن) بياض بمقدار كلمة .

(٥) حققه الدكتور علي جابر المنصوري .

(٦) في اللسان (ددن) ٧ / ١٧ : «والددن والدُدُّ محذوف من الددن ، الددا فالفاء عن الددن ، والديدن كله اللهو اللعب» .

فالفاء والعين من موضع واحد .

وينظر : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٨٧ ١٥٠ .

(٧) جمع أول قبل الاعلال . والمستعمل : أوائل . مثلما يقال في جمع سيد : سيائد ، والأصل : =

الصحيحة أمتنع في الواو لثقلها كيف وهي معرضة لدخول واو القسم عليها ، أو واو العطف فتجتمع ثلاث واوات وذلك مستثقل جداً ، فإذا جمعت : «واصلة» قلت : «أواصل» والأصل : // «وواصل» (١) فالواو الأولى الفاء ، والواو الثانية منقلبة عن ألف «واصلة» كما قلبتها في «صوار» فاجتمع واوان ، فقلبت الأولى همزة وهنا سؤالان .

أحدهما : لم قلبت الأولى دون الثانية؟

والجواب : أن الحرف الواقع طرفاً أولى بالتغيير مما ليس كذلك .

والثاني : لم قلبت همزة دون غيرها؟

والجواب : أن الهمزة ألف مجيئها أولاً وكثر ذلك فقلبت الواو إليها لذلك . ونظير ما قلته قول أبي سعيد السيرافي (٢) أنهم إنما عوضوا الميم في «اللهم» لأنها ألفت زيادتها آخر (٣) كـ «زرقم» (٤) و«ستهم» (٥) ، وكذلك تقول : «أويصل» في تصغير «واصل» ، والأصل : «وويصل» فقلبت الواو الأولى همزة استئصالاً لاجتماعهما (٦) .

= سيأود . وهذا ما عليه جمهور اللغويين ، ورأي أبي الحسن الأخفش عدم الهمز إلا فيما كانت الألف منه بين واوين . ينظر : الممتع ٣٣٨ / ١ .

(١) ينظر : المسائل المشككة ٨٦ .

(٢) السيرافي : هو يوسف بن الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

ينظر : البلغة : ٢٩١ ، وبغية العاة : ٣٥٥ / ٢ .

(٣) في الكتاب ١٩٦ / ٢ «قال الخليل رحمه الله : اللهم نداء الميم ها هنا بدل من ياء فهي ها هنا فيما زعم

الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة ياء في أولها إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في

الكلمة عليها . فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الاعراب .

وإذا حققت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت» .

(٤) في اللسان (زرقم) ١٥٦ / ١٥ : «للرجل الأزرق . . وإذا اشتدت زرقه عين المرأة قيل : أنها الزرقاء

زرقم . . » والميم زائدة .

(٥) في اللسان (ستهم) ١٧٢ / ١٥ : «الستهم : الاستة الميم زائدة» .

(٦) قلبت الواو الأولى همزة لأن الواو الثانية لازمة فلا تقلب ، ولذلك قال سيبويه أنه «إذا التقت

الواوان أولاً أبديت الأولى همزة ، ولا يكون فيها إلا ذلك» .

وقوله: (صدرتا) أي: وقعتا صدرَ الكلمة احترازاً من وقوعهما حشواً كقولك في النسب إلى: «هوي، ونوي»^(١): «هوي، ونوي».

وقوله: (وليست الثانية مدّة «مزيدة» تحرّز به من نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُرَىٰ عَنْهُمَا﴾^(٢) إذ الواو الأولى سلمت من القلب مع وقوع واوٍ أخرى بعدها، وعلّله أبو الفتح بأنّ الواو الثانية بدلٌ من ألف «واريث» فلمّا لم يلزم لم يعتد^(٣) بها لذلك صحّت في قولهم: «سوير» و «بُويغ»^(٤) مع وقوعها ساكنةً قبل الياء، وذلك موجب لقلبها وادغامها في الياء، وأتى (بمزيدة) ليحترز عن: «أولى» تأنيث «أول» إذ أصله: «وولي» فقلبت الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدّة لكونها عيناً لازمة^(٥).

= الكتاب: ٣٣٣/٤. وينظر: المسائل المشكّلة: ٨٥-٨٦، والمنصف ٢١٤/١-٢١٥.

- (١) بقلب الف المقصور الثالثة واواً وزيادة ياء النسب وينظر: الكتاب ٣/٣٤٢.
(٢) من سورة الأعراف/ ٢٠ وتامها قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوْا لَهَا الشَّيْطَانُ يَلْدِي لَهَا مَا يُرَىٰ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ نَهْمَا وَقَالَ مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿وُورِي﴾.
وقرأ عبدالله (أوري). ولم تثبت هذه القراءة عند ابن النحاس، وأجازها في غير القرآن.
ينظر: إعراب القرآن ١/ ٦٠٣، والبحر المحيط: ٢٧٩/٤.

(٣) قال أبو الفتح: «فأما نووي ونحوه، فواوه من الأصل، واحدهما بدلٌ من بدل من الأصل، وعلى كلّ حال فليست زائدة فلم يكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما، لأنّه ليست احدهما زائدة، هذا مع أنّ التغيير إلى الأطراف أسبق منه إلى الأوساط» وأن الواو الثانية في «وُورِي» إنما منقلبة عن ألف «واري» فلم يجب همز الأولى لأنّ الثانية غير لازمة.

المنصف: ٢١٥/١، ٢١٩.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٦٨/٤ والمنصف..

(٥) في المسائل المشكّلة المعروفة بالبيداديّات ص ٨٧: «أول: وزنه: أفعل، فالهمزة فيه زائدة، والفاء والعين جميعاً من موضع واحد كما أنّ الفاء والعين في قولك: دَدَدٌ وكوكب من موضع واحد، فإذا جمعت (أول) مُكسراً قلت في جمعه: أو اثل.

فإن قال قائل: ما هذه الهمزة؟ قلت: إنّها منقلبة عن الواو التي هي عينٌ وإنما قُلبت لوقوعها بعد ألف الجمع قربة من الطرف، ومثل ذلك قولك لو كسرت (سيّداً) سيّاد، فتبدل من الواو التي هي عينٌ في قولك: سيّود ياءً لفعلت بها من ابدال الهمزة ما فعلت بالواو، والعلة فيها وقوعها بعد ألف الجمع وقربها من الطرف».

=

وقال ابن الحاجب^(١) في تصريفه: إذا اجتمعت واوان متحرّكان في أوّل الكلمة أبدلت الأولى التي هي فاءٌ همزةً والتزموه في^(٢) الأولى حملاً على الأول». انتهى كلامه.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأول: أنهم قالوا: لو بنيت من: «وُعد، ووزن» مثل: «كوثر» لقلت: «أوعدُ وأوزن» والأصل: «ووعد، ووزن» فقلبت الواو الأولى همزة لاجتماعهما أولاً، وإن كانت الثانية ساكنة، ولو سميت بهما لصرفتهما لأنّهما: (فَوَعَلَ) لا: (أَفْعَلَ).^(٣)

والثاني: أنّه ادّعى^(٤): حمل (الأولى) على: (الأول) في وجوب الهمزة وذلك حملٌ للمدّ الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع، وذلك ممتنع، وله أن يقول: «الأولى» فيه علمُ التأنيث، و«الأول» مجردٌ من ذلك فهو مذكّرٌ فقد حملت مؤنثاً على مذكر، وذلك جائز وقد سبق إلى مثل ذلك الخليلُ فيما حكى عنه^(٥).

وقوله: (أو مُبدلة) تحرّز به عن مثل: (فُعِل) من: «وَأَيْثُ»^(٦) فإنّ القياس أن يقول: «وُوي»، فإنّ خففت الهمزة قلبتها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار إلى: «وُوي»

(١) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب الدوني، ولد في مصر سنة سبعين وخمسائة، وتوفي فيها سنة ست أربعين وستمائة.

ينظر: البلغة: ١٤٠، وبغية الوعاة: ١٣٤/٢، والنجوم الزاهرة: ٢٣٤/٥.

(٢) قال ابن الحاجب: «الفاء: تقلب الواو همزة لزوماً في: أوَصِل وأُوصِل، والأوّل، إذا تحركت الثانية بخلاف وُوري، وجوازاً في نحو: أجوه، وأوري، وقال المازني: وفي نحو إشاح، والتزموه في الأولى حملاً على الأول، وأما أناة وأحد، واسماء فعلى غير القياس».

شرح الشافية: ٧٦/٣.

(٣) في الكتاب ٣٣٦/٤: «وتقول في فوعل من وعدت: أوعد، لأنّهما واوان التقيا في أول الكلمة»

(٤) في الأصل: «ادّعا».

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٧٧/٣.

(٦) رأيت: بمعنى وعدت. والوأي: الوعد. المنصف: ٨٧/٣.

فلم تقلب الواو الأولى همزة لأن الثانية مبدلة عن الهمزة فكأن الهمزة موجودة، وكذلك لم تُقلب ياء لأجل الياء التي بعدها. وحكى الخليل أنه قال أقول: «أُوي»^(١).

وقال ابن جني فيه تناقض؛ وذلك لأنه اعتد بها حيث لم الثانية فقلبت لها الأولى همزة، ولم يعتد بها حيث لم يقلبها ياءً لوقوعها قبل الياء الساكنة، وهذا واضح^(٢).
قال:

«وما تلا ألف شبه مفاعل من مزيد لمد الواحد».

أقول:

إذا جمعت «رسالة» ونحوها جمع تكسير زدت عليها ألف الجمع ثالثة، فالتقى ألفان، الأولى ألف الجمع، والثانية ألف رسالة الزائدة، فحركات الثانية بالكسر فصارت همزة فقلت: «رسائل». وحملوا على الألف الواو في «عجوز»، والياء في «صحيفة»^(٣)، فقلبوها، كقولك: «عجائز»، وصحائف. إذ تحريك الواو والياء ليس بمتعذر بخالف الألف فإن ذلك متعذر فيها.

(١) في الكتاب: ٣٣٣/٤ «وسألت الخليل عن فعل من: وأيئت فقال: وُؤي كما ترى. فسألت عنها فيمن خفف الهمز فقال: أوي كما ترى، فأبدل من الواو همزة فقال: لا بُد من الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف».

وقد نسب أبو علي الفارسي إلى المازني أنه يخطئ الخليل فيما ذهب إليه. قال: قال أبو عثمان - يعني المازني - الذي قال الخليل عندي خطأ، وذلك أن الواو الثانية منقلبة من همزة. فأننا أنوي الهمزة فيها، ولكن أجيز أن تبدل الهمزة لأن الواو مضمومة وليس البديل لازماً، ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الابدال لأن الثانية مدّة مثل: ورئي، إذا أردت فوعل من (واريت).

قلت أنا: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث همزة متوبة فكما أن الهمزة المخففة لو كانت محققة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم في (وجوه...).

لم نعر في المتصف على ما نسب إلى المازني.

ينظر: المسائل المشككة ٩١-٩٢.

(٢) ينظر: المتصف ٢١٩/٢-٢٢٠.

(٣) صحيفة: ساقط في الأصل.

وقوله^(١): «مما تلا ألف شبه مفاعل) يعني: قلبت الهمزة في الألف، والواو، والياء الواقعة بعد ألف الجمع. و«صحائف» في التحقيق: (مفاعل)، وليس ب (مفاعل)، ولذا قال: شبه مفاعل^(٢).

وقوله: (من مزيد لمد الواحد) تحرز به عن نحو: «معيشة» و«معونة»، فإن الياء والواو أصلان فيهما، وهما عينان فيحتمل: «معيشة» عند سيبويه أن يكون: (مفعلة) فقلبت الكسرة من الياء إلى العين.

ويحتمل أن يكون: (مفعلة) بضمها فقلبت الضمة إلى العين فوقعت الياء ساكنة بعد ضم فكان يجب أن تقلب واواً كما في «موسر» و«موفى» فقلبت الضمة كسرة محافظة على الياء، و«معونة» نعلمه بضم العين فإذا جمعتهم حركت الياء والواو بالكسر من غير قلب لها همزة فقلت: «معايش» و«معاون» وذلك لأنها// هنا أصلان ولهما حظ في الحركة بخلافهما في: «صحيفة» و«عجوز» فإنهما زائدان لا حظ لهما منها^(٣).

(١) في الأصل: وقول.

(٢) في الكتاب: ٦٣٧/٣: «وأما ما كان منه - يعني مفعولاً - وصفاً للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فعائل) كما جمعوا عليه فعيلة؛ لأنه مؤنث وذلك: عجوز وعجائز، وقالوا: عَجُزٌ...». وينظر الكتاب ٣٥٦/٤.

وجاء في المتصف ٣٢٦-٣٢٧/١ «بتصرف»: «إن الهمز في باب فعائل إنما أصله لباب «رسالة» وكنانة» وذلك أنك إذا جمعت «رسالة» على فعائل جاءت الف الجمع ثالثة ووقعت بعدها الف «رسالة» فالتقت ألفان فلم يكن بد من حذف أحدهما، أو تحريكهما، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفنا الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بُد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون كمفاعل. ولم يجز أيضاً تحريك الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها، ولو حُركت أيضاً لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين «مفاعل» فلما حُركت انقلبت همزة فصارت: رسائل، وكنائن وكذلك الأمر في ياء «صحيفة» وواو «عجوز»... وأصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف لأنها أفعُد في المد منهما».

(٣) القياس في هذا أنك إذا جمعت اسماً معتل العين على (مفاعل) أو (مفاعيل) فإنك تبقي العين على أصلها من ياء أو واو ولا تعل إلا أن كان تقع في الجمع على حسب ما كانت عليه في المفرد معتلة =

ونقل خارجة^(١) عن نافع^(٢) همز: «معاش»^(٣)

فقال أبو القاسم الزمخشري^(٤): ورواية خارجة عن الصواب خارجة.

فنعلم في: قائم مثلاً قوائم، فإن لم تقع ذلك الموقع، ولم يكتف ألف الجمع حرفاً علةً فالقياس ابقاء العين على أصلها من واو أو ياء فتقول في جمع مَقُول: مَقَاوِل، ومعيشة معاش. قال سيبويه: «وسأله - يعني الخليل - عن واو عجوز وألف رسالة، وياء صحيفة لأي شيء هُمَزَتْ في الجمع ولم يكن بمترلة (مَعَاوِن) ، ومعاش إذا قلت: صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأنني إذا جمعت معاوين ونحوها فإنما أجمع ما أصله الحركة فهو بمترلة ما حُرِّكَتْ كجدول، وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك» وقد شذت «مصيبة» بجمعها على: مصائب، القياس: مصاوب.

الكتاب ٣٥٦/٤، وينظر المنصف ٤٣-٤٤، والممتع ٥٠٦/٢ - ٥٠٨.

(١) خارجة: هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى أيضاً عن حمزة حروفاً، روى القراءة عنه العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل، توفي سنة ثمان وستين ومائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: الجزري.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم إمام الهجرة في القراءات يكنى أب رؤيم، أبو أبي الحسن. أصله من أصبهان. ولد سنة سبعين، وتوفي سنة تسع وستين ومائة في أواخر أيام المهدي.

ينظر: لطائف الاشارات ٩٣-٩٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾ [الأعراف: ١٠] فقد أنفق على القراءة بالياء بلا همزة لأنها أصلية مفردة معاش: معيشة لأنه من (العيش) وأصله: معيشة مفعلة متحركة الياء فلا تنقلب في الجمع، وكذا: مكاييل، ومبايع ونحوهما

«وما رواه خارجة عن نافع من همز فغلط فيه إذ لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو: صحائف ومداين».

قال أبو عثمان: «من قرأ من أهل المدينة معاش بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم...».

وقال أبو الفتح: «قد اختلفت الرواية عن نافع فأكثر أصحابه يروي عنه: معاشي بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب».

ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٢٢٢، والمنصف ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي جار الله صاحب الفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والمفصل والكشاف وغيرها. توفي سنة ثمان =

وأما «مصائب» إذ بالهمز فحكى عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم، إذ أصل: «مصيبة»: «مُصِيبَةٌ»، فنقلت كسرة الواو إلى الصاد، فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياءً، وقياسُ جمعه: «مُصاوب».

قال أبو إسحق الزجاج^(١): الهمزة منقلبة عن الواو في مصاوب الخارجة عن القياس^(٢).

ورده أبو علي بأن الواو المكسورة إنما تقلب إذا كانت أولاً كـ «أشباح» في: «وشاح» ، وإسادة» في: «وسادة» ولم ينقل قلب المكسورة حشواً.

وقال أبو الحسن الأخفش لما اعتلت الواو في الواحد نقلها ياءً اعتلت قلبها في الجمع همزةً، واستضعفه أبو الفتح إذ يلزم منه: «مقائم» ولا قائل به.^(٣)

= ثلثين وخمسمائة. وقيل: ثلاث وثلاثين.

ينظر: البلغة: ٢٥٧، وانباه الرواة ٣/٢٦٥ البغية ٢/٢٧٩.

(١) أبو إسحق الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل تلميذ ثعلب والمبرد توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. بلغ الثمانين.

ينظر: البلغة: ٥-٦. اخبار النحويين البصريين: ١٠٨، بغية الوعاة: ١/٤١١.

(٢) ينظر المنصف ١/٣٠٩.

(٣) جاء في المنصف ١/٣٠٩: «فأما قول العرب «مصائب» فغلط؛ لأن الياء في «مصيبة» عين الفعل وهي منقلبة عن واو وأصلها «مُصِيبَةٌ» وأصلها الحركة، وقياسها: «مُصاوب».

وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في «مصائب» إنما هي بدل من الواو في «مُصاوب» كما قالوا: «إسادة» في «وسادة» وأنكر ذلك أبو علي قال: إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة... وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن يشبهوا «مصيبة» بـ «صحيفة» حتى همزوها في الجمع أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت ياءً فتوهنت العين بالقلب فاشبهت الياء الزائدة، لأنها في الحقيقة ليست من الأصل وإنما هي بدل من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزةً وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال: يلزمه في «مقام» مقائم يريد أبو إسحاق أن أصل «مقام» مقوم: كما أن أصل «مصيبة» مصوبة وكلاهما قلب، يقول: فلو جاز لذلك أن يهمز جمع «مصيبة» لجاز أن يهمز جمع «مقام»...». وينظر: المتع ٥٠٧-٥٠٨.

قال :

«أو ثاني ليتبين اكتنفاهما، وليس الثاني بدلاً».

قلتُ :

ألفُ الجمع إذا اكتنفها واوٍ أو ياءٍ، أو واوٌ وياءٌ ، أو ياءٌ وواوٌ، وكان الثاني منهما ملاصقاً للطرف لفظاً ، أو تقديراً وجب قلبه همزةً، وذلك نحو: «أوائل» جمع: «أول»، وأصله «أواول»، و«جياثر» جمع: «جير»، و«سبائك»^(١) جمع: سبكة.

وعللوا ذلك بوجهين :

الأول: أنهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره بدليل : «صيم» و«قيم» في «صوم» وقوم»^(٢) فقلبوا الواوين قلبهما في : «عصى ورحى» وكذلك فعلوا في : «أوائل» كما قلبوا في : «كساء» و«رداء»^(٣).

والثاني أنهم استعملوا وقوع حرفي علة بينهما ألف وهو حاجز غير حصين في جمع هو ثقیل لكونه أقصى الجمع وغايته.

وقوله : (ثاني اثنين مطلقاً) وهو رأي سيبويه والخليل ، وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمز إلا في الواو فقط^(٤)، وعلل بالسمع والقياس. أما السماع فقولهم : «ضياون» في جمع «ضيون»^(٥) وأما القياس فلأن النقل في الواوين أكثر منه في غيرهما.

(١) السبائك : جمع سبكة وهي ما سبق من النهب طرد. وينظر : الممتع : ٣٣٨/١.

(٢) الأجود: صوم وقوم. «وإنما أجازوا : «صيم» بكسر أوله، لأنه لما شبه صوم في القلب بعتي في القلب، كذلك شبه أيضاً بعتي في كسر أوله» المنصف ٢/٣-٢، ٥.

(٣) والأصل: «كساو»، ردائي» فحزكت الواو والياء وقلبهما فتحة وليس بينهما حاجز إلا ألف وهي حاجز ضعيف لسكونها ولكونها زائدة وموقع الياء والواو طرف، فقلبتا ألفاً ثم اجتمع ساكنان الألف المبدلة من الواو أو الياء مع الألف الزائدة فقلبت همزة.

وينظر : الممتع ٣٢٦/١.

(٤) ينظر : المنصف ٢/٤٢، الممتع : ٣٣٨/١.

(٥) في اللسان: (ضوف) ١٧/١٣١ «الضيون: السنور الذكر، وقيل : هو دويبة تشبه نادر خرج على =

والجواب أن أبا عثمان المازني سأل الأصمعي^(١) عن : «عيل»^(٢)، كيف يكسره العرب؟ فقال: «عياثل» بالهمز. فهذا نص في محل النزاع شاهد لهما دونه. وأما : «ضياون» فهو شاذ خرج منبته على أصل هذا الكتاب ك «القدود» و«استنوق الجمل»^(٣) و«أي» في أحد الأقوال^(٤).

وقيل لما صح في الواحد صح في الجمع، وعكسه : «ديمة، ودیم» وذلك لأنه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به^(٥).

وأما القياس فلأن العلة القرب من الطرف كما قدمنا ، وذلك يتساوى فيه الواو والياء،

= الأصل ، كما قالوا جاء بن حيوة، وضيون أندر لأن ذلك جنس، وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. الجمع : الضياون..»

(١) الأصمعي: هو عبد الملك بن قُريب بن أصمع بن مظهر أبو سعيد الباهلي الأصمعي ، ولد سنة خمس وعشرين بعد المئة وتوفي سنة عشر بعد المئتين. وقيل : غير ذلك.

ينظر البلغة: ١٢٩-١٣٠، وانباء الرواة: ١٩٧/٢ ويغية الوعاة: ١٢/٢

(٢) في اللسان (عيل) ٥١٧/١٤ «وواحد العيال عَيْن، ويجمع عياثل وعيل عياله: أهلهم .. وقيل: عيثلهم : صيرهم عيالاً .. والعيل: جمع العائل وهو الفقير ..»

(٣) في اللسان (نوق) ٢٤١/١١ «وفي المثل : استنوق الجمل صار كالناقة في ذُها لا يستعمل إلا مزيداً.»

(٤) في المنصف: ٤٥-٤٦: «ويدل على صحته مذهب الخليل، وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع: عيل : عياثل، بالهمز ولم يجتمع فيه واوان ، فإن قال قائل متصراً لأبي الحسن: إن همزهم عياثل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه؟ قيل: إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم قد همزوا «عياثل» فبهذا كان يمكن أن يقال: إن همزة شاذ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك ما لا نهاية وراءه.. وشيء آخر يدل على صحة «ضياون» أشد من صحة «ضياون» وهو أن أبا الحسن لا يرى هذا مثل «ضياون» لأنه لم يجتمع فيه واوان ، وكلهم يقول: إن القياس في «ضياون» أن يُعل ، فليس ما اجتمعوا على شذوذه بمنزلة ما اختلفوا فيه.

وينظر الممتع ٣٤٤/١-٣٤٥.

(٥) ينظر : المنصف ١/٣٤٤-٣٤٥ والممتع ٢/٤٧١، وشرح الشافية ٣/١٣٧-١٣٩.

والباء كالواو. ولذلك يجتمعان ردفاً كـ «سعيد، وعمود» ولا يجوزُ معهما (١).

وهنا تنبيه: وهو أن كلامه خالٍ عن التقييد بمجاورة الثاني للطرف، والحق ما ذكرته، ولذلك لم يقلب في «طاويس» جمع: «طاووس» و«ناويس» جمع «ناووس» (٢) حيث بُعد عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه (٣).

وأما قوله (٤):

وكحلّ العيشين بالعواوير

فإنما صحَّ مع المجاورة لطرفٍ لفظاً لبعده عنه تقديراً، وأصله: «عواوير» بدليل أنه جمع: «عوار»، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً لم يحذف في الجمع بل يقلب ياءً إن لم يليها نحو: «حملاق وحماليق» (٥) و«جرموق وجراميق» (٦) و«قنديل وقناديل»

(١) كلمة مطموسة.

(٢) في اللسان (نوس) ١٣٢/٨: «يقال للغصن الدقيق إذا هبت به الريح فهزته فهو ينوس وينوع وكثر نوسانه... والتأوس: مقابر التصاري إن كان عربياً فهو فاعول».

(٣) في الممتع ٣٣٩/١: «وإن كان الواو لا تلي الطرف لم تهمز أصلاً نحو «عواوير» في جمع: «عوار»، و«طاوويس» لأنها قد قويت ببعدها عن محلّ التغيير، وهو الطرف. إلا أن تكون نية أن تلي الطرف فإنه يلزم همزها. وذلك نحو: «أوائيل» في جمع «أول» إذا اضطرت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر لأن هذه الياء زيدت للضرورة، فلم يُعتدَّ بها».

(٤) هو لجندل بن المثنى الطهوي. والعوار: قذى العين، أو رمد شديد، أو وخز في العين. يريد أن الدهر جعل في عينيه ذلك بدلاً من الكحل.

والرجز في: الكتاب ٣٧٠/٤، والخصائص: ١٩٥/١، والمحتسب ١٠٧/١، والمنصف: ٤٩/٢ و٥٠/٣، وشرح المفضل: ٧٠/٥، والممتع: ٣٣٩/١. واللسان: (عور) ٢٩٠/٦.

(٥) الحملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة. والحملاق: ما لَزَقَ بالعين من موضع الكحل من باطن. وقيل: الحماليق من الأجفان ما يلي المقلة من لحمها. (اللسان / حملق) وفي التهذيب: حماليق المرأة ما انضمَّ عليه سُفْرَا عَوْرَتِهَا.

(٦) الجرموق: خُفٌّ صغير، وقيل: خف صغير يُلبس فوق الخف.

ووجرامقة الشام: انبأطها، وأحدهم جُرمقاني. (اللسان / جرمق). وفي التهذيب: الجرامقة: جبل من الناس. الجوهري: الجرامقة قوم بالموصل أصلهم من العجم.

، فلما حذفها للضرورة جرى مجرى المنطوق به فوجب التصحيح.

وعكسه: «عيائل» بالهمز والياء، ذلك لأنه حيث اشبع الكسرة فزادت الياء، فكان التقدير بها السقوط أبقي الهمزة. ونقل أبو الفتح في تعاقبه أنهم قالوا: «هواوسة» في جمع: «هواس» للأسد (١)، وذهب إلى أن التصحيح أحسن منه في «العواوير» لأمرين:

أحدهما: أن التاء عوض عن الياء المحذوفة إذ قياسه: «هواويس» كـ «زناديق» فحذفت الياء وعوّض منها التاء كـ «زنادقة» في «زنديق» (٢)، وإذا كان التصحيح اعتباراً بالياء المقدرة، فاعتبار ما عوض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوّض عنه.

والثاني: بُعد المعتل من الطرف لفظاً بخلاف: «العواوير». وقوله: (وليس الثاني بدلاً). يحترز به، من نحو: «روايا» في جمع: «رواية» (٣)، فإنه قد اكتنف ألف الجمع واو (٤) من ألف رواية، ونبين لك ذلك في البحث الذي يتلو هذا// إن شاء الله تعالى.

قال: «وتفتح الهمزة مجعولةً واواً إن كانت اللام واواً، سلمت في الواحد بعد ألف (٥)، ومجعولة ياءً إن كانت اللام همزة أو حرف لين غير الواو المذكورة».

(١) في اللسان (هوس) ١٣٩/٨: «والهواس: الأسد... والهوس المشي الذي يعتمد فيه صاحبه على الأرض اعتماداً شديداً، ومنه سمي الأسد الهواس».

(٢) التاء في زنادة عوض من ياء زنديق. والفرق بين زنادة وزناديق أن التاء في زنادة لتأكيد الجمع. كما هي في: صياقة.

ينظر الفصول: ١٤٠.

(٣) في اللسان (روى) ٦٨/ وفي حديث عبد الله بن الزبيري روايا الكذب قال ابن الأثير هي جمع روية وهو ما يروي الإنسان في نفسه من القول والفعل، أي يزور ويفكر وأصلها الهمز يقال: روات في الأمر. وقيل: هي جمع راية.

(٤) طمس بمقدار ثماني كلمات في الأصل المخطوط.

(٥) في ضروري التصريف: الألف.

قلت: يعني نحو قولك: «أداوي» في جمع «دواة»^(١)، وذلك لأنك إذا أدخلت ألف الجمع ثالثة بعد الدال فالتقى الفان، ألف الجمع، وألف الواحد، فهزمت الثانية وكسرت، فبقي: «أدايو»^(٢)، فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فانقلبت ياءً فبقي: «أدائي» فحصل ()^(٣) جمع وفيه همزة عارضة، وآخره حرف عليل، ومجموع هذا مستعمل^(٤).

فحُفِّفَ بأن أبدلت كسرة همزته فتحة فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقي «أداء» ومعلوم شدة شبه الألف للهمزة فكأنه إذا اجتمع ثلاث همزات، أو ثلاث ألفات فقلبت الهمزة واواً لظهورها في الواحد الذي هو: «أداة».

وقال أبو بكر بن السراج ليكون آخرُ الجمع كآخر الواحد، وليست الواو في «أداوي» هي الواو التي في «إداوة» لأن الواو التي في «إداوة» قد انقلبت ياءً وهي طرف، والألف التي هي: «أداوي» منقلبة عنها وليست للتأنيث، والواو في «أداوي» منقلبة عن الهمزة التي كانت بدلاً من الألف التي في «إداوة».

وقال الخوارزمي^(٥) في شرح المفصل: هذه الواو بدل من الألف الزائدة التي في

(١) وتجمع دواة أيضاً على: دوي، ودووي.

(٢) في الأصل: «أوايد».

(٣) في الموضع كلمة مطموسة.

(٤) في المنصف: ٦٤-٦٣/٢: «قال أبو عثمان: وإعلم أن اللام إذا كانت واواً وكانت ظاهرة في الواحد فإن الهمزة تبدل مكانها الواو إذا كُسر الواحد على هذا الجمع نحو: «إداوة» و«أداوي»، وغباوة وغباوي، وشقاوة وشقاوي، وإنما «إداوة» فعالة كـ «رسالة» فإذا قلت: «رسائل» همزت فكأن جمع «إداوة» في الأصل: «أداء» ثم غيّرت على ما ذكرت لك فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد فأرادوا أن تظهر في التكسير فلم يمكنهم أن يظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واواً لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو».

وقال أبو الفتح: «وليست الواو في «أداوي» هي الواو في «إداوة» وإنما الواو في «أداوي» بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف «إداوة» وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً».

(٥) الخوارزمي هو القاسم بن الحسين بن أحمد أبو محمد مجد الدين المعروف بصدر الأفاضل. أوحده الدهر في علم العربية، برع في علم الأدب. قال ياقوت: حضرت منزله بخوارزم، فرأيت =

«إداوة»، الألف التي في «أداوي» بدل من الواو في «إداوة»، وألزموا الواو في هذا كما ألزموا الياء في: «مطايا» فقد تبين^(١).

معنى قوله: (وتفتح الهمزة مجعولة واواً) أي أن الأصل: «أدائي» ثم: «أداء» ثم «أداوي».

وقوله: (إن كانت اللام واواً سلمت في الواحد) أي: ليناسب الجمع الواحد كما قدمنا.

وقوله: (وياء إذا كانت اللام همزة) يريد نحو: «خطيئة» تقول في الجمع: «خطايا» والأصل: «خطاءو» فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء المزينة في الواحد للمد والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياءً كراهةً لاجتماعها غير عيّنين فصار: «خطائي» ثم فتحت الهمزة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: «خطاءا» همزة بين العين فقلبت الهمزة ياءً استقلاً لوقوعها بينهما، وكان القلب إلى الياء لما ذكرناه من طلب مشكلة الجمع لواحده، فالياء في: «خطايا» ليست التي في «خطيئة» بل هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الياء في «خطيئة»، والألف في «خطايا» منقلبة عن الياء التي هي لام وهي همزة: «خطيئة»^(٢).

= منه صدرأ يملأ الصدر، ذا بهجة سنية، وأخلاق هنية، وبشر طلق، ولسان ذلق، فملاً قلبي وصدري، وأعجز وصفه نظمي ونثري. قتله التتر سنة ٦١٧ هـ. من آثاره المطبوعة: ضرام السقط في شرح الزند - طبع مع شرحه سقط الزند في خمسة أجزاء بمصر. وشرح كتاب «المفصل» للزمخشري وعنوان شرحه «التخمير» ومنه مخطوطة في المتحف البريطاني وأخرى في الظاهرية بدمشق. ولم يطبع هذا الشرح حتى اليوم - كما نعلم - ينظر معجم المطبوعات العربية والمصرية: يوسف البان سركيس - العمود - ٨٤. وبروكلمان ٢٢٥/٥.

(١) أصل «مطايا»: «مطائو» فأبدلت الواو ياءً لأن الياء أخف ولأن الواو تطرفت وكسر ما قبلها، فصار: «مطائي» ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار: «مطاءي» ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: «مطاءي» ثم أبدلت الهمزة ياءً هرباً من اجتماع همزة وما يقاربها أعني: الألف. ينظر: الممتع ٦٠٣/٢.

(٢) في المنصف ٥٤/٢: «قال أبو عثمان: أعلم أنك إذا جمعت خطيئة، ورزية على فعال قلت: خطايا ورزايا. وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل لأنك همزت ياء خطيئة ورزية في الجمع كما همزة ياء قبيلة وسفينة حين قلت: قبائل وسفائن موضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان =

وقوله: (أو حرف لين غير الواو المذكورة). يريد: «مطايا» جمع: «مطية»، وهي فعيلة فلما جمعتها قلبت الياء همزة على حد: «صحائف» فصار «مطايي» ففتحت الهمزة فانقلبت الياء ألفاً فصار: «مطاء».

وهنا تنبيه: وهو أنه إنما قال: (أو حرف لين)، ولم يقل: أو ياء، لأنَّ اللام قد تكون ياءً منقلبةً عن الواو كما في «مطية زكية» إذ أصلهما: «مطوية زكية» من: «مطا يَمْطُو»^(١) و«الزكوة»^(٢) وقد تكون ياءً غير منقلبة كما في: «هدية»^(٣).

وقوله: (غير الواو المذكورة) يتحرز به عن الواو المذكورة لدخولها تحت حرف اللين فالحكمُ بها مختلفٌ. فاعرفه.

قال:

«فصلٌ تبدلُ الهمزة الساكنة بعدَ همزة متصلة متحركة مدةً تجانس الحركة».

أقول:

هذا الفصل يتضمن تخفيف الهمزة، وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة،

= فقلب الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائي» ثم أبدلت مكان الياء ألفاً.. فصارت «خطاء» والهمزة قرية المخرج من الألف، فكانت جمعت بين ثلاث ألفات، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت خطايا وقال أبو الفتح ٥٦/٢: «فأما الخليل فإنه يرى أنَّ خطايا، ورزايا وما كان نحوهما قد قلبت لأمه التي هي همزة إلى موضع ياء «فعيلة» فكانها في التقدير: خطائي» ثم قلبت الهمزة فصارت موضع الياء فصارت «خطائي» فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها كما بها في قول عامة النحويين».

(١) ولهذا قد يبدلون الهمزة واواً وإن لم تكن ظاهرة في المفرد فيقولون: في: مطية: مطاوى، وشهية: شهاوى.

وينظر: الممتع ٦٠٣/٢.

(٢) يقال: زكا يزكو وزكوا، والزكاة والزكاء، وكل شيء يزاد وينمى فهو يزكو زكاءً. وقد زكوت وزكيت أي صرت زاكياً، قال ابن سيده اثبت في الواو لعدم زك ي، ووجود زك و.

ينظر: اللسان (زكا) ٧٨/١٩.

(٣) في اللسان: (هدى) ٢٣٥-٢٣٤/٢٠: «هدية وهدي مفرد: هدى وهدي بالتخفيف والتشديد فعول بمعنى مفعول والهدى ما أهدى إلى قلة من التعم.»

وتقدم القول على الساكنة لأنَّ السكون في الحرف هو الأصل، ولهذا قال محققو التصريفيين إنَّ أصل: «شاة»: «شوهة» بسكون الواو^(١)، ولعدم الدلالة على الحركة لا يقال دليلها قلبها ألفاً في: «شاة» ولو كانت ساكنةً لسلمت في «نوق» لأنَّنا نقول لما حذفت الهاء وهي اللام لاقت الواو تاء التانيث وقد علم أنها لا تكون فيما قبلها إلا مفتوحاً كقائمة وصائمة اللهم إلا أن يكون الألف ك «قطاة» ففتحت الواو لها ثم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ واستدل بعضهم على ذلك بقلب الواو ياءً في «شياه» إذ من جملة شروط القلب بسكون واو (الواحد)^(٢) وذلك نحو: «ثوب وثياب»، و«خوض وحياض» و«سوط وسياط»، لفوات السكون في: «طويل» سلمت في: «طوال»، وشذت في: «طيال»^(٣).

في قوله^(٤):

تبيّن لي أن القماء ذلة

وأن أشداء الرجال طيالياً

(١) جمع شاة: شاء أصله: شاة، وشياه وشواة، وأشواه.

وأصل شاة: شوهة، فحذفت الهاء وتحركت الواو لتطرفها فانقلبت ألفاً. هذا على قول من يسكن الواو، وعلى قول من يجعلها متحركة في الأصل فهي تنقلب لتلك الحركة. ويقولون في تصغيرها: شويهة، ويقال: شوهت شاة. أي: اصطدتها.

وينظر الممتع ٦٢٦/٢.

(٢) الواحد: زيادة اقتضاها السياق.

(٣) قلب الواو في جمع (طويل) محلّه الشعر ولا يقاس عليه، والقياس عدم القلب لأنَّ الواو متحركة في المفرد.

وينظر: المنصف ٣٤٢/١.

(٤) البيت من الطويل وهو لأنثى بن زيان النهاني. والشاهد فيه أنَّ طيالياً شاذّ قياساً واستعمالاً، والقياس: طولها، وهو الكثير المستعمل. والقماءة: مصدر قَمَو الرجل: أي صار قميئاً على وزن فاعل، وهو الصغير الذليل، ويقال: قماء أيضاً بدون الهاء على وزن: فَعَال وفَعَّالَة.

والبيت في المنصف ٣٤٢/١، والحماسة: للمرزوقي ص ١٦٩، والمفصل: ٢٧٥/٢، وشرح الشواهد الشافية ٣٨٥-٣٨٧. وشرح المفصل: ٨٨/١، واللسان (طول)، والممتع ٤٩٧/٢.

[وقد ذكره] // أيضاً السيد النقيب ضياء الدين ابن الشجري^(١) في أماليه، ولا أراه ينهض وذلك لأن العين إذا اعتلت بالقلب في الواحد قلبت في الجمع؛ ألا تراهم قالوا: «دار وديار» فقلبوا الواو في «ديار» وإن كانت متحركة في «دار» حيث اعتلت بالقلب.

ولقائل أن يقول: إن الواو في «شياء» متحركة فقلب في «شاة» لاعتلالها بالقلب في الواو في الواحد، وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلاقية^(٢). فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها همزة وجب تخفيف الثانية الساكنة، وتخفيفها أن تقلب إلى حرف لين مجانس لحركة الحرف الذي قبلها فقلب الواو بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وألفاً بعد الفتحة فالأول نحو: «آدم» وأصله: «أدم» بهمزين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة فخفضنا في الكلمة وجوباً كراهة لاجتماعهما.

هلا كانت الأولى فاء الكلمة، والثانية زائدة؟ إننا نقول: يفسر ذلك شيان:

أحدهما: أن الهمزة تقل زيادتها حشواً، ويكثر أولاً، والحمل على الكثير المطرد أولى^(٣).

والثاني: أن وزنه على هذا: (فاعل) ك: «سائل» فيجب أن يصرف فلما لم يرد مصروفاً دل ذلك على أنه: (أفعل)، ولا يقال: «آدم» ك: «حاتم» لأننا نقول كان يجب صرفه.

(١) السيد النقيب: هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. كان نقيب الطالبين، المتوفي سنة اثنتين وأربعين وخمسائة.

ينظر: انباه الرواة: ٣/٣٥٦، بغية الوعاة: ٢/٣٢٤، وفيات الأعيان: ٢/١٨٣، البلغة: ٢٧٨.

(٢) ينظر المنصف: ٢/٣١٥-٣١٦.

(٣) من الثابت عند الصرفين أن الهمزة أكثر ما تزداد أولاً فهي زائدة إذا كان بعدها ثلاثة أصول، ولا تكون أصلاً إلا بثبت، فإن كان ما بعدها اثنين أو أربعة أصولاً فهي أصل نحو: أخذ، أخذ، إصطبل.

فإن كانت حشواً فلا يقطع بزيادتها إلا بثبت. نحو: شأمل، وشمال، وجرائض، لقولهم: شملت وجرواض للغليظ الشديد.

ينظر: الأصول: ١٢٠.

وهنا تنبيه: وهو أن الألف وإن كان أصلها الهمزة فإنها تجري مجرى غير المتقلبة ولذلك تقلب واواً في: «أوايدم» و«أويدم»^(١) وفي ذلك ترجيح لمن أجاز وقوعها تأسيًا في الشعر فاعرفه.

والثاني: نحو: «إيلاف» والأصل: «إألف» بهمزين، الأولى همزة (إفعال)، والثانية فاء الكلمة، فقلب ياء لما ذكرناه لا يقال: «إيلاف»: (فيقال) ك: «صيراف» و«أألف» (فاعل) ك: «ضارب» لأننا نقول: لا يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أنه كان يلزم أن يجيء فيه: «آلف» ك: «ضراب» إذ «ضراب» أكثر من: «ضيراب» وإن كان الأصل.

والثاني: أن: (فاعل) يجيء أيضاً مصدره على: «مفاعلة» ك: «مضاربة» ولم ينقل ذلك في: «أألف»^(٢).

قال:

«وإن تحركنا أبدلت الثانية ياءً إن كُسرَتْ، أو وليت كسرة، ولم تضم، أو كانت موضع اللام مطلقاً».

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٥٢.

وفي المنصف ٢/٣١٩-٣٢٠: «ألا تراهم يقولون: أوايدم وأويدم» فلا يردون الهمزة كما يردونها في قولهم: موازين وموزين... وإنما لم ترد فاء الفعل في: «أوايدم وأويدم» إلى الهمز لأنه كان يلزم منه ما هربوا وهو اجتماع همزين، ألا ترى أنهم إذا قالوا: آدم وأأيدم «لزمهم اجتماع الهمزين كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقيق في «آدم». فلما كان يجب في التحقيق والتكسير اجتماع همزين لم يمكن اقرار الهمزة في الجمع والتحقيق، كما لم يمكن ذلك في الواحد، فالعلة الموجبة للقلب في الواحد هي موجودة في الجمع والتحقيق، وهي اجتماع الهمزين».

(٢) في اللسان (ألف) ١٠/٣٥٢: «ألف الشيء ألفاً وإلفاً وولافاً الأخيرة شاذة وألفه: لزمه وألفه إياه لزمه، وفلان قد ألف هذا الموضع بالكسر بألفه وألفه إياه غيره ويقال: ألفت الموضع ألفه إيلافاً، وكذلك ألفت الموضع أوألفه مؤالفة وإلفاً فصارت صورة أفعل وفاعل في الماضي واحدة...».

قلت:

لما تكلم على الهمزتين والثانية ساكنة أخذ يتكلم عليهما وهما متحركتان فقال: إذا اجتمعنا متحركتين مأمّا أن تُبدل الثانية ياءً، أو واواً فذكر للأول ثلاثة مواضع.

الأول: أن تكون مكسورة وذلك نحو: «أَيْمَة» وأصله: «أَأْمَة» بوزن أَرْدِيَة واحدُه: «إمام»، فالهمزة الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، والميم الأولى عين، والميم الثانية لام، فنقل اجتماع المثليين وهما الميمان، فنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ووقع الإدغام فصار: «أَأْمَة» ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً فقبل: «أَيْمَة»^(١).

ونقل عن بعض الكوفيين: «أَأْمَة» بهمزتين^(٢).

والثالث: «أَوْتَمَن» والأصل: «أَأْتَمَن» فقلب الهمزة الثانية واواً لذلك أيضاً.

وقوله: (بعد همزة متحركة متصلة). تحرّز به من أن تكون ساكنة بعد حرف غير الهمزة، فلا يجب تخفيفها حينئذ بل يجوز. وغرضه كـ «رأس، وجؤنة، وذئب».

ومعنى: (متصلة) أن تكون الهمزة الساكنة بعد الهمزة المتحركة، ولو قال: تُبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة لأوهم أن ذلك يجب مع وقوع حاجز بينهما^(٣).

(١) التقت هنا أعني في: أَيْمَة همزتان ثانيتهما متحركة بالكسر فلذلك قلبت ياءً لزوماً ثم أدغمت بعد أن أبدلت من الهمزة ياءً. وكان الأصل: أَأْمَة.

ينظر المنصف ٣١٨-٣١٩، والممتع: ٣٦٧/١ و٣٨٠.

(٢) ينظر المنصف ٣١٥/٢ وما بعدها.

(٣) في الكتاب ١٤٣/٣-١٤٤: «وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فاردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في: رأس، ويأس، وقُرَأْتُ: رأس، ويأس، وقُرَأْتُ.

وإن كان ما قبلها مضموماً فاردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في: الجؤنة، والبؤس، والمؤمن: البؤنة، والبؤس، والمؤمن. وإن كان قبلها مضموماً، أو ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك: الذئب والبيثرة: ذئب، وميرة، وفإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه، ولا أولى به منها».

وفي اللسان (جون) ٢٥٥-٢٥٧: «الجون: الأسود المشرب حمرة»، وقيل: هو النبات =

وقوله: (مدّة تجانس الحركة) ظاهراً والمراد تبدل ياءً بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة.

والثاني: أن تلي كسرة، وذلك نحو: جاءء وأصله: «جاءء» فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء التي هي عينٌ كما قلبت في: «بائع» والثانية لامٌ الكلمة فقلب اللام ياءً لانكسار الأولى (١) التقى ساكنان فحذفت الياء // لالتقاءهما. وذهب الخليل إلى أن الهمزة في: «الجائي» لام الفعل والياء عينٌ فقدّموا اللام، وأخروا العين، ووزنه: (فالع)؛ وحجته من وجهين:

الأول: أنه لولا تقدير ذلك للزم توالي آعلالين: قلب العين همزة، وقلب اللام ياءً وذلك مرفوض.

والثاني: أن العرب تؤخر العين المعتلة إلى موضع اللام فيقولون في موضع: «شائك السلاح: شاكى السلاح» وفي: «هاير: هار»^(٢)، وإنما قبلوا لثلاث يهيمزوا عين الفعل التي ليس لها أصل في: «هار»^(٣) فجاء هذا فيما كان لامه همزة والعين معتلة لثلاث تنضم

= الذي يضرب إلى السواد من شدة خضرته، والهمز في: جؤنة وجؤن هو الأصل والواو منها منقلبة عن الهمزة في لغة من خففها. والجون أيضاً جمع: جؤنة. والجؤنة: سُليلة مستديرة مغشاة أدمًا تكون مع العطارين، وهي مذكورة في الهمز، وكان الفارسي يستحسن ترك الهمزة.

(١) في الموضع طمس بمقدار عشر كلمات.

(٢) في الكتاب ٣٧٧-٣٧٨: «وأما الخليل فكان يزعم أن قولك: جاءء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة، وقال: الزموا ذلك هذا وأطرد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة. قال سيبويه: وأكثر العرب يقول: لاث وشاك سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقبلوا اللام في جنت حين قالوا: فاعل، لأن من شأنهم الحذف لا القلب ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكتان، فهذا تقوية لم زعم أن الهمزة في جاءء هي الهمزة التي تبدل من العين، وكلا القولين حسن وجميل».

وينظر: المنصف ٥١/٢-٥٢، وشرح الشافية: ١٢٧/٣ وما بعدها، والممتع: ٥٠٩-٥١٠، وفي اللسان (هور) ١٢٩/٧: «وهار بالأمر هوراً: أدته... وهاد بكذا أي ظنه به... يقال: هو يهار بكذا أي: يظن بكذا...».

(٣) «هار» طمس في الأصل. فاجتهدنا.

همزة العين إلى همزة لامة؛ وإذا أخروا لم يلزمهم ذلك.

وقد حكى سيبويه عنه خلاف هذا، وذلك لأنه سأل عن العلة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين إذا كانتا في كلمتين؟ فأجابته أن العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة نحو: «جائي وأدم» فهذا التصريح منه بأن الياء مبدلة من الهمزة التي هي لام^(١).

وقوله: (ولم تضم) أي: ولم تضم الياء المبدلة من الهمزة كما لم تضم الياء الخالصة التي هي غير مبدلة، وذلك لأن البدل فيها واجب لاجتماع الهمزتين فأطرح حكم الهمزة فلم يبق للياء التفتت البتة، وهذا بخلاف ما إذا قلبت الهمزة وكانت مفردة نحو: «يستهنون» على قول الأخفش فإنك ت قلب الهمزة ياءً، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة ونظراً إليها^(٢).

وهنا تنبيه: وهو أنه ليس لتخصيصه امتناع الضم في هذه الياء وجه إذ لا يجوز كسرها أيضاً، فقد كان يجب إذا أن ينه عليه. ونحو: «جائي» في الضرورة أنشد ابن الدهان^(٣)

(١) ينظر الكتاب: ٣٧٧/٤-٣٧٨، والمنصف: ٥٤/٢ وفيه «أن وزن جاء: فاع، وعند غيره: فاعل» وفي قول النحويين غير الخليل على كل حال قد حصل في الكلمة إعلاناً والممتع: ٥٠٩/٢-٥١٠. وفيه أن: «جائياً» في مذهب سيبويه أصله: جائي ثم جائي ثم جاء، وفي مذهب الخليل أصله: جائي فقلب فصار: جائي ثم جاء، فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل.

(٢) في المقتضب ١٥٧/١: «وكان الأخفش يقول: إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياء، لأنه ليس في الكلام واو قبلها كسرة، فكان يقول فيك: يستهنون - إذا خففت الهمزة يستهنون وليس على هذا لقول أحد من النحويين، وذلك لأنهم لم يجعلوها واواً خالصة، إنما هي همزة مخففة. فيقولون: يستهنون...»

وينظر: الكشف: ٣٥٤/١.

(٣) ابن الدهان: هو الإمام أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر المعروف بابن الدهان النحوي البغدادي.

لد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وقيل: ثلاث وتسعين، وتوفي في خلافة المقتفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة.

ينظر: معجم الأدباء ٢١٩/١١ وما بعدها، انباه الرواة ٤٧/٢، بغية الوعاة: ٥٨٧/١.

في «الغزة»^(١):

لعمرك ما ندري متى الموت جائي

ولكن أقصى مدة العمر غافل^(٢)

والثالث: أن يكون موضع اللام مطلقاً، وذلك بأن يُبنى من «قرأ» مثل: «جعفر» فتقول: «قُرأَيُّ» وأصله: «قُرأَيُّ»^(٣) زيدت همزة أخرى لأن «قرأ» ثلاثي، و«جعفر» رباعي فلا بُدَّ من زيادة حرف ليكون على عدته فالتقى همزتان فقلبَت الثانية ياءً^(٤).

وهنا سؤالان:

الأول: لِمَ قلبت الثانية دون الأولى؟ والجواب أنها لامٌ، واللام أولى من العين بالإعلاء لتطرفه^(٥).

والثاني: لِمَ كان القلب إلى الياء؟ والجواب لأن الياء تغلب على اللام. ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعداً انقلبَت ياءً كـ «أعزيت، واستعديت، وأدريت،

(١) هذا الكتاب لابن الدهان في ثلاثة مجلدات على ما تذكر بعض المصادر التي ترجمت له، وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني. ولم تقع عليه.

ينظر معجم الأدباء: ٢٢١/١١، وإنباه الرواة: ٥٠/٢، ووفيات الأعيان: ٣٨٢/٢. وفيه أن (شرح كتاب اللمع لابن جني) لابن الدهان: «سمّاه الغزة ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب» وبغية الوعاة: ٥٨٧/١، وكشف الظنون: ١٥٦٣، وهدية العارفين: ٣٩١/١.

ومن الكتاب على ما يذكر المرحوم الدكتور فائز فارس محقق كتاب (الفصول في العربية) لابن الدهان: نسخة في المكتبة التيمورية، وأخرى في قليج باشا (٩٣٠).

ينظر دراسة المحقق على كتاب الفصول: ٢٠-٢١.

(٢) لم نظفر بتخريجه.

(٣) في الأصل: «قرا».

(٤) ينظر المنصف ٢٥١-٢٥٢.

(٥) في المنصف ٢٥٢/٢: «وكانت الثانية أحقّ بالتغيير؛ لأنها متأخرة وطرف».

وإستدنيته^(١) ولذلك قال البصريون إنَّ الألفَ إذا كان لهما وجُبلَ أصلُها حُمِلت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو^(٢).

وقوله: (مطلقاً) أي: سواء في ذلك انفتح ما قبلها، أو انضمَّ، أو انكسر. فالفتح قد تقدّم، والضمُّ كما لو بنيت مثل: «بُرْثُن»^(٣) من: «قَرَأْتُ» لَقُلْتُ: «قُرَاءً» وأصله: «قُرَأً» فقلبت الثانية ياءً، وكُسِرَ ما قبلها كما كُسِرَ ما قبل الياء في «أظب» جمع: «ظبني»، وحذفت بعد أسكانها لالتقاء الساكنين.

والكسرُ كما لو بنيت مثل: «زُرْج»^(٤) لَقُلْتُ: «قِرَائِي» وأصله «قِرَاءً» فقلبت الثانية ياءً ثم أسقطت بعد الاسكان أيضاً فاعرفة^(٥).

(١) في الكتاب ٣٩٣/٤: «هذا باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعداً، وذلك قولك: أغزيت وغازيت، واسترثيت، وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلت ياءً لأنك إذا قلت يُفَعِّلُ لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلْتُ على الأصل وقد أخرجت يُفَعِّلُ إلى الياء، وأَفَعِّلُ وتُفَعِّلُ وتُفَعِّلُ».

ومن الجدير بالذكر أنَّ الواو الواقعة رابعة فصاعداً إنما تقلب ياءً إذا كانت حرف إعراب. كما مثل الشارح اتباعاً للخليل وسيبويه.

(٢) ينظر: الفصول: ١٢٥-١٢٦.

(٣) في اللسان (برثن) ١٩٤/١٦: «البرثن مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالأصبع للإنسان وقيل: البرثن: الكفُّ بكاملها مع الأصابع».

(٤) في اللسان (زبرج) ١٠٩/٣: «الزبرج: الوشي، والزبرج: الذهب... وزينة السلاح، والسحاب الرقيق فيه حمرة...».

(٥) في المنصف ٢٠٢/٢: «قال أبو عثمان: وتقول في مثل: «قمطر» من «قرأت»: «قِرَائِي» كما ترى ومثل «مَعَدَّ قِرَائِي» فتغير الهمزة.

فسألت أبا الحسن - وهو الذي بدأ بهذه المقالة - فقلت: ما بال الهمزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون مثل همزة «سأل» و«رأس»؟

فقال: من قبل أنَّ العين لا تجي أبداً إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجي بعدها لام ليس من لفظها. ألا ترى أنَّ «قمطراً»... قد يكونان كذلك؛ فلذلك فرقت بينهما.

والقول عندي كما قال

وينظر المقتضب ١٦٥/١.

قال:

«وإِذَا فِي مَا سِوَى ذَلِكَ خِلَافٌ لِلْمَازِنِي فِي اسْتِصْحَابِ الْيَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنْهَا لِكُسْرِهِ أَزَالَهَا تَصْغِيرًا، أَوْ تَكْسِيرًا، وَفِي ابْدَالِ الْيَاءِ فَاءً لِأَفْعَلٍ».

قلت:

إنَّ الهمزة تقلب واواً فيما عدا هذه الأماكن التي ذكرها.

وقوله: (خلافاً) للمازني في استصحاب الياء يبنىء عن مسألة وقع فيها خلاف بينه وبين أبي الحسن الأخفش، أنا أذكرها مستقصاةً إن شاء الله تعالى.

قال أبو عثمان: سألت أبا الحسن عن بناء: (أَفْعَلُ) من: «أَمَمْتُ» أي قصدت؟^(١) فقال: أقول: «أَوْمٌ من هذا»^(٢) فجعلها واواً حتى تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في: «أُوَيْدِمَ».

فقلت له: كيف تصنع بـ «أَيَمَّة» ألا تراها: (أَفْعِلَّة) والفاء منها همزة؟

فقال: لما حركوها بالكسر جعلوها ياءً، وقال: لو بنيت مثل: «أَبْلُمَ» لقلت: «أَوْمٌ» أجعلها واواً.

فسألته: كيف تصغر: «أَيَمَّة» فقال: «أُوَيْمَّة» لأنها قد تحركت بالفتح^(٣).

قال أبو عثمان: «وليس القول عندي كما قال لأنها حين أبديت في: «آدم» وأخواتها^(٤) ألفاً ثبتت في اللفظ ألفاً كالألف التي لا أصل لها في الياء. ولا في الواو فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف».

(١) في الأصل «مضرب» وما أثبتناه من المنصف ٣١٥/٢.

(٢) في الأصل: «أوام من هذا» وما أثبتناه من المنصف ٣١٥/٢.

(٣) ينظر النص في المنصف ٣١٥/٢.

(٤) في المنصف ٣١٦/٢ «وأخواته».

فأما ما كَانَ مُضَاعَفًا فَإِنَّهُ تُلْقَى حركته على الفاء، ولا تُبَدَّلُ همزته ألفاً، ولو [أبدلت] ^(١) أَلِفًا لما حَرَكُوا الألفَ لَأَنَّ الألفَ قد يَقَعُ بعدها [المدغم] ^(٢) ولا تُغَيَّرُ فتغيرهم: «أَيِّمَةٌ» يدلُّ على [أَنَّهُا] ^(٣) لا تجري مجرى ما [تُبَدَّلُ] ^(٤) منه الألفُ [والقياس عندي أَن أقول في] ^(٥) // .

و/١٢

«هذا أَفْعَلٌ من هذا» مثل: أَمَمْتُ هذا أَيُّمٌ من هذا»، وَأَصْغَرُ: «أَيِّمَةٌ»: «أَيِّمَةٌ»، ولا أُبَدِّلُ الياءَ ^(٦) واوًا لَأَنَّهُا قد ثَبَّتَتْ ياءً بدلاً من الهمزة، إلا أَن هذه الهمزة إذا لَمْ طَرَفَهَا تحريك فبنيت من: «الأدْمَةِ» مثل: «أَبْكُمْ» لَقَلْتُ: «أَوْدَمُ» ^(٧)، ومثل: «إِصْبَعُ»: «إِيْدَمُ»، ومثل: «أَفْكَلُ» ^(٨): «آدَمُ» فاجعلها واوًا إذا انفتح ما قبلها، وياء ساكنة إذا انكسر ما قبلها ^(٩)، واوًا ساكنة إذا انضمَّ ما قبلها، فإذا احتجَّتْ إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلتُ كُلَّ واحدةٍ مِنْهُنَّ على لفظها الذي قد بُنِيَ عليه، فتركُ الياءَ ياءً، والواو واوًا، وأَقْلَبُ الألفَ واوًا كما فعلتُ العرب ذلك ^(١٠) في تكسير: «آدَمُ» وتصغيره فهذا هو ^(١١) القياس عندي .

(١) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٣١٦/٢ .

(٢) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٣١٦/٢ .

(٣) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٣١٦/٢ .

(٤) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٣١٦/٢ .

(٥) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٣١٨/٢ .

(٦) في المنصف ٣١٨/٢ «الهمزة» بدلاً من «الياء»

(٧) ينظر المنصف ٣١٥/٢ . والممتع: ٣٦٥/١ ، والأبلم: خصوص المقل .

(٨) في اللسان (فكل) / ٤٥ : «لا فكل : على : أفعال الرعدة، ولا يبنى منه فعل .. ويقال أخذ فلان أفكل : إذا أخذته رعدة فارتعد من برد أو خوف ..»

(٩) في المنصف ٣١٨/٢ : «فاجعلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها» .

(١٠) في المنصف ٣١٨/٢ : «كما فعلت ذلك العرب» .

(١١) في المنصف ٣١٨/٢ : «في تصغير آدم ووتكسيره» .

وأبو الحسن يرى أَنها إذا تحركت بفتحة أُبَدِّلَهَا واوًا كما ذكرْتُ لك . وإذا قال العالمُ قولاً متقدِّماً فللمتعلِّم الاقتداء به، والاحتجاجُ لقوله، والاختيارُ لخالقه إذا وَجَدَ لذلك قياساً ^(١) .

قال أبو الفتح: يقول أبو عثمان لما ثَبَّتَ الياءَ في «أَيِّمَةٌ» بدلاً من الهمزة فسيَّلها أَن تجري مجرى الياء التي لا حظَّ لها في الهمز؛ ^(٢) وهو الفُ : «طالب»، وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان، لأنَّ الياءَ في: «أَيِّمَةٌ» إِنَّمَا انقلبت عن الهمزة لانكسارها؛ فإذا زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنهما؛ كما أَنَّ الياءَ في: «ميزان» لما وجب انقلبها عن الواو لانكسار ما قبلها، زالت عند زوال الكسرة في قولهم: «مَوَازِينُ وَمُوزِينُ» ^(٣) .

فإن قيل فالف: «آدم» لا ترجعُ إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع؛ ألا تراهم يقولون: «أَوَادِمُ» و«أَوِيدَمُ»، ولا يردُّون الهمزة كما يردُّونها في قولهم: «مَوَازِينُ وَمُوزِينُ» فما تنكرُ أَن يكون البناء «أَيِّمَةٌ» أقوى منه في ميزان، فلا تزول [الياء] ^(٤) وإن زالت الكسرة؟

قيل: هذا الزامٌ فاسدٌ؛ لأنَّك لو جمعت: «آدم» على: (فَعْلٍ) و(فُعْلان) لقلت: «أُدَمُ» وأُدمانٌ فرجعت الهمزة لما زالت الأولى، وإنَّما لم تُرَدَّ فاءُ (أَفْعَل) ^(٥) في: «أَوَادِمُ»، وأويدمُ إلى الهمزة لأنَّه كان يلزم ما منه هربوا ^(٦)، وهو اجتماع همزتين، ألا ترى الهمزة

(١) يمظر النص كاملاً في المنصف ٣١٨/٢ . وفيه زيدت بعد كلمة «قياساً» جملة: «والله الموفق» .

(٢) في الأصل: الهمزة . وما أثبتناه من المنصف ٣١٩/٢ .

(٣) في المنصف ٣١٩/٢ : «قال أبو الفتح: يقول أبو عثمان: لما ثَبَّتَ الياءَ في «أَيِّمَةٌ» بدلاً من الهمزة فسيَّلها أَن تجري مجرى الياء التي لا حظَّ لها في الهمز؛ كما أَنَّ الف «آدم» لما ثَبَّتَ بدلاً من الهمزة جرت مجرى ما لا حظَّ له في الهمز، وهو الف خالداً، وإذا كان الأمر كذلك وجب أَن أقول في تحقير «أَيِّمَةٌ»، لأنَّ الياءَ في: «أَيِّمَةٌ» تجري مجرى الياء غير المنقلبة، كما جرت أَلِف «آدم» مجرى الف «خالداً» وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان لأنَّ ...» .

(٤) الياء زيادة من المنصف ٣١٩/٢ .

(٥) في المنصف ٣١٩/٢ «الفعل» .

(٦) في المنصف ٣١٩/٢ : «لأنَّه كان يلزم منه ما هربوا» .

لأنه لو^(١) قالوا: «آدم، وأأيدم» فلما كان يجب في التحقير والتكسير اجتماع همزتين^(٢)، لم يمكن إقرار الهمزة فيهما^(٣)، كما لم يمكن ذلك في الواحد^(٤) «وليس كذلك في «ميزان» لأنّ الياء إمّا وجب انقلابها عن الواو^(٥) لانكسار ما قبلها وسكونها^(٦)، فإذا زال ذلك رجعت الواو^(٧)».

فإن قيل: ليس القياس عند سيبويه أن يقول في تحقير: «قائم: قُومِم» فيقر الهمزة ولا يحذفها وإن كانت الالف التي عنها وجبت الهمزة قد زالت، ويحتج في لزوم الهمزة بأنّها قوية لكونها عينا والعين أقوى من اللام فما تنكر أن يكون البدل في: «أيمّة» لازماً أيضاً، بل يكون هذا أجرى لأن الهمزة فاء والفاء أقوى من العين^(٨).

قيل: إنّه شبه ياء التحقير بألف التكسير فجرت الياء في: «قويم» مجرى ألف «قوائم»^(٩)، كما صحّحوا في «أسود» حملاً على: «أساود». «وأيضاً فإنّ الياء قريبة من الألف ولذلك ولذلك قالوا: «طبيء»: طائي»، وفي «الحيرة: حاري»^(١٠).

(١) في المنصف ٢/٣٢٠: «إذا».

(٢) في المنصف ٢/٣٢٠: «الهمزتين».

(٣) في المنصف ٢/٣٢٠: «في الجمع والتحقير».

(٤) ينظر النصّ في المنصف ٢/٣١٩-٣٢٠. وفيه بعد كلمة: «الواحد» ما نصّه: «فالعلة الموجبة للقلب في الواحد موجودة في الجمع والتحقير، وهي اجتماع الهمزتين».

(٥) في المنصف ٢/٣٢٠: «انقلاب الواو إليها».

(٦) لا توجد كلمة (سكونها) في نصّ المنصف ٢/٣٢٠.

(٧) في المنصف ٢/٣٢٠: «فإذا جمعت أو حقرت زالت الكسرة فرجعت الواو».

(٨) في المنصف ٢/٣٢٠: «فإذا قال قائل: فإذا كان القياس عند سيبويه في تحقير مثل: «قائم: قوينم» فيقر الهمزة ولا يحذفها... فما تنكر أن يكون البدل في: «أيمّة» لازماً أيضاً، وإن زال ما يوجب البدل من الكسرة فيقرّها، فيقول: «أيمّة» بل يكون هذا أجرى لأنّ الفاء أقوى من العين».

وينظر الكتاب ٣/٤٦٣ و٤٦٩.

(٩) في الأصل: «قوام».

(١٠) ينظر المنصف ٢/٣٢١.

ولو صحّ قول الأخفش: «ذوائب» في جمع: «ذؤابة» والأصل: «ذأأبة» بهمزتين بنهما ألف، الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة والألف كالهمزة فكأنه اجتمع ثلاث ألفات، أو ثلاث همزات، واجتماع مثلين مُستكراً، فاستكراه الثلاثة أولى، فقلبت الأولى واواً فقل: «ذوائب»، وكل واحد من الواو والهمزة ينقلب إلى صاحبه^(١).

قال المبرد لأن الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في ذلك، وهو أنّهما طرفان هذه أسفل الحروف وهذه أعلاها^(٢). فاعرفه.

قال:

«فإن سكنت الأولى أبدلت الثانية ياءً [إن]»^(٣) كانت موضع اللام وإلا صحّحت.

قلت:

يشير إلى أنّك لو بنيت مثل: «قمطر» من: «قرأت» لقلت: «قراي» [والأصل: قرائي]^(٤) فقلبت الهمزة الثانية ياءً.

فإن قيل: فلم لم تدغم الأولى في الثانية ويُسغنى عن القلب // كما في: «سأل»، ١٢/ظ ورءأس». فالجواب من وجهين:

(١) من المعروف أنّ الواو تبدل الهمزة في الجمع الذي لا نظير له في المفرد كما في ذوائب واحده ذؤابة، والأصل: «فابدلت الهمزة واواً تخفيفاً من اجتماع الهمزتين والألف، ولقرب الهمزة من الألف مخرجاً وعلى أساس من هذا القرب كأنه قد اجتمع ثلاث همزات. أو ثلاث الفات فابدلت الهمزة واواً».

(٢) عذ المبرد مخرج الهمزة من أقصى الحلق وهو مخرج الأول من مخارجهم فهي أبعد الحروف، ويليهما في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك، والمخرج الثاني من مخارج الحلق الحاء والعين أمّا مخرج الواو فهو من الشفة ومثلها الباء والميم «إلا أنّ الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام».

ينظر المقتضب ١/١٩٢، ١٩٤.

(٣) في الأصل طمس، وما أثبتناه من أصل التعريف.

(٤) [أطمس في الأصل].

أحدهما أن أبا عثمان ذكر أنه سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه أن العينين لا تكون إلا بلظ واحد، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين كـ «سبَطِر»^(١)، ودرهم، وبُزْن^(٢)، وسَفَرَجَل^(٣) ومتفقين كـ «مُعْدِدٍ، ورِمْدَدٍ، وَجَلْبَبٍ»^(٤) فلذلك اختلفت الحال بينهما^(٥).

والثاني: أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف. ألا ترى أنه لا يجوز اجتماع الواوين أولاً، وسيأتي تقدير هذا، ويجوز اجتماعها حشواً نحو: «هووي» في النسب إلى: «هو وطي»^(٦) وكذلك لا يجوز زيادة الواو أولاً^(٧)، ويجوز زيادتها منقلبة حشواً كـ «عَطَوِد»^(٨).

قال :

«ولو توالى أكثر من همزتين ألحق بالاولى الثالثة، والخامسة وبالثانية الرابعة».

- (١) في اللسان (سبط) ١٨٠/٩ : «السبط: المنبسط، الممتد، ورجل سبط بالمعروف أي سهل».
- (٢) في اللسان (برثن) ١٩٤/١٦ «البرثن: مخلب الأسد وقبل هو للسبع كالأصبع للإنسان».
- (٣) في اللسان (جلب) ٢٦٥/١ «والمصدر الجلبة» ولم تدغم لأنها ملحقة بدخرجة وجليه آياه، أي: ألبسه..»

(٤) قال أبو عثمان: «فسألت أبا الحسن وهو الذي بدأ بهذه المقالة - : «ما بال همزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون مثل همزة: «سأَل، ورءَأَس؟ فقال: من قبل أن العين لا تجي أبداً إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجي بعدها لأم ليست من جميع الأربعة والخمسة، والعينان لا يكونان كذلك فرت بينهما. والقول عندي كما قال».

المنصف ٢٥٢/٢ - ٢٥٣.

(٥) وذلك بقلب الألف الثالثة وأوّل تقبل الكسرة التي قبل ياء النسب، ولذلك لم تقلب ياء كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة.

(٦) ينظر الكتاب ٣٥٧/٤، والمنصف: ١١٢-١١٣.

(٧) في اللسان (عطد) ٢٨٧/٣: «العطد: الشدة والعطود: الشديد الشاق من كل شيء... والعطود: الانطلاق السريع... وقد حكى بالراء مكان بالراء مكان الواو». وهو على وزن (فَعَوَل) ولم يجي إلا صفة.

ينظر الكتاب ٣٢٩/٣.

قلت:

يعني مسألة ذكرها أبو الفتح في مصنفه^(١)، وهو أنك إذا بنيت من كلمة كلّها همزات مثل: «أُتْرَجَّة» لاجتمعت خمس همزات فقلبت الثانية وأوّل لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الهمزة الأولى والثالثة^(٢)، ثم قلبت الهمزة الرابعة وأوّل أيضاً لتلك العلة فحجزت بين الرابعة والخامسة فقلت: «أُوُوَاة»^(٣) بوزن: (عُوُوَعَة) فقد رأيت هذا يخفف الثالثة والخامسة بالأولى في التصحيح وكيف يخفف الرابعة بالثانية في القلب، فإن خففت الهمزة التي بعد الواو الأولى نقلت حركتها إليها وحذفتها فقلت: «أُوُوَاة»، وإن خففت الهمزة التي قبل الياء تقلب كما تقلب ذلك أيضاً فقلت: «أُوُوَاة»^(٤).

فإن قيل: فهلا قلبت^(٥) الهمزة وأوّل وادغمت الواو في الواو كما في «مقروءة» حين قلت: «مقروءة»؟

فالجواب أن الواو في: «مقروءة» زائدة للمد فتحريكها يبطل ذلك، بخلاف الواوين في: «أُوُوَاة» فإنهما متقلبتان عن حرف أصل^(٦).

(١) يعني: المنصف في شرح التصريف.

(٢) في الأصل «والثانية» وهو تحريف.

(٣) في الأصل «أُوُوَاة».

(٤) هذه المسألة مستوفاة في: المنصف ١٠٦/٣ - ١٠٨.

وفيه: «لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات، فبنيت منها مثل «أُتْرَجَة» لقلت: «أُوُوَاة» بوزن: «عُوُوَعَة» وأصلها: «أُوُوَاة» بوزن «عُوُوَعَة» فاجتمعت خمس همزات، فقلبت الثانية وأوّل لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الأولى والثالثة، وقلبت الرابعة أيضاً وأوّل لذلك فحجزت ما بين الثالثة والخامسة، فإن خففت الهمزة الثالثة قلت: «أُوُوَاة» بوزن «عُوُوَعَة» فالقيت ضميتها على الواو قبلها وحذفتها. فإن خففت الثالثة أيضاً قلت: «أُوُوَاة» بوزن «عُوُوَاة» القيت فتحتها على الواو وحذفتها...».

(٥) ينظر المنصف ١٠٦/٣ والممتع ٧٧٠/٢. وفيهما (أبدلت) بدلاً من (قلبت). وينظر شرح الشافية ٦٧/٣.

(٦) ينظر المنصف ١٠٦/٣، والممتع: ٧٧٠/٢.

نعم. قد قيل في: «ضوء: ضَوْءٌ» وفي: «شيء: شَيْءٌ» فخففتِ الهمزة بالقلب والادغام بعد الواو وهما أصليتان فنقول على هذا: «أَوْوَةٌ» بتشديدها؛ فإن جمعته قلت: «أَوَاءٌ»^(١) وأصله: «أَوَاءٌ»^(٢) بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألفٌ وهمزة مكسورة أخرى هي حرف الإعراب، فقلبت الثانية واواً كما في: «ذوائب»، ثم قلبت الأخيرة ياءً وحذفتها ونوتت الكلمة كما في جوارٍ؛ فإن عوضت قلت: «أَوَاءِي»^(٣)، فاعدت الهمزة الأخيرة التي خففت الهمزة منقلبةً لحجز الياء التي للتعويض بين الهمزتين؛ فإن خففت الهمزة الأخيرة قلبتها ياءً وادغمت الياء الزائدة فيها فقلت: «أَوَائِي»^(٤) وإن صغرت قلت: «أُوبَةٌ» وأصله: «أُوبَاءٌ»^(٥) فقلبت الهمزة الثانية واواً، وقلبت الهمزة الأخيرة ياءً، ثم حذفتها بعد اسكانها مرفوعةً، وادغمت الياء في الياء فقلت: «أَوِيٌّ»، فإن نسبت إليه حذفت ياءً التصغير ثم قلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الالف واواً فقلت: «أَوِيٌّ»؛ فالواو الثانية إذا منقلبة عن ألفٍ منقلبة عن ياءٍ منقلبة عن همزة. متفهمه.

قال:

«فَصْلٌ تُبْدَلُ الياءُ بعد كسرةٍ من الواو الكائنة عينَ مصدرٍ أعتلت في فعله، أو عينَ فعالٍ جمعاً لواحدٍ سكنت فيه، أو أعتلت وصحَّت اللام».

(١) في الأصل: «أَوَاءٌ».

(٢) ينظر المنصف ١٠٧/٣.

(٣) في الأصل: «أَوَائِي».

(٤) ينظر المنصف ١٠٧/٣.

(٥) في المنصف ١٠٨/٣: «فإن حقرت قلت: «أَوِيٌّ» وأصلها: «أَوِيٌّ» بوزن: «عُنيع»، فقلبت الثانية واواً؛ لانضمام ما قبلها، ولأنها قد كانت في الواحد واواً، وإذا كنت واواً وقبلها فتحةً، كنت تقلبها واواً وقبلها ضمةً أجدر، وقلبت الآخرة ياءً كما فعلت في التكسير. فإن عوضت قلت: «أَوِيٌّ» بلا تعويض: «أَوِيٌّ» قلبتها ياءً وادغمت ياء التحقير فيها، ولم ترد الآخرة لأن الأولى مخففة... فإن عوضت قلت: «أَوِيٌّ» بوزن: «عُنيع» فإن خففت الآخرة وحدها قلت: «أَوِيٌّ» فإن خففتها جميعاً قلت: «أَوِيٌّ» كما تقول: «أُمِّي» ومن قال: «أُمِّي» فحذف، لم يقل في: «أَوِيٌّ» إلا بالتمام..

قلت:

أصل الاعتلال إنما هو في الفعل، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل أن الاسم إنما يُعَلُّ إذا وافقه في وزنه فإن خرج عن ذلك صحَّ، وسنبين هذا. فقلب الواو في «قيام، وعياد» لاعتلالها في: «قام، وعاد» وانكسار ما قبلها، ولصحتها في «قاوم وعاد» صُحَّت في: «قوام، وعواد»^(١).

قوله: (أو عين فعال جمعاً لواحد) نحو: «ثياب جمع: ثوب»، و«حياض جمع حوض»، وقد قال أبو الفتح إن أغلب هذا (٢) //

احتراز من «خِوان» الذي يؤكلُ عليه^(٣)، و«صِوان» للتخت^(٤)، وأن يكون قبل الواو

(١) في المنصف ١/١٩٠: «وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في قام وباع: قَوْمٌ وبيع، وفي أخاف وأقام: أخوف وأقوم وفي استعان واستقام: استعون واستقوم أنا نريد به أنهم قد كانوا نظقوا به مدة من الزمان بقوم وبيع ونحوهما مما هو فعير ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِقَ به على ما يوجه القياس بالحمل على أمثاله لقل: قَوْمٌ وبيع، واستقوم إلا ترى أن: استقام بوزن: استخرج فقياسه أن يكون: استقوم إلا أن الواو قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني «قَوْمٌ» ويدلُّ على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله».

(٢) في الموضع ست كلمات مطموسات.

قلبت الواو ياء في ثياب جمع ثوب وحياض جمع حوض لأمر متعده منها سكون الواو في المفرد والسكون دلالة ضعف حرف العلة، ومنها وقوع الألف بعد الواو والألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، ومنها كسر التاء والهاء في: ثياب وحياض، ثم أن الكلمة جمع والجمع أثقل من المفرد، ولذا هربوا من الواو إلى الياء.

وينظر المنصف: ١/٣٤١-٣٤٢، ٣٤٨.

(٣) في اللسان (خون) ١٦/٣٠٤: «والخِوان والخِوان: الذي يؤكل عليه، والجمع أخونة في القليل، وفي الكثير: خِوانٌ». وقد يجمع على: خِوان.

(٤) في اللسان (صون) ١٧/١١٨: «والصِوان والصِوان: ما صنت به الشيء... والصِوان بالتشديد: حجارة يقدها بها وصِوان الثوب وصِوانه؛ ما يسان فيه. والجمع صِوان وصِوانٌ». وقد صُحَّ: خِوان، وصِوان في الجمع لسكون ما بعده. وهذا خارج عن قياسهم.

ينظر المنصف ١/٣١٥، والمنتع: ٢/٤٩٤.

كسرة^(١) وأن يكون بعدها الف.

وامتنع المصنّف عن تفصيل ذلك بقوله: (فِعَال) إذ قد اشتمل على كسر الأول، ووقوع الألف بعد الواو.

وأن تكون العين ساكنة في الواحد لأنّ السكون يضعف الحرف والحركة تقويه، ويقوم مقام السكون الإعتلال كـ «دار وديار»^(٢).

وأن تكون اللام صحيحة احترازاً من: «طوى» جمع: طَيَّان^(٣)، فإن العين لو اعتلت بالقلب ياءً مع اعتلال اللام بالقلب همزة لتوالى إعلالان، إعلال العين واللام، وذلك مرفوض في كلامهم^(٤) لم يجيء منه سوى: «ماء، وشاء» وأصلهما: «موة، وشوة» فقلبت العين الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت الهاء همزة^(٥).

وهنا تنبيهان:

الأول: أنّ عبد القاهر لم يعد قلب الهاء همزة اعلالاً إذ لا يرى ذلك إلا في حروف المدّ التي يطرّد التغيير فيها، وقلب الحرف الصحيح شاذّ نادر^(٦).

(١) في الموضع طمس بمقدار أربع كلمات.

(٢) قلبت الواو في «ديار» ياءً لانكسار ما قبلها وكون الألف بعدها والألف تشبه الياء، وكون الواو واهنة في المفرد بقلبها الفاء، وكون الكلمة جمعاً والجمع ثقيل ولا بُدّ للاعلال من اجتماع هذه الشروط جميعها.

ينظر المنصف ٣٤١/١-٣٤٢، والمتع: ٤٩٦/٢.

(٣) في اللسان (طوى) ٢٤٥/١٩: «الطوى الجوع... والطيان: الجائع».

(٤) ينظر شرح الشافية ١١٢/٣-١١٣.

(٥) الدليل على ذلك أنّ جمع (ماء): أمواء وأمواه، ومياه، وجمع شاء: شياه وأشواه وشواه.

ينظر المتع ٣٤٨/١-٣٤٩/٢.

(٦) تذكر المصادر أنّ من بين آثار عبد القاهر الجرجاني كتاب في التصريف سَمَاءُ بـ(العمدة في التصريف) وهو من الكتب التي لم تصل إلينا.

ينظر: كشف الظنون: ١١٦٩/٢، وفوات الوفيات: ٦١٣/١.

والثاني: قال بعضهم إنّما قلبوا الهاء همزةً في: «ماء» لثلاثاً يقولوا: «ماهه» و«ماهها» فيلتقي هاءان، واستضعف بأنّه يقال: «مياهه، ومياهها» والجمع أولى بالإشتغال^(١).

قال:

«ولا يفعل ذلك غالباً بعين فِعَلٍ، ولا فِعَلَةٍ، إلا إن اعتلت في الواحد».

قلت:

اعلم أنّ: «ديماً»، و«قيماً» جمع: «قيمة»، و«حَيْلاً» جمع: «حيلة» لأنّها من: «دام يدوم»، و«قام يقوم»، و«حال يحول» فقلبت الواو في الواحد لسكونها مفردة، وانكسارها ما قبلها؛ ثمّ لمّا جُمع ترك مقلوباً بحاله وإن كان سكون الواو دائماً لما ثبت في الواحد.

قال أبو الفتح: «ولهذا في كلامهم غير نظير، ألا ترى أنّهم قالوا في جمع «حُبلى: حَبَالِي» فأمالوا الألف في الجمع كما أمالوها في الواحد مع أنّ الألف في الجمع تبدل من

= واعلم أنّ أغلب اللغويين يحصر الاعلال بحروف العلة الألف، والواو، والياء فأبى إجراء صرفي قلب أو حذف، أو اسكان فيها يدخل ضمن ما اصطلاح عليه بالاعلال، وعلى رأي هؤلاء أن تغيير الهمزة بأحد حروف العلة لا يقال له اعلال، وإنّما هو عندهم تخفيف، ولا يقال على هذا لابدال غير حروف العلة ابدال.

واعلم أنّ بين مصطلحات الإعلال، والإبدال، والقلب، والتخفيف، والتعويض مناسبات وصلات من جهة، وبينها فروق كثيرة من جهة أخرى.

ينظر: شرح الشافية ٦٦/٣ وما بعدها.

(١) ابدال الهمزة من الهاء ابدال غير مقيس. قالوا: ماءً، والأصل: ماءة والدليل أنّ الجمع: أمواه، ومويه. وأصل (ماه) مَوَّةٌ فقلبت الواو الفاء والهاء همزة.

وإنّما جعلت الهاء هي الأصل لأن أكثر تصريف الكلمة عليها. قالوا: أمواه، ومياه، وماهت الرَكبة أي ظهر ماؤها وكثر.

ينظر: المنصف ١٥١/٢، والفصول: ١٢٣، وشرح الشافية: ١٠٨/٣، والمتع: ٣٤٨/١.

ياء: (فَعَال) فكأنه قال: «حَبَالٍ» بمنزلة^(١): «جَوَارٍ»^(٢)، ثم أبدل من الكسرة فتحةً فانقلبت الياءُ الفاءُ، فصار: «حَبَالِي»^(٣).

وكذلك قولهم في جمع: «إداوة»: «أداوى» فابدلوا همزة: (فعائل) واواً حيث كانت^(٤) في الواحد واواً^(٥).

وقالوا: «خطايا» فأبدلوا^(٦) ياءً حيث كانت في الواحد ياءً.

وقيل: قلبوا ليكون ذلك فرقاً بين ما^(٧) واحدهً بالواو وبين ما^(٨) واحدهً ليس كذلك.

وقوله: (لا يفعل ذلك غالباً بعين فعلة) تحرّز به من نحو: «ثِيَرَةٌ» جمع: «ثَوْرٍ»، ألا ترى أن واوَهُ قُلِبَتْ في الجمع وإن كانت سالمةً في الواحد، فهذا شاذٌّ قياساً لا استعمالاً^(٩).

(١) في الأصل: «بمنزلة» واستكملناها من المنصف.

(٢) جوار في الأصل: بياض وما أثبتناه من المنصف.

(٣) في المنصف ٣٤٤/٢ ما نصّه: «ولهذا في كلامهم غيرُ نظير ألا ترى أنهم قالوا في جمع: حبلى: حَبَالِي، فأمالوا في الجمع كما كان في الواحد مُمالاً؛ وإنما الالف في الجمع بدلٌ من ياء: «فَعَال» وكأنه كان «حَبَالٍ» بمنزلة: جوارٍ، ثم أبدل من الكسرة فتحةً فانقلبت الياءُ الفاءُ فصار: «حَبَالِي» ثم أميل كما كانت «حَبَالِي» ممالةً لضرب من المحافظة على ما كان في الواحد».

وتجمع «حبلى» على: حَبَالِي، وحُبْلٍ، وحَبَالٍ.

(٤) في الأصل: «كان».

(٥) في المنصف ٣٤٤/١: «ونظيره قولهم في جمع: إداوة، وهراوة: أداوى وهراوى، فأبدلوا همزة «فعائل» واواً لأنه كان في الواحد واواً».

(٦) يعني همزة فعائل.

وينظر المنصف ٣٤٥/١.

(٧) في الأصل: بينما.

(٨) كذلك.

(٩) في المنصف ٣٤٦/١: «فأما: ثِيَرَةٌ فكان قياسه: «ثَوْرَةٌ» لأنَّ ثوراً كزوج، وهو عندهم من الشاذ أعني في القياس، فأما الاستعمال فمطرّد كثير، كما أنَّ استحوذ وإنَّ كان شاذّاً في القياس فهو مطرّد في الاستعمال».

كاستحوذ فيه أربعة أقوال:

الأول: لأبي العباس المبرد، وهو أنهم قالوا: «ثِيَرَةٌ» ليكون القلبُ دليلاً على أنه جمع: «ثَوْرٍ» من الحيوان، لا جمعُ ثَوْرٍ من الأقط^(١).

ولم يذكر []^(٢) المخصص. ويمكن أن يكون حيث قيل: «ثيران» فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، حُمِلَ: «ثِيَرَةٌ» على: «ثيران» في القلب، وليس لـ «ثَوْرَةٍ» جمع «ثَوْرٍ» من الاقط فيما يحمل جمعه في القلب عليه، وأيضاً لما تصرفوا في جمع الحيوان، تصرفوا فيه بالقلب بخلاف الآخر^(٣).

والثاني: له أيضاً^(٤)، وهو أنَّ أصله: «فِعْلَةٌ» بسكون العين، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثم لما حرّكت أقرّت بحالها^(٥).

والثالث: قاله ابنُ السراج، وهو أنه منقوص من: (فِعَالَةٍ) كأنه في الأصل: «ثِيَارَةٌ» فوجب^(٦) القلب كما في سياط.

قال أبو الفتح: «وكأنهم لما حذفوا أبقوا القلب إمارة ودلالة على ذلك»^(٧).

(١) الاقط: ضرب من الطعام. وفي الخصائص: «وهو القطعة من الاقط» بدلاً من «جمع ثَوْرٍ من الاقط». وينظر المقتضب ١/١٣٠، والخصائص ١/١١٢، والمنصف: ٣٤٦/١-٣٤٧، والممتنع: ٤٧٢.

(٢) ما بين عضادتين ساقط في الأصل المخطوط.

(٣) ينظر المنصف: ٣٤٦/١.

(٤) يعني: المبرد.

(٥) في المنصف: ٣٤٦/١-٣٤٧: «وقال أيضاً - يعني أبا العباس المبرد - بَنُوهُ على: «فِعْلَةٌ» ثم حرّكه فصار: «ثِيَرَةٌ». يريد أنَّ أصله: «ثِيَرَةٌ» فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حُرِّكت الياءُ فأقرّت بحالها؛ لأنَّ أصلها هنا السكون».

وينظر الكتاب: ٥٨٨/٣.

(٦) في الأصل: فحصلت. وما أثبتناه من المنصف ٣٤٧/١.

(٧) في المنصف ٣٤٧/١: «وكأنهم لما قصرُوا الكلمة بقوا العين مقلوبة ليكون قلبها دلالة على أنها =

قال أبو علي: «وقد أوماً سيويوه في باب: «أُسْدٍ» إلى أنه مقصور من: (فُعُول) وكأنه: «أُسُودٌ» ثم حذفت الواو وسُكِّنَتِ السِّين كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع»^(١).

فإن قيل: لم نسمعهم قالوا: «ثِيَارَةٌ»، والجواب أنه لا ينكر أن يكون في الكلام أصول مهجورة، وهي مع ذلك مقدرة.

فتبين لك أن أصل: «قام: قَوْمٌ»، وأصل: «باع: بَيْعٌ»، و«مقات: مُوقَاتٌ»، ولم يُستعمل شيء من ذلك^(٢).

فإن قيل: فإن (فِعَال) جمع: (فَعَلٍ) بفتح العين كـ«حَجَرٍ وحجارة» و«ذَكَرٍ وذَكَرَةٌ» و«ثَوْرٍ ساكن العين فكيف يجمع على ذلك؟

والجواب أن (فَعَلًا) الساكن العين المعتلها يجري في كثير من أحكامه مجرى (فَعَلٍ) السالم العين، ألا تراهم قالوا: «سَوَظٌ وأسواطٌ وسياطٌ» فهذا كـ«جَمَلٍ وأجمالٍ وجِمالٍ»^(٣).

والرابع: قاله أبو سعيد السيرافي، وهو أنه لما ألين بقلب الواو ياءً في «ثيران وثيرة» لسكونها وانكسار ما قبلها حُمِلَ (٤) ذلك عليه، وإن تحركت الياء، ولا أرى به بأساً^(٥).

= مقصورة، وليكون بينها وبين ما أصله «فَعَلَةٌ» غير مقصور فرق نحو: زَوْجَةٌ.

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ٥٩٠-٥٩١، والمنصف ١/ ٣٤٧.

(٢) ينظر المنصف ١/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) في المنصف ١/ ٣٤٨: «وقَعَلٌ إذا كانت عينه واوًا يجري في كثير من أحكامه مجرى «فَعَلٍ» مما عينه سالمٌ، ألا تراهم قالوا: «سَوَظٌ وأسوطٌ، وثوبٌ وأثوبٌ» كما قالوا: «جَمَلٌ وأجمالٌ، وجِبَلٌ وأجبالٌ» وقالوا: «سياطٌ وثيابٌ في الكثيرة»، كما قالوا: «جِمالٌ، وجبالٌ» فكذلك قدروا جمع «ثور: ثِيَارَةٌ» كما قالوا: حِجارةٌ وذَكَرَةٌ، ثم قصرُوا. وينظر الكتاب ٣/ ٥٧١.

وفي اللسان (ذكر) ٥/ ٣٩٦: «والذكر خلاف الأنثى والجمع ذُكُورٌ وذَكُورَةٌ وذَكَارٌ وذَكَارَةٌ وذُكُرَانٌ وذِكْرَةٌ، وقال كراع: ليس في الكلام فَعَلٌ يكسر على فَعُولٍ وفَعْلَانٍ إلا الذُّكْرُ.»

(٤) في الموضع كلمة غير مقروءة.

(٥) ينظر اللسان (ثور) ٥/ ١٨٠، وفي المنصف ١/ ٣٤٧: «وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: =

قال:

«فَصْلٌ: تُبَدِّلُ ياءً لانكسار ما قبلها^(١) الألف، والواو الساكنة المفردة والمتطرفة ١٣/ لفظاً، أو تقديرًا».

قلت:

الألف إذا انكسر ما قبلها قُلِبَتْ ياءً. كقولك: «مفاتيح» في جمع: «مِفْتَاحٌ»، و«محاربٍ» في جمع: «مُحَرَّبٌ» ولذلك لتعذر اللفظ بها بعد غير فتحة^(٢).

وقوله: (الواو الساكنة المفردة) يعني نحو: «مِقاتٍ ومِزانٍ» إذ أصلهما: «موقات وموزان» لأنهما من الوقت والوزن، غير أن الواو والياء متى سكنتا، وكان قبلهما منهما حركة من جنسها كانتا مدتين كالألف فكما تنقلب الألف إذا انضم ما قبلها أو انكسر كـ«ضوِربٍ»^(٣) ومفاتيح» فكذلك حالها للمشابهة التي حصلت بينهما ألا ترى أن النطق بالواو الساكنة بعد كسر ليس مستحيلاً كاستحالة ذلك مع الألف بل هو مستثقل، وكذلك النطق بالياء الساكنة بعد الضمة؛ فإن تحركت الواو، وزالت الكسرة قبلها عادت إلى أصلها لقوتها بالحركة، وزال الكسر، فنقول: «موقيت ومواقيت»^(٤).

= جمع «ثورٍ وَثَوْرَةٌ وَثِيْرَةٌ وأثوار وثيران وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا «ثوراً» من الحيوان على «ثيرة» وعلى كل حال فهو خارج عن القياس».

وينظر الممتع: ٢/ ٤٧٢، واللسان (ثور) ٥/ ١٨٠.

(١) في الأصل: «قبل» وما أثبتناه من أصل الضروري.

(٢) يجمع جمع تكسير على (مفاعيل) ما كان (مفعلاً)، وذلك لأنه شبه بفعول حيث كان المذكور والمؤنث فيه سواء. . ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فعول. .

ينظر الكتاب: ٣/ ٦٤٠.

(٣) بابدال الألف واو لانضمام ما قبلها. وينظر الكتاب: ٤/ ٢٤١.

(٤) ينظر المقتضب ١/ ٩٢، ٢١١.

وقيدَ الواو بالافراد احترازاً من: «اجلواذ»^(١) و«اجرواط» فإن الواو لا تقلب وإن سكنت بعد كسرة لوجهين:

الأول خروجها عن شبه الألف بالادغام، ألا ترى أن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها^(٢).

والثاني: أنها تحصنت بالواو الأخرى التي أدغمت فيها، وتقوت بها، والأكثرون يقولون: (متى كانت الواو ساكنة غير مدغمة). والمعنى واحد.

وقوله: (أو المتطرفة لفظاً، أو تقديرًا) يعني نحو: «هذا الغازي» وأصله: (الغازؤ) فأستقلبت الضمة على الواو فأسكنت، وكذلك الكسرة فسكنت بعد كسرة فانقلبت ياءً فإذا نصبت بقي القلب وإن زال السكون حملاً للمنصوب على المرفوع والمجرور.

قال عبد القاهر: هذا أقيس من: «أعد، ونعد، ويعد» حين حملت حذف الواو على: «تعداد»، وحملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحد، وفي الأول حملوا شيئاً على شيئين وهما كثر المحمول عليه وقل المحمول نحو^(٣): «أفلس» من: «الفلس».

(١) في اللسان (جلد) ١٤/٥: «الاجلواذ والاجليواذ المضاد والسرعة في السير... الأصمعي: الاجلواذ في السير والاجرواط: المضاد في السرعة.. واجلواذ بهم السير اجلواذاً أي: دام مع السرعة...».

وينظر شرح الشافية ١١٢/١.

وقال الشاعر: ويا حبذا برد أنيابها إذا أظلم الليل واجلواذاً

(٢) في الكتاب: ٤٤٦/٣: «وكذلك الألف لا تدغم في الهاء، ولا فيما تقاربه، لأن الألف لا تدغم في الألف، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجرينا مجرى الذالين والئان تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحو من الهمزة في هذا فلم يكن فيهما الادغام كما لم يكن في الهمزتين».

وفي المقتضب ١٧٦/١: «وإنما استحال الادغام في الألف لأنها لو كانت إلى جانبها الف لا يجوز أن تدغم فيها، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يلتقي ساكنان. وبعد فإن لفظها وهي أصلية لا تكون إلا مدأ والمد لا يكون مدغماً، ولو روت ذلك في الألف لنقلتها عن لفظها».

(٣) ينظر المنصف ٣٤٢/١، ١٧-١٦/٢. وشرح الشافية: ١٥٤/٣.

وقال أبو الفتح: إنما يشترط سكون الواو في القلب إذا كانت الواو عيناً لتحصنها بذلك فأحتيج إلى السكون ليضعف فيسلط عليها التغيير، وأما إذا وقعت لاماً فقد قام وقوعها في مقابلة فيه التغيير مقام السكون فقلبت وهي متحركة، ثم بعد ذلك تستقل الضمة والكسرة فتحذفان.

وقوله: (أو تقديرًا) نحو: «غازية» إذ الياء زائدة يقدر بها الانفصال، وكأن الواو تطرفت تقديرًا. وقيل: لما استقر القلب في المذكر الذي هو الأصل عمل المؤنث الذي هو فرع عليها في ذلك.

قال: «وإن تطرفت الواو كذلك رابعة فصاعداً».

قلت: يريد نحو: «أغزيت»، وأصله: «أغزوت» لأنه من: «الغزو» ولكن حيث قالوا: «يغزي» فقلبوا الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها كرهوا أن يقولوا: «اغزوت» فاعلوه لاعلال المضارع^(١) كما أعلوا: «يقول ويبيع» بالنقل لاعلال: «قال وباع» بالقلب^(٢).

فإن قيل: يشكل ذلك بقولهم: «تغازينا ووترجينا» والمضارع: «نتغازي وترجي» بفتح ما قبل الآخر لا بكسره؟

فالجواب: أن الأصل: «يغازي ويرجي» لأنهما مضارعاً: «غازيت ورجيت» فلما كان بكسر آخر المضارع في ذلك وادخلت الياء على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها^(٣).

(١) شرط قلب الواو ياءً في مثل هذا الموضع أن يتحرك عين الكلمة، ولهذا كرهوا تصحيح اللام فاعلوا. (٢) نُقلت فتحة الواو والياء إلى الساكن قبلهما لأن الأصل: ليقول ويبيع من الأصل: قول ويبيع. فقلبت الواو المتحركة المفتوح ما قبلها الف في الماضي وكذلك شأن الياء في: بيع.

قال ابن عصفور: «فإن قيل: ولأي شيء قلبت الواو في الفعل ياءً إذا وقعت طرفاً رابعة فصاعداً. وليس معها ما يوجب قلبها ياءً؟ فالجواب: أنها في ذلك محمولة على المضارع نحو: يغري ويستدعي، وقلبت في المضارع ياءً لانكسار ما قبلها كما قلبت في مثل شقي ورضي» الممتع ٥٣٩/٢. وينظر المنصف ١٦٤/٢.

(٣) في الممتع ٥٣٩/٢-٥٤٠: «فإن قيل فلاي شيء انقلبت الواو ياءً في مثل: «تفاعل» و«تفعّل» =

وعكس ذلك قولهم: «يرضيان» فالاصل: «يرضوان» لأنه من «الرضوان»، فقلبت الواو ياء حملاً على: «رضيت» فسَادَ المضارعُ على الماضي، وفي ذلك حمل الماضي على المضارع^(١).

وقال أبو الفتح: «وهذا يدلُّ على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها، فإذا كانوا قد أعلُّوا اسم الفاعل لاعلال الفعل، فاعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر»^(٢).

وقوله: (وإن تطرقت الواو كذلك). يعني لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ نحو: «أغزاه»^(٣) فالالف منقلبة عن الياء التي قدّر انقلابها عن الواو؛ والتقدير: «أغزيت» إذ التاء ضميرُ فاعل، وآخرُ الفعل إنما هو الياء؛^(٤) وكذلك نحو: «ملهيان ومغزيان» لأنَّك لو بنيت فعلاً في أوله الميم بوزن: (مفعول) لقلت: «مغزين وملهيت» فقلبت الواو ياءً كما في: «أغزوت» فحمل الاسم على الفعل كما حُمِلَ المصدر عليه في ()^(٥) التثنية^(٦).

= نحو: «ترجى وتغازى» وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع؛ ألا ترى أنَّ ما قبل المضارع مفتوح، كما أنَّ الماضي كذلك نحو: «يتغازى» و«ترجى» فالجواب أنَّ التاء في: «ترجى وتغازى» وأمثالهما إنما دخلت في: «رجى وغازى» وقد كان وجب قلب الواو ياءً في «غازى ورجى» حملاً على: يُرجى ويتغازى فلما دخلت التاء بقي على ما كان عليه.

وينظر المنصف ١٦٥/٢، وشرح الشافية ١٥٧/٣-١٥٨.

(١) قال أبو الفتح: «فهلا قيل: «يشقيان» يشقوان» لأنه لا كسرة قبل الواو؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في «شقيت» لانكسار ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها - لئلا يختلف الباب؛ فهذا نظير: «أغزيت تغزى» إلا أنَّ: «أغزيت تغزى» قلب ماضيه لمضارعه، وشقي يشقى قلب مضارع لماضيه.

المنصف: ١٦٦/٢.

(٢) النص في المنصف ١٦٦/٢.

(٣) في الأصل: «اغز» لطمس في آخر السطر.

(٤) ينظر شرح الشافية: ١٥٧/٣-١٥٨، والممتع: ٥٣٩/٢.

(٥) طمس بمقدار كلمتين.

(٦) في المتع ٥٥٩/٢: «وحكم الاسم في جميع ما ذكر، على ثلاثة أحرف كان أو على أزيد حكم واحد، إلا أنَّ الواو إذا وقعت منطرفة رابعة فصاعداً في اسم يمكن أن نصوغ منه لفظ فعل، =

وإن كانت حرف إعراب، كأنها لما أفادت الإعراب جرت مجرى الحركة، ولذلك ساع وقوع التانيث قبلهما في: «ضاربتان» ()^(١) //

لتدخل فيه نحو: «استعزيت، واستدنيث»^(٢).

وقوله: (فكذلك) يعني تنقلب في الواو ياءً كما انقلبت فيما تقدّم.

قال:

«وتبدل واواً لانضمام ما قبلها الألف والياء الساكنة المفردة».

قلت:

إذا انضم ما قبل الألف قلبت واواً وذلك لاستحالة التلّفظ بها نحو قولك في تصغير: «ضارب: ضويرب»، وفي: «قاتل: قُوَيْتل»، وكذلك: «ضُورِب» في: «ضارب».

وقوله: (والياء الساكنة) يريد نحو: «الكُوسى» و«الطُوبى» وأصلهما: «الكيسى والطيبى»^(٣) لأنهما مأخوذان من: «الكيس والطيب» لكن قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها؛ وإن تحركت لم تقلب نحو: «العَيْبة»^(٤) لقوتها بالحركة، واعتضادها بها، وخروجها عن شبه الألف^(٥).

= فإنها تقلب ياءً وذلك في نحو: «ملهى ومغزى» تقول في تثنيتهما: ملهيان، ومغزيان فتقلب الألف ياءً وإن كان من: اللهو والغزو، لأنَّك لو صغت منهما فعلاً فقلت: «ملهيت، ومغزيت» على حد: مَرْحَبَك ومَسْهَلَك لأمكن، فكما تقلب الواو رابعة فصاعداً في الفعل ياءً فكذلك في الاسم حملاً على الفعل... وينظر شرح الشافية: ١٦٦/٣-١٦٧.

(١) طمس بمقدار ثماني كلمات.

(٢) ينظر الممتع ٥٣٩/٢.

(٣) في اللسان (كيس) ٨٥/٧: «والكوسى والكيسى جماعة الكَيْسَة، قال ابن سيده: وعندي أنَّها تأنيث الأكيس، وقال مرة: «لا يوجد على مثالها إلا الأضيّق وضوفى جمع: ضَيْقَة، وطوبى جمع طيبة... ويقال: هذا الأكيس وهي الكُوسى... فصارت الياء واواً كما قالوا: طوبى من الطيب».

(٤) في اللسان (عيب) ١٢٥/١: «والعَيْبة أيضاً زيل من آدم ينقل فيه الزرع المحصور إلى الجرين في لغة همدان، والعيبة: ما يجعل فيه الثياب... والعيبة: الكثير العيب من الناس...».

(٥) لم تقلب هنا لأن الياء في: عيبة عين والعين أقوى من اللام وينظر المنصف ٣٣٥-٣٣٦.

وقوله: (المفردة). يحترز به عن: «المُئِيلِ والسُّئِيلِ»^(١)، وإنما صححت عند الادغام لما قد منا في: «اجلواذ». وعندي شيء آخر وهو أن الباء لو قلبت واواً لسكونها والضمّة لاجتماع الواو والياء وسبق الأول بالسكون فكان يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في الياء، فلمّا كان الأمر كذلك اقتضى القياس الوقوف على أول رتبة^(٢)، فاعرفه.

قال:

«أو الواقعة آخر: فَعَلَّ، أو قبل زيادتي: فَعْلَان».

قلت:

يعني نحو: «يقضو الرجل» إذا جاء قضاؤه، والأصل فيه: «قضي» لآته من: «قضيت»، فقلب الواو ياءً لوقوعها طرفاً، وانضمام ما قبلها؛^(٣) وكذلك: «رُمُو الرجل» إذا بلغ مبلغاً في الرّق فتعجب منه. قال ابن عصفور المغربي^(٤): «وأما التعجب على

= والممتع: ٤٦٦/٢، ٥٥٩.

(١) الميل جمع مائل اسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشيء وانحرف، وسيل جمع سائل اسم فاعل من سال يسيل.

والياء فيهما مشددة مضموم ما قبله، ولهذا سلمت.

ينظر: شرح الشافية ٨٧/٣.

(٢) يجوز لنا في عين فَعَل جمعاً من الأجوف الواوي نحو: صَوَم وقول قلبها ياءً. نقول: صِيم وقِيل، والتصحيح أولى. والذي يجوز هذا لكونه جمعاً، ولقرب الواو من الطرف.

أما في نحو: حَوَّل: فلا يجوز: حِيل لكونه مفرداً.

ومن اللغويين من يحكم على قلب واو صَوَم وأمثاله ياءً بالشذوذ، وسيبويه يجعله قياساً.

ينظر شرح الشافية ١٧٣/٣.

(٣) ينظر شرح الشافية: ١٦٥/٣.

(٤) ابن عصفور المغربي: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي الأشبيلي المولود في اشبيلية عام سبع وتسعين وخمسائة والمتوفى في تونس عام تسع وستين وستمائة. صاحب الممتع وشرح الجمل وغيرهما.

= ينظر البلغة: ١٦٩-١٧٠، وبغية الوعاة: ٣١٠/٢، شذرات الذهب: ٣٣٠/٥.

طريقة: (فَعَل) فلا يجوز أيضاً إلا مما يُتَعَجَّب منه على طريقة: (ما افعله)، ولا يلزم في الفاعل الالف واللام، بل تقول: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«ضَرَبَ الرجلُ» أي: «ما أضربهما».

ويجوز دخول الياء الزائدة على الفاعل، فيقال: «ضَرَبَ يزيدٌ» اجراءً به مجرى: «أضربُ يزيد» لأنهما في معنى واحد، ومن ذلك قوله^(١):

حُبَّ بالزورِ الذي لا يُرى

منه إلا صَفْحَةٌ أو لِمَامٌ .

وإذا بنيت الفعل المعتلّ اللام بالياء على: (فَعَل) قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، فتقول: ك «رُمُو الرجل» انتهى كلامه^(٢).

وقوله: (أو قبل زيادتي فَعْلَان) يريد أنك تقول في: (فَعْلَان) من: «حييت: حيوان»

= وفي شرح الجمل ٥٨٩/١: «ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعَل) مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير معتد أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة، ولا تلزم فتقول: ضَرَبَ زيدٌ وضَرَبَ يزيدٌ في معنى: ما أضربه ولا يلزم فاعله أن يكون معرفاً بالالف واللام فتقول: لَضَرَبْتُ يَدَكَ، وَلَضَرَبْتُ يَدَهُ... ولو بنيت من فعل معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها لَرُمُو الرجل في معنى: ما أرماه - ومن كلام العرب: لَسَرُو الرجل في معنى: ما أسراه...».

(١) البيب للطرماتح في ديوانه صفحة ٣٩٣ وروايته:

حبذا الزور الذي لا يرى منه إلا لَمَحَةٌ عن لِمَامٍ

وهو في الكامل ٦٦٥ واللسان مادة (زور) والعيني ١٥/٤ وروايته كاملة لرواية مخطوطتنا. الزور: الذي يزورك، مصدر يكون للواحد والجمع والمذكر والمؤنث واللام: اللقاء السير في الاحياء.

(٢) في شرح الجمل ٥٨٩/١ ما نصّه: «ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعَل) مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير مبعّد أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة، ولا تلزم فتقول: ضَرَبَ زيدٌ، وضَرَبَ يزيدٌ في معنى: ما أضربه، ولا يلزم فاعله أن يكون معرفاً بالالف واللام فتقول: لَضَرَبْتُ يَدَكَ، وَلَضَرَبْتُ يَدَهُ، ومن زيادة الباء قوله: حبّ...».

وإذا بنيت من فعل معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها لَرُمُو الرجل في معنى ما أرماه، ومن كلام العرب: لَسَرُو الرجل في معنى: ما أسراه...».

فقلبت الياء التي هي لامٌ واواً لانضمام ما قبلها ووقوعها طرفاً تقديراً، فإن اسكنت الياء قلت: «حيوان» ولم تعد الواو إلى الياء وإن زالت الضمة التي كانت سبباً إلى الواو لأن السكون عارضٌ.^(١)

وقالوا: «لَقَضَوْا» باسكان الضاد والواو. وقال أبو الفتح: ولو كانت الياء عيناً لم تقلب واواً بعد الضمة، وذلك لقوة العين وضعف اللام^(٢)، وهنا تنبيهٌ.

قال الزعفراني في التعليق: لو بنيت (فَعِلَان) من: «حَيْثُ» لجاز فيه الادغام والاظهار، والادغام الوجه؛ من حيث كان في الكلمة حرفان من جنس واحد، واجتماعهما وهما متحركان والأول مكسور فجرى مجرى: (فَعِلَان) من: «رَكَدْتُ» في قولك: «رَكَدَان»، وَوَجْهُهُ أَنْ بزيادة الالف والنون قد خرج عن شبه الفعل كخروج «وَلَل» لو بُنِيَ على: (فَعِل) أو (فُعَل)، وأيضاً فإن هذه الياء قد ظهرت في: «حَيَّ يحيى»^(٣)، ولو كان مكانها حرف صحيح لازم لأدغم كـ «ضَنَّ يَضُنُّ»^(٤)، وإذا كان بهذه المنزلة

(١) قال المازني: «وتقول في «فَعِلَان» من حيث: حيوان فتقلب الياء التي هي لامٌ واواً لانضمام ما قبلها. ومن اسكن قال: حيوان كما يقول إذا اسكن «لَقَضَوْا الرجل» ولا تُغَيَّر؛ لأنَّ الاسكان ليس بأصل» المنصف ٢/٢٨٣.

(٢) قال ابن جني معلقاً: «أصل هذا حيوان» فقوت الضمة على قلب الياء - وإن كانت متحركة - لأنها لام، واللام ضعيفة، ولو كانت عيناً لما قلبت لقوة العين، ألا ترى إلى نحو قولهم: «رجل عَيَّ» لم تقلب الياء لتحركها وكونها عيناً.

المنصف ٢/٢٨٣. وينظر الممتع: ٧٥٤-٧٥٥.

(٣) في الأصل: (يحيى).

(٤) في المنصف ٢/٢٨٧: «قال أبو عثمان: وقال الخليل: أقول في (فَعِلَان) من حَيْثُ: حيوان وتسكن وتُدغم إن شئت، ومن: «قويت: قويات» ولم تدغم لأن الحرفين مختلفان.

قال أبو الفتح: الادغام في: «حييان» هو الوجه، لأنه قد اجتمع في إدغام «فَعِلَان» من رددت» إذا قلت: «رَكَدَان».

فأما الاظهار فإنما جاز لأن الالف والنون لما زيدتا من آخر الكلمة خرج بهما من شبه الفعل كما خرج لو بنيت على «فُعَل» أو «فُعَل»... فظهور «حييان» لمفارقته بناء الفعل بالزيادة كظهور «حَضَض»، ومِرْء لمفارقته بناء الفعل، ولأن هذه الياء قد ظهرت في نحو: حَيَّ، يحيى ولو كان موضعها =

اتضح أن للحرف المعتل في الاظهار قاعدة ليست للصحيح، فاعرفه.

قال:

«أو علامة تأنيث بنيت الكلمة عليها».

قلت:

يريد أنك لو بنيت مثل: (مَفْعَلَة) من: «رَمَيْتُ» فبنيت الكلمة على التأنيث بمعنى أنك لا تقدّر الكلمة منفلة من الهاء لكنها في بنائها عليها مثل: «غُرْفَة، وَسُوقًا» في بنائها عليها، ألا ترى أنك لا تقدّر: «غُرْفًا، وَسُوقًا» ثم دخلت الهاء، فلذلك تجعل ما بنيت من: «رَمَيْتُ» غير منفكة من التاء، وإن كان ذلك قلبت الياء واواً فقلت: «مَرْمُوءَة» لأن الواو واقعة حشواً، وإذا بنيت ذلك على البدلية بمعنى أنك تقدّر / بناء الكلمة مستعملاً من غير ياء ثم دخلت الياء بعد ذلك كما تقدّر دخول التاء على «قائمة وقاعدة» بعد: «قائم، وقاعد» قلت: «مَرْمِيَّة» والأصل: «مَرْمُوءَة» بضم الميم، فقلبت من الفتحة كسرة لتصحّ الياء^(١).

= صحيحاً لأدغم في نحو: «ضَنَّ، يَضُنُّ».

وينظر: الكتاب ٤/٤٠٩-٤١٠، والممتع: ٧٥٤/٢ وما بعدها.

(١) قال أبو عثمان: وتقول في: «مَفْعَلَة» من: «رَمَيْتُ»: مَرْمُوءَة، إذا بنيتها على التأنيث، و«مَرْمِيَّة» إذا بنيتها على التذكير.

قال أبو الفتح: معنى قوله: إذا بنيتها على التأنيث: أن تقدّر الكلمة غير منفلة من الهاء، ولكنها بنيت في أول أحوالها على الهاء كما بُنيت «غُرْفَة وشُرْفَة» في أول أحوالها على الهاء ولم يُقدّر: «غُرْفًا وشُرْفًا» ثم دخلت الهاء عليها، فذلك تجعل الهاء في: «مرموءة» غير مقدر دخولها على الكلمة بعد أن لم تكن. ومعنى قوله: على التذكير أن تقدّر الهاء داخلة على المذكر قد نطق به بغير هاء كما تقول في قائمة وقاعدة أن الهاء داخلة فيهما بعد أن كانتا: قائماً وقاعداً.

المنصف: ٢/٢٨٨.

قال:

«فإن اتصلت الياء الساكنة بالآخر لفظاً أو تقديرًا أو كانت عين فعل وصفاً، وقيت الأبدال بجعل الضمة كسرة».

قلت:

اعلم أن سبويه والأخفش اتفقا على أنه يكسر أول الجمع إذا كان مضموماً وثانيه ياءً لتظهر الياء وذلك نحو: «بيض» والأصل: «يَيْضُ» بضم الياء لأنه جمع «أبيض» كـ «حُمْر» في جمع: «أحمر» لكن أبدلت الضمة كسرةً لذلك.

واختلفا في المفرد فحاشه سبويه على الجمع في القلب فراراً من القلب، وخالفه الأخفش فأبقى الضمة فانقلب واواً، فحجة الأول أن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف، ألا ترى إلى قلة: «بُوع المتاع» وكثرة: «بيع»، مذهبه أبداً اعتبار قلة التغيير، ألا ترى إلى مذهبه في: «مفعول» من الياء، وقوله: لولا مع الضمير حرف جرّ، لأن تغيير شيء واحد أسهل من تغيير أشياء، وهي المضمرات الواقعة بعدها عند جعل لولا على أصلها^(١).

وحجة الثاني أن الجمع أثقل من الواحد فكان أحوج إلى التخفيف فيه فيكسروا أوله لتسلم ياؤه التي هي أخف من الواو^(٢).

(١) من أحوال لولا الامتناعية أن تكون حرف جرّ وذلك إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجرّ، كالياء، والألف، والكاف، والهاء، هذا حلي مذهب سبويه ومن تابعه، لأن الياء، والكاف، والهاء لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في نحو: لولاي ولولاك، ولولاه ممتنع لأن الياء في (لولاي) لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوياً، أو جوازاً. فتعين على هذا الأساس كونها حرف جرّ. ومذهب الأخفش والكوفيين أن لولا في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نياية عن ضمير الرفع المنفصل.

ينظر: الكتاب: ٢/٣٧٢-٣٧٤، الجنى الداني: ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) الذي يقوي رأي سبويه جملة من الظواهر يمكن إيجازها بالآتي:

ألا تراهم قالوا في جمع: «صائم: صَوْمٌ، وصِيمٌ»، وفي جمع: «قائل: قول، وقيل»، ولم يقولوا في قولهم: «رجلٌ حُوَالٌ» أي: حَسِنُ الحيلة «موسرٌ وموقنٌ» والأصل: «مُيسِرٌ، ومُيقِنٌ» لأنهما من اليسار واليقين دليلٌ على ذلك، أيضاً فإنهم قالوا: «قَضُوَ ورُمُو» فلم يغيروه.

وأيضاً فقد قالوا: «الطَّايي والمَضُوفَةُ» وهما من: «الطَّيْبِ وضافٌ يَضِيفُ» إذا مالَ والتجأ.

ولقائل أن يجيب عن الأول بما تقدّم من قلة التغيير، وعن الثاني بالبعد عن الطرف، وغير خفي أن القرب منه له أثرٌ في الاعلال، والبعد عنه له أثرٌ في التصحيح، دليله إعلال «صِيمٌ» وصحة «صَوَامٌ» إلا شاذاً^(١).

وعن الثالث أن الفعل قصد به هنا التعجب فلو غيّر لاختل هذا المعنى، ولأنهم فرقوا بين الاسم والفعل، والفعل تأتي في آخره ياء قبلها ضمة ولا يأتي ذلك في الاسم.

= أ- أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء لذلك لم يذكروا الواو في الجمع وأقروها في الواحد فقالوا: يبيض ولم يقولوا: بؤض. كما قالوا في: الحُور: الجبر وأصله الواو، «إذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء، فألا تقلب الياء واواً في الجمع، وأن يصححوها ياءً أجدر».

ب- قلبهم الواو ياءً في الواحد في نحو: مشيب في: مشوب، ومنيل في: منول، ومميت في: مموت، فإذا كان القلب في الواحد مع كونه أخف من الجمع، فالأجدر القلب في الجمع.

قال ابن جني: «ولولا قول العرب: مبيع بالياء دون: مبيع، لكان قول أبي الحسن في: فعل ومفعلة: بُوعٌ ومعوشة قولاً حسناً ولكن قولهم: مبيع هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن».

ينظر الكتاب ٣/٥٩٥. والمنصف ١/٣٠٠.

(١) من المعروف أن (فُعَال) لا تقلب الواو فيه ياءً لبعدها عن الطرف فقلب صِيمٌ ولم يصح: صَوَامٌ. وقد شد في ذلك قولهم: «فلانٌ في صَيَابَةِ قومه» أي: صميمهم. والأصل: صَوَابَةٌ لأنه من: صاب يصوب إذا نزل وتمكّن، وقياس هذا التصحيح. ومثله أيضاً: نوام في: نيام.

ينظر المنصف ٥/٢، والمنمّع ٢/٤٩٨.

وعن الرابع أنه شاذٌ خرج تنبيهاً على الأصل كـ «الْقَوْدِ وَالْقُصْوَى»^(١) وعندي أنه بُعدٌ عن الطَّرَفِ أيضاً. أما قولُك: «طُوبَى» فلأنَّ ألفَ التَّائِيثِ بِنِيتِ الكلمةِ عليها، ولهذا سُبِقَ بها في الجمع^(٢)، ويجرون التَّائِيثَ بها مَجْرَى ياء «شَيْن» فهي لازمةٌ.

وأما «مَضُوفَةٌ» فلأنَّ الكلمةَ أيضاً مَبْنِيَةٌ على الياء فلا يسوِّخُ تقدير انفصالها لأنَّ : «مَفْعَلًا» يأتي بغير تاء^(٣).

وهنا تنبيهان :

الأولُ : أنَّ «معيشة» عند سيبويه يجوز أن تكون : (مَفْعِلَةٌ) بكسر العين فنقلتِ الكسرة من الياء إلى العين، وأنَّ تكون : (مَفْعُلَةٌ) بضمها، فنقلتِ الضمة إلى العين ثم أبدلت كسرة^(٤).

وعند الأخفش لا تكونُ إلَّا (مَفْعِلَةٌ) بالكسر إذ لو كانت بالضم لقليل : «مَعُوشَةٌ»^(٥).

(١) لأنَّ العين لا تصح في شيء مما جاء على وزن الفعل إلا فيما كان مصدرًا لفعل لا يعتل نحو : العَوْرَ، والصِّيدَ. لأنهما مصدران لعَوَرَ وصِيدَ، فصحا كما صحَّ فعلهما. أما : الْقَوْدِ فهو شاذ لأنَّ القياس ألاَّ تصحَّ العين وإنما تعلُّ.

ينظر الكتاب ٣/٣٤٨.

(٢) ينظر الممتع ٢/٤٩٣.

(٣) ينظر المنصف ١/٣٠١.

(٤) في الكتاب ٣/٣٤٩ : «وأما مَفْعُلَةٌ من بنات الياء فإنما تجيء على مثال : مَفْعِلَةٌ لَأَنَّكَ إذا اسكنت الياء جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك في مفعول، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل، وإنما جعلناها في فَعَلْتُ بفعل تابعة لما قبلها في القياس غير مُتَبِعَتِ الضمة كما أن فَعَلْتُ يفعل في الواو، وإذا سكنت لم تتبعها الكسرة، وإنما هذا كقولهم : رَمَوْا الرجل في الفعل، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فعل لو كان اسما لله فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ».

(٥) في المنصف ١/٢٩٩ : «يلزمه - يعني الأخفش - أن تكون معيشة : مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ عنده جميعاً كما قال الخليل وإنما يجب عليه من هذا الرجوع إلى مذهب الخليل في «مبيع» لأنه كان يجب على قياسه في «بُوع» و«مَعُوشَةٌ» أن يقول في مفعول : مَبُوعٌ، وهذا لم يقله أحد من العرب : مَبُوعٌ كما يقول : مَعُوشَةٌ».

والثاني : أَنَّكَ لو بنيت من البيع مثل : «تُرْتَبُ»^(١) قلت على قول سيبويه : «تُبَّيع» بضم التاء وكسر الياء والأصل : «تُبَّيْعُ» كـ «بُرْتُنُ»^(٢) فنقلت ضمة الياء إلى الباء وأبدلت كسرة. وعلى قول الأخفش : «تُبَّوْعُ» فحولتِ الضمة إلى الياء وقلبَتِ الياء واواً.

وقوله : (إذا اتصلتِ الياء الساكنة بالآخر) لفظاً نحو : «يُبَّيْضُ» فإنَّ الياءَ متصلةً بالضاد، أو تقديرأ نحو : «معيشة» فإنَّ تاءَ التَّائِيثِ هي الآخرُ لفظاً، والياء الساكنة متصلة بالشين، لكنَّ تاءَ التَّائِيثِ يُقَدَّرُ سقوطُها فالشين آخرُ تقديرأ، فاعرفه.

وقوله : (إذا كانت عينُ فعلٍ وصفاً) يريدُ نحو قولهم : «قِسْمَةُ ضِيْزَى»^(٣) و«مَشِيَّةٌ حَبْكِي»^(٤)، والأصل : «ضِيْزَى وَحُبْكِي» بضم الأول فأبدلتِ الضمة كسرة لما تقدم // و إنما لم يجعلوا الكسرة أصلاً لعدم : (فعل) صفة في كلامهم^(٥).

وقيده المصنّف (بكون فعلٍ وصفاً)^(٦) احترازاً من : «طُوبَى» و«كُوهَى»^(٧) فإنه لم تقلبِ الفتحة كسرة حيث كانا اسمين غير وصفين، وكأنَّهم قصدوا إلى الفرق بينهما،

(١) الترتب : الشيء الراتب الثابت.

(٢) البرتن : مخلب الأسد.

(٣) في اللسان (ضيز) ٢٣٥/٧ : «ويقال : ضِيْزَتُهُ حَقَّةٌ أي : نقصته ... وقِسْمَةُ ضِيْزَى وَضُوزَى ... وفي التنزيل العزيز : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيْزَى ﴾ [النجم : ٢٢] وقِسْمَةُ ضُنْزَى وَضُوزَى بالهمز ولم يقرأ بهما أحد ... وضِيْزَى فُعْلَى وإنَّ رأيت أولها مكسوراً وهي مثل : بِيضَ ويمين، وكان أولها مضموماً فكروها أن يترك على ضَمَّتِهِ فيقال : بُوضَ وَعُونَ والواحدة بِيْضَاءَ وعيناء فكسروا الباء لتكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة، وكذلك كروها أن يقولوا : ضُوزَى فتصير بالواو وهي من البناء ...». وينظر : الممتع ٢/٤٩٣.

(٤) في اللسان (حبك) ٢٨٨/١٢ : «والحَبْكَةُ أن ترجى من اثنان حُجْزَتَكَ من بين يديك لتحمل فيه الشيء ما كان ... ومنها أخذ الاحتباك وهو شدُّ الأزار ...».

(٥) ينظر الكتاب ٤/٢٥٥.

(٦) طمس بمقدار كلمتين. وما اثبتناه اجتهاد.

(٧) الكوهى : طائر وينظر الممتع ٢/٤٩٣.

وخصّوا قلبَ الضمة كسرة بالصفة لأنها أثقل، فهي إلى الياء الخفيفة أحوج، ولأنّ الصفة أولى بالتغيير من الاسم المحض لقربها من الفعل^(١).

وقوله: (وُقِيَتِ الابدال بجعل الضمة كسرة) ظاهرٌ.

قال:

« وكذلك يُفعل بكلّ ضمةٍ تلتها ياءٌ، أو واوٌ وهي آخر اسم، أو مدغمةٌ في ياءٍ، أو^(٢) هي آخر اسم لفظاً أو تقديرًا ».

قلت:

مثالُ الياءِ التي تلتِ الضمة فأبدلت كسرة طلباً لسلامة الياءِ ياءٌ: «أظب» جمع: «ظبي» أصلُهُ بضمّ الباءِ^(٣) كـ «أفلس» لكنْ أبدلت كسرةً فاستثقلتِ الضمة والكسرة على الياءِ فحذفتا، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوين فحذفتِ الياءُ، فقبل: «أظب» ووزنُهُ: (أفع).

ومثال الواوِ واوٌ: «أذل» جمع: «ذلو» والأصل: «أذلو» فأبدلتِ الضمة كسرةً، والواوِ ياءً^(٤) على ما ذكرناه.

وعلتهُ أنه ليس في الكلام اسمٌ متمكّنٌ في آخره واوٌ قبلها ضمةً، فالتمكّن احترازاً من: «هذوان» وقعت الواو أخيرةً وقبلها ضمةً لكنّه مبنيٌّ.

(١) مفاد ذلك أنّ (فُعلَى) مما عينه ياء إذا كان اسماً قلبت الياء واواً كما في: طوبى، وكوهى. وهذا هو القياس لبعد الياء عن الطرف.

أمّا إذا كانت صفةً قلبت الضمة كسرةً لتصحّ الياء كما هو الحال في: ضيزى، والأصل: ضيزى على (فُعلَى).

(٢) أو مكررة في الأصل.

(٣) أصله: أظبي.

(٤) يعني أنّ الواو قلبت ياءً لتطرفها.

وآخره واوٌ؛ احترازاً من: «أفُعوان»^(١)، «عُنفوان»^(٢)، «فَحْدُوَة»^(٣)، «قُلُسُوَة»^(٤).

وقبلها ضمةٌ: احترازاً من: «ذَلُو».

فإن قيل: فهلّا تركت الواو بحالها من غير قلبٍ؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: اختيار أبي الفتح؛ وهو أنّ الاسماء يلحقها الجزّ وياءُ النسبِ والاضافة إلى ياء المتكلم، فكان يلزم أن يقال: «أذلو» فتجتمع ضمةٌ وواوٌ، وكسرةٌ وكذلك: «أذلوِي» فتجتمع ضمةٌ وواوٌ، وكسرةٌ، وياءان؛ وكذلك: «أدلومي» مع ياء المتكلم فتجتمع ضمةٌ، وكسرةٌ، وواوٌ، وياوٌ واحدةً، وذلك مستثقلٌ، فقلبت الواو ياءً لأنّ على كلّ حال أخفُّ من الواو.

وأما الفعلُ فقد أُنْ لِحاقَ ذلك أجمع له. لا جَرَمَ جاء فيه كـ «يغزو ويدعو»^(٥). نعم لو سميت «يغزو» رجلاً وهو مجردٌ من الضمير لقلبت الضمة كسرةً، والواو ياءً فقلت: «هذا يغزُ»، ومرتُ بيغزُ منوّتين في حالتي الرفع والجرّ كـ «جوارٍ»، و«رأيتُ يغزي» غير منوّن في حالة التّصبّ كـ «جوارِي»، ولو سميت به، وفيه ضميرٌ لحكيته لأنّه جملة^(٦).

(١) في اللسان (فعا) ١٨/٢٠: «والأفعوان بالضمّ ذكر الأفاعي».

(٢) في اللسان (عف) ١٦٤/١١: «وعنفوان كلّ شيء أوله، وقد غلب على الشباب والنبات.. قال الأزهرى: عنفوان الشباب: أوّلُ بهجته، وكذلك عنفوان النبات..».

(٣) القحطوبة: الهفة الناشئة فوق القفا بين الذّؤابة والقفا.

ينظر اللسان ٤٠٣/٣، والممتع ١٥٤/١.

(٤) ينظر المنصف: ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) في المنصف ١١٨/٢، قال أبو الفتح: «فإن قيل: وهلا تركت الواو بحالها فلم تُغَيَّر؟ وما الحاجة إلى تغييرها؟ قيل: لأنّ الاسماء يلحقها الجزّ وياء النسب، فلو قالوا: «مرتُ بأذلو»، لاجتمع في آخر الكلمة ضمةٌ وواوٌ وكسرةٌ وبعض هذا مكروه، وكان يلزم أن يقال في النسب: هذا أذلوِي، فتجتمع أيضاً ضمةٌ وواوٌ وكسرةٌ وياءان، وكذلك إن قلت: هذه أدلوي. في الاضافة إليك، فاستثقل اجتماع هذا كلّ، فلما كان اقرار الواو يدعو إلى هذا كلّ فُلبت ياءً، لأنّ الواو على كلّ حال أثقلُ من الياء. وأما الفعل فقد أُنْ لِحاقَ الجزّ أو أن تقع بعده ياءٌ اضافةً، أو ياء نسب، فصحت الواو في آخره نحو: يغزو...».

(٦) ينظر المنصف ١١٨-١١٩.

والثاني: قاله أبو عثمان، وهو أنهم «قلبوها أوآخر الاسماء لتكون أوآخرها مخالفة لأواخر الأفعال»^(١).

وقال أبو الفتح: «فيه تسامح». لأنه لا يجب أن يكون آخر الاسم أبداً يخالف آخر الفعل، ألا ترى أن آخر: «ضارب» كآخر: «يضرب».

فإن قيل: إنما أراد المعتل دون الصحيح؟

قيل: قد رأينا آخر «يزن» كآخر: «رام». انتهى كلامه^(٢).

وأقول: لو مثل «بالرامي» بالالف واللام كان أحسن، وذلك لأنّ معهما ثبت الياء فيكون آخر: «يرمي» كآخر: «الرامي» لفظاً؛ وأمّا إذا حذفتهما وجب حذف الياء للتنوين، ولا يكون لفظاً كآخره. ونظيره قول عبد القاهر: لو مثل أبو علي المقصور باللام لكان أحسن لتثبت الالف، فأما إذا مثل بالمنكر حذف الألف^(٣).

(١) في المنصف ١١٧/٢-١١٨: «قال أبو عثمان: واعلم أن الواو إذا كانت في اسم، وكانت حرف الاعراب وقبلها ضمة أبدلت ياءً، وجعل مكان الضمة كسرة، وذلك مثل: «أخني» وأذلي» وقلبوها لتكون أواخر الاسماء مخالفة لأواخر الأفعال، نحو: «يغزو، ويسرو».

(٢) في المنصف ١١٧/٢-١١٩: «قال أبو الفتح: اعلم أن أصل: «أخني وأذلي» أخقرو وأذلو» فكرهت الواو.. فابدلت ياءً وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة لتصح الياء فصارت: «أخقي وأذلي» ثم جرى عليها ما جرى على «غازو» ونحوه... وقوله: «وقلبوا ليكون أواخر الاسماء مخالفة لأواخر الأفعال» فيه تسامح؛ لأنه لا يجب أن يكون آخر الاسم أبداً مخالفاً لآخر الفعل.

ألا ترى أن آخر «ضارب» كآخر «يضرب»؟

فإن قيل: إنه إنما عني هنا الفعل المعتل دون الصحيح؟

قيل: فقد رأينا آخر «يرمي» كآخر «رامي» ألا ترى أن آخر كل واحد منهما ياءً قبلها كسرة؟ والعلة في ذلك ما بدأت به، وهو أن الاسم يلحقه الجرّ وياء الإضافة والنسب فكرهت الواو في آخره لذلك. والفعل لا يلحقه شيء من ذلك فجرى على أصله.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الأيضاح ١٦٣-١٦٥.

وهنا تنبيه: وهو أنه لما كرهت الواو على ما ذكرناه بُدئ بتغيير الحركة الضعيفة اعتباراً، وقلبوها كسرة، وتوصلوا بذلك إلى قلب الواو قلباً صناعياً، وهذا أحسن من قلب الواو ياءً بغير توصل لقوة الحروف.

وقد نقل بعض المتأخرين ممن أدركته خلاف هذا عن أبي علي، وكان كثير الحذف مشهوراً بذلك.

وقوله: (أو مدغمة في ياء هي آخر اسم لفظاً أو تقديرًا) يعني نحو: «مرمي» في اسم المفعول من: «رميت» وأصله: «مرموي» فلما اجتمعت الياء والواو، والثاني ساكن قلبت الواو ياءً، والضمة التي قبلها كسرة، وادغمت الياء التي هي آخر لفظاً^(١).

ويعني بالتقدير نحو: «مرمية» وهذا ظاهر.

قال:

«ويكُلّ ضمة واو قبل تاء التأنيث، فإن كانت في غير واو لم تبدل إلا إن قدر ()
التاء»^(٢).

قلت:

يعني أنك لو بنيت من: «غزوت» مثل: «تَرْقُوة» لقلت: «غَرْوِيَّة»، والأصل: «غَرْوُوة»، فالواو الأولى المضمومة لأم الكلمة، والثانية زائدة بازاء الواو في: «تَرْقُوة»^(٣)، فلما اجتمعت // الواوان قبل الأول ضمة وذلك مستقل، قلبت الضمة،

(١) من المعروف أن قلب الواو ياءً في اسم المفعول لا يحفظ إلا بالادغام وذلك لأنّ واو (مفعول) أقرب إلى الطرف ولذلك يسهل حذفها والأخفش يرى أن المحذوف هو العين لكونها لغير معنى، وواو (مفعول) لمعنى هو المفعولية، وحذف ما لا معنى له أسهل من حذف ما له معنى.

وينظر الممتع ٤٥٦/٢.

(٢) في الموضع كلمة غير مفهومة ورسمها (طرنان).

(٣) في اللسان (ترق) ٣١٤/١١: «والترقونان: العظيمان المشرفان بين ثغرة النحر والعائق تكون للناس»

فانقلبَت الواو الأخيرة ياءً فقليل: «غَرْوِيَّة»، قال ابنُ السَّراج: وهذا يدلُّ على صحَّة قول الأَخفش في: (افْعول) من «القول»: «أَقْوِيل»، والأصل: «أَقْوُول» بثلاث واوات، فقلبَت الواوين الأخيرين ياءً يَن كراهية لاجتماعهما.

قال أبو الفتح: والخليل يقول: «أَمُول»، ولا يلزمه ما ذكره ابن السَّراج لأنَّ الواو وقد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا يثبت مثله في الاسم، وذلك نحو: «يغزو»^(١) وقد تقدَّم.

وقوله: (فإنَّ كان في غير واوٍ لم تبدل) يعني أنَّك لو بنيت من: «رميت» مثل ذلك لقلت «رَمِيوَّة»، ولا تبدلُ الضمَّةُ كسرةً لأنَّما أبدلناها هناك طلباً لزوال الواوين، وهنا لم يجتمعا، ولا يكره الواوان ضمَّ ما قبلهما لأنَّ الكلمة مبنيةٌ على التأنيث فهي حشو، وإنَّما نغَيِّر إذا كانت طرفاً؛^(٢) ولهذا قال: إلَّا إنَّ قدراً طرفاً التاء. يعني أنَّ التاء داخلةٌ على المذكر فحيثُ يجب إبدالُ الضمَّةِ كسرةً فنقل: «رَمِيَّةٌ» فافهمه^(٣).

= وغيرهم.. الترقة فَعْلُوَّة ولا تقل: ترْقوة بالضم.

(١) في المنصف ٢/٢٩٠-٢٩١: «وكأنَّ أبا الحسن من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله أنَّه يقول في مثل «افْعول» من القول «أَقْوِيل»، ولا يجتمع ثلاث واوات؛ كما لم يجمع الخليل في «غَرْوَوَّة» بين واوين وضمَّة، وقد احتج بهذا القول أبو بكر لأبي الحسن وحسن مذهبه، واعتمد عليه في «أَقْوِيَّة»... ويقول قول الخليل أيضاً أنَّ بعد الواوات في «أَقْوُول» حرفاً أصلياً وهو اللام، ولو قلت: غزووة لم يقع بعد الواوين حرف أصلي فضعفت الواو فقلبَت.

(٢) في الأصل: قدر طرنان (كذا).

(٣) في المنصف ٢/٢٩١. قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رَمِيْتُ» رَمِيوَّةٌ وعلى التذكير: «رَمِيَّةٌ» لأنَّك تقلب الطرف ياءً كما فعلت ذلك في: «أُولِي»، وعَرْقٌ لأنَّك جئت بالهاء بعدما لزم الواو القلب؛ فصار هذا كـ «عظاءة» و«صلاءة» وما أشبهه.

قال أبو الفتح: كأنَّك قدرتها: «رَمِيوَّة» ثم وجب إبدالُ الضمَّة في الياء كسرةً؛ لتقلب الواو التي بعدها ياءً لوقوعها طرفاً؛ فصارت: «رَمِيَّةٌ» كقاضي، ثم جئت بالهاء بعد القلب فقلت: «رَمِيَّةٌ» كما تقدَّر «العظاءة» بلا هاء، فيلزم همزة؛ ثم تجيء بالهاء بعد ما وجب الهمز فنقول: «عظاءة».

قال:

«وفي ضمَّة متلوَّة الياء المدغمة وفيها نفسها مبدؤاً بها [الضم]»^(١) وجهان، وقد تُعطى فَعْلٌ وصفاً ما له اسماً من بقاء الضمَّة والقلب.

قلت:

يعني أنَّه يجوز في «عَصِيَّ» جمع: «عَصَا» ضمُّ العين وكسرها، والضمُّ الأصل، والكسرُ اتباعٌ للصَّاد، وليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ فمتلوَّة الياء المدغمة الصَّاد، والذي قبلها العين^(٢).

وقوله: (وفيها نفسها مبدؤاً بها الضمُّ) يرجع إلى المتلوَّة، أي: وإنَّ كانت الضمَّة في متلوَّة الياء لا في الذي قبلها جازَ الضمُّ والكسرُ. كقولهم: «قَرَنُ أُلُوِي» و«قَرُونُ لِي» بضمَّ اللام من «لِي» وكسرها^(٣).

وقوله: (وقد تعطى فَعْلٌ وصفاً) إلى آخره. يريد أنَّ منهم من يقول: «جُلُوذِي»^(٤) كـ «طوبى»^(٥) فيُبقى الضمَّة ويقلب الياء واواً كما يفعل ذلك في الاسم وأتى بلفظ «قد» ايذاناً بقلَّة هذا.

(١) [الضم] ساقط من الأصل.

(٢) من العرب من يكسر حركة الفاء اتباعاً لحركة العين فيقول: عَصِيَّ والضمُّ افصح وأكثر، وقد شدَّ قولهم: «نُحُو» جمعاً لنحو: و«فُتُو» جمعاً لغنى لمجيئها على الأصل.

ينظر الممتع ٥٥١/٢.

(٣) في اللسان (لوي) ١٣٠/٢٠ «وقرن الوي: معوج، والجمع: لِي بضمَّ اللام».

(٤) في اللسان (جلوذ) ١٤/٥: «الجلواذ في السير: المضاء في السرعة».

(٥) في اللسان (طوب) ٥١/٢: «يقولون للداحل طوبة وأوبة يريدون الطيب في المعنى دون اللفظ».

وينظر الممتع ٤٩٣/٢.

قال:

«فَصُلِّ. تحذف الياء المدغمة في مثلها قبل مدغمة في مثلها إن كانت زائدة ثالثة غير متحددة للتصغير، أو ثالثة عيناً، ويفتح ما قبلها مكسوراً».

قلت:

يعني نحو قولك في النسب إلى: «غني، وصبي: غنوي، وصبوي» والأصل: «غَنِيٌّ» فالياء الأولى زائدة للمد، والثانية لام لامة من: «الغنية، وصَبَوٍ» لأنه من «صَبَوْتُ» فاجتمعت الياء والواو، وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغمت في الياء، ووزنهما: (فَعَلٌ) فلما أُريدَ النسبُ إليهما حذفت الياء الزائدة، وهي المشار إليها بقوله: «تحذف الياء المدغمة في مثلها» فبقي: «غَنِي وَصَبِي» فأبدل الكسرة فتحة لأنهما ثلاثيان مكسوران الحشو^(١).

ومثله قولهم في «التمر: نمرى».

نعم. هذا هو بالفتح أجدر لإعتلاله، وصحة ذلك فانقلبت الياء الفاء، ثم قلبت واواً فقلبت: «غنوي، وصَبَوِيٌّ». وإنما حملهم على هذا الحذف والتغيير الفراء من الجمع بين أربع ياءات وكسرتين لو بنيت على لفظه. وهذا معنى قوله: «ياء مدغمة في مثلها» أي: هذا الحذف والتغيير كان لوقوعهما قبل ياء مدغمة في مثلها.

وهنا تنبيه:

وهو أن ابن الحاجب قال في شرح تصريفه: «وجاء أُمِّيٌّ» بخلاف «غنوي» فإنه لم يجيء: «غَنِيٌّ» لأنهم قالوا: «غَنِيٌّ» يجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات. و«أُمِّيٌّ» ليس قبل الياء الأولى كسرة، فاعتُبر فيه هذه اللغة، ولم يغتفر في: «غَنِيٌّ»^(٢). انتهى كلامه.

(١) حذفت الياء الأولى لزيادتها وسكون ما قبلها، وبقيت الياء الثانية لاصالتها وفتح ما قبلها، وقلبت الفاء لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واواً، كراهة اجتماع الياءات والكسرة.

(٢) من العرب من يقول في النسب إلى أمية: أُمُوِيٌّ، بحذف الياء من (أمية) لكونها زائدة، فيكون كأنه =

وأرى فيه نظراً؛ وذلك أن العبدِيَّ^(١) وجماعة من النحاة نقلوا أنه قيل: «عَدِيٌّ» فجمع بين أربع ياءات وكسرتين.

وعندي أن الفرق بينهما أن الياء الأولى ي: «أُمِيَّة» للتصغير، والياء الثانية منقلبة عن الواو وذلك لأنها تصغير: «أُمَّة» وأصل «أُمَّة»: «أُمُوَّة» بدليل قولهم في الجمع: «أُمُوَاتٌ» ثم لما اجتمعت الياء والواو ساكنة قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، بخلاف الياء الأولى في: «غَنِيٌّ» فإنها زائدة لغير معنى، واحتمل ذلك النقل في «أُمِّيٌّ» فحافظه على العين، وكان ذلك أحسن من «عَدِيٌّ» لأن فيه احتمالاً للنقل من غير محافظة على شيء^(٢).

وقوله: «إن كانت زائدة ثالثة غير متحددة للتصغير». يحترز به من نحو: «أُسَيْدٌ، وَحُمَيْرٌ» في تصغير: «أُسُوْدٌ وَحَارٌ»، والياء الأولى فيهما للتصغير، والياء الثانية في: «أُسَيْدٌ» منقلبة عن الواو، والأصل: «أُسُوْدٌ»، وقد يستعمل ذلك حملاً على: (٣)، //، والياء الأولى في «حُمَيْرٌ» للتصغير، والثانية منقلبة عن ألف «حمارٍ» لما

و١٦

= قد نسب إلى: أُمِيٌّ، كهْدِيٌّ، فيقول: أُمُوِيٌّ، كهْدُوِيٌّ.

قال سيبويه: «وفي أمية: أُمُوِيٌّ، وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من: سُليم وثُقيف حيث استقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة لأنك إنما حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفاً كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فَعَلٍ».

الكتاب ٣/٣٤٤.

(١) العبدِي: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدِي أبو طالب أحد أئمة النحاة المشهورين قرأ على السيرافي والروماني والفارسي، وله شرح الايضاح، وشرح كتاب الجرمي. مات سنة ست وأربعمائة. وقيل: أربع وأربعمائة.

ينظر البلغة: ١٨، وبغية الوعاة: ١/٢٩٨.

(٢) في الكتاب ٣/٣٤٤-٣٤٥: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمِّيٌّ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعقل، شبهوه به كما قالو: طَبِيٌّ. وأما: عَدِيٌّ فيقال، وهذا أثقل، لأنه صارت مع الياءات كسرة».

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

وقعت بعدها، ويتعذر النطق بالالف لسكون ياء التصغير قبلها^(١).

قال أبو الفتح نص في كتاب: سر الصناعة على أن الف في هذا النحو تبدل في التصغير واوا^(٢) تبدل ياء لما تقدم من اجتماعهما، وفيه تعسف. فإذا نسبت إلى ذلك حذفت الأصلية، واثبتت الزائدة فقلت: «أسديي، وحميري»، وإنما وجب الحذف كراهةً للثقل باجتماع أربع ياءات يتوسطها حرف مكسور، ووجب حذف الثانية لأن حذف الأولى كان يبقيا مكسور، والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها مستقلة؛ وأيضاً كان يؤدي إلى اجتماع ياءين وكسرتين وهو مُجتنب.

وقوله: «أو ثالثة عيناً» يريد نحو: «تحيّة» فإنك تنسب إليها: «تحوي»، وذلك لأن أصلها: «تحيّة» ووزنها: (تَفْعِلَة) نقلت حركة الياء الأولى وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياء في الياء، فلما أردت النسب فرت من اجتماع الياءات، حذفت العين لأنها مُشابهة في اللفظ للياء الزائدة في: «حنيفة وبخيلة»^(٣) وأبدلت من الكسرة فتحة، وقلبت الياء الفاء، والألف واوا، فوزئته الآن: (تَفْلِي) فنقول في مثله من: «وعد»: «تودي».

(١) جرياً على القاعدة المشهورة: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت احدهما بالسكون تقلب الواو ياءً وتدغم في الياء سواء كانت زائدة أم عيناً كانت متحركة في الأصل فاعلت وسكنت. قال سيويه: «وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإن واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد، لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياء. فمن ذلك: ميت وسيد... وإنما الأصل: ميوت وسيود.. وذلك قولك في: أسود: أسيد، وفي أعور: أعير... واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل من أن تحقر».

الكتاب: ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) في المخطوط (والاسم) ولم نفهمها.

(٣) ياء (فعيلة) ومثلها واو (فعولة) يحذفان عند النسب بشرط صحة العين وعدم التضعيف كـ «مدينة وحلوبة» وياء فعيلة تحذف أيضاً عند النسب شرط وعدم تضعيف العين لقرظة، فلا حذف في: طويلة وقولة لاعتلال العين إذ لو حذفت الياء فيهما لوجب قلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبعد اللفظ عن أصله، ولا حذف في: شديدة، وملولة، وقليلة لتضعيف العين، ولم يشترط في فعيلة عدم اعتلال العين لأن قلبها لو حذفت الياء لضم الأول.

وهنا تنبيه:

وهو أن أهل التصريف نصوا على أنه ليس في اللغة العربية ما حذفت عنه سوى: «مدرسه ()»^(١) في قول أبي إسحاق^(٢)، ولا يذكرون مع ذلك «تحوياً» وشبهه، وكان ذلك لعروض الحذف.

وقوله: «ويفتح ما قبلها مكسوراً» ظاهر، إذ نقول: «غوي» فنفتح النون، وقد كانت مكسورة في: «غني»^(٣)، وكذلك في: «تحيّة».

قال:

«وإن كانت ثانية فتجب فإن كان أصلها واوا ردت إليه وتبدل الثانية واوا».

أقول:

إذا نسبت: «ليّة» منقلبة عن الواو، والأصل: «لويّة» لأنه من: «لويث» لكن قلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسبق الأولى ساكنة. فإذا أردت النسب حرّكت الأولى بالفتح فعدت إلى الواو لأنها قلبت لما كانت ساكنة، وقد فُعل ذلك^(٤).

قال أبو علي الفارسي: «وقد قالوا في النسب إلى «الزمل»: «زَمَلِي» وإلى: «الحمص»: «حَمَصِي» ففتحوا العين الساكنة مع أنه لا يفضي إلى تخفيف، ففتحها للافضاء إليه كما في: «ليّة أول» ثم قلبت الياء الثانية وهي اللام الفاء، وقلبت الألف واواً

(١) في الأصل (منه) ولم نفهمها.

(٢) أبو إسحاق: هو عبدالله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي حلفاء بني عبد شمس أول من نقح النحو، ومد القياس، وشرح العلل. مات سنة سبع عشرة ومائة.

ينظر: البلغة ١٠٤. انباه الرواة: ١٠٤/٢، النجوم الزاهرة: ٢٠٣/١.

(٣) بحذف الياء الأولى لزيادتها وسكونها وبقاء الثانية لأصالتها، وفتح ما قبلها وقلبها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الألف واواً لما سبق ذكره.

(٤) سبب الفتح هو الفرار من توالي كسرتين مع ياء النسب في الثلاثي المبني على الخفة.

وينظر المقتضب ١٣٨/٣.

فقيل: «لويي» فهذا معنى قوله: «فإن كان أصلها واواً ردت إليه وإن لم يكن أصلها ذاك فتحت فقط، كقولك: «حيوي» لأن الياء الأولى عَيْنٌ، إذ هي: «حييت»^(١).

وقوله: «وتبدل الثانية واواً» أي تبدل الثانية في «ليّة» واواً لقولك: «لويي» وقد صرح بأن الياء تُبدلُ واواً في غير توسط، والمشهور ما قدمته من تعذر قلب الياء الفاء ثم قلب الالف واواً، وهو الأولى. ألا ترى أنه لولا إرادة ذلك لما كان لفتح الياء الأولى وجهٌ، وأيضاً فإنهم قالوا: «فاصوي» ففتحوا الضاد لما أرادوا قلب الياء^(٢).

نعم. لما كانت الواو منقلبة عن الالف المنقلبة عن الياء أطلق عليها أنها منقلبة عن الياء، والياء الأصل الأول، وهي الملفوظ بها بخلاف الالف فإنها محكوم بها تقديراً.

قال:

«وإن فصلهما حرف لين حُذف أيضاً، وإن زيدتا، أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف [حذفنا]»^(٣).

أقول:

الهاء في «فصلهما» يعود إلى العين، أي: وإن فصل العين عن اللام حرف لين

(١) الاجراء الصرفي في النسب إلى «حي» ونحوه يكون بفك الادغام لثلاث يجتمع أربع ياءات في بناء الثلاثي المبني على الخفة، ثم تحرك الياء الأولى بالفتح لأنه أخف الحركات ثم تقلب الثانية الفاء، والالف واواً لما سبق ذكره.

(٢) حذفت الياء الأولى لأن العرب تحذف الالف الرابعة الأصلية من المقصور في النسب فحذف الياء من المنقوص أولى، لأن الالف أخف من الياء، وإذا كان حذف الالف قائماً وهو خفيف فحذف الياء أولى، وهذا هو رأي سيبويه، ثم قلبت الثانية واواً لأن العين ثانية حكماً، ولأن ما قبلها ساكن كالمعذوم، ففتحت وقلبت الياء الفاء، والاف واواً، والمسموع عن العرب الحذف.

وقد أجاز المبرد قلبها واواً بعد ضم ما قبلها، وقلبها الفاء، فيقال في «الغازي»: «الغازوي».

ينظر الكتاب ٣/٣٤٤، والمقتضب ٣/١٤٧-١٤٨، وشرح المفصل: ١٥٠/٥.

(٣) [حذفنا] ساقط في الأصل. وما أثبتناه من أصل: التعريف في ضروري التصريف.

حذف، وذلك نحو: «حنيفة، وشنوءة» تقول: «حنفي، شنتي» فكأنهم أرادوا بذلك الفرق بين النسب إلى: (فعيلة وفعل، وفَعُولَة وفَعُول) فذو الياء يُحذف حرف منه، وتُفتح كسرته، أو ضمته، والمجرد منها يبقى على حاله^(١).

وخصّ الأول بالحذف لأنه ثقیل يناسبه فكأن تخفيفه أولى، وأيضاً فإنه لا مندوحة عن حذف الياء، فلما دخله التغيير بحذفها كان تغييره أولى مما لا يدخله تغيير؛ ألا ترى أنه لا يُرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء، وما بقي على إعرابه فإنه لا يُرخم^(٢) // فكذلك

ظ/١٦

(١) النسب إلى فعيلة، وفعله يقتضي أولاً حذف التاء، إذ لو لم تحذف هذه التاء لوقعت حشواً، ولاجتمع تاءان فيما إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بها.

وقد ذكرنا أن ياء فعيلة وواو فعولة يحذفان عند النسب بشرط صحة العين وعدم التضعيف أعني تضعيف العين، فلا حذف في نحو: طويلة وقولة لاعتلال العين، إذ لو حذفت الياء أو الواو لوجب قلب الواو في كل منهما الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي ذلك بعد عن الأصل، ولا حذف في شديدة ومعلولة، وقليلة لتضعيف العين، إذ لو حذفت الياء فيهما لثقل اللفظ باجتماع المثليين المتحركين، ولم يشترطوا في فعيلة عدم اعتلال العين لأن قلبها لو حذفت الياء، لضم الأول. وينظر الكتاب ٣/٣٣٩. والخصائص ١١٥/١-١١٦.

(٢) في الكتاب ٢/٢٤٠: «واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنهما غير منادين، ولا يرخم مضاف، ولا اسم متون في النداء؛ ومن قبل أنه جرى على الأصل وسليم من الحذف حيث أجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب. يقول: إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخر لأن المضاف إليه من الاسم بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم. ولا ترخم مستعناً به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ترخم المندوب لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم».

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على قول أبي علي الفارسي: «وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء، فأما ما لم يُن للنداء فإنه لا يرخم» ما نصّه: «وقول الشيخ أبي علي: وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء. ليس على الظاهر، ومقصوده من الأسماء الاعلام الكائنة على أكثر من ثلاثة أحرف، ألا ترى أن زيداً ورجلاً في قولك: يا زيد ويا رجلاً مضمومان ولا يرخان بوجه».

ينظر المقتضد في شرح الايضاح ٢/٧٩٢.

(جاء إذ أصله): وجه لما غيّرت الكلمة بتقديم عينها على فائها كان القياس أن يُقال: «جَوْه» بواو ساكنة، لكن حيث غيّرت بالتقديم غيّرت بتحريك عينها، فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنها: (عَفْلٌ) فلو بنيت مثله من: «أَأْأَة» لقلت: «وَأْأَة» والأصل: «وَأْأَة» فنقلت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين، ثم قلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأصل: الأول: «أوا» لأنَّ أصل «أَأْأَة»: «أوأَة» ولهذا قيل في تصغيرها: «أوياه»^(١).

وهنا تنبيهان:

الأول: أنه إنَّما تحذف هذه الواو والياء بشرط أن تكون العين صحيحة فلا تقول في «طويلة: طولي» لثلا يلزم القلب بعد الحذف^(٢).

وأن لا تكون العين واللام من جنس واحد، فلا تقول في: «شديد: شديدي» لثلا يلتقي المثلان^(٣).

والثاني: أن حرف العلة وإن فصل العين لا يحذف مطلقاً بل إذا كان في المؤنث، فإن ورد الحذف في غيره كان قليلاً كقولهم في «ثقيف: ثقفِي» وعكسه: «عميري» في عميرة كلب^(٤).

(١) ينظر في الكلمة المقصورة التي جميع حروفها همزات:

المنصف ١٠٦/٣.

(٢) ينظر في الكلمة المقصورة التي جميع حروفها همزات: المنصف ١٠٦/٣.

(٣) لا يجوز حذف ياء فعيلة - كما ذكرنا - في نحو: طويلة، لاعتلال العين، إذ لو حذفت الياء لوجب قلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي هذا إبعاد للفظ عن أصله.

(٤) في النسب إلى الاسم الذي فيه ياء ساكنة قبل آخره أوجه:

الأول: ما يراه الخليل وتلميذه سيبويه ومن تابعهما أن ثقيف، وهذيل معدول على غير قياس متروك على ما عدلته العرب عليه فقالوا: ثقفِي وهذلي ولا يجوز في (سعيد) أو (كريم): سعدي وكرمي. لأنه ضعيف في القياس.

والثاني: ما رآه المبرد من جواز القياس عليه.

وكلام المصنّف خالٍ من التقيد.

وقوله: «وإن زيدتا أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف.»

كذا وجدته في النسخة التي وصلت إلي وأحسبه: «وإن زيدتا وقعتا» وذلك نحو: «ترقوة، وزينة» تقول في النسب إليها: «ترقوي، وزباني»^(١) فتحذفهما لاستئصال الكسرة عليهما، ولطول الكلمة.

وقيد الزيادة بأن تكون بعد ثلاثة أحرف لأنها لو كانت حشواً لم تحذف البتة. نحو: «فدوكس»^(٢)، وسميدع^(٣) وعذافر^(٤)، نقول: «فدوكسي سميدعي عذافري» هذا واضح.

قال:

«تبدل واواً أيضاً بعد فتح ما ليته أن كان مكسوراً الياء الواقعة ثالثة بعد متحرك، أو قبل ياء أدغمت في أخرى من كلماتها وتحذف رابعة فصاعداً».

أقول:

يعني نحو قولك في النسب إلى: «عم، وشج، عموي، وشجوي» ألا ترى أنك لما أردت الحاق الياء المشددة آخر هذا الضرب أبدلت من كسرة اليائين فتحة كراهة لاجتماع الكسرتين واليائين فانقلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار مقصوراً كـ «حصي»، ثم قلبت الالف واواً فقليل: «عمي، وشجوي»^(٥).

= ينظر الكتاب ٣٣٥/٣، والمقتضب ١٣٣/٣.

(١) في الأصل: وزني. وما أثبت من سيبويه. جاء في الكتاب ٣٣٥/٣-٣٣٦: «فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقيمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي ثقيف: ثقفِي، وفي زينة: زباني.» وزينة حي من باهلة بن عمر ابن ثعلبة.

(٢) في اللسان (فدوكس) ٣٨/٨: «الفدوكس: الشديد وقيل الغليظ الجافي الفدوكس: الأسد.»

(٣) في اللسان (سمدع) ٣٢/١٠: «السميدع: السيد الجميل الموطأ الاكناف.»

(٤) في اللسان (عذفر) ٢٣٠/٥: «جمل عذافر عذوفر: صلب عظيم شديد، الأنثى بالهاء.»

(٥) ينظر في النسب إلى ما حذفت لاه أن تكون العين فيه معتلة كـ «شاة» فيجب حينها ردّ لاهه، =

وقوله: «الواقعة الثالثة» احترازاً من الواقعة رابعة فإنه لا يتعين فيها القلب بل أنت مخير فيها بين الحذف والقلب، كما سيأتي بعون الله سبحانه.

وقوله: «بعد متحرك» كأنه يحترز به من قول يونس^(١) في النسبة إلى: «ظبية: ظبيوي» لأنه يحرك الياء ويفتحها فتقلب الياء ألفاً وإن كان أصلها السكون.

نُقل أن الخليل كان يقدّره في بنات الياء دون بنات الوا ذلك لأنه فرّ من اجتماع الياءات في: «طيء» فحرك وقلب، وأما نحو: «عُرْوَة» فلا تجتمع فيه الياءات فلا وَجْهَ لتتحريك والقلب^(٢).

= وكذلك تردّ هذه اللام إذا كانت قد ردّت في تنثية كـ (أب) وأبواب، أو في جمع كـ «سنة وسنوات أو سنهات».

ويجوز ردّ اللام فيما عدا ذلك نحو: دم، واسم، يقال: دمي أو دموي، واسمي أو للسموي. قال سيبويه: «هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردّ، وذلك قولك في: أب: أبوي، وفي: أخ: أخوي... ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتها إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التنثية، ولا في الجمع بالتاء، فلما أخرجت التنثية الأصل لزم الإضافة إن نُخرج الأصل، إذا كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامه في تنثية ولا في جمعه بالتاء، فإذا ردّ في الأضعف كان في الأقوى أردّ». الكتاب ٣/٣٥٩.

(١) يونس: هو يونس بن حبيب الضبي، تلميذ أبي عمرو بن العلاء، وممن أخذ عنهم سيبويه فأكثر، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقد جاوز المائة.

ينظر البغية: ٣/٣٦٥، أخبار النحويين البصريين: ٣٢، البلغة: ٢٩٥.

(٢) في الكتاب ٣/٣٤٦-٣٤٧: «هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واو أو كان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، وذلك نحو: ظبي ورمي وغزو ونحو، تقول: ظبي، ورمي، وغزوي، ونحوي، ولا تغير الياء ولا الواو في هذا الباب، لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل... فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رمية: رمي وفي ظبية: ظبي... وهو القياس... وحدّثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية: ظبي. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أمية وهي معتلة وهي أثقل من: رمي».

وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبيوي، وفي دمية: دُموي، وفي فنية: فتوي. فقال الخليل: =

قال العبدى في البرهان^(١): وأما يونس فقال إذا حذف الياء لا يمتنع أن تكون الكلمة في الأصل على مثال: (فَعْلَة وفُعْلَة) فحذفت الضمة والكسرة فبقى: «ظبية ورمية» استثقالاً لهاتين الحركتين مع وجود تاء التأنيث المقارنة لحروف المد واللين على ما مضى^(٢)، فيصير كأنك تنسب إلى: «ظب» فابدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً ثم قلبتها واواً فقلت: «ظبيوي» وفي: «دمية: دموي»^(٣) فابدلت من الضمة كسرةً، وعاملت الياء معاملةً ياء «قاضي» ثم ابدلت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً ثم قلبتها واواً^(٤) كما فعلت في ذلك في: «شج وعم» حتى قلت: «شجوي، وعموي» وفيه نظر استقصيته في (شرح الفصول) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «تحذف رابعة فصاعداً» يعني: نحو قولك في النسب إلى «قاضي»:

= كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفُعْلَة؛ لأن اللفظ لفُعْلَة من بنات إذا أسكنت العين وفُعْلَة من بنات الواو سواء.

يقول: لو بنيت فُعْلَة من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على هذا المعنى لثبتت ياءً، ولم ترجع إلى الواو وقلّم رآوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دمية «لُفْعَة»، وجعلوا فية بمنزلة فُعْلَة. هذا قول الخليل. وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما. ومثل هذا قولهم في حيّ الحرب يقال لهم: بنو زينة: زنوي... ولا تقول في: عُرْوَة إلا عُرُوِي لأن فُعْلَة من بنات الواو إذا كانت واحدة فُعْل لم تكن هكذا، وإنما تكون ياءً، ولو كانت فُعْلَة ليست على فُعْل كما أن «بُسْر» لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك، ولم يشبه عُرْوَة، وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياءً كما فعلت ذلك بعرقوة ثم يكون في الإضافة بمنزلة فُعْل.

وإن أسكنت ما قبل الواو في فُعْلَة من بنات الواو ليست واحدة فُعْل فحذفت الهاء لم تغير الواو، لأن ما قبلها ساكن. ويقوي إن الواو لا تغير قولهم في نبي جرّوة وهم حيّ من العرب: جرّوي. وينظر المقتضب ٣/١٣٧.

(١) العبدى: مرت ترجمته، و«البرهان» من كتبه، وترجمته في معجم الأدباء ٢/٢٣٦-٢٣٩.

(٢) ولأنّ لو لم نحذف التاء لوقعت حشواً ولاجتمع تاءات فيما إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مونثاً بها.

(٣) حذفت التاء، فوقعت الياء بعد ساكن صحيح فاشبهت الحرف الصحيح بظهور حركات الإعراب عليه فعملت معاملته.

(٤) ينظر رأى يونس في الخصائص ٢/١٠٦.

قاضي^(١). وإنما جاز الحذف هنا بخلاف: «شج» لأن الثلاثي أعدل الأوزان، وأخفها، والحذف منه أخلق به، والرباعي قد تجاوز ذلك فدخله التخفيف بالحذف.

() (٢) // امتناع ترخيم الأول وجوازه في الثاني.

وهنا تنبيه: وهو أنه لا يجب الحذف في () (٣) يجوز وليس في كلامه تبين بل هو مرسل.

وإذا كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها، تقول في النسب إلى: «مشتري: مشتري، ولا يجوز الابدال وعلته الطول وكثرة الحروف، وهذا جلي^(٤).

قال:

«كذا ما وقع هذا الموقع من ألف وواو تلت ضمة».

أقول:

يعني أن الألف متى وقعت ثالثة فأردت النسب إلى ما هي فيه نحو: «عصا، ورجا» فإنك تقلب منها واواً وتكسرهما لأجل الياء كقولك: «عصوي، ورجوي»، ولا تقلبها ياءً فرقت في ذلك بين ما أصله الواو والياء، فإن القلب إلى الواو، وإنما ركزت الألف ولم تقر لأن هذه الياء تلزم كسر ما قبلها، وقد علم أن الألف لا تثبت مع التحريك بل تصير همزة فكان الرد إلى ذلك الأصلي أولى من ادخال الكلمة حرفاً ليس منها^(٥).

(١) إذا كانت ياء المنقوص رابعة كالقاضي والغازي ومؤنثها فالارجح حذف الياء في النسب، وهو المسموع عن العرب، وأجاز المبرد قلبها واواً بعد فتح ما قبلها وقلبها ألفاً فيقال: القاضي والغازي. وينظر المقتضب ٣/١٣٦.

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات.

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً نحو: المقتدي، المستقصى المشتري، يتحتم حذفها لاستثقال اجتماع أربع ياءات في آخر الكلمة ولطول الكلمة ونقلها، ولأن الألف مع خفتها تحذف في هذا المقام فالياء التي هي أثقل من الألف أولى بالحذف.

(٥) تقلب الف المقصور إذا كانت ثالثة واواً لتقبل الكسرة التي قبل ياء النسب ولم تقلب ياء كراهة =

١٧/و

نعم يمكن الرد إلى الياء فيما أصل الألف ذلك لثلاث تتوالى الياءات والكسرتان فعدل إلى اجتماعهما وهي الواو، أو لا ترى ذلك اجتماعهما ردفين في القصيدة الواحدة نحو: «سعيد، وعمود، وكثير، وقدور^(١) ولا يجوز مع واحد منهما الألف البتة، ولذلك قال أبو عثمان في الخصائص، أو غيرها: إذا خففت الهمزة في «جئيل^(٢) لا يجوز قلب الياء ألفاً على مذهب من أجرى العارض مجرى اللازم، واعتد به فقال في: رؤياً تخفيف: رؤياً فقلب الواو لاجتماعهما، والسابق ساكن، وذلك لشدة الشبه بينهما وبُعدهما من الألف^(٣).

فإن قيل: فإفاء المتكلم يلزم ما قبلها الكسرة ومع ذلك قد سلمت الألف قبلها في «عصاي، وهداي» فهلا كانت ياء النسبة كذلك؟

قيل: كسر ما قبلها وإن كان لازماً لكن التغيير في النسب أكثر، ألا ترى أنه ينكسر ما قبلها، وأنها تنقل الاسم إلى الصفة بعد أن لم يكن يوصف به، وأنه يصير حرف إعراب

= اجتماع الياءات مع الكسرة.

(١) ينظر الخصائص ٨٤/١، ١١٥.

(٢) في اللسان (جال) ١٣/١٠١: «وجيال وجيالة: الضبع معرفة بغير الف ولا م... على: فيعل... وقال أبو علي النحوي: وربما قالوا جيل بالتخفيف ويتركون الياء صحيحة لأن الهمزة وإن كان ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة، ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها في نحو: ناب ونحوه، لأن الياء في نية السكون».

(٣) في الخصائص ٩٢/٣: «تقول في تخفيف: حوابة وجئيل: حوابة وجئيل، فيصح حرفا اللين، ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة، ومن ذلك قولهم في تخفيف: رؤياً ونؤى: رؤياً ونؤى، فنصح الواو هنا وإن سكنت قبل الياء؛ من قبل أن التقدير فيها الهمز، كما صحت في: ضو ونو تخفيف: ضوء ونوء، لتقدير الهمز، وإرادتك إياه، وكذلك أيضاً نحو: شي وفي في تخفيف: شيء وفي لذلك... فإن قيل فيما بعد: فقد العرب الحرف للتخفيف، وذلك قول بعضهم رياء ورية في تخفيف: رؤياً ورؤية وهذا واضح، قيل: الفرق إنك لما صرت إلى لفظ رؤياً ورؤية ثم قلبت الواو إلى الياء فصار: رياء ورية إنما قلبت حرفاً إلى آخر كأنه هو؛ ألا ترى إلى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف، فكأنك لما قلبت مقيماً على الحرف نفسه، ولم نقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها، وليست كذلك الألف؛ لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علماً. وهذا فرق. وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثيرة...».

الكلمة حشواً، وتكون هي حرف للإعراب (١) أن الالف لا تحذف في الاضافة إلى ياء المتكلم أين وقعت .

نقول في: «جباري: جباري» ويحذف هذا في النسب على طريق الوجوب، كذلك: «جباري» وقد أوضحت ذلك فاعرفه .

وإن وقعت رابعة سكن ثاني الكلمة نحو: «ملهي» (٢) وإن وقعت خامس فصاعداً وجب حذفها تقول في: «قبعثري: قبعثري» (٣) لا غرو في ذلك لما تقدم .

وقوله: «أو واو تلت ضمة» يريك أنك لو بنيت مثل: (فَعْلَة) بضم العين من: «رَمَيْتُ» لقلت: «رَمُوَّة» (٤) وذلك مع بناء الكلمة على تاء التانيث؛ فإذا نسبت إلى قلّت: «رَمُوِيَّة» وإذا كانت رابعة نحو: «مريوة» فأنت مخيرٌ في إقرارها وحذفها تقول: «مريوي، مريي» .

وإذا كانت خامسة نحو: «قُلُسُوَّة» وجب حذفها في النسب تقول:

«قُلُسِي» (٥) وكذلك ما زاد .

(١) طمس بمقدار كلمتين .

(٢) تقول: ملهي، ملهوي، وملهوي. والقلب أرجح لأن الالف منقلبة عن أصل وهو الواو . وإنما حذفت الالف للتخلص من التقاء الساكنين، وقلت واو في الثاني وفصل بينهما وبين اللام بالفاء بعد قلبها واو في التانيث لشبهها بالفاء التانيث المحدودة .

واعلم أن القاعدة التي تحكم المقصور الذي ألفه رابعة وثانية ساكن تلخص في أن الالف إذا كانت للتانيث نحو: سلمى جاز حذفها وهو الأجود لأنها قوية الشبه بتاء التانيث في المعنى والزيادة، وجاز إلّاؤها وقلبها والفصل بينها وبين لام الكلمة بآلف تانيث تشبيها لها بالفاء التانيث المحدودة .

(٣) في اللسان (قبعثر) ٣٧٨/٦: «القبعثري» الجمل العظيم ، والأنثى: قبعثرة، والقبعثري أيضاً: الفصيل المهزوم .

(٤) ينظر المنصف ٢٨٨-٢٨٩ .

(٥) حذفت التاء ثم قلبت ضمة السين كسرة فانقلبت الواو ياءً ثم حذفت هذه الياء لسكونها خامسة .

وقوله: «تَلَّتْ ضَمَّة» لا حاجة إليه إذ لا تثبت الألف إلا كذلك ، لأنه إن انكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً؛ فأما «حِدْوَة» فإنه شاذ .

وقال أبو الفتح: «صَحَّ كراهية اللبس إذ: «حِدْوَة»: (فعلوَة) فلو: قلبت الواو ياءً لكانَ (فَعْلِيَة) كـ «هَدِيَة» ، ولم يعلم انقلاب الياء غير الواو، وإن يُفتح ما قبلها قُلِبَ الفاء .

قال:

«فإن وقعت الالف لغير تانيث أُجيز قلبها واواً، وقد تقلب رابعة للتانيث فيما يُسكن ثانيه» (١) .

أقول:

الالف متى وقعت رابعة فإما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي كـ «مَغْزَى، وملهي»، والأصل: «مَغْزَوْ، وملهوي» (٢) لأنهما من: «الغزو واللّهو»، لكن قلبت ياءً لوقوعها رابعة ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهذه مختارٌ في النسب قلبها واواً كقولك: «مَغْزَوِي، وملهوي». ويجوز حذفها كقولك: «مَغْزِي وملهي». فوجه الأول: أنها منقلبة عن أصل، والأصل يحافظ عليه. ووجه الثاني: كونها بعد ثلاثة أحرف فحذفت استخفافاً وأيضاً تقدم أن النسب بابٌ تغيير فجاز حذفها فيه .

وهنا تنبيه: وهو أنه إنما قال: «فإن وقعت لغير تانيث» ولم يقل: فإن وقعت أصلية، ليدخل فيه: «أَرطَى» (٣) ونحوه إذ أَلْفُه ليست أصلية بل زائدة لللاحق بجعفر، فحكمها حكم الأصلية، فنقول: «أَرطَوِي، وأرطي» (٤) .

(١) في أصل التعريف في ضروري التصريف: «سكن» .

(٢) في الأصل: «ملهو ومغزو» وهو لا يناسب ترتيب: مغزى وملهي .

(٣) في اللسان (أرط) ١٢٢/٩: «الأرطي: شجر ينبت بالرمل . . ورائحته طيبة، واحدته أرطاة» .

(٤) ولك وجه ثالث وهو الفصل بين الالف بعد قلبها واواً وبين اللام بالفاء لشبهها بالفاء التانيث =

وقوله: «وقد تقلب رابعة، إنما أتى بـ«قد» للتقليل، ولأن الحذف إذا كانت [الألف]»^(١) للتأنيث رابعة كثيرة، والقلب قليل، تقول في: «سَكْرَى وسَكْرَوِيَّ» فَوَجْهُ الأول // أنها زائدة [فحذفها] أولى من حذف الأصل، ولأن الكلمة تغلب بها، ولأن الياء يجب حذفها في الاسم المنسوب، والالف أختها في التأنيث فحُمِلَ عليها في الحذف.

والثاني: أنها جرت مجرى الحروف الأصلية في بناء الكلمة عليها، وأنها لا تفارقها، ولذلك اعتدوا تأنيثها بتأنيثين، وقد يريدون قلبها ألفاً مع قلبها واواً فيقولون: «حبلاوي»^(٢).

وقوله: «فيما يسكن ثانية» يحتز به من مثل: «جَمَزَى»^(٣)، «بَشَكَى»^(٤) فإنه لا يجوز في ألفه القلب، وعللوه بأن الحركة عندهم جارية مجرى الحرف^(٥)، فكان الألف إذا خامسة^(٦)، والالف كذلك يجب حذفها كقولك في: «مصطفى: مصطفى».

وعندي أن المانع من ذلك يجوز أن يكون هرباً من اجتماع أربع متحركات في كلمة، وذلك منتفٍ في اللغة فاعرفه.

= المحدودة، والحذف كما أسلفنا أجود. فنقول على الوجه الثالث: أرطاوي. وسيأتي الشارح على بيان ذلك في موضع لاحق.

(١) [الالف] زيادة اقتضاها السياق.

(٢) ينظر المقتضب ١٤٧/٣-١٤٨.

(٣) في اللسان (جمز) ١٨٨/٧: «حمارٌ جَمَزَى: ثاب سريع وكذلك الفرس وجمزى وبشكى وزلجى ومَرَطَى وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل..»

(٤) في اللسان (بشك) ٢٨١/١٢ «امرأة بشكى اليدين وبشكى العمل: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما. وناقاة بشكى: خفيفة المشي».

(٥) ينظر هذا التعليل في الكتاب: ٣٥٤/٣، والمقتضب ١٤٨/٣-١٤٩.

(٦) المقصور الذي ألفه رابعة وثانية متحرك تحذف الفه، لأن الحركة كحرف تحدث زيادة ثقل. ولهذا عومل معاملة المقصور الذي ألفه خامسة، فالالف تحذف استثنائاً.

١٧/ظ

قال:

«قد يقال: مَرَمَوِيٌّ وراموأي في النسب إلى مَرَمَى ورام [وكذا ما أشبههما]»^(١).

قلت:

اعلم أن الأصل: «مرمي وراموي» لأن اسم مفعول من: «رميت» فلما جمعت الواو والياء، وسُبِقَتِ الأولى بالسكون قلبت الواو الأولى وأدغمت الياء في الياء، وقُلبَتِ ضمة الميم كسرة، فالياء الأولى زائدة، والثانية لام، فإذا نسبت إليه ففيه وجهان:

أحدهما: أن يعامل معاملة: «عدي» فيحذفوا الياء الأولى لأنها ساكنة زائدة، وتُبدَلُ من كسرة الميم فتحة، ومن الياء الفأ، ثم تقلب الالف واواً فنقول: «مرموي».

والآخر: أن تحذفهما جميعاً فنقول: «رمي»^(٢) فوزن الأول: (مفعلي)، ووزن الثاني: (مفعلي)، إذ هو محذوف اللام. وأما: «رامي» ففيه إشكال^(٣) لأنه إن كانت ياؤه المشددة للنسب فمتى أردت أن تنسب إليه وَجَبَ حذفها، ولا يجوز حذف واحدتهما.

نعم إن أراد بـ«رامي» أنه (فاعول) كـ«عاقول» فقلبت الواو لما قدّمنا جاز حينئذ: «راموي» لأنهما ليستا زائدتين، بل الأولى زائدة، والثانية لام؛ وإن كان «رامي» منقوصاً، جاز فيه: «رامي» بحذف الياء، و«راموي» بابدالها واواً. وهذا بين.

قال:

«وتحذف أيضاً كل ياء تطرّفت لفظاً أو تقديراً بعد ياء مكسورة مُدْغِمٍ فيها أخرى ما لم

(١) [وكذا ما أشبههما] زيادة من أصل (التعريف في ضروري التصريف).

(٢) ينظر الكتاب ٣٥٢-٣٥٣، والمقتضب: ١٤٧/٣-١٤٨.

(٣) خلاصة القول فيه أن ما ختم بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذفت سواء كانتا زائدتين نحو: تركي فيقال في النسب إليه تركي باتحاد لفظ المنسوب والمنسوب إليه ولكن يختلف التقدير، أم كانت احدهما زائدة والأخرى أصلية نحو: مرمي. فنقول في النسب إليه: مرمي، وبعض العرب يحذفوا الأولى لزيادتها ويبقي الثانية لأصالتها، ويقلبها الفأ ثم يقلب الالف واواً فيقول: مرموي.

يكنُ ذلك في فعلٍ أو جارٍ عليه.

قلت:

يشير إلى «محيي»^(١) وهو اسم الفاعل من: «حيته» كـ «مكسّر» اسم فاعل من: «كسّره»، وأصله: «محيي» الياء المشددة عين، والثانية لام؛ فإذا نسبت إليه تصوّرت أنك حذفّت الياء الأخيرة، لثلاث تجمع خمس ياءات. كذا قال العبدى في برهانه.

وأرى ها هنا تفصيلاً، وهو أنّه إن كان النسب إليه وهو منكّر مرفوع أو مجرور، فلا حاجة إلى أن يقال التي هي لامٌ حذفّت لثلاث تجمع خمس ياءات لأنها محذوفة لالتقاء الساكنين هي والتنوين وإن نسبت إليه وهو منصوب أو معرفٌ بلامٍ أو إضافة فالقول [ما]^(٢) قال العبدى، ولعل ذلك ()^(٣) فلا غنى^(٤) عن حذف إحدى اليائين لثلاث تجمع أربع ياءات، والمحذوفة الساكنة لضعفها، ثم تقلّب الياء الفأ فتصير: «محيّا» كـ^(٥) «هدى» فتقول: «محيوي» كـ «هدوي»، والوزن: (مفعي)^(٦) لآته محذوف اللام^(٧).

(١) حذفّت الياء الثانية لاستئصال اجتماع الياءات في آخر الكلمة، وبقيت الأولى لاصالتها وأضيفت ياء النسب.

علماً بأن ياء حيت، وأحييت - وإن كانت العين معتلة شبيهة بياء: رميت وأعطيت والعين فيهما صحيحة لأنّ عين: حيت وأحييت لما صحّت كراهية اعلالها واعلال اللام جرت مجرى عين رميت وأعطيت في الصحة، وإن كان بينهما فرق في مواضع أخرى ولهذا لم تحذف الياء الأولى. وينظر الكتاب ٣/٣٧١، والمنصف ٢/١٨٧-١٨٨.

(٢) [ما] زيادة اقتضاها السياق.

(٣) كلمتان مبهمتان.

(٤) في الأصل: غنا.

(٥) في الأصل: والوزن.

(٦) في الأصل: معفى.

(٧) بيان ذلك أنّه فراراً من اجتماع أربع ياءات حرّكت الأولى بالفتح وبقيت على حالها، وتحريكها بالفتح دون غيره لأنّه أخفّ الحركات ثم قلبت الأخيرة ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت =

وقوله: «ما لم يكن ذلك في فعلٍ» يريد: «أحيي» و«هو يحيي».

وقوله: «أو اسم جارٍ عليه» يريد بالجارى اسم الفاعل، أو المفعول وفيه نظر.

وذلك لأنّ اسم الفاعل في النسب تحذف منه الياء على سبيل الوجوب، وإذا لم تنسب إليه فإن كان متوناً مرفوعاً أو مجروراً حذفّت ياءه لالتقاء الساكنين، وإن كان معرفاً فإن ياءه ثبتت؛ والاسم المفعول تقلّب ياءه الفأ ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويعد ذلك تحذف الياء الساكنة أيضاً فنقول: «محيوي» في النسب إليه، ولهذا قال أبو علي في التكملة: «يستوي لفظ الفاعل والمفعول»^(١).

والله تعالى أعلم بالصواب

قال:

«فصل. تبدل ياء الالف التالية ياء التصغير ما لم تستحق الحذف».

قلت:

إذا صغرت^(٢) نحو: «كتاب، غراب، غزال» فإن ياء التصغير تقع تالية فيقع الألف

= الالف واو لأن العين ثانية حكماً، ولأنّ ما قبلها ساكن كالمعدوم.

وفي حالة النصب يُشبه الحرف الأخير أعني الياء - وهو معتل - الحرف الصحيح بظهور حركات الإعراب عليه، ولهذا يعامل معاملة.

أما (هدى) التي أشار إليها الشارح فالنسب إليها يتم بقلب الالف الثالثة واواً لتقبل الكسرة التي قبل ياء النسب ولم تقلّب ياء كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة وذلك ثقيل.

(١) في التكملة ٥٨٢-٥٨٣: «وكذلك اسم الفاعل والمفعول من أفعل يعتلان على أفعالهما فمقيم بمنزلة: يُقام».

وكذلك اسم الفاعل والمفعول من افعل وانفعل إلا (إن لفظ الفاعل والمفعول متفقان) تقول: هو مختار الثوب، والثوب مختار، وتقول: جَمَلٌ وجَبَلٌ منقاد فيه.

ومستفعل ينفصل منه الفاعل من المفعول تقول: رجل مستقيم ومكان مُستقام فيه.

(٢) تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر فنقولنا: حُجير، كقولنا: حجر صغير ويدل على ذلك أنّ مَنْ أعمل اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيداً، إذا صغر فقال: ضويرب لم يستحسن أعماله في المفعول =

بعدها، ومُحالُّ أن يلفظ بها بعد حرف ساكن فتقلبها ياءً، وتدغمُ ياءَ التصغير فتقول: «كُتَيْبٌ»^(١).

هنا تنبيه: وهو أنَّ الضمة في: «غُريب» غيرها في «غُرَابٍ» إذ هي فيه حادثة للتصغير، والاختلاف بتقدير اللفظ.

ونظيره ما قاله عبد القاهر في مقتضده، وهو أنَّ مَنْ قال: «ثُبُونٌ»^(٢) بضمَّ الثاء، فالضمة غيرها في: «ثُبَّة» وكذلك قول الجميع في ترخيم: «منصور: يا منصُّ» على لغة مَنْ يقول: «يا حارُّ» بضمَّ الواو^(٣) وكذلك: «فُلُك» للواحد والجمع^(٤).

وقوله: «ما لم يستحق الحذف» يحترزُ به من: «عُذافِر»^(٥) وجوالت^(٦) فإنَّ تصغيرهما:

به كما لا يستحسن إذا وصفه فقال: هذا ضاربٌ ضريفٌ زيداً.

التصغير يكون في الأسماء المعربة بضمَّ أوائلها وفتح الحرف الثاني منها، ولحاق ياء ساكنة ثالثة، وهو يجري على ثلاثة أمثلة: على فُعيل، وعلى فُعيل، وعلى فُعيعيل...
التكملة: ٤٨٧.

(١) بقلب الالف الثالثة ياءً لاتصالها بالآخر ولوقوعها بعد ياء التصغير.

(٢) في المقتصد ١/١٩٨: «وكذلك يعتقد في ثبوت وقلوب أنَّ الضمة في الجمع غير الضمة في الافراد نحو: ثُبَّة وُقُلَّة، بدلالة أنَّهم قالوا: ثُبُون وسِنُون، فغيروا الحركة وإن لم يحصل الاختلاف في لفظ قُلُون كما ظهر في سِنُون حملاً للشيء على نظيره... وإنما كثر نحو: ثُبُون وسِنُون ولم يكثر نحو أرضون لأجل أنَّ المحذف من نحو: ثُبَّة وقلة لام الفعل، والمحذوف من أرض تاء التأنيث المردودة: أرضة، والأصلي أولى بأنَّ يُعوَّض عنه من الزائد».

(٣) في ترخيم: منصور، وحارث يقال: يا منصُّ، ويا حارُّ على لغة من لا ينتظر، كأنك جعلت الاسم بمنزلة اسم لم يدخله الحذف فقولك يارُّ كقولك يارُّ زيد فالحذف هنا ساقط لفظاً وحكماً. أما قولك يا حار فعلى لغة من ينتظر، وعلى هذه اللغة يكون المحذوف من المنادى المرخم ساقط لفظاً لا حكماً. ينظر المقتصد: ٧٩٢-٧٩٣.

(٤) قال تعالى: ﴿فَأَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا يَمَوتَ فِي أَلْفَاكٍ﴾ [الأعراف: ٦٤] بمعنى السفن على احتمال المفرد. وقال تعالى: ﴿وَأَلْفَاكٍ أَلَّا يَجْمَعَ فِي أَلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤] والسفن للجمع. وينظر [يونس: ٧٣] و[الشعراء: ١١٩] و[الإسراء: ٦٦] و[لقمان: ٣١] وغيره في القرآن الكريم كثير.

(٥) في اللسان (عذفر) ٢٣٠/٦: «جمل عذافر عذوفر: صلب عظيم وشديد والأنتى بالهاء».

(٦) في اللسان (جلق) ٣١٨/١١: «والجوالق والجوالق: بكسر اللام وفتحها: الأخيرة».

«عُذِفَرٌ وجُوْلَقٌ» بحذف الالف دون قلبها لأنَّ (الكلمة بها)^(١) خماسية فلا بُدَّ من حذفها بخلاف ما سبق فإنَّ الكلمة بها رباعية^(٢).

قال:

«والواو الملاقية ياءً في كلمة [ما]^(٣) لم // تَشَدَّ أو تَرَدَّ بأضعف الوجْهين إنَّ سكن سابقهما لزوماً، ولم يكن بدلاً غير لازم، ويتعيَّن الادغام».

قلت:

يعني أنَّ الياء إذا اجتمعا، وسُبِقَ الأوَّل بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغم الياء في الياء، ولا مبالاة بالمردوثة منها نحو: «سَيِّد، ومَيِّت، وطَيِّي، وشَيِّ» والأصل: «سَيُّود ومَيُّوت»^(٤)، وطَوِي، وشَوِي «فَيُعِل»^(٥) يدلُّك ما ذكرناه.

وهنا سؤالان:

الأوَّل: أن يُقال لِمَ وجبَ ذلك وليسَ بمثلين؟

والثاني: لِمَ يتعيَّن قلب الواو، ولم يكن الأمرُ بالعكس؟

- (١) طمس بمقدار كلمتين، فاجتهدنا.
- (٢) حذفت الالف لبعدها عن الطرف ولأنَّ وجودها يخلُّ بصيغ التصغير، ولفظة خماسية هي في الأصل المخطوط (خماسيها) فاجتهدنا.

(٣) [ما] طمس في الأصل.

(٤) في الأصل: سويد، وميوت. وما أثبتته من المنصف ١٧/٢.

(٥) في المنصف ٢/١٥-١٦: «قال أبو الفتح: اختلف الناس أيضاً في مَيِّت وما كان نحوه فذهب أصحابنا إلى أنه «فَيُعِل» مكسور العين كأنه كان «مَيُّوت» ثم قلبت الواو ياء لسكون ما قبلها وجرت الياء في فيُعِل مجرى الف فاعل، فاعلوا العين بعدها كما همزوها بعد الف فاعل نحو: قائم وبائع، لأنَّ الياء ثانية ساكنة وقبلها فتحة كما أنَّ الالف كذلك.. وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه «فَيُعِل» لقالوا: مَيِّت بالفتح، ولما كسروا قولهم في بناء «فيعلان» هَيَّان وتَبَّجان بالفتح، ولم نرهم قالوا: هَيَّان بالكسر».

وينظر المصدر نفسه ١٧/٢-١٨.

والجواب عن الأول أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه؛ منها: اجتماعهما في المدّ واللين، ومنها كونهما بياناً للأسماء المضمرة نحو: «به، وعَلَامَه» ومنها أنهما يحذفان في الفواصل والقوافي تخفيفاً عند الوقوف كقوله^(١):

وبعض العوم يخلقُ ثم لا يقري

وقوله^(٢):

وقلتُ لشُفَاعِ المدينة أوجِفْ

يريد: أوجفوا.

ومنها أن الياء إذا وقعت ساكنة وقبلها ضمة قُلبت واواً، والواو إذا وقعت ساكنة وقبلها كسرة قلبت ياءً.

ومنها قلبها إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، وليس ذلك مطلقاً، ويأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

ومنها قلبهما همزة عند وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة^(٣).

(١) بعض بيت لزهير بن أبي سلمى وروايته في ديوانه ص ٩٤.

ولأنتَ تفري ما خلقتَ وبع ضُ القوم يخلقُ ثم لا يفري
وهو من قصيد مدح بها هرم بن سنان أولها:

لمن الديار بقُشُّ الحجر أقوين من حجج ومن دمر
(٢) عجز بيت لثميم بن أبي مقل العجلاني في ديوانه ص ١٩٧ وروايته:
جزيتُ ابنَ أروى بالمدينة قُرْضَهُ

وقلتُ لشُفَاعِ المدينة أوجفوا

والبيت من شواهد سيبويه في كتابه ٣٠٢/٢

(٣) أبدلت الهمز من الياء في ثلاثة مواضع: أحدها لازم والثاني جائز والثالث غير مقيس. الأول إذا وقعت الياء حرف إعراب بعد ألف زائد نحو: رداء وبناء وقيل: هي مبدلة من الف مبدلة من ياء. =

ومنها اجتماعهما في الردف كقوله:

يا حبذا قريتي وعمومٍ وحبذا منطقها الرخيم

ومنها أبدال الألف منهما ساكنين نحو: «تاجِلُ» في «توجِلُ» و: «يائِسُ» في: «يائِسُ»، وهو في الياء أكثر. نصّ عليه أبو الفتح في منصفه^(١)، ولذلك ترجّح قول الخليل: في «هاهيت» على قول أبي عثمان.

= وكذلك الياء إذا كانت عين (فاعل) إذا كان لام فعله صحيحة نحو: بائع وكذلك إذا كانت بعد الألف في الجمع المانع من الصرف وكان بعدها حرف واحد، ولم يكن عيناً نحو: سفائن.

ومن الثاني: وقوعها بعد الف زائد بعدها ثاء التانيث نحو: صلاة وصلابة ومن الثالث غير المقيس قولهم: في أسنانه أكلٌ، أي: يكلٌ: أي قصر.

وتبدل الهمزة من الواو في ثلاثة مواضع أيضاً. الأول وقوع الواو حرف إعراب بعد الف زائد نحو: كساء. وقيل هي مبدلة من الف مبدلة من واو ونحو: عجائز، واوائل، والثاني جائز نحو قولهم في وسادة والثالث غير مقيس نحو: أحد، وأناة. ومؤسى.

ينظر كتاب الفصول ١٢١-١٢٤.

(١) في المنصف ٢٠٢/١-٢٠٤: «قال أبو عثمان: وقد قال قوم من العرب: وَجِلٌ ييجِلُ، ووَحِلٌ ييجِلُ وذلك أنهم استقلوا واواً ساكنة بعد ياء، فابدلوا منها ياءً وشبهوا هذا بميت حين كرهوا: مَيَّوت، وإن كان ليس مثله... قال أبو الفتح: قوله: وإن كان ليس مثله يريد: أنَّ «ميتاً» إنما انقلب واوه لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأصله: ميوت، ويوجِلُ بضمة ميوت لأن الواو من يوجِلُ هي الساكنة والياء قبلها متحركة، وهذا لا يوجب القلب ولكن وجه الشبه بينهما اجتماع الواو والياء وأن أحدهما ساكنة، والأخرى متحركة، وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب، ولكن فيه ضرباً من التعلل بعد السماع. وقوله: في قول من قبل الواو: «يجِلُ» وهذا أقيس، يريد: أنَّ وجه القياس فيه أنَّ قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو الساكنة ياءً... فأما من قال: يا جِلُ فنظير قولهم: حاحيتُ، وعاعيتُ، وأصله: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء الفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة... ومن قال: ياءَسُ فينغي أن تكون الألف عنده متقلبة عن الياء لأنها قد ثبتت في: يئس، فإذا صار إلى المضارع فكأنه قدّره: يئاس، ثم قلبت الياء الفاً... وينظر التكملة: ٥٦٩-٥٧٠، والممتع ٤٣٢/٢-٤٣٣.

«هاهيت»^(١) على قول أبي عثمان^(٢).

والجواب عن الثاني من وجهين:

أحدهما: قاله أبو علي في التكملة، وهو أنَّ الياء من حروف الفم، والواو من حروف الشفة، والادغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين^(٣)، ويؤكد الباء في الفاء كقولك: «أذهب في ذلك» ولم يجيزوا ادغام الفاء في الباء^(٤).

ومما يُحكى عن الكسائي من إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخِفِّ بِهِمْ﴾^(٥)

(١) هاهيت ومثلها: عاعيت وحاحيت من أصوات الغنم.

(٢) قال أبو عثمان: «وكذلك حاحيت وعاهيت، وهاهيت لكنتهم إبدلوا الالف لشبهها بالياء، وكان الخليل يقول الالف بدل من الياء لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت: وضويت وقويت، ألا ترى أنَّ أحداً لا يقول: قاقيت، ولا ضاضيت، فلما جاءت حاحيت وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلاً من الياء لأنه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله. والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأنَّ وضويت وقويت على أصلها، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله أعني: حاحيت وأخواتها ألا ترى أنَّ الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله؟

وقول الخليل مذهب. لأنَّ الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق...».

وقال أبو الفتح مطلقاً: «وقوله: وقول الخليل مذهب؛ لأنَّ الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق، رجوع إلى تقوية قول الخليل، يقول: مجاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء في هذا الموضع؛ فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو. وقوله: ربما؛ لأنه ليس بلازم».

المنصف: ١٧١-١٦٩/٢.

(٣) ينظر التكملة: ٦١٦.

(٤) في التكملة: ٦١٦: «ومما لا يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه الميم والراء والفاء والشين والضاد، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يُدغم فيما هو أنقص صوتاً منه لما يلحق المدغم من الاختلال ولذهاب ما يذهب منه في الصوت. تقول: أكرم بكراً فلا تدغم الميم في الباء لما في الميم من الغنة، وتقول: إصحب مطراً فتدغم الباء في الفيم، وكذلك تقول: اعرف بكراً فلا تدغم الفاء في الباء لأنها انحلت إلى الفم حتى قاربت مخرج الثاء. وتقول: «أذهب في ذلك» فتدغم الباء في الفاء وعلى هذا القياس الحروف الأخر».

(٥) من سورة سبأ: ٩ وتماها: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا أَنَّ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّمَا شَخَصٌ خَفِيفٌ =

فقد استضعف وحُمِلَ على الاختفاء^(١).

والثاني: أنَّ الياء أخفُّ من الواو فكان القلب أسرع لها كذلك.

قوله: «لم يشذ» يعني: «ضَيُون»^(٢) و«عوى الكلب عَوِيَّة»^(٣).

وقوله: «أو ترد بأضعف الوجهين» يريد نحو: «قسيور» في تصغير: «قَسُور»^(٤)، و«جُدُول» في تصغير «جدول»، وإنما سلمت حملاً على: «قساور وجداول»، وذلك لأنَّ التصغير والتكبير من وادٍ واحد فيحمل هذا على هذا تارة، وذلك على هذا أخرى.

فإن قيل: فأيهما يكثر حملاً على صاحبه؟

والجواب أنَّ الذي يكثر إنما هو حمل التصغير على التكثير، ويقبل عكسه، وما ذكره

= بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ تُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسَافًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴿١﴾

(١) في الكشف ٢٨١/٣: «وقرأ الكسائي يخسف بهم بالادغام وليست.. بقوة ولما كانت القراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصح والأفصح تيسيراً من الله تعالى على عباده في قراءة القرآن يكون الكسائي صادراً في قراءته عن سماع لا يجوز رده والله أعلم.

ينظر البحر المحيط ٢٦١/٧، ومعجم القراءات القرآنية: ١٤٥/٥.

(٢) في اللسان (ضون) ١٣١-١٣٢/١٧: «الضَيُون: السُّور الذكر، وقيل هو دوية تشبهه نادر. خرج على الأصل كما قالوا رجاء بن حيوة، وضَيون أنذر لأن ذلك جنس وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. والجمع: الضياون».

(٣) وجه الشذوذ في ضَيون أنَّ جمعها بالهمز هو القياس غير أنهم قالوا: ضَيون وضياون فلم يهمزوا لأنَّ الواو صحت في المفرد فجاءت على الأصل في الجمع أيضاً.

قال أبو الفتح: «ولكن الذي حسن التصحيح فيه ما اذكره، وذلك أنه قد احتُمل في واحد ضياون اغلظ مما احتمل في جمعه لأنَّ ثبات الواو في «ضَيون» مع أنَّ قبلها ياء ساكنة أغلظ من احتمال الواو في ضياون».

ووجه الشذوذ في «عَوِيَّة» بعدم اعلال الياء مع أنَّ قبلها واو ساكن. والوجه لإعلالها بقلبها الفاء. يقال: عوى الكلب والذئب يعوي عيًّا وعواء وعوة وعوية وكلاهما نادر.

ينظر المنصف ٤٦-٤٧، واللسان (عوى) ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) في اللسان (قسر) ٤٠٢: «والقصور: الصياد، والقصور: الأسد والجمع قسور... وقال ابن سيده أنَّ القصور والقصور اسمان للأسد...».

أبو الفتح في التعاقب من أن ذلك إنما يحملُ أضعف التصغيرين على أقوامهما، ألا ترى أنك لما صغرت الاسم فأنت تقيم على الأفراد الذي هو الحالة الأولى الأصلية، وإذا كسرتَه فقد انقلب إلى الجمع الذي هو الحالة الفرعية، ولذلك اعتدّ بالتكثير شيئاً مانعاً من الصّرف دون التصغير.

والحدُّ أن يقول: «قسير، وجُدَيْل» فيقلبُ لما ذكرناه^(١).

وقوله: «إن سكن سابقهما لزوماً» إنما اشترط سكون الأول ليصحّ الادغام، فإن شرطه أن يكون الأول ساكناً، فإن عرض فيه السكون لم يُقلب الواو ياءً، وذلك أن نبي من: «طويت»، مثل: «عَضِدٌ» ثم يسكن الواو كما يسكن الضاد فنقول: «طوي»، لا يقلب الواو ياءً مع الاجتماع المذكور ولأنَّ السكون عارضٌ.

وقوله: «ولم يكن بدلاً غير لازم» يريد نحو: «رَيْتَا» فإنك عند التخفيف تقلبها واواً لسكونها، وانضمام ما قبلها، وبعد ذلك لا تُقلب ياءً، لأنَّ أصلها الهمزة والتخفيف عارض، والأصل التحقيق.

وكذلك واو: «سُوِر» منقلبة عن الف «سائر» فهي عارضة، إذ الأصل البناء للفاعل، والبناء للمفعول فرعٌ عليه.

وقيل: لو قُلبَت الواو ياءً فقليل: «سِير» لم يعلم أ (فعل) وزنه أو (فَوَعْل) فصَحَّحْتُ

(١) جرباً على القاعد القائلة إنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت أحدها بالسكون تقلب الواو ياءً وتُدغم في الياء سواء كانت زائدة أم عيناً متحرك في الأصل فأعلت وسكنت نحو: سرور ومجال التي أصلها: مجول، فنقول في تصغيرهما: سُرَيْر ومَجِيل.

وإن كانت متحركة سواء كانت زائدة أم أصلية غير لام جاز فيها الوجهان القلب ياءً وهو الجيد انسجاماً مع القاعدة المذكورة، والتصحيح لقوة الواو بالحركة ولكونها وسطاً، نحو: قسور وجدول، فنقول في تصغيرهما: قسِير، وجدَيْل، وقُسُور وجدِيول.

ومثلها نحو: محور: محوِر ومحوِر، ومرود ومرِيود ومرِيد.

وينظر المنصف ١/٣٢٤.

اجتناباً لللبس^(١).

وهنا تنبيه:

وهو أن فائدة قوله: «غير^(٢) // لازم» لا يظهر (٣) فإن الواو حينئذ لا تصح بل ١٨/ظ يجب قلبها ياءً، ومثاله أنك لو بنيت مثل: أُبْلُم^(٤): من «الآية» وعينها ياءً لقلت: «أي»، والأصل: «أُئْيِي» فالهمزة الأولى زائدة، والثاني فاء، والياء الأولى عَيْنٌ، والثانية لَمْ لكن وجب قلب الهمزة الثانية كراهيةً للمزتين، وقُلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فبقي: «أُوئِي» فحذفت لالتقائهما فبقي: «أُئِي» منقوصاً، ووزنه: (أفع) بحذف لامه. فافهمه فيه نوعُ غموض^(٥).

وقوله: «ويتعين الادغام» ظاهر لأنك إذا قلبت الواو ياءً اجتمع مثلاً، والأول ساكن، ولا مانع من الادغام فتعين المصير إليه.

(١) في المنصف ٢٧/٢: «قال أبو الفتح: يقول - يريد أبا عثمان - إذا خففت نحو: «رؤيا ورؤية» قلت: «رؤيا، ورؤية، بواو قبل الياء. لأن الهمزة الساكنة التي قبلها ضمٌ إذا خففت جعلت واواً نحو قولك في تخفيف «جُؤنة ويؤس: جُؤنة ويؤس» ولم تدغم الواو في «رؤيا ورؤي» في الياء، لأن أصل هذه الواو همزة، فكما لا تدغم الهمزة في الياء كذلك لا يُدغم في الياء ما هو جارٍ مجرى الهمزة، لأن نية الهمزة وتقديرها يمنع من الادغام كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة وفي «بُويع» معنى آخر يمنع من الادغام ليس في «رؤيا» وذلك أنه لما كان الأصل فيه: بايَع وكانت بايَع مدة أرادوا أن تكون في بويع محافظة على الأصل، وليس في رؤيا مدة مُراعاة، فإذا صحت رؤيا لأجل أن الواو ليست بلازمة حسب، فإن تصح بويع لأن الواو ليست بلازمة، ولأنهم أرادوا المد في بايَع ولثلا يلتبس بفعل، أخرى، فلهذا كان سوير أجدر بالصحة عنده من رؤيا».

(٢) «غير» طمس في الأصل، ولم يبق منها غير حرفها الأول.

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) في اللسان (بلم) / ٣٢٠: «والإبلم والأبلم والأبلم كل ذلك الخوضه... وفي حديث السقيف: الأمر بيننا وبينكم كقدة الأبلمة... أي: خوصة المُقل وهمزتها زائدة».

(٥) ينظر المنصف ٢/٢٩٦، ٣١٥، والممتع ١/٣٦٥.

قال:

«وكذلك تبدل ياء الواو المتطرفة لفظاً، أو تقديرأ بعد واوين سكنت ثانيتهما».

قلت:

يعني أنك لو بنيت مثال: (فُعْلُول) كـ «عُضْفُورٍ» من «غَزَوْتُ» لقلت: «غَزَوِيٌّ» والأصل: «غَزُوؤُ» بثلاث واوات، الأولى ضموئة، والثاني ساكن، والثالثة لامٌ وهي طرفٌ لفظاً، وذلك مستثقل، فقلبت الآخرة ياءً، ثم قلبت التي قبلها وهي الساكن ياءً أيضاً لاجتماعهما على الوصف السابق، فيبقى: «غَزَوِيٌّ»^(١) فَإِنْ ادخلت على الكلمة تاء التانيث صارت الواو متطرفة تقديرأ لا لفظاً.

قال:

«أو الكائنة لامٌ فُعُول جمعاً، ويُعطى متلوهما ما دُكر من إبدال وإدغام».

قلت:

«أو الكائنة معطوف على قوله: «وكذلك تبدل ياء الواو المتطرفة»، ويشير إلى «عَصِيٍّ» في جمع: «عَصَا»، وأصله: «عُصُو» بواوين، الأولى زائدة ساكنة ومقابلة الواو في «كعوب»، والثانية لام الكلمة، ولأنه التصريف في طريقة الاعلال تقرير أحدهما أَنْ

(١) في المنصف ٢/٢٧٦: «قال أبو عثمان: وكذلك «فُعْلُول» من: غزوت إلا أنك تبدل الواو الآخرة ياءً، ثم تبدل لها الواو التي تليها، فيصير «غَزَوِيٌّ» فصار هذا بمنزلة النسب إلى «غَزُو»، و«عَدُو» وما أشبهه.

قال أبو الفتح: يريد بقوله «وكذلك فعلول من غزوت» أنك تُصحح الواو الأولى من: غَزَوِيٌّ، لسكون ما قبلها؛ كما صحت الياء الأولى في «رُمِيَّ لسكون ما قبلها، ولذلك شبهه بغَزَوِيٍّ كما شبه «رُمِيَّا بظبي» وأصل «غَزَوِيٍّ» غَزُوؤُ. فقلبت الآخرة ياء لاجتماع ثلاث واوات فصارت: غَزُوؤُ، ثم أبدلت لها الواو التي قبلها، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة فصارت: «غَزَوِيَّا» فالواو في: غَزَوِيٍّ هي الواو الأولى التي كانت في: «غَزُوؤُ»، وليست كالواو في غَزَوِيٍّ، إذا أردت بناء «حَلَكُوكُ» من غَزوت، لأنَّ تلك بدل من الالف المبدلة من الواو التي هي الأولى».

الكلمة جَمْعٌ، والجمع مستثقل، والواو الأولى مدٌّ زائد فلم يعتد بها فصارت الواو هي لام الكلمة كأنها لبت الضمة التي في الصاد، فكأنه: «عُصُو» فقلبت الواو ياءً على حد القلب في: «أَدْلٍ وَأَحَقَّ» فاجتمعت الياء المنقلبة مع الواو الزائدة مثلها فقلبت الواو الزائدة ياءً وادغمت الياء في الياء، ثم كُسرت الصاد تمكيناً للياء وطلباً لسلامتها^(١).

ومنهم من يكسر الياء اتباعاً لكسرة العين^(٢).

ومنهم من يقيها على حركتها وهي الضم.

والآخر: أنهم يجرون الحرف مجرى الحركة؛ ألا ترى إلى حذفهم الحروف في: «لم يغزو»، ولم يدم، ولم يخش كما يحذفون الحركة في «لم يضرب»، وإذا كان كذلك فالواو كذلك فالواو الساكنة في «عُصُو» كأنها ضمة، وكأن الواو التي هي لامٌ قد وليتها ثم بعد ذلك جرى الإبدال على ما ذكرنا.

وقد أتى بعض ذلك على أصله شاذاً كـ «نُحُو» في جمع: «نَحُو» وهو أول ما تيسر من (٣)، و«بُهُو» في جمع: «بُهُو»، وهو الصلر.

قال أبو عثمان المازني: «هذا شاذٌ مشبه بما ليس مثله نحو: «صم» كما شبه الذين قالوا: «صَيِّم» بباب «عَصِيٍّ» إلا أن: «صَيِّمًا» يطرُد»^(٤).

(١) في الممتع ٢/٥٥١: «إلا في «فُعُول» جمعاً فإنه يلزم قلب الواو الثاني ياءً ثم قلب الواو الأولى ياءً لإدغامها في الياء، ثم قلب الضم كسرة لتصح الياء وذلك «عَصِيٍّ» و«كُيٍّ» والسبب في ذلك نقل الجمعية، مع شبهة بـ «أَجَرٍ»، وأدْلٍ».

(٢) في الممتع: ٢/٥٥١ «ومن العرب من يكسر حركة الفاء اتباعاً لحركة العين، فيقول: عَصِيٌّ. وضمها أفصح وأكثر».

(٣) بياض بمقدار كلمة واحدة.

(٤) في المنصف ٢/١٢٣: «قال أبو عثمان: فإذا جاءت الواو ثقيلية مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعاً قلبت الواو ولم يجز إثباتها، وذلك نحو: «عَصَا وَعَصِيٍّ»، و«عَاتٍ عَتِيٍّ» وإن شئت كسرت أول الكلمة، وإن شئت صممت، ولا يجوز بالواو، إلا أن يشذ الحرف فيحكي ولا يجعل أصلاً. قال بعض العرب: إنكم لتنظرون في نُحُو كثيرة يريد: جمع «نَحُو» وهذا شاذٌ مشبه بما ليس مثله =

وقوله: «لَام (فُعُول) جمعاً» يحترز به من (فعل) الذي لَامُهُ واوٌ ليس بجمع ولكنه مصدرٌ نحو: «عُتُو» مصدر: «عُتَا» فَإِنَّ الوجْهَ الجيدَ في هذا التصحيح، والقلبُ ضعيفٌ^(١).

وقوله: «وَيُعْطَى متلوهما ما ذُكر من إبدال وادغام» يريد «بمتلوهما»: الواو الزائدة التي قبل الواو التي هي لَامٌ، والضمير الذي يعود إلى (فُعُل) كـ «غُزِي»، وإلى (فُعُول) كـ «عَصِي» يبين أنهما يُبدلان ويُدغمان^(٢).

قال:

«إِنَّ كَانَتْ لَامٌ مفعولٍ ليست عينُهُ واوًا، ولا مكسورةً أو لَامٌ فُعُولٌ مصدرًا، أو عَيْنٌ فُعَلٌ جمعًا، فوجهان؛ التصحيحُ أكثر».

قلت:

فإن كَانَتْ الواو (مفعول)، وليست عينه واوًا وذلك نحو: «مَعْدُو» فإنه يجيء منه: «مَعْدِي» وجاء في: «مَعْدُو معدِي».

قال الشاعر^(٣):

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلِيكَةً أَنِّي

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

= نحو: «صَوْم» كما شبه الذين قالوا: «صِم» بباب «عَصِي» إِلَّا أَنَّ «صِيمًا» وما كان مثله مُطَرَّدًا، و«نَحْوٌ» لا يطرَد.

وفي شرح الشافعية ١٧١/٣ «وكذا نُجُو جمع نَجْوٍ، وهو السحاب، بِهِوَ جمع بِهِوَ، وهو الصدر، وأَبُو وأَخُو جمع أب وأخ، ولا يقاس عليه، خلافاً للفرء».

(١) ينظر شرح الشافعية ١٧١/٣-١٧٢.

(٢) ينظر: شرح الشافعي ١٧٨/٣.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.

في المراجع المصادر التالية:

كتاب سيبويه: ٣٨٢/٢، لسان العرب (مادة عدا) ٣٤/١٥، المنصف ١١٨/١، شرح الشافعية: ١٧٢/٣، الخزانة ٣١٦/١، الممتع ٥٥٠.

إنما أَعْلَ تشبيهاً له بالجمع، وهو أَقْسُ من التصحيح في الجمع.

قال سيبويه: ومنهم مَنْ يقول: مَغْزِي تشبيهاً له بـ «ادلُو» على ما مضى من الوجهين والوجه التصحيح^(١).

وقوله:

«وليس عينُهُ واوًا»^(٢) يحترز به [من نحو] قولك: «رَبَّكَ مقويّ عليه» الأصل: // «مَقْوُودٌ» لأنَّ العين واللام واوان لكن قد تقدم أَنَّ اجتماع ثلاث واوات في الآخر مهجورٌ فقلبت الواوان يائين، وأبدلت الأولى كسرةً فصار: «مَقْوِيًا» وقوله: «ولا مكسورة» يحترز به من «رِضِي» فَإِنَّ أَصْلَهُ: «رِضُو» لآثه من «الرَّضْوَان» فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها فصار: «رِضِي»، ونقول في اسم المفعول منه: «مَرَضِي» و«مَرَضُو» على الأصل؛ وهو قليل^(٤).

وهو أنه لما استثنى ذلك لأنَّ الأول يجبُ فيه القلبُ إِلَّا أَنْ يشذ فيه شيء فيحفظ.

والباقي الأكثر فيه القلب، والتصحيح قليل، والمصنّف قصده ما يكثر فيه التصحيح، ويقلُّ فيه القلب.

وقوله: «أو غير فُعَل جمعاً» وذلك نحو: «صِيمٌ وصُومٌ، وقيمٌ، وقُومٌ» فاثبات الواو

(١) في الكتاب ٣٨٤/٤: «وقالوا عُمِيّ، ومَغْزِيّ، شبهوها حيث كان حرف مضموم، ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأذِل، فالوجه في هذا التحو الواو، والأخرى عربية كثيرة».

وينظر المنصف ١٢٢/٢.

(٢) [ليست عينه واوًا] في الأصل مطموسة فتحرينا بقايا حروفها.

(٣) [من نحو] في الأصل مطموسة فتحرينا بقايا حروفها.

(٤) في الكتاب ٣٨٦/٣: «وكذلك الرِّضَا تقول: رضوان لأن الرضا من الواو يدلّك على ذلك مَرَضُو والرَّضْوَان، وأما مرضي فيمنزلة مَسْنِيَة. والسنا بمنزلة العفا، تقول: سَنَوَان وكذلك ما ذكرت لك وأشبهاه».

وينظر المصدر نفسه ٤٠٧/٤.

على الأصل، وقلبها لمجموع أسباب، -وهو أن هذا جمع لواحد أعتلت عينه وهو: «صائم وقائم» والجمع أثقل من الواحد، وقد جاوزت الواو الطرف فأشبهه: «عصياً»^(١).

وربما كُسِرَ أولُه كما كُسِرَ أولُ: عَصِي، فقالوا: «صَيْمٌ، وَقَيْمٌ»، ويدل ذلك على الاعتداد بالقرب من الطرف هنا أنه إذا بَعُدَ صَحَّ نحو: «صَوَامٌ، وَقَوَامٌ» وهذا واضح.

قال:

«فإن كان (مفعول) من: (فَعِلَ) رُجِّحَ الاعلال . وقد يُعَلَّلُ بهذا^(٢) الإعلال ما لامه^(٣) همزة، وربما محح^(٤) الواو لام (فُعُول)»^(٥)، واعتلت عين: (فُعَالٍ) جَمْعَيْنِ.

قلت:

وقد قَدِّمْتُ أَنَّ (مفعولاً) إذا كان من (فَعِلَ) نحو: (مَرَضِيٌّ) كان الاعتلال هو الوجه المستعمل.

وقوله: «وقد يُعَلَّلُ بهذا الاعلال ما لامه همزة» إنما أتى بـ «قد» ليعرفك أن هذا قليل؛ وذلك نحو: «مقروء» اسم مفعول من: «قرأت»، فإذا خَفَقَتِ الهمزة قلبتها واواً، وادغمت الواو التي قبلها فيها فقلت: «مقروء» بواو مشددة.

(١) عد بعض اللغويين صَيْمٌ وَقَيْمٌ من الشاذ لأن حق الواو إذا اجتمعت مع الياء، وكان أول الحرفين ساكناً قلبت ياءً، وفي صَيْمٌ وَقَيْمٌ اجتمعت واوان الأول منهما ساكن، فقلبتا ياءين، ومثل هذا القلب خارج عن القياس المعهود عندهم. ومثله «دَلِيٌّ وَمَرَضِيٌّ»، وذلك لأن الواو المشدودة - وإن قربت من الحرف الصحيح - لكنها تقلب ياءً إذا وقعت في الجمع طرفاً؛ ولتقل الجمع، ولكون الطرف محلّ حفيف، فهي في قَوْمٍ وَصَوْمٍ لم تقع طرفاً، ومع ذلك قلبت ياءً فهو شاذٌ، ووجه القلب فيه - مع ذلك - قُرْبُهُ من الطرف في الجمع، ويحيى بعد أن القلب في مثله قياسي، وإنما كان التَّيَّامُ أشدّ لكونه أبعد في الطرف. ينظر شرح الشافية ١٤٣/٣.

(٢) سقط «بذا» من أصل التعريف.

(٣) في أصل التعريف: «ولامه».

(٤) في أصل التعريف: «صحب». وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «مفعول» وهو تحريف.

ومنهم من يقلبها ياءين فيقول: «مقري» كـ «مغزي».

وقوله: «ربما صححت الواو لام (فُعُول) واعتلت عين: (فُعَالٍ) جمعين». يريد بالتصحيح نحو: «بُهْوٌ» في جمع «بُهْوٍ»، وقد سبق بيانه. ويريد بالاعلال نحو: «تَيَّامٌ» في قوله^(١):

ألا طرقتنا ميةً ابنة مُنْذِرٍ

فما أَرَقَّ التَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

وقالوا: «فلان في صُبابَة قومه، وَصُوبَة قومه» أي: في خيارهم. حكاهما الفراء^(٢). وهذا شاذٌ في القياس والاستعمال لأن القلب إذا ضَعُفَ مع المجاورة في «صَيْمٌ» كان مع الفعل أولى بالضعف، وأما الاستعمال فلقلّة من استعمله.

قال:

«فَصُلِّ. تُبدَلُ الياءُ من الواو لآماً، لفعلى صفة محضة^(٣)، أو جارية مجرى الاسماء، وشذّ إبدال الواو من الياء^(٤) لآماً لفعلى اسماً، فإن كان صفة فلا إبدال».

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٦٣٨ برواية مختلفة هذا نصها:

ألا خَيْلَتْ مِيٌّ وقد نَامَ صُخْبِي فَمَا نَقَرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا

ورود البيت له في بعض المراجع برواية مماثلة لرواية مخطوطتنا وينظر: الممتع ٤٩٨ والنصف ٥/٢ وشرح المفصل ١٤٣١.

(٢) في الممتع ٤٩٨/٢: «فأما فُعَالٌ نحو: صَوْمٌ فلا تقلب فيه ياءً لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذان، وهما: قولهم في صُبابَة قومه» يريدون «صُوبَة» أي في صميمهم وخالصهم، وهو من «صاب يصوب». وإذا نزل كأن عِرْقَهُ فيهم قد شاع وتمكّن. وقولهم: «تَيَّامٌ» بمعنى «نَوَامٌ» جمع نائم.

وينظر النصف ٥/٢، واللسان (صوب) ٢٥/٢.

(٣) في أصل الضروري: «مرة» وهو تحريف.

(٤) في أصل الضروري: «والياء» بدلاً من: «من الياء».

قلتُ:

أَوَّلُ هذا الفصل عَجَبٌ، وذلك لأنه قال: «تُبدل الياء من الواو لأمّا لفعلى»^(١) صفة محضة، أو جارية مجرى الأسماء.

الذي رأيته من كلام علماء هذا الفن لا لطائفة، قال أبو علي في التكملة: «وإذا كانت الواو لأمّا في (فُعَلَى) فإنّها تُبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك نحو: «الدنيا، والعُلَيَا، والقُصَيَا» وقد قالوا: «القُصوى» فجاء على الأصل كما جاء: «قَوْدٌ، واستَحْوَدٌ»^(٢) انتهى كلامه.

وقال العبدى شارح الايضاح^(٣): «فأمّا فعلى»^(٤) فإنّ اللام إذا كانت واواً للفرق بين الاسم والصفة نحو: «الدُّنْيَا، والعُلَيَا، والقُصَيَا» فهذا كأنّه أسهل من «()»^(٥) لأنّ هذا قلبُ الثقيل إلى الخفيف، وذلك قلب الخفيف إلى الثقيل. «^(٦)».

(١) في الأصل: «لفعل» وهو تحريف.

(٢) في التكملة ٦٠٢: «وإذا كانت اللام واواً في فعلى فإنّها تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك: الدنيا، والقُصَيَا. وقد قالوا: القُصوى فجاء على الأصل، كما جاء: قَوْدٌ، واستَحْوَدٌ».

وفي الممتع ٥٤٥/٢: «وقد شدّ من «فعلى» الاسم شيء، فلم تقلب فيه الواو ياءً، وذلك «القُصوى» و«حُذوى» اسم موضع. وكان «القُصوى» - والله أعلم - إنّما صحت فيه الواو على أنّه في الأصل صفة.

(٣) ذكره للعبدى السيوطي في البغية ٢٩٨/١. ولم أقع عليه.

(٤) في الأصل: «فعل» وهو تحريف.

(٥) كلمة غير مفهومة.

(٦) في الكتاب ٣٨٩/٤: «وأمّا فعلى من بنات الولو فإذا كانت اسماً فإنّ الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الولو مكان الياء في فعلى، فأدخلوها عليها في فعلى كما دخلت الواو في فعلى لتكافأ. وذلك قولك الدنيا، والعُلَيَا، والقُصَيَا، وقد قالوا: القُصوى فأجروها على الأصل لأنّها قد تكون صفة بالآلف واللام.

فإذا قلت: فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر إن يجيء على الأصل إذ قالوا القُصوى فأجروه علم، الأصبا، وهو اسم كما أخرجت فعلم، من بنات الياء صفة علم، الأصبا، =

فإن قيل: كيف تقول إنّ هذه أسماء وأنت قد تصفّ بها إذا قلت: «الدارُ الدنيا، والمنزلة العليا»؟

قيل هذه إنّ كنت تراها صفاتٍ فإنّها لا تكون إلّا في حال التعريف ولا تقول // : ١٩/ظ «وأنت في منزلة عليا، ولا في دارٍ دُنْيَا»، والصفة لا تلزم صفةً واحدةً، وإنّما شأنها أن تكون مختلفةً، تارةً نكرة وتارةً معرفة، فما لزمت هذه كونها معرفةً صفةً كان كونها كلا صفةً، وذا بين. انتهى كلامه.

وقال أبو الفتح ابن جني: «الدُّنْيَا والعُلَيَا والقُصَيَا» وإنّ كانت صفات إلّا إنّها خرجت إلى مذهب الأسماء، كما تقول في: «الأجرع»^(١)، أو الأبرق»^(٢) إنّها الآن أسماء، فاستعملوها استعمالَ الأسماء، وإنّ كانت في الأصل صفاتٍ. ألا تراهم قالوا: «أبرقٌ، وأبارقٌ، واجرعٌ، واجراعٌ» فصرفوا: «أبرقاً وأجرعاً» وجمعوها على فعالٍ: «أحمدَ وأحامدَ».

وأما: «القُصوى وحُزوى»^(٣) فهما في الأصل [صفتان تقول] «^(٤)» الغاية القُصوى» وأما: «حُزوى» فمنقولة عن الصفة كأحمر، فالشدوذ منتفٍ»^(٥). انتهى كلامه.

= وتجري فعلى من بنات الياء على الأصل اسماً صفة، كما جرت الواو في فعلى صفة واسماً على الأصل.

وينظر شرح الشافية ١٧٨/٣.

(١) في اللسان ٣٩٦/٩: «والجَرَعَةُ والجَرَعَةُ، والجَرَعُ والأَجْرَعُ. والجَرَعاء الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل، وقيل هي الرملة السهلة المستوية... وقيل: الكثيب الذي جانت منه رمل وجانب حجارة... وجمعه: أجراع، وجراع...»

(٢) في اللسان (برق) ٢٩٧/١١: «الأبرق والبرقاء: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلفة».

(٣) في اللسان (حزا) ١٩١/١: «وحُزوى والحزواء وحُزوزى: مواضع. وحُزوى جبل من جبال الذّهَاء».

(٤) [صفتان تقول] في الأصل بياض. وهو ما يقتضيه السياق.

(٥) في المنصف ١٦١/٢: «قال أبو الفتح: ذكر - يعني أبا عثمان - العُلَيَا والدُّنْيَا، والقُصَيَا في موضع الأسماء لأنّها وإن كان أصلها الصفة فإنّها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء، بتركهم أجراءها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمالَ الأسماء كما تقول: في: الأجرع الأبطح، =

قال الزمخشري: «و(فُعْلَى) يقلب واواها ياءً في الاسم دون الصفة فالاسم نحو: «الدُّنْيَا» وقد يشدُّ: «القُصوى وحُزوى» والصفة قولك [إذا]^(١) بينيت فُعْلَى من: «غزوت»^(٢): غزوى»^(٣).

فأقول: الذي أنكرته من قول المصنف قوله: «لَفُعْلَى صفة محضة» فإنه مخالف لأقوال هؤلاء الذين ذكرتهم.

وقوله: «وشدَّ إبدال الواو والياء لآماً لـ (فُعْلَى) اسماً فإن كان صفة فلا إبدال». يعني أن اللَّام إذا كانت ياءً في (فُعْلَى)، وهي اسم قلبت واواً، وذلك «كالبَقْوَى»^(٤)، والتَّقْوَى، والدَعْوَى والأصل: «البَقَا، والتَّقَا، والدَّعَا» لأنها مشتقات من: «بَقِيت، وتَقِيت، ودَعِيت» وعلة ذلك إرادة الفرق بين الاسم والصف. وخص به الاسم دونها أخف منها، والواو أثقل من الياء فجعل الأثقل مع الأخف تعديلاً^(٥).

= والأبرق: إنها الآن أسماء؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء وإن كانت في الأصل صفات؛ ألا تراهم قالوا: أبرق وأبارق، وأجرع وأجارع، فصرفوا: أبرقاً وأجرعاً وجمعوهما على مثال: أحمد وأحمد وأبدلوا اللام في فُعْلَى كما أبدلوا في فُعْلَى لضرب من التعادل، وكانت الأسماء أحمد لهذا من الصفات لخفت الأسماء... فأما القصوى فشاذ.

وفيه ١٦٣/٢: «فأما قولهم في الاسم العلم: «حُزوى» فنظير مَلَوْرَةٍ، ومُجِيبٍ، لأن الأعلام كثيراً ما تخرج على الأصل. وقالوا: «خذ الحُلوى وأعطيهِ المرى» فيجوز أن يكون صفة أقيمت الموصوف؛ لأنهم يريدون: الحلاوة والمرارة فمعنى الفعل فيها».

(١) [إذا] ساقط في الأصل.

(٢) في الأصل: غير وهو تحريف.

(٣) في شرح المفصل ١١٢/١٠: «قال صاحب الكتاب -يعني الزمخشري- «وفُعْلَى تقلب واواها ياءً في الاسم دون الصفة فالاسم نحو: الدنيا والعليا والقصيا، وقد شدَّ القصوى وحزوى، والصفة قولك إذا بنيت من غزوت: غزوى».

(٤) في شرح الشافية ١٧٨/٣: «البَقْوَى: من الأبقاء وهو الرحمة والرعاية».

(٥) في المصدر السابق قال ابن يعيش ١١٢/١٠: «وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة إلا أن التغير هنا مخالف للتغير في فُعْلَى لأنك هنا قلبت واوه ياءً وفي فُعْلَى قلبت ياءه واواً وذلك لضرب من التعادل.»

وأيضاً فالصفة لا تخلو عن نوع ملاحظة الفعل المضارع قلباً وتصحيحاً، ولذلك اعتل: «قائم، وبائع» ولم يعتل: «مقاوم ومبايع»، فإن قلب الاسم، أحمل من الصفة فالقلب به أولى لأنه مكون الفرق، إذا أدوم وأبقى.

وقال أبو الفتح: «إنما قلبوا هنا لأنهم قد قلبوا لام (فُعْلَى) بالضم إذا كانت لامها واواً طلباً للخفة نحو: «الدنيا، والعليا» فلما قلبوا الواو في هذه عوضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع ليكون ذلك ضرباً من التعويض والتكافؤ»^(١).

ومن المسائل المذكورة ها هنا: «العَوَاء» قال صاحب الصحاح^(٢): «العَوَاء: كوكب، وقيل: هي نجوم مجتمعة» قال أبو علي في المسائل الشيرازية: «ذكر أبو إسحق الزجاج أنها مأخوذة من: «عويث يده» أي: «لويتها»، وذلك الذي فيها، وأصلها: «عيوا» فقلب الياء واواً وأدغمت الواو في الواو.

وقال أبو علي: «قولهم: «للعرف ريًا» لا يخلو أن يكون من باب «طويت» أو من باب: «حييت»، ومن أيها كانت فهي زائدة، فإن كانت من الأول يجب أن يقال: «رَوًا» وإن كانت من الثاني.

كما في: «نقوى» فيصير: «ريوا» ثم يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في الياء، وهذا

= وينظر ١١١/١٠. وشرح الشافية ١٧٨/٣.

(١) في المنصف ١٦٢/٢: «قال أبو الفتح: قوله -يعني أبا عثمان- «من ذا الباب» يريد به من باب ما لأمه معتل يقول فكما قلت في الاسم: عَدْوَى، وفي الصفة: شَهْوَى فاجريتهما على الأصل في الاسم. والصفة من باب فُعْلَى كذلك تجري على فُعْلَى من الياء على الأصل اسماً وصفة، ولأن فُعْلَى في هذه الجهة نظيره فُعْلَى في تلك الجهة، فإذا كانوا قد قلبوا الواو إلى الياء في الدنيا والعليا، فهم بأن يقرّوها فيما هي فيه أصل أجدر. وهذا مع أن القياس ألا يقلب الأخف إلى الأثقل فإذا جاء الشيء على ما ينبغي فلا مسألة فيه، ولا اعتراض عليه». وينظر المصدر نفسه: ١٥٨/٢.

(٢) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي إمام في النحو واللغة والصرف.

صاحب الصحاح: توفي سنة ثمان تسعين وثلاثمائة.

ينظر البغية: ٤٤٦/١، ابنه الرواة: ١٩٤/١، البلغة ٣٦.

لا يجوز لأنه يفضي إلى انقلاب الحرف مرتين فيجتمع في الحرف إعلاان.

وعندي فيه نظر وليس موضع بيانه^(١).

وأما «صفة فلا تغير ذلك نحو: حَزَيَا، وَحَدَيَا»^(٢).

قال:

«فَصُلُّ. تُبْدَلُ الْأَلْفُ بَعْدَ فَتْحَةٍ مُتَّصِلَةٍ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَ فِي الْأَصْلِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَا بَعْدَهُمَا، أَوْ يُعَلَّ». ٢٠١

قلت:

الفصل يتضمَّن إبدالَ الالف وحذفَ الواو والياء، فاعلم أنَّ الالف تُبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا تَحَرَّكَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا؛^(٣) وَعُلِّلَ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ.

الأول: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ بِحَرَكَتَيْنِ، فَإِذَا انضَمَّ إِلَى ذَلِكَ حَرَكَتُهُ وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ أَجْتَمَعَ فِي التَّقْدِيرِ أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِي كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ مُسْتَقْتَلٌ فَاجْتَنِبُوهُ كَمَا اجْتَنَبُوا مَا هُوَ دُونَهُ فِي الثَّقَلِ مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِينَ فِي مَدٍّ فَفَرُّوا إِلَى الْإِدْغَامِ، كَذَلِكَ هُنَا فَرُّوا إِلَى الْقَلْبِ.

والثاني: أَنَّ الْوَاوِ وَالْيَاءَ إِذَا تَحَرَّكَ صَارَ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مَدٍّ فَالْوَاوُ الْمَفْتُوحَةُ كَوَاوٍ وَأَلْفٌ، وَالْمَكْسُورَةُ كَوَاوٍ وَيَاءٌ، وَالْمُضْمُومَةُ كَوَاوِينَ، وَكَذَا حُكْمُ الْيَاءِ^(٤)، وَاجْتِمَاعُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مُسْتَقْتَلٌ، فَقَلَّبُوهُمَا إِلَى الْأَلْفِ لِأَنَّهُ حَرْفٌ تَوْمُنُ مَعَهُ الْحَرَكَةُ^(٥).

(١) ينظر: التكملة: ٦٠٠، المنصف: ٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية ١٧٧/٣-١٧٨.

(٣) ينظر شرح الشافية ١٥٧/٣ وما بعدها.

(٤) فالياء المفتوحة كياء وألف، والمكسورة كياء وياء، والمضمومة كياء وواو.

(٥) ولأنَّ الالف أخفُّ من الياء والواو، واللجوء إلى الخفة سبيلهم في لغتهم الجارية على الخفة والسهولة في النطق.

والثالث: قاله السيرافي^(١) وهو أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ^(٢) لَوْ سَلِمَتْ فِي الْمَاضِي لَلَزَمَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: «بِيعَ، وَقَوْلٌ» لَلَزَمَهُمْ أَنَّ يَقُولُوا فِي الْمُسْتَقْبَلِ: // «يَبِيعُ» ٢٠٠/و وَيَقُولُ» حَيْثُ جَعَلُوا الْمَاضِي بِمَنْزِلَةِ: «يَقِيلُ» فَيُضَمُّ الْوَاوُ وَتَكْسَرُ الْيَاءُ، وَذَلِكَ ثَقِيلٌ لِثَقُلِ الْأَفْعَالِ: «قَاوِلٌ»^(٣).

وفي هذا نَظَرٌ. وَذَلِكَ بِهِ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ إِعْلَالُ الْمَاضِي تَبَعًا لِإِعْلَالِ الْمَضَارِعِ، وَإِعْلَالُ الْمَضَارِعِ هُوَ الْأَصْلُ^(٤)، وَإِنَّمَا إِعْلَالُ الْمَضَارِعِ إِنَّمَا كَانَ لِثَقُلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ، وَالْكَسْرِ عَلَى الْيَاءِ مَعَ سَكُونِ مَا قَبْلَهُمَا. وَقَدْ اسْتَقْصَيْتُ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ: (الاسعاف بتممة الانصاف)^(٥).

وقوله: «بعد فتحة متصلة» يريد أنه لا يكون بين الفتحة والواو حاجز، أو لا ترى

(١) السيرافي: هو يوسف بن الحسن بن عبد الله المرزبان. توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة.

ينظر البغية ٣٥٥/٢ والبلغة ٢٩١.

(٢) يعني بالأفعال نحو: قال، وباع، ودعا، ورمى، والالف في كلٍّ منها متقلب عن الواو أو الياء. والأصل: قول، وبيع، ودعوى، ورمي. وفي كلٍّ منها تحركت حرف العلة وفتح ما قبلها ولم يكني بعدهما موجب للفتح. بخلاف: غزوت ورميت فقد انفتح ما قبل الواو والياء فيهما وسكنا فلذلك لم يقلبها.

ينظر شرح الشافية ١٥٩/٣.

(٣) في شرح المفصل ٦٨/١٠: «أما قاول فلأن قبل الواو الفاء والألف لا تقبل الحركة، ولا تنقل إليها الحركة».

(٤) في المصدر السابق ٦٦/١٠: «والذي يدل على أنَّ الاعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صحَّ المضارع ألا ترى أنهم قالوا عور وحول فصححوهما قالوا: يعور ويحول وعاور وحاول فصححوها هذه الأمثلة لصحة الماضي، وكما أعلوا المضارع لاعتلال الماضي أعلوا الماضي لاعتلال المضارع، ألا تراهم قالوا: أغزيت وأدعيت وأعطيت وأصلها الواو لأنها من غزا يغزو، ودعا يدعو وعطا يعطو فقلبوها الواو فيها ياء حملاً على المضارع الذي هو: يغزي ويدعي ويعطي طلباً لتماثل ألفاظها وتساكلها من حيث أنَّ حكم كلِّها جنس واحد».

(٥) من تصانيف ابن إياز، قلنا: ولعله الكتاب الذي ذكره السيوطي في ترجمته باسم (الاسعاف في الخلاف)، بل نكاد نجزم به، لأنَّ الإنصاف هو في الخلاف بين الكوفيين والبصريين. وفوق كل ذي علم عليم.

قولك^(١): «قاو، وباع» فهما وإن وقعا بعد فتحة لكنهما ليسا متصلين بها إذ بينهما حاجز وهو الألف.

فإن قيل: يشكلُ بقولهم: «كساء، ورداء» وقول التصرفيين إنه قُلِبَتِ الياء ثم قلبت الالف؟

فالجواب: أن نهم هنا طريقتين:

الأولى: أنهم أجروا الألف مجرى الحركة، وإذا كان كذلك فالواو والياء متصلان بالألف الجارية مجراهما.

والثانية: أن الساكن حاجز غير حصين، فإذا كان صحيحاً فالمعتل أولى بأن يكون كذلك، فكأنهما ووليا الفتحة حتى قبل الالف، ولو أن المصنّف قال: بعد فتحة متصلة لفظاً أو تقديرًا لكان جيداً.

نعم ربما كان يذهب إلى أنهما قلبا همزة من أول الحال، وقد استجاده عبد القاهر، ولا يحتاج إلى الاحتراز إذاً.

وقوله: «من الواو الياء المتحركة في الأصل» يحتز به من أن تكون الحركة عارضةً، ووذالك كقوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣)،

(١) في شرح الشافية ١٧٣/٣-١٧٤: «إنما قلب الواو والياء المذكورتان الفاء ثم همز لما ذكرنا في قلب الواو والياء الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم يجتمع الساكنان فلا يحذف الأول مع كونه مدةً ثلثا يلتبس ببناءً ببناءً، بل يجب قلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للالف، وهو الهمزة، لكونهما حلقين، إذ الأول مد لا حظ لها في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واو أو ياء، لأنه إنما فر منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما الفاء، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء؛ لأن قلبهما الفاء مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما، إذ الآخر محلّ التغيير».

(٢) من سورة البقرة: ١٦ وتامها: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ فَمَا رِيحَتْ بِحَدِيثِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

(٣) من سورة البقرة: ٢٣٧ وتامها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وذلك لأنها هنا لا لتقاء الساكنين؛^(١) وكذلك قولهم: «صنو، سي» في تخفيف: «صنو، أو سي» إذ أصلهما السكون، وإنما تحرّكا عند التخفيف، والتحقيق يزيله ويردّه إلى السكون الأصلي.

وقوله: «إن لم يكن ما بعدهما» تحتز به من: «دعوى، ورميا» لأنهما لو قلبا الفاء وبعدهما الف الثانية لوجب حذف اللفظ الأولى دون التي للثنية، لأن هذه الثانية لمعنى بخلاف الأولى فيبقى اللفظ في الثنية كاللفظ في الواحد؛ وكذلك: «(٢)» و«عليان» لو قلبا فيهما لالتقى ألفان: الألف المتصلة وألف (فعلان) الزائدة، فتُحذف الأولى دون الثانية ذلك لأنه يصاحب التّون ويلازمها فلا يجوز حذفها دونها فيبقى: «ران وعلان» فيصير وزنه: (فعلان) معتلّ اللام: (تفعال) ولائمهُ نونٌ وصلٍ إنما لم يقلبا لخروج الكلمة بالألف والنون عن الفعل^(٣).

وقوله: «أو يُعَلّ» يحتز به من «هوى، وشوى» وذلك لأن الأصل: «هويّ، وشويّ» فقلبَتِ الياء التي هي لام الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يقلبوا العين التي هي الواو لثلا يجتمع إعلالان متواليان في كلمة واحدة.

(١) الساكنان الواو بعد جزم الفعل و(ال) التعريف بعدها. وقد قرأ بتخفيف ضمة الواو في: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾. ينظر التبيان للطوسي ٨٢/١.

(٢) كلمة غير مفهومة رسمها (روان).

(٣) القاعدة العامة في ثنية المقصور تحدد بقلب الفه واو أو ياء تخلصاً من التقاء الساكنين وهما الف المقصور وعلامة المثني (الالف أو الياء الساكنين في حالتي النصب والجر) ولهذا وجب تحريك الواو والياء المنقلبة إليهما الالف. وإذا كانت الالف محذوفة قبل الثنية وجب ردّها ومعاملتها معاملة الثابتة. ولا يسوغ بعد هذا قلب الواو والياء الفاء مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لوجود مانع من القلب بعدهما وهو الف الثانية لما مرّ في باب القلب، والياء محمولة على الالف لأنها فرعها، ولو أنّا قلبنا أحدهما الفاء لوجب حذف الالف تخلصاً من الساكنين اللذين أولهما حرف مدّ وبذلك يحصل لبس بين المثني والمفرد عند إضاف المثني. فلو قيل: علان مثلاً بحذف الألف فالنون كفيفة بدفع اللبس بين المثني والمفرد، فإن أضفنا ذهب النون فيقال: علا زيد فلا يعلم المقصور أهو مفرد أم مثني.

فإن قيل: فهلاً أعلوا العين، وصححوا اللام فقالوا: «هاوى» وشاوى؟

والجواب: أن إعلال اللام أولى من إعلال العين لتطرفه، ولذلك يكثر الحذف فيه^(١). والضمير في قوله: «ويعل» يرجع إلى ما بعدها، والتقدير: أو يُعل ما بعدها، وهذا بين.

قال:

«أو يكون ما هما فيه كـ «عور» فإنه محمولٌ على: «عور»، أو كـ «العور» فإنه محمولٌ على: «عور»، أو كـ «اجتوروا» فإنه محمولٌ على: «تجاوروا»، أو كـ «الجولان» والصوري» فإن في آخرهما زيادٌ تخصُّ الأسماء».

قلت:

اعلم أنهم لم يقلبوا الواو في: «عور» الفاء وإن تحركت وانفتح ما قبلها لأنه محذوف من «عور»، ومنتقص منه فجعل تصحيحه إماراة على ذلك^(٢).

(١) في شرح الشافية ١١٢/٣-١١٣: «بتصرف»: أما فَع بالكسر مما عينه ولامه واو، ولا بُدَّ من قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها. فكل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها: متحركة كانت أو ساكنة، قلبت ياءً للاستتال، والاستتال باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط، إما بالقلب أو الإدغام؛ لما عرفت، فبعد قلب الثانية ياءً لو قلبت الأولى لاجتماع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز كما مر، وأما «هوى» فقد أعلت اللام أيضاً بقلبها الفاء، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين، حذراً من الإعلالين، وقوي من المضاعف بالواو بدليل القوة، وحسى من المضاعف بالياء إلا عند المازني، وهوى مما عينه واو، ولا مئة ياء، وكذا: طوي بدليل: طيان، ولم يُعل في: حتى بقلب العين عند المازني؛ لأن أصله: حيوة عنده، أو لأنه مثل طوي.

(٢) في الممتع ٤٨٣/٢: «بتصرف»: «وإن كان على وزن «افعل» أو «افعال» نحو أبيض وأبيض، وأعور وأعور فإن العين تصح ولا تعتل، وإنما لم تعتل لأنك لو أعللت: أبيض وأعور لقلت: باض وعار فيلبس بـ «فاعل»... وكذلك لو أعللت: أبيض وأعور للزمك أن تقول: باض وعار فيلبس بـ «فاعل».

وسبب الالتباس هو نقل الحركة أعني الفتحة التي على الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، ثم تحذف الف الواصل لأن السكون قد زال ومن ثم قلب أو الياء الفاء لتحركهما أصلاً وانفتاح ما قبلهما لفظاً.

ومثله تصحيح: «محيط» لما كان محذوفاً من: «محتاط» وإنما حذفت الزوائد لضرب من التخفيف والمبالغة فـ «عور» صحيح لا تنقله من: «أعور»، و«عور» صحيح لأنه مصدر: «عور»، والمصدر تبع الفعل في الصح والاعلال.

فإن قيل: فهلاً عكس الأمر، وكان صحة الفعل لصحة المصدر؟

فالجواب: أن الفعل هو الأصل في الزيادة والاعلال لكونه أصلاً في التصرف، وكون الاسم أصلاً في الجمود، ألا ترى إلى قول التصريفيين: لا يجمع زائدان أول كلمة إلا أن تكون جارية على فعل كـ «مطلق» وكذلك لا يُراد أول الرباعي إلا فيه كـ «مُدحرج».

وقولهم: «إنما يُعل الاسم إذا كان على وزن الفعل، إن خرج عنه لم يُعل، فلذلك حمل صح المصدر على الفعل، ولم يُعكس؛ وأيضاً فلو جعل المصدر الأصل في ذلك لم يكن لتصحيحه وجه بخلاف الفعل إذ هو كما قدما مُنتقص من: «اعوار»، وكذلك: «اجتوروا» فحمل في التصحيح على: «تجاوروا»^(١).

وقوله: «أو الجولان والصوري»^(٢) فإن آخرهما زيادة // تخصُّ الأسماء». ٢٠/ظ

اعلم أن في «الجولان» وشبهه خلافاً، فنقل الزعفراني في تصحيحه أن سيبويه يذهب إلى أن التصحيح إنما كان فيه لإحقاق الألف والتون واختصاص ذلك بالاسم دون الفعل، و«هاهان، وداران»^(٣) عنده شاذ والقياس: «موهان، ودوران»^(٤).

(١) في المنصف ٣٠٥/١: «قال أبو عثمان: ومما يجيء على أصله لأن معناه معنى ما لا يُعْتَل كما جاء «عور وحول» لأنه في معنى: «اعور واحول»: اجتوروا، وازدجوا، واعتوروا، واهتوشوا لأن معناه: تجاوروا، وتزاجوا، وتهاشوا ولولا ذلك لأعتل.

ألا تراهم قالوا: «اختاروا، وابتاعوا» حين لم يكن في معنى: تفاعلوا.

وينظر الكتاب ٤٤٣-٤٤٧ وشرح الشافية ٩٨-٩٩.

(٢) الجولان مصدر الفعل (جال). والصوري: اسم موضع. وينظر الممتع ٤٩١/٢.

(٣) «ماهان» اسم موضع. وداران: اسم رجل. وهما أعجميان. وينظر:

(٤) في الكتاب ٣٦٣/٤: «وأما فعلاً فيجري على الأصل وقعلى، نحو جولان وحيدان، وصوري =

قال أبو علي: «ويَقْوِيه تكسيروهم الكلمة عليها، وذلك نحو: «سِرْحَان»^(١): وسَرَّاحِين، و: ورَسَّان»^(٢)، وراشِين» فهذا كـ «سَرْدَاح»^(٣).

والمبرد يقول: إنَّ الالفَ والتَّونَ لا تخرِجُهُ عن شبه الفعل لأتھما غيرُ معتدَّ بهما حيث قَوِيَّ بهما الانفصال، ولهذا يصغَّر الاسمُ ثمَّ يؤتى بهما كما يصغَّر ما فيه الياء ثمَّ يؤتى بها^(٤).

قال أبو علي الفارسيّ مقولاً له: تصغيرهم «زَعْفَرَانًا»^(٥) على: «زُعْفِرَان» فنقلوهما في

جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل، نحو لجَوْلٍ والغَيْرِ واللَّوْمَةِ، ومع هذا أتھم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو: غَزَوَانٍ، وَتَزَوَانٍ، وَتَفْيَانٍ. ويُسْرَكَان في المعتل الأقوى... وقد قال بعضهم في فَعْلَان وفَعْلَى: كما قالوا في: فَعْلٌ ولا زيادة فيه جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: دران من دار يدور، وحادان من: حاد يَحِيدُ، وهامان، ودالان، وهذا ليس بالمطرود كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها.

وينظر: التكملة ٦٠٠، وشرح الشافي ١٠٧/٣، والممتع: ٤٩٢/٢.

(١) في اللسان (سرح) ٣١٠/٣: «السَّرْحَان: الذئب والجمع: سَرَّاح وسَرَّاحِين وسَرَّاحِي بغير نون، كما يقال: ثعالب وثعالي...»

(٢) في اللسان (ورش) ٢٦٦/٨: «الْوَرَّشَان؛ طائر شبه الحمامة... والجمع: الوارَشِين، والورَّشَان أيضاً... والورَّشَان: الكبير».

(٣) في اللسان (سردح) ٣١١/٣: «السَّرْدَاح والسَّرْدَاحَة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم... وجمعها: السَّرَادِح، والسَّرَادِح أيضاً جماعة الطلح...». وفي التكملة ص ٦٠٠: «وأما التَّفْيَان والتَّزَوَان فإنما صحتا لسكون ما بعدهما وهو الالف، ولو لم يصحَّ لأشبه فَعْلَان من غير الياء والواو. وأما صحته في باب العين نحو الطوفان فإنه خرج بزيادة الالف والتَّون من شبه الفعل كما خرج بألف التَّائِيث منه في قولهم: صَوْرَى، وَحَيْدَى، وداران، وماهان شاذ عند الجمهور».

وينظر الكتاب ٦٤٦/٣.

(٤) ينظر المقتضب ٢٦٦/٢. وقد عدَّ المبرد سِرْحَان ملحقاً ولذلك يقال في تصغيره: سُرَّاحِين، وفي جمعه: سَرَّاحِين.

وينظر المصدر نفسه: ٣٣٠/٢، ٢٣٧.

(٥) في التكملة ص ٤٩٥-٤٩٦: «وتقول في (زَعْفَرَان، وَعُقَيْرَان: زُعْفِرَان وعُقَيْرَان كما فعلت ذلك بِسَعْدَان، وتقول في: سِرْحَان وَحَوَّامَان، وسُلْطَان: سُرَّاحِين، وَحَوَّامِين، وسُلْطَانِين لأنك تقول سَرَّاحِين، وَحَوَّامِين، وسُلْطَانِين... وتقول في وَرَّشَان: ورَّشِين لأنهم قالوا: وارَشِين».

التصغير دليل على ذلك: «فماهان وداران عنده قياس، و«الجَوْلَان» شاذٌّ.

وقيل لما صحَّح: «الثَّورَان، والعِلْيَان»^(١) وحرف العلة فيه لامٌ، واللام محلُّ التغير صحَّح في بعض المواضع العين «كالجَوْلَان» إذ العين أولى بالتصحيح من اللام لتوسطها، والتغير إنما يسلط على الأطراف؛ «والصَّوْرَى» صحَّح لاتصال الالف التي هي للتأنيث به، ولا شك في أنها لازمةٌ مخرجة للبناء عن أبنية الأفعال.

قال:

«أو يقصد التنبيه على الأصل كـ «مَوْدٍ، غَيْبٍ».

قلت:

اعلم أنَّ العرب إذا طردوا الاعلال في كلامهم أخرجوا بعض الكلمات مصححاً تنبيهاً على الأصل، وذلك كما مثَّلَ به من: «الْقَوْدِ»^(٢) و«الغَيْبِ»^(٣). وكأنَّهم لما راموا ذلك نزلوا الفتحة منزلة الحرف فصار (فَعْلٌ) كـ: (فَعَالٍ)، وجرى «قَوْدٌ» في التصحيح مجرى: «جَوَارٍ» و«غَيْبٍ» مجرى: (سيال) فقد انعكس التقدير في الحركة إذ هي سببُ الاعلال في: «قام»، وهنا هي السببُ في الصَّحَةِ، ويدلُّك على إجرائهم الحرف مجرى الحركة قوله^(٤):

(١) في الممتع ١٢٣/١: «فأما قولهم: رجل عليان» فمن الوصف بالاسماء لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف، لأنَّهم قد قالوا: ناقة عليان، فوصفوا به الناقة، ولم يدخلوا التاء. ومذهبنا أنَّ الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء».

والعليان: الطويل الجسم، الضخم.

(٢) في اللسان (قود) ٣٧٤/٤: «وقد قود قوداً... والقَوْد قتل النفس بالنفس شاذ كالحوكة والخَوْنَة».

(٣) في اللسان (غيب) ١٤٧/٤: «وقوم غَيْبٍ وَغِيَابٍ وَغَيْبٍ وَغَابُونِ والآخرة اسم للجمع وصحت الياء تنبيهاً على أصل غاب وإنما ثبتت فيه الياء مع التحريك لأنه شبه بصيْد...».

(٤) البيت لمرة بن مَخْكَان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣، وروايته كما أثبتنا وفي المخطوط: لا يهتدي الأيك، وهو تحريف ظاهر. والبيت له في الخصائص ٥٢/٣. وجمادى: =

في ليلة من جمادى ذات أندية

لا [يُصِرُّ الكلبُ] من ظلماتها الطُّنبا

و«أندية»: (أفعلةً وأفعلة) تكسير: (فَعَال) ك «جَرَاب وأَجْرَبَة»^(١) فلولا إجراؤهم: «نوى» مقصوداً مجرى: «بداء» ممدوداً لما جاز ذلك.

وهنا تنبيه: في التنبيه على الأصل.

وذلك أنه جاز في الأسماء دون الأفعال، وذلك لما تقدّم من فرعيه الاسم في الاعلال، وأصالة الفعل فيه، وجاز في العين دون اللام لقوة العين وضعف اللام، وكثُر في الواو، وقُلَّ في الياء لقرب الياء من الالف وبُعد الواو عنها.

واختم هذا البحث بفائدة وأقول: صرّح أبو الفتح والعبدى بأن قلب الواو الياء الفاء إنما كان بعد إضعافهما، ولا يقدّر انقلابهما متحركين لأنهما بها تحصنا من التغيير^(٢).

فإن قيل: فهلاً قلباً في: «القول والبيع»؟

فالجواب: أن الحرف إذا كُرِهَتْ الحركة عليه جُعِلَ تسكينه وُصِّلَ إلى تغييره، فإذا كان ساكناً فلا كراهية فيه.

= شهر البرد، وهو عند العرب الشتاء كله. وأندية: جمع ندي المجلس. والطنب: حبل الخباء. وأول هذه الحماسية:

يا ربة البيت قومي غير صاغرة ضُفِّي إليك رحال القوم والقربا

وهو له في المقتضب ٨١/٣ وشرح شواهد الشافية ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢٠٨/٤.

(١) في اللسان (جرب) ٢٥٣/١-٢٥٤ الجرب معروف.. والأنثى جرباء، والجمع: جُرب وجَرَبِي وجراب وقيل: الجراب جمع الجُرب.. وقالوا في جمعه: أجارب.. والجرب قدر ما يزرع فيه من الأرض، والجمع أجربة وجربان..»

(٢) ينظر السنصف ٢٥١/١-٢٥٢.

وقال السخاوي^(١) قلبا متحركين لثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أن التغيير كلما قلّ كان أولى، وعلى قولها يحصل تغييران: إسكان وقلب، وعلى قولي يحصل تغيير واحد، وهو القلب^(٣).

والثاني: أن هذا الاسكان لم يلفظ به فلا فائدة في تقديره.

والثالث: أن المقصود الاسكان، فلو سكن لم يكن وجه إلى القلب.

وعندي لا يلزم ما ذكره، وذلك لأن الانقلاب بموجب ما يقتضيه التصغير لا ينكر، أو (٤) التغيير الذي في: «خطايا» وأنه يقدّر أن الياء منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الياء في: «خطية»^(٥)، ولم أجد أحداً أنكر ذلك حيث اقتضاه القياس، وكذا الناس استحسّوا

(١) السخاوي: هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهمداني المصري السخاوي تلميذ الشاطبي والتاج الكندي.

له شرح المفصل، وسفر السعادة، وشرح الشاطبية. وغيرها.

مولده سنة ثمان أو تسع وخمسن وخمسائة، ومات بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

ينظر البلغة ١٦٦-١٦٧، والبلغة ١٩٢/٢-١٩٤.

(٢) لم نعر على هذه الأوجه فيما تيسر لنا من آثار السخاوي رحمه الله وهي على الأرجح في كتابه المفقود: شرح المفصل.

(٣) يرى أكثر الصرفيين أن الاعلال ثلاثة: إعلال بالقلب كما في قام، وسار، واختار، واستهدى، ورماء، وغير ذلك والأصل: قَوَامٌ، وَسَيَرٌ، وَاخْتَرٌ، وَاسْتَهْدَى، وَرُمِي، ففيها جميعاً تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء، تستوي في ذلك الأفعال والأسماء. وقد يكون الاعلال بقلب حركة أخرى لمناسبة حرف العلة، وإعلال بالنقل (بالتسكين)، كما في: يقوم والأصل يَقُومُ بنقل ضمة الواو إلى القاف الساكنة قبلها وسكنت الواو. وكذلك (يسيل) والأصل: يَسِيلُ وإعلال بالحذف كما في مثل (وعد) وأصله: (يوعد) فحذفت الواو تخفيفاً. وقد يكون الاعلال في الكلمة الواحدة باحدى هذه الصور الثلاث، وقد يكون بصورتين، وقد يكون بالصور الثلاث مجتمعة.

(٤) طمس بمقدار كلمة. ونظنه: لا يزال.

(٥) أصل خطايا: خطاءي، فتحت الهمزة فصارت: خطاءي. ثم قلبت الياء الفاء لتحركها وفتح ما قبلها فصارت: خطاءاً، فاجتمع ما يشبه ثلاث الفات فقلبت الهمزة ياء فصارت: خطايا على وزن فاعل، ومثلها: قضايا جمع قضية، وسجايا، وهدايا، وبرايا، ورزايا.

الباب الذي وسمه أبو الفتح بباب ملاطفة الصنعة ومبناه على التدريج في القلب، وأنه لا يقلب ذلك من غير ملاطفة^(١).

وقوله: «السكون» لا يلفظ به غير لازم لأن كل ما يقدر بسكونه لا يلزم النطق به، ألا ترى أن «قيل» حيث تُقلب // الكسرة في الواو إلى القاف ثم قلبت الواو^(٢) ياءً ليس لقائل أن يقول: هذا لا يجوز لعدم النطق به، وهذه الأشياء التي يقولها التصريفيون إنما تقدّر أصلاً لازماً ووقتاً ومولداً لغرض السكون، فلو حمل لما قلبت الواو والياء الفأ غير لازم لأن الغرض القلب إلى حرف تؤمن معه الحرك، وهو الألف وليس هو مطلوباً لنفسه^(٣)، فاعرفه.

قال:

«ويُحذفان بعد الابدال إن ضُمَّتا، أو كُسِرَتَا لامين قبل واو أو ياء ساكني مُفَرَّدة».

قلت:

يريد بذلك قولك: «هؤلاء غازين، ومررت بغازين» وأصله: «غازون وغازون» فاستثقلت الضمة والكسر على الواو وهو الزاي بعد إسكانه، إذ الحرف يستحيل استعماله بحركتين، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين هم واو الجمع أو ياءؤه.

= ينظر: المنصف ٢/ ٥٤-٥٥، والممتع ١/ ٣٨٠.

(١) ملاطفة الصنعة: تغيير شيء من الكلام من صورة إلى صورة بعد التأني له وتعليقه بعلة مجوزة.

ينظر الخصائص ٢/ ٤٧٠.

والمصطلح اللغوي عن ابن جني من خلال الخصائص ٢٢-٢٣.

(٢) والأصل: «قُول» فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم قلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وينطبق ذلك على الماضي المجهول إذا كان أجوف عنه واو سواء أكان ثلاثياً مجرداً مثل: صيد أم مزيداً بحرف مثل: أجيب، أو بحرفين مثل: أعيد، أم بثلاثة مثل: أستدين.

(٣) ينظر المنصف ١/ ١٩٠.

وكذا حكم ما لامه ياءً نحو قولك: «هؤلاء رامون، ومررت برامين» والأصل: «راميون» فعل ما ذكرنا^(١).

وإنما نُقِلَتِ الضمة في: «غازون ورامون» ولم تحذف محافظة على واو الجمع، وصوناً لها عن التغيير، ألا تراك لو حذفتها لَوَلِيَتِ الواو المذكورة كسرة الزاي والميم، فكان يجب قلبها ياءً.

فإن قيل: أما علة النقل مع الواو فواضحة ولكن الأشكال مع الياء لو لم تقدّر نقل الكسرة من الياء إلى ما قبلها لم يتغير لأن ما قبلها مكسور؟

فالجواب: أن قاعدة العرب والنحاة أنه إذا حصل في بعض الكلمة إعلال لعلّة أُعِلَّ في ياء تُحملُ عليه وإن خلا منها، ألا ترى أن حذفهم الواو من: «أعِدُّ، وبعِدُّ، ونِعِدُّ» حملاً على: «تَعِدُّ»، وكذلك حذفوا الهمزة من: «مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ، ونُكْرِمٌ» حملاً على: «إِكْرِمٌ»^(٢). وكذلك حمل قلب الواو ياءً في: «رايت غازياً» على: جاني الغازي،

(١) وكذا قولهم: هؤلاء يدعون ويرمون وأنت تدعين. والأصل: يدعُون، ويَرْمِيُون. فاستثقلت الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء فحذفت، فسكنت الواو أو الياء فالتقى ساكنان: الواو أو الياء والضمير، فحذفت الواو أو الياء، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، وهكذا الأمر في كل فعل ناقص لامه واو أو ياء واسند إلى واو الجماعة ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، أو إلى ياء المخاطبة مضارعاً أو أمراً تحذف لامه عند هذا الإسناد لالتقاء الساكنين وكذلك تحذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً نقول: قاضون، والأصل: قاضيون، ومحامين، والأصل: محاميين.

(٢) في المنصف ١/ ١٩١: «حذفوه في قولهم: أعِدُّ ونِعِدُّ وتَعِدُّ وإن لم يكن هناك ياء لأنهم لو قالوا: أنا أَعِدُّ، وهو يَعِدُّ» لاختلاف المضارع فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو. فحمل ما لا عل فيه على ما فيه علة.

فهذا مذهب مطرّد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم. ومثل «تَعِدُّ» قولهم: أنا أكرّم. فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرّم) لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: «أنا أؤكرّم» فحذفوا الثاني كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: «نُكْرِمٌ ونُكْرِمٌ ويكرّم» فحذفوا الهمزة وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم.

ومررت بالغازي». وهنا قُدر إبدال الكسرة قبل الياء كما فعل ذلك بالواو.

ومثله ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ «أخوك» واخواته حركات العينات فيها تابعة للحركات المقدرة في لاماتها، إذ أصله «أخو» بفتح الخاء، ويجمع على (أفعال) و(أفعال) جمع: (فعل) بفتح العين كـ «علم وأعلام، وجبل وأجبال» ثم ضمت العين، وكسرت إنباعاً للضمّة والكسرة المقدرتين.

وكذا يقدر الاتباع في (أخاك)، ويحكم بأن فتحة الخاء غير فتحة: «أخو» حملاً لحالة النصب على الرفع والجر^(١).

قال:

«فصل. تبدل التاء من فاء» الافتعال وفروعه إن كانت واواً أو تاءً غير مبدلة من همزة.

قلت:

إذا بنيت (افتعل) ممّا فاؤه واو، أو ياءً فإنك تقلب الواو والياء تاءً وتدغمهما في تاء افتعل وذلك نحو: «اتزن يتزن» فهو: «متزن»، والأصل: «إوتزن، وموتزن»^(٢) تفعل به ما ذكرنا.

وكذلك: «تسرّ وتسرّ» من: «اليسر» أو من: «اليسار». (٣) والعلة في ذلك أنهم لو لم يقلبوها تاءً لزمهم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: «إتزن»

(١) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (الثانية). وشرح المفصل: ٥١/١، وما بعدها.

(٢) ولا يقال في: اتزن، اوتزن، ولا في: اضرب، اضرب، ولا في: متزن، موتزن، وإن كانت هذه هي الأصول لما هو مستعمل، فللعرب في لغتهم أصول مرفوض الاستعمال مما لا يحصى. قال ابن جني: «والعلة في أن لم ينطق بتاء: افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها - يعني أبا عثمان وهي حروف الاطباق - أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجوه بتقريب حرف من حرف».

المنصف ١/٣٢٤-٣٢٥.

(٣) كلمة غير مفهومة.

وايتزن» في الأمر والفاء إذا انفتح ما قبلها في لغ من يقول: «يا جل»^(١)، وذلك نحو: «ياتزن ثم ترد إلى الواو. وإذا انضم ما قبلها نحو: «موتزن» وكذلك حكم الياء في التغيير خلا أنها تثبت بعد الكسر، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرهما لتغيير ما قبلهما قلبوهما إلى الحرف جاد^(٢) يتغير ما قبله في التصغير، وهو التاء لأنه قريب المخرج من الواو، وفيه همس يناسب لينهما، وأيضاً يقصدوا بذلك موافقة // لفظه لما بعده فيقع الادغام ويرتفع ٢١/ظ اللسان بهما ارتفاعاً واحداً.

واعلم أن من العرب من يجري ذلك على أصله من غير إبدال^(٣)، ويحتمل من التغيير ما يحتمله أولئك.

وقوله: «من تاء الإفتعال وفروعه» يريد نحو: «الاتعاد، والاتسار وفروعه، هي الماضي، والمستقبل، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول»^(٤).

ولا إشكال في أنها فروعه إذ المصدر هو الأصل عند البصري^(٥).

وقوله: «أو تاء غير مبدلة من همزة» يريد أنك لو بنيت (افتعل) من «أكل» لقلت:

(١) قولهم في: يوجل: يا جل. بقلب الواو ألفاً لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين الياء والواو، وفيها لغات قالوا: وجل يوجل على الأصل ويا جل بالقلب.

ينظر شرح المفصل ١٠/١٩.

(٢) جاد (كذا في الأصل).

(٣) ينظر المنصف ١/٣٢٧-٣٢٨.

(٤) يقال: اتعد، اتسر في الماضي ويتعد ويتسر في المضارع، اتعد واتسر في الأمر، ولا تتعد ولا تتسر في النهي، ومتعد ومتسر اسما فاعل، ومتعد ومتسر اسما مفعول. والأصل: اوتعد، ايتسر يوتعد، وييتسر، ولا يتسر في النهي، وموتعد وميتسر للفاعلين، وموتعد وميتسر للمفعولين.

ويشترط ألا تكون الياء منقلب عن همزة مثل: ايتمن، وأصلها: إيتمن فلا يقال فيها: أتمن.

(٥) ويرى الكوفيون أن الفعل هو أصل الاشتقاق والمصدر مشتق منه وفرع عليه، ولهم في تعزيز رأيهم حجج كثيرة.

ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٢٨)، وأسرار العربي ص ١٧٣، والايضاح في علل النحو: ص ٥٦.

«إِتْكَل»^(١) فقلبت الهمزة الثانية وهي الفاء ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ ووجِبَ القلبُ لاجتماع الهمزتين فهذه الياء لا تبدل تاءً، لأنَّ هذا البدلَ إنَّما يجبُ بدخول همزة الوصل عليها، وذلك غيرُ واجبٍ فيها، ولا مطَّردٌ في تصاريفها، إنَّما يلزُمُ في هذا المثال. وإذا لم تكن أصلاً، ولا لازمة، لم يجزُ ابدالُها لأنَّ الابدالَ في الياء الأصلية قليلٌ؛ إنَّما يكثر في الواو، وجاء في الياء تشبيهاً بالواو، وإذا قلَّ في الياء الأصلية لم يجز في الياء العارضة.

وقال الخوارزمي^(٢): وإنَّما أُبدلَ لاجراء الياء مجرى الواو كما أُلْحِقَتِ الواوُ بالياء في «خُطوات» ساكنةِ الطَّاءِ تشبيهاً. (٣) وذلك لأنَّك لو حَرَكْتَها لانتقلتِ الياءُ واواً لانضمام ما قبلها^(٤)، وإذا كانت الياء لا تكاد تُبدلُ من الياء، فكيف إذا كانت منقلبةً عن همزة؟

قال:

«وتُبدلُ تاءُ الافتعال تاءً»^(٥) بعد التَّاءِ^(٦) وتدغم فيها، ودالاً بعد الدَّالِ الدَّالِ أو الزَّاي،

(١) الأصل في: إِتْكَل: إِنْكَل. همزة إِفْعَل و همزة الفعل الثلاثي المهموز (أكل) التي انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. وعلة القلب هي الفرار من اجتماع همزتين مقوليتين. فإن كانت الياء منقلبة عن همزة مثل: إِيْتَمَن والأصل: إِيْتَمَن فلا قلب أعني لا يقال فيها: إِيْتَمَن بالقلب والادغام.

(٢) الخوارزمي: هو محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي ابن اخت محمد بن جرير الطبري مولده ومنشؤه بخوارزم. توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة. ينظر البغية ١/١٢٥-١٢٦.

(٣) كلمة غير مفهومة.

(٤) في الكتاب ٣/٥٨٠: «وبنات الواو بهذه المنزلة - يعني تحريك العين بضمة - قالوا: خُطوة وخُطوات، وخُطَى، وعُروء، وعُروءات وعُروى. ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعلة فيقول: عُروءات وخُطوات.»

وهم لم يقلبوا الواو لأنَّهم لم يجمعوا فُعلاً ولا فُعَلْ على فُعَلْ وإنما يدخل التثنية في فُعَلات.

وينظر اللسان (خطا) ١٨/٢٥٣.

(٥) في أصل التعريف: «تاء»، وهو تحريف.

(٦) في أصل التعريف: «تاء»، وهو تحريف.

وطاءً بعد الطَّاءِ أو الظَّاءِ، أو الصَّادِ، أو الضَّادِ^(١)، وتدغم في ابدالها الظاء والدال، أو يُظْهَران، وقد تُجعل مثل ما قَبْلُها من ظاءٍ، أو ذالٍ، أو حرف صغيرٍ، وقد تُبدلُ دالاً بعد الجيم.

قلت:

إذا بنيتَ (افتعل) من: «تزد» قلت: «اتَّزد» وأصله: «اتَّزد» فابدلت الياء تاء وادغمت في التاء.

وقوله: «ودالاً بعد الال أو الدال» يريد أنك لو بنيت من: «درا» أي: «دفع» (افتعل) من: «ذكر» قلت: «اذكر»، وأصله: «اذتكر».

والعلة في ذلك أنَّ الدالَ والدالَ حرفان مجهوران والتاء حرف مهموس^(٢) وبينهما تنافٍ وتنافر في الصَّوت فابدلوا التَّاءَ دالاً لأنَّها من مخرجها رغبةً تجانس الصَّوت وفراراً من تنافره.

وقوله: «وطاءً بعد الطَّاءِ أو الظَّاءِ، أو الصَّادِ أو الضَّادِ» يعني أنك إذا بنيتَ (افتعل) مما فاوؤه طاءٌ أو ظاءٌ، أو صاداً أو ضاداً، أبدلت من التَّاءِ طاءً، وذلك نحو: «اطَّرد» وأصله: «اطترد» و«اضطرب» وأصله: «اضترب»، و«اصطبر».

(١) قال أبو عثمان: هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلَّم بها على الأصل البتة كما لم يتكلَّم بالفعل من قال وباع وما كان نحوهنَّ على الأصل، وذلك أنك إذا قلت: افتعل وما تصرف منه وكانت الفاء صاداً أو ضاداً طاءً، أو ظاءً فالتاء مبدلة وذلك قولك: اضطبر ويضطبر ومضطبر، واضطرب يضطرب فهو مُضطرب، وأطلع فهو مَطْلَع، واضطبر فهو مُضطبر، فهذا الكلام الصحيح. المنصف ٢/٣٢٤.

(٢) المجهور حرف أشيع الاعتماد من موضعه، ومَنَعَ النفس أن يجري معه حتى ينقص الاعتماد عليه ويجري الصوت. وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفْسُ معه، وأنت تعرف إذا عبرت فرددت الحرف مع جَزَي النَّفْسِ، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه. «.

الكتاب ٤/٤٣٤.

وأصله: «اصتبر»؛ فُعل ما ذكرنا من الابدال^(١)، لأن هذه الحروف من حروف الاستعلاء^(٢) وهي مطبقة^(٣)، والتاء حرف مهموس منفتح غير مُستعلٍ، فكَرِهوا التلظظ بحرف وقبله معاقبُهُ فابدلوا من التاء طاءً لأنَّهُما من مخرج واحدٍ، ألا ترى أَنَّهُ لو كان الاطباق والطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاءً فمخرج هذه الحروف واحدٌ، لكن تَمَرَّ أحوال تفرَّق بينهما كالجهر والاطباق والهمس في الطاء، إطباق واستعلاء وتوافق ما قبله فقبلوا التاء طاءً ليتوافق الصوتُ، ولا يتنافرُ.

وكذلك الصادُ قالوا في «مَصْدَرٍ: مَزْدَرٍ»: أبدلوا من الصاد الزاي لأنها أختها في المخرج^(٤) والصغير^(٥) وموافق الدال في الجهر.

(١) يعني قلب تاء افتعل طاءً لوقوعها بعد الطاء في اطرء، وبعد الضاد في: اضترب، وبعد الصاد في: «اصتبر»، ثم أدغمت الطاء في الطاء في (اطرء)، وبقيت الطاء كما هي في: اضطرب واصطبر.

(٢) الأصوات المستعلية ما يستعلي اللسان عند تلفظها ويرفع نحو الحنك وتقابلها الأصوات المنخفضة أو ما تسمى بـ (المستغلة) أي التي يستفل اللسان عند التلفظ بها وهي ما عدا (غ) (خ) (ق) (ظ)، (ض) (ط).

(٣) المطبقة هي أصوات الـ (ص، ض، ط، ظ) وتقابلها الأصوات المنفتحة وهي كل ما سوى ذلك من الحروف المطبقة «لأنك لا تطبقُ لشيءٍ منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى».

ينظر الكتاب ٤/٤٣٦.

(٤) مخرج الزاء، والصاد، ومثلهما السين واحد، وهو مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا. هذا رأي سيبويه ووافقه ابن جني، وعلى هذا الأساس يلي مخرج (الطاء والدال والتاء) ويُعد اليوم على العكس فيتقدم (الصاد والزاي والسين) مخرجاً ورتبة ثم تليه مجموعة: الطاء والدال والتاء، والملاحظ في نطقنا الحالي للزاي والسين والصاد، هو وضع طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدّم اللسان بالثة التقاء خفيفاً من شأنه أحداث احتكاك نسمعه عند نطقها، ومعنى هذا أن هذه الأصوات (سنية) لو نظرنا إلى الموضع الأول، و(الثوية) لو أخذنا بالموضع الثاني، ومعناه أيضاً صحة تسميتها بـ (أسنانية - ثوية) بالاعتبارين معاً.

ينظر الكتاب ٤/٤٣٣ والحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين ص ٢٣٢.

(٥) الأصوات الصغيرة: وهي ما يحدث عند النطق بها صغير، وهي أصوات الزاي والسين والصاد. والصغير هذا نابع عن الانتطالة في نطقها ولكونها من الأصوات الرخوة.

وقالوا في: «سراط: صراط» وفي: «سويق: صويق» طلباً للمجانسة.

وقالوا: «عالم» بالامالة لذلك أيضاً^(١).

وهنا تنبيه: وهو أن هذا الابدال فيما وجب حتى صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلم به، كما لا يتكلم بالأصل في: «قام وباع» وشبههما^(٢)، ولا (٣) وتأتته إلا شاذاً.

وقوله: «وتدغم»^(٤) في // بدلها الظاء والدال، أو يُظهِران. يعني: إن من العرب من ٢٢/ إذا بنى (افتعل) ما فاؤه ظاء معجم أبداً التاء طاءً غير معجمة ثم تبدل من الظاء التي هي فاءً طاءً أيضاً لما بينهما من المقاربة ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فيقول: «اطلم» بالطاء غير المعجمة، وأصله: «اظلم» ثم: «اظلم» ثم: «اطلم»^(٥) ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لثلا يزيل الادغام صغير الصاد، وتفتشي الضاد^(٦).

وكذلك إذا بنيت (افتعل) من: «الذكر» فأبدلت من التاء دالاً.

(١) الامالة في الاصطلاح: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء نحو: رجل عالم، وعابد، فإن أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها وهو موضع العين في (فاعل)، وإن نصبت في كل هذا فجيد بالغ. «وهي ليست لغة جميع العرب فأهل الحجاز لا يميلون، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم». وسبب الامالة إمّا قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء كسيال وشيئان، أو قصد مناسبة فاصلة حمالة، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة أو غير مما يقتضي المناسبة والمماثلة. ينظر شرح الشافية: ٥/٣.

(٢) والأصل فيهما: مَوَّل، وبيع. ولا يتكلم بهما. ينظر المنصف ٢/٣٢٤.

(٣) كلمتان مبهمتان.

(٤) في الأصل: «تدغم».

(٥) ومثله قولهم: أصبر والأصل: اصطبر من الأصل: اصبر واصلح واصطلح. واصطبر واصططح: أجود.

(٦) في المنصف ٢/٣٢٨: «ولا يجوز في: «اضطرب: اطرَب» لأن الضاد لا تدغم في الطاء لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد فتفتشها بادغامك إياها في الطاء. وإنما المذهب أن تدغم الاضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك أو الشيء في نظيره.

فأما ما حكى عنهم قولهم: اطمع في: اضطجع فشاذ... ونظير هذا في الشذوذ قولهم: استخذ فلان أرضاً يريدون اتخذ، فابدلوا مكان التاء سيناً، كما أبدلت السين تاء في: «يسب».

ومنهم من يُبدل من الدال دالاً، ويدغم الدال في الدال فيقول: «أذكر»^(١).

وقوله: «أو يُظهران»

يعني: يظهر الظاء والدال، وهو المشهور^(٢).

وقوله: «وقد تُجعل مثل ما قبلها من ظاء، أو ذال، أو حرف صغير».

يريد: أن منهم من يبدل تاء الافتعال إلى لفظ ما قبلها من الطاء والدال، أو حرف الصغير، فيقول: «اطلم واصبر» وقري: «أن يصلحاً»^(٣) في: «أن يصطلحاً» و«ازجر».

وهنا تنبيه: وهو أنه لا يجوز قلب الصاد أو الزاء إلى لفظ ما بعدهما، وذلك لأن فيهما صغيراً يذهب به الادغام، ولذلك يستضعف الكل قراءة أبي عمر^(٤): «تغفر لكم»^(٥) بادغام الزاء في اللام^(٦) لأن الادغام يزيل التكرير الذي قبلها.

(١) قال أبو الفتح: أصله: «اذكر» والدال مهجورة، والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً لتوافق الدال في الجهر كما قرئوا التاء من الزاي في «ازجر» بأن قلبت دالاً. ومن قلب الزائد للأصلي، قال: «أذكر» كما قال: «ازجر».

قال أبو علي: وأجاز بعضهم وهو أبو عمرو الجرمي: «اذكر» لأن تاء (افتعل) لا يلزم أن يجيء قبلها ذاك أبداً، فاشبهت: «اقتلوا» في البيان.

المنصف ٣٣١/٢.

(٢) ينظر المنصف ٣٢٧/٢، وما بعدها.

(٣) من سورة النساء ١٢٨: «وَإِنْ أَمْرُهُ خَافَتْ مِنْ بَعْلَتِهَا أَنْ تُوْزَرَ أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا».

وقراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي: «يصلحاً» كما في تفسير القرطبي والمحتسب.

و«يصلحاً» كما في التبيان ١١٤/١.

ينظر التبيان للعكبري: ١١٤/١. جامع البيان للقرطبي ٤٠٤/٥، والمحتسب ٢٠١/١.

(٤) هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرمي وقد مرت ترجمته.

(٥) من سورة البقرة ٥٨: ومنها قوله تعالى: ﴿فَقُتِرَ لَكُمُ خَطِيئَتُكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُغْسِيُونَ﴾.

(٦) ينظر اتحاف فضلاء البشر: ١٣٧، والبحر المحيط ٢٢٤/١، والغيث: للصفافسي ١١٧.

وقوله: «وقد يبدل دالاً بعد الجيم».

يريد: «اجدمعوا» في: «اجتمعوا»^(١) وهو ظاهر.

قال:

«فصل. إن كانت الياء أو الواو عين فعل لا لتعجب، ولا مُصرَف من: «عور» ونحوه، أو عين اسم غير جارٍ على فعل مُصَحَّح أوله ميم زائدة غير مكسورة، أو مصدر على: إفعال أو: استفعال أبدل منها إن لم تكن حرف لين، ولم تَعَلَّ اللام أو تضاعف».

قلت:

يعني أنه متى كانت الواو والياء عين فعل نحو قولك: «أعان، وأبان» قلبتا الفاء والأصل: «أعون، وأبين» لأنهما من: «العون، والبيان» فنقلت الحركة التي فيهما إلى الساكن قبلهما وقلبا الفاء لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن.

ونقل عبد القاهر عن شيخه^(٢) أنه استضعف هذا إذ يؤدي إلى أن يكون الوزن: (أفعل) بفتح الهمزة والفاء وسكون العين، وهو بناء معدوم فلا يحمل عليه. واختار أن تكون الهمزة أدخلت على الماضي بعد حصول القلب فيه، فبقي على حاله.

وهذا فيه نظر؛ إذ يلزمه أن يكون الوزن: (أفعل) بفتح الهمزة، والفاء، وهو بناء معدوم، وقد وقع فيما قرأ منه. ومما يضعفه عندي قول النحاة: وأن «أغيلت المرأة»^(٣)،

(١) في شرح الشافية ٢٢٨-٢٢٩: «وقد شد قلب تاء الافتعال بعد الجيم؛ لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والدال فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم، ويصعب بعد الزاي والدال. ولا يقاس على المسموع فيه فلا يقال: اجدرأ، واجدرج، والدولج: الكناس من الولوج قلبت الواو تاء ثم قلبت التاء دالاً، وذلك لأن التولج أكثر استعمالاً من دولج، وقلبت التاء دالاً في ازجر، واجدمع لتناسب الصوت كما في: صديق، بخلاف: دولج».

(٢) يعني أبا علي الفارسي.

وينظر: المقتصد ٣٨٠/١، والممتع: ٤٨٢/٢-٤٨٣.

(٣) في اللسان (غيل) ٢٤-٢٥: «الغيل اللبن الذي ترضعه المرأة على حبل. وأغالت المرأة فهي =

وأجودت^(١)، وأطببت، واستحوذ^(٢)، واستئسست^(٣) الثأب^(٤).

إنما يصح ذلك وشبهة منبهة على أن أصل: «أقام، أعاد، واستقام، واستعاد: أقوم، وأعود، واستقوم، واستعود».

وقوله: «لا لتعجب» يعني أن فعل التعجب لا تقلب عينه.

تقول: «ما أقول»، وما أتبعه، وإنما لم تقلب لوجهين:

= فُعِلَ وأغيلته فهي فُعِيلٌ. . . ويقال أغيلت الغنم: إذا انتجت في السنة مرتين. . .
وينظر المنصف ٢٧٦/١-٢٧٧.

(١) في اللسان (جود) ١١٠/٤ «قالوا أجودت كما قالوا أطال وأطول. وأطاب وأطيب، وآلان وآلين على النقصان والتمام. . .»

(٢) في اللسان (جود) ١٩/٥: «يقال أجود ذاك إذا جمعه وضمه، ومنه يقال استحوذ على كذا إذا حواه، وأحوذ ثوبه: ضمه إليه».

(٣) في اللسان (تيس) ٣٣٢/٧: «واستئسست الشاة: صارت كالتيس قال ثعلب ولا يقال: استاست. . .»

وفي المنصف ٢٧٦/١-٢٧٧: «قال أبو عثمان هذا من الفعل «استحوذ عليهم الشيطان وأغيلت المرأة، وأجود، وأطيب» إلا أن هذا يكون فيه اعتلال ويجري على قياس الباب المطرد إلا في: استحوذ، وأغيلت، فإنما لم نسمعهما معتلين في اللغة. ورب حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه؛ فإن مجرى بابه على خلاف ذلك. قال أبو الفتح: يقول: نظير: «مزيد، ومحبب» في أنهما خرجا عن القياس قولهم في الفعل: استحوذ، وأغيلت، واجود، وأطيب، وقياسه: استحاذ، وأغالت، وأجاد، وأطاب.

وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهاً على باقي المعتل، واقتصادهم على تصحيح: استحوذ، وأغيلت، دون الاعلال مما يؤكد اهتمامهم باخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهاً على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة وفي هذا ضرب من الحكمة في اللغة العربية.

وقوله: فاحفظ هذا ولا تقسه؛ أي لا تقل في: استقام: استقوم، ولا في: استعان: استعون، فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعاً، وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال: استصوبت الشيء، ولم يقل: استصببت، واستنوق الجمل، واستئست الشاة، ولم يقولوا: استناق، ولا استاست.

وينظر الممتع ٤٨٢/٢.

الأول: أنه لما لم تنصرف تصرف الأفعال لم يدخلوه الاعلال، بل أجروه في الصحة مجرى الأسماء.

والثاني: أنهم قصدوا الفرق بين (أفعل) في التعجب، وبينه في غيره مما كان معتل العين، وكان في التعجب أحق بالتصحيح لشبهه بالأسماء ويدللك على ضعفه في الفعلية ذهاب الأكثرين إلى أنه لا يجوز استعمال المصدر معه، وأنه لا يحول بينه وبين مفعوله بالجار والمجرور قيداً يحط عن درجته أب، ولصحته ذهب الكوفيون إلى أنه اسم^(١).

وقوله: «ولا مُصْرَفٌ من عَوَرَ ونحوه. . . يريد أن «عَوَرَ» صحَّ وإن تحركت واوُه وانفتح ما قبلها لأنه في معنى: «اعوَرَ»، فجعل مثله في الصحة حيث وافقه في المعنى^(٢).

والمُصْرَفُ منه هو المضارع، واسم الفاعل، والمفعول كـ: «تعوَرَ وعاور ومعمورة

(١) رأي البصريين أن (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع، أو أمر أو اسم فاعل، ولا يجوز من أنواع التصرف، وقد استدلوا على فعلية بجملة من الأمور منها: دخول نون الوقاية عليه، وأنه ينصب المعارف والنكرات، وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا نكرة على التمييز، وأنه مبني على الفتح من غير موجب.

أما الكوفيون فرأوا أنه اسم بمنزلة (أفعل) في التفصيل، واحتجوا بجواز تصغيره، والافعال لا يصغر شيء منها، وأنه تصح عينه في التعجب نحو: ما أقوله، وما أبعه، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو: زيد أقوم من عمرو، وأبع منه، ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفاً نحو: أقال وأباع.

والرأي الراجح رأي البصريين، وما احتج به الكوفيون من امكان تصغيره شاذ.

تنظر تفاصيل ذلك في: الانصاف في مسائل الخلاف (المسأل ١٥)، وأسرار العربية ص ١١٣ وما بعدها، وشرح المفصل: ١٤٣/٧، وشرح اللوحة البدرية ٢/٢٦٥.

(٢) في المقصد ٣٨٠/١: «قال الشيخ عبد القاهر: اعلم أن عَوَرَ وصيدٌ وحولٌ محذوفات من اغوَرَ واحوَلَ، وأصيدٌ وذلك أن الافعال التي تأتي للالوان والعيون بابها افعالٌ وافعَلٌ كاسودَّ وابيضَّ وغير ذلك مما لا يحصى فإذا قالوا: فَعَلَ، فيها فإنهم يتنوع المحذوف، ويدللك على ذلك تبقيتهم حُكْمُهُ وهو تصحيح الواو والياء في عَوَرَ وصيد، إذ لو لم يكن التقدير فيها اعوَرَ واصيدٌ لوجب أن يقال: عارَ وصاد، كما قالوا: هاب وخاف والأصل: خوَفٌ وهيب، لأن الواو والياء إذا تحركتا حركاً لازمة وانفتح ما قبلهما قلبا ألفاً، فلما قالوا: عور فصَحَّحوا الواو علمت أن المحذوف مُراد ونزل منزلة الثابت في اللفظ، وإذا عاد المحذوف سكن ما قبل الواو، ألا تراك تقول: اعوَرَ فتسكن العين. . .»

عينه. ومثله: «ازدجروا، وواجتوروا» صححا حيث كانا بمعنى: «تزاجروا وتجاوزوا»^(١).

وهنا تنبيه:

٢٢/ظ وهو أن مَنْ قال عار (فَاعَلَّهْ أو [أَرَادَ] ^(٢)) // أَنْ يُعِلَّ ما تصرف منه على قياس مَثَلِهِ فيقول: «تعار، واستعار، وعاء» بالهمز.

وقوله: «أو عين فعلٍ جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّحٍ، أَوَّلُهُ مِيمٌ مكسورة».

يعني نحو: «مقال، ومتاع، ومقام» بضم الميم. والأصل: «مقول، ومبيع، ومقوم» فنقلت الحركة إلى الساكن قبلها، وقلبت العين ألفاً.

واحترز بقوله: «غير جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّحٍ عن: «معور» من: «عور» فإنه يجب تصحيحه لصحة: «عور».

واحترز بقوله: «أَوَّلُهُ مِيمٌ مكسورة» عن «مخيطة، ومقول» وإنما صحَّ ذلك لأنه من: «مقول». ومخياط» ولو اعتلَّ هذا لالتقى ^(٣) ألفان، فلم يكن بُدُّ من حذف أحدهما فيقال: «مخاط، ومقال» وحينئذ لا يُعلمُ أيُّهما (فَعَالٌ أو مَفْعَلٌ) ^(٤).

وقوله: «أو مصدر (أفعال واستفعال) يعني نحو: «اقامة واستقامة» والأصل: «اقوام، واستقوام» كـ «إخراج» فالتقى ألفان: الأولى المنقلبة عن العين لاعتلالها ^(٥).

(١) ينظر الكتاب ٤/٣٤٤-٣٤٧.

(٢) [أَرَادَ] زيادة من عندنا اقتضاها السياق وهو في الأصل طمس.

(٣) في الأصل: «الالتقاء».

(٤) قال أبو الفتح: «لَمَّا وجب تصحيح مخياط لسكون ما بعد الياء، وكان مخيط منقوصاً منه صُحِّحَ لأنَّ بناءَ فِعْعالٍ هو المقصود هنا، وجعل التصحيح في مخيط دلالة على أنه منقوص من مخياط وأنه بسعانه كما جعل تصحيح عَوْرٍ وجَوَلٍ دلالة على أنَّ معناهما معنى عَوْرٍ وأحوولٍ».

المنصف ١/٣٢٣.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٣٦٠.

ومن كلامهم أَنَّ الاعلالَ يُؤنسُ بالاعلال، فوزنها: (إِفَالَةٌ) واستفالة» فنقول على الأول في مثلهما من: «وَأَيْت: إِوَاءَةٌ واستوَاءَةٌ» بهمزة.

وعلى الثاني: «إِوَايَةٌ واستوَايَةٌ» بآلف.

نعم؛ لو خففت الهمزة الأولى لقلبت الفاء لسكونها، وانفتاح ما قبلها فيتفق اللفظ حينئذ على المذهبين.

وقوله: «أُبدل منهما إن لم يُجانس حركتها مجانستها بعد نقلها إلى الساكن قبلها».

يعني: أَنَّ العينَ في: «أَقَامَ، ومقام» متحركة بالفتح وهي واوٌ وغير خفي أن تكون الفتحة لا تجانس الواو، وإنما مجانستها الضمة؛ وكذلك الياء في: «بَاعَ ومُبَاعٍ»، وهي مفتوحة، ومجانستها الكسرة.

والضمير في: «قبلها» يعود إلى العين، والضمير في «مجانستها» يعود إلى الحركة إذ الفتحة تجانس الألف، وهي بعضُها، وقد تقدّم الكلام على المعتل بما فيه كفاية.

وقوله: «إن لم تكن حرف لين، ولم تُعَلَّ الألام أو تُضاعف» ^(١).

يعني: إن لم يكن الساكن حرف لين نحو: «قَاوَلٌ، وَعَوَدٌ، وَزَيْنٌ» وذلك لأنه لو اعتلَّ بالسكون لالتقى ساكنان فيفضي إما إلى حذف أحدهما، أو قبله، والحذف متعذر، والقلب أيضاً يوجب لها تغييراً بعد تغيير، ولأنهما يفتحان إذا سکن ما قبلهما كما في «غني، وطبي».

ويحترز بقوله: «ولم يُعَلَّ الألام» الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو أعلت العين لاجتمع إعلالان ولم يكن بُدُّ من تغيير آخر ويحترز بقوله: «ولم يضاعف» عن «اسوادة» لأنه لو أعلَّ تحركت السنين وحذفت فلا ندري أهو: (إِفَعَالٌ أو فُعْلٌ) ^(٢) وهذا واضح.

(١) في الأصل: «تضعف» وما أثبتناه موافقة لما جاء في نص ابن مالك، وما تكرر في هذه الصفحة أيضاً.

(٢) على (إِفَعَالٌ) وأكثر ما صنع للألوان، ومثله: اشهباء، وابياض، وادهامٌ وقالوا: املاسٌ واضرابٌ =

قال :

« وتُحذف واو : مفعول ، ويُفعلُ بِعَيْنِهِ ما ذُكِر ، وإنْ كانت ياء^(١) وقَبَّت الإبدالَ بجعلِ الضمَّةِ المنقولة منها كسرة » .

قلت :

قوله : « وتُحذف واو مفعول » وهو قول سيبويه^(٢) : وذلك نحو : « مَقُولٌ ، ومعدوٌ والأصلل : « مقوولٌ ومعدوؤٌ » بوزن : « مضروب » فلَمَّا قصدَ أَعْلَالَهُ حملاً على أَعْلَالِ الفعل نُقِلَتِ الضمَّةُ من الواو التي هي الواوان : العينُ والزائدةُ ، وذهب سيبويه إلى أَنَّ المحذوفة الزائدة ، والوزن (مَفْعَلٌ) وتمسك بوجوه :

= وليس من اللون .

الممتع ١٩٥/١ .

(١) في الأصل «فاء» وهو تحريف .

(٢) في الكتاب ٣٤٨/٤ : « ويعتلُّ مفعولٌ منهما - يعني من الأسماء والأفعال المعتلة - كما اعتلَّ فُعِلَ ، لأنَّ الاسم على فُعِلَ مفعولٌ كما أنَّ الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ . فنقول : مَزُورٌ ومصوغٌ ، وإنما كان الأصل مَزُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَلَ ، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان . » .

وفي المنصف : ٢٨٧/١ : « وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت : « مقولٌ ، ومبيعٌ » فالذهب لالتقاء الساكنين واو مفعول .

وقال الخليل : إذا قلت : مبيع . فالقيت حركة الياء على الياء سكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان فحذفت واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء لأنها عين الفعل .

وكذلك « مقول » الواو الباقي عين الفعل والواو المحذوفة واو مفعول .

وكان أبو الحسن يزعم أنَّ المحذوفة عينُ الفعل ، والباقيَّة واو « مفعولل » لأنَّ الأقفش ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو فيلنقي ساكنان فيحذف العين ، فيقول : مَقُولٌ ، وفي ذوات الياء ينقل الضمة من واو مفعول ، فتحذف الياء فتجىء الواو ساكنة بعد كسرة فتقلب الواو ياء فيقول : مبيع .

وينظر : الممتع ٤٥٤-٤٥٥ .

الأول : حذفُ الزائدِ أولى من حذف الأصل إذ لم يخلُ الحذفُ بِمعنى والمحافظة على الأصول أولى ، وهنا لم يخلُ إذ بمعنى إذ ليس في اللفظ بينهما فرقٌ بل ذلك أمرٌ حُكْمِيٌّ تقديريٌّ ، والمعنى مفهوم من التقديرين فإذا تعارضوا ، وتساويا في عدم الاختلال كان حذفُ الزائدِ أولى .

والثاني : أنَّ الأصل في هذا المثال أنَّ تدلَّ الحركةُ في العين والميم على اسم المفعول كما في اسم الفاعل نحو : « مُقِيمٌ ومَلُومٌ » ، وإنَّما قصدوا بزيادة الواو الفرقَ يحصل بحذف أيَّهما كان ، وفي حذف الزائد إقرارُ الأصل ، فكان أولى .

والثالث : أنَّ المحذوف لو كان الأصل لقليل : مبيع ، إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياءً .

والرابع : أنه ليس في مذهب سيبويه إلا نقلُ الحركة والحذف^(١) .

ومذهب الأخفش النقل والحذف وإبدال الضمة كسرة^(٢) .

ومهما قلَّ التغييرُ كان أولى .

وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوفة الأصلية ، والوزن : (مَعُولٌ) ، واحتجَّ بأنَّ الزائدة لمعنى فيجبُ أنَّ يُحذفَ // ما قبله قياساً على ياء المنقوص ، والفاء المقصور إذا ٢٣/و

(١) ويحتج للخليل وتلميذه سيبويه أيضاً بأنَّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة يحرك الثاني منهما دون الأول ، فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بالتحريك أعني : بتحريك الثاني ، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذفه لأن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل . ثم أنَّ حذف واو مفعول أسهل من حذف العين . وكذلك فإنَّهم قالوا : مشيب في مشوب وغازٌ منيلٌ في : منُول ، وارض مميتٌ عليها في : مموت ، ومريح في مروح ، فقلبوا الواو ياءً شذوذاً مما يدلُّ على أنَّ الواو المُبْقاة هي العين ، وأنَّ المحذوفة هي واو مفعول ، لأنَّهم قد قلبوا الواو التي هي عينٌ ياءً ، فقالوا : حير في حور . ينظر : الممتع ٤٥٦/٢ .

(٢) في الممتع ٤٥٦/٢ : « وأما أبو الحسن فيستدلُّ على أنَّ المحذوف هو العين بأنَّها لغير معنى ، وواو مفعول حرف معنى يدلُّ على المفعولية فحذف ما لا معنى له أسهل . كما أنَّه لما اجتمعت التاءان في : تذكَرون ونحوه حذفت الثانية ، ولم تحذف الأولى ، حيث كانت لمعنى . »

نُوتاً^(١)، وهذه قاعدة مطردة في الساكنين إذا التقيا وجب تغيير الأول، إما بحذف كما تقدم، أو بالتغيير نحو: «قامت المرأة، ولم يقم الرجل»^(٢).

قال أبو عثمان المازني: «وكلا القولين حسن جميل، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول إذا وليه ساكن، ومذهب سيبويه أقل كلفة وعملاً»^(٣).

وهما تنبيهان:

الأول: أن كل واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة.

أما سيبويه فإن الأصل عنده إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول منهما، وقد رأيت كيف خالف ذلك ما هنا وحذف الثاني^(٤).

أما الأخفش فإن الأصل عنده أن الفاء إذا كانت مضمومة وبعدها ياء أصلية قلبت واواً لانضمام ما قبله محافظة على الضمة وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا فقلب الضمة كسرة.

(١) في المنصف ٢٨٩/١: «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيد أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة فعجب من العجب، وقوله في هذا يكاد يرجع عندي على مذهب الخليل وسيبويه.

وذلك أن له أن يقول: إن واو مفعول جاءت لمعنى وهو المد، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين التي لم تأت لمعنى وتبقى الياء لأنها لم تأت لمعنى، وتبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصّرف».

(٢) بتحريك تاء التانيث الساكنة، وآخر المضارع المجزوم بالكسر لالتقاء ساكنيهما مع سكون (ال) في المرأ، والرجل.

(٣) في المنصف ٢٨٨/١: «وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس» ولم يزد أبو عثمان وزاد أبو الفتح بعد أن عرض هذه المسألة وذكر حجج الخليل وسيبويه موازنه بحجج الأخفش ما نصّه: «فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: «وكلا الوجهين حسن وجميل» ولقوة قول أبي الحسن قال: «وقول الأخفش أقيس».

(٤) لأن الثاني في «مقول» ونحوه هو واو مفعول، وعلى رأى سيبويه في اجتماع الساكنين كان يجب حذف الأول.

والثاني: أنهما مع ذلك حافظا على أصليهما من جهة أخرى، فحافظ سيبويه على أصله وهو أن الياء التي هي عين إذا انضمت ما قبلها قلبت الضمة كسرة فلما رأى العين^(١) التي هي الياء في: «مبيع» كسرت غلب ظنه أن الكسرة لأجل الياء^(٢).

وحافظ الأخفش على أصله وهو أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلب واواً لانضمام ما قبلها فزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الواو والياء. فاعرفه قيدا وصحة.

وقوله: «ويفعل بعينه ما ذكر» يعني ما تقدم من نقل الحركة والحذف لالتقاء الساكنين.

وقوله: «وإن كانت ياء وقيت الابدال» بين بما ذكرته، وهو رأي سيبويه.

قال:

«وتُحذف ألف إفعال، واستفعال، وتعوّض منها هاء التانيث».

قلت:

وقد تقدم أن قولك: «إقوام، واستقوام» لما نُقلت الحركة من العين إلى الفاء، ووقلبت الفاء، وحذفت الف (استفعال). وهو رأي سيبويه ولما حذفت إحداها عوضت منها التاء^(٣).

(١) في الأصل «الفاء» وهو تحريف.

(٢) في المنصف ٢٨٧/١-٢٨٨: «وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول. فسألته عن: «مبيع» فقلت: ألا ترى أن الباقي في: «مبيع» الياء، ولو كانت واو مفعول لكانت مبيع؟ فقال: إنهم لما اسكنوا ياء «مبيع» والقوا حركتها على الياء انضمت الياء، وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضم كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة فانقلب ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلب واو ميزان، وميعاد ياء للكسرة قبلها».

والخليل وسيبويه يريان أن الياض لالتقاء الساكنين هي واو مفعول لأنك تلغي حركة الياء على الياء فتسكن الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول، فتحذفها لأنها الزائدة.

(٣) فنقول: إقامة واستقامة.

والأصل فبهما: إتوامة واستقوامة. فاعلوا المصدر لاعتلال فعله وذلك بنقل الفتحة من الواو إلى =

وقال الكوفيون: لا يجوز حذفها إلا في الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾^(١) لأن المضاف إليه كأنه قام مقامها في ذلك، والبصريون يجيزون حذفها في غير إضافة، وهذا مستقصى في المسائل الخلافية^(٢).

ولو قال: تاء التانيث لكان أحسن من قوله: «هاء التانيث» لأن التاء أصل، والهاء بدل منها للوقف، وقد وقع ذلك في عبارة جملة من المصنفين^(٣).

قال:

«ويُعَلَّ بهذا الاعلال المذكور من الأسماء ما وافق المضارع في زيادته لا في وزنه، أو فيهما بشرط كونه منقولاً».

قلت:

شرط اعلال الاسم غير الثلاثي أن يكون موافقاً للفعل في الحركات والسكنات لكن يخالفه في أحد أمرين:

الأول: أن تكون زيادته مختصة بنوعه من الأسماء؛ ألا ترى أن (مفعلاً) ك «مقام»

= ما قبلها، ثم قلبوها ألفاً ويعد الف إفاة واستفالة فصار إقامة واستقامة. فحذفوا الثانية وعوضوا بالتاء. والأخفش يرى أن المحذوفة هي الألف الأولى لا الثانية.

ينظر المقتضب ١٠٤-١٠٥، والمنصف ١/٢٩١-٢٩٢.

(١) من سورة النور: ٣٧: ﴿يَجَالُ لَا تُلْهِيمُ جَحْدَةً وَلَا يَبْعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا وَإِنَّا الزَّكَاةُ بِحَافُونَ يَوْمًا نَنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾.

(٢) في الكتاب ٨٣/٤: «هذا باب ما لحقته هاء التانيث عوضاً لما ذهب وذلك قولك أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال تعالى: ﴿لَا تُلْهِيمُ جَحْدَةً وَلَا يَبْعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا وَإِنَّا الزَّكَاةُ﴾. وفي المقتضب ١/١٠٥: «والهاء لازمة لهذا المصدر عوضاً من حذف ما حذف منه، لأن المصدر على أفعلت إفعالاً نحو قولك أكرمت إكراماً. فكان الأصل: أقومت أقواماً، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف.»

(٣) استعمال مصطلح هاء التانيث بدلاً من: تاء التانيث عليه أشهر النحاة من أمثال سيبويه، والمبرد

ينظر الكتاب ٨٣/٤، والمقتضب ١/١٠٥.

وهو على وزن الفعل غير أن زائدة وهو الميم لا يكون في الأفعال^(١) فبدل ذلك على أنه اسم.

والثاني: أنه يخالفه في الزنة وذلك كأن يُبنى من «البيع» مثل: (مفعيل)^(٢) لقلت: «مبيع»، فنقلت كسرة الياء إلى الباء، ولو بُنيت مثل: «يضرب» لقلت: «يبيع» من غير نقل.

والفرق بينهما أن في الأولى مع النقل لا يقع لبس بين الفعل والاسم، لأن الوزن فارق، بخلافه في الثاني فإنهما متفقان فيخاف اللبس^(٣).

وهنا تنبيه.

وهو أن المصنف إنما ذكر ما وافق الفعل في الزيادة وخالفه في الوزن كما ذكرناه، ولم يذكر القسم الآخر، والأجود ما فصلته.

وقوله: «أو فيهما بشرط كونه منقولاً».

أي: يوافق الزيادة والزنة إذ كان في الأصل فعلاً وسُمي به نحو يزيد في الأعلام وذلك لأنه أعل وهو فعل ثم سُمي به فبقي على حاله، فقد رأيت موافقة: «يزيد» للفعل في الزيادة وهي الياء، والوزن وهو: (تفعيل)^(٤) كيصرف فاعرفه.

(١) في المنصف ١/٢٧٣: «ولم يفعلوا ذلك بالأسماء التي في أوائلها الميم حين قالوا: مقام، ومباغ، ومقاد وما أشبه ذلك لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال».

(٢) مفعل بياض في الأصل وقد اقتضاها السياق فثبتها.

(٣) في المنصف ٢/٤٦٥: «فإن قال قائل: لأي شيء لم تجر هذه الأسماء على وزن الفعل على أصلها فتصح ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الفعل، كما فعلوا ذلك بما لحقته الزوائد، فقالوا: «هو أطول منه» فصَحَّحوا فرقاً بينه وبين «أطال»...؟ فالجواب أن ما لحقته زيادة في الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف، فلو أعلته لالتبس بالفعل، لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين، كما أن الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل فأمن اللبس».

(٤) ذكر أن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ولذلك قالوا: مقام، ومباغ وما أشبه ذلك، والميم هنا زائدة وزيادتها في الأسماء فحسب، وإذا كانت الزوائد في أوائل الأسماء هي الزوائد التي في أوائل الأفعال، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن يصح ولا يعلى وذلك نحو قولنا في بناء اسم من: =

قال :

«فَصُلِّحْ. حَقُّ المضارع أن يكون ثانيه الحرف الذي هو أوَّل الماضي فحُذِفَت الواو في نحو: يَعِدُّ لاستئصالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ظاهرة أو مَنَوِيَّة، وحُمِلَ على ذي الياء أخواته».

قلت :

اعلم أن ثاني المضارع هو أول الماضي، وغرض المصنّف بهذا أن يقرّر عليك أن أصل: يَعِدُّ: يُوْعِدُّ لكن حُذِفَت الواو والحذف على // ضربين: حذف لعلّة فيطرّد حيث وُجِدَت اللّٰة. وحذف لغير علّة فيقتصر فيه على السّماع^(١).

فالأوّل: يكون في أحرف، منها: الواو في هذا الموضع وهو وقوعها^(٢) بين ياء وكسرة، وعلّته أن الواو جنس الضمّة، وتقدر بضميتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين تضادّانه أمرٌ مستثقل، فوجب الفرار منه لا سيّما إذا

= قال يقول: يقول ويقول ويقول فرقاً بين الأسماء والأفعال، ولا يفعل ذلك بالاسماع التي في أوائلها الميم. ولعل سائل يسأل عن قولهم في بناء (مفعول) من: يزيد على: مُزَيْد. لِمَ لم يقولوا: مُزَاد كما قالوا: مَقَام، ومُبَاع، وأصلهما: مَقُومٌ، ومِبيعٌ؟

فالجواب ما ذكره ابن جني وهو: «أن هذا الاسم -يعني: مزيد - شذّ عن القياس كما شذّ: «محبّب»، وكان قياسهما: مُزَادٌ ومحبّب، والاعلام المنقولة أكثر عرضة للتغيير من غيرها.

ينظر المنصف ١/ ٢٧٥، ٢٧٧.

(١) وهناك حذف الحرف وحذف الحركة، وحذف الحركة على ضربين مقيس، وغير مقيس، فالأوّل ما حذف للجازم، والاضافة في التثنية وجمع المذكر السالم وهي النون، وغير المقيس أعني الثاني أحد عشر حرفاً يجمعها قول: أين طاح به خوف، وقوله: خطباء نوح فيه.

ينظر كتاب الفصول في العربية ١١٨-١١٩.

(٢) الضمّة بعض الواو، وكذلك الفتحة بعض الالف، والكسرة بعض الياء، ولذلك كانت المتقدمون يسمّون الفتحة الالف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة. «وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة».

ينظر: سرّ صناعة الإعراب ١٩/١ - ٢٠.

غلب الشيطان الشيء الواحد، وقد وجد ذلك هنا، لأنّ الياء متحرّكة فهي ثلاث حركات والكسرة رابعة والواو بحركتين، فالمتجانسات أكثر فقلّبت^(١).

يدلّ عليه أنّهم استقلّوا الخروج من كسر إلى ضمّ لازم لذا مالوا.

وفيه عندي نظّر؛ لأنّهم جعلوا الكسرة رابعة المتجانسات بناءً على أنّ الياء بكسرتين وهي متحرّكة لكنّ هذا يستقيم. إن^(٢) كانت حركتها كسرة. وأمّا الفتحة فليست من جنس الكسرة، فإنّ أريد القريب يعني أنّها أقرب إلى الكسرة من الضمة فلّه وجه، وهو بعيد.

وقال بعض المتأخّرين: الفعل ثقل وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلما حصّل هذا الثقل وجب رفعه وذلك بحذف شيء فلا يجوز حذف الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو^(٣).

وأيضاً فحذفه أبلغ في التخفيف من حذف أحدهما.

(١) في المنصف ١/ ١٨٤: «قال أبو عثمان: اعلم أنّ كلّ ما كان موضع الفاء منه واواً وكان فعلاً على: فَعَلَ فإنه يلزمُ يفعلُ، ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاء، ويكون المصدر على فَعْلَةٍ محذوف الفاء، وتلقّى حركة الفاء على العين، فتصير العين مكسورة وذلك قولك: وعد ووزن، ووُثِبَ تقول في يفعلُ منه: يَعدُّ ويَوزُنُ، ويَشبُ، وعدة، وزنة وثبة وكان الأصل فيه: يوعّد، ويوزن، ووعدة، ووزنة، ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافاً وجعلوا سائر المضارع تابعاً ل: «يفعل» فحذفوه لثلاث يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلاً فحذفوا فاء فقالوا: عِدّة، وزنة لأنّهم استقلّوا: وعدة، ووزنة، فالزموهما الحذف، ولأنّ المصدر قد جرى مجرى الفعل...».

(٢) في الأصل إن لو، وهو من وهم الناسخ.

(٣) في الممتع ١/ ٤٢٦-٤٢٧: «فإن قيل لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يوجب حذف الواو، لوجب حذفها في: يُوعِدُّ مضارع أوعِدُّ؟ فالجواب أن الأصل في: يُوعِدُّ: يُوْعِدُّ، فالواو إنما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثبت لذلك، ولو يلتفت إلى ما للفظ الآن عليه، كما لم يلتفت إلى اللفظ في: يَضَعُ مضارع: وَضَعَ وقد حذفت الواو مع أنّها لم تقع بين ياء وكسرة لأنّ الأصل: يُوَضِّعُ ولكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ولولا ذلك لم يجرى مضارع فَعَلَ على يفعل بفتح العين. فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به.

وقال الخوارزمي: إِنَّمَا حُذِفَتْ لكونها أَجْنَبِيَّةٌ بَيْنَ أُخْتَيْنِ حَقِيقَةٍ وَفِي «تَسَعٍ» وَلكونها أَجْنَبِيَّةٌ بَيْنَ أُخْتَيْنِ تَقْدِيرًا لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السِّينِ الْكَسْرَ.

وقوله: «بين ياء مفتوحة [يحترز به]^(١) من: «يُوعَدُ» مستقبل: «أُوْعِدَ» و«يُوزَنُ» مستقبل: «أُوزِنَ» فإن الواو هنا تثبت ولا تُحذف لأمر.

الأول: أَنَّ أصل: «يُوعَدُ: يُؤَوَّعَدُ»^(٢)، فحذفتِ الهمزةُ، فالواو في التقدير ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة^(٣).

والثاني أنه لو حُذِفَ الواو بعد حذف الهمزة لتوالى حذفان متلاصقان .

والثالث: أَنَّ الواوَ جَانِسُهَا ما قبلها وهو ضَمُّ الياء فلم تبقَ إِلَّا الكسرة وحدها مضادةً فاحتملت، وإنْ انفتح ما بعدها كانت أحقَّ بالاثبات كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٤).

وقوله: «وكسرة لازمة ظاهرة أو منوية» الظاهرة كـ «يَعِدُّ»، والمنوية: يَسْعُ وَيَهْبُ،
والأصلُ الكسرُ، والفتحة عارضةٌ لأجل حرف الحلق، والعارض لا اعتداده^(٥).

(١) [يحتز به] ساقطة من الأصل. وأثبتها مراعاة للسياق.

(٢) في الأصل: «يؤعد» وهو تحريف.

(٣) ينظر الممتع ٤٢٧/٢.

(٤) من قوله تعالى في سورة الإخلاص ١-٣: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ② ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ﴾ ③ بحذف الكسرة من يَلِدُ، وإثبات الفتحة في: يُؤْتِلِدُ. ولم تحذف الواو هنا لإنتفاء عدم التوازن بين الواو وبين ما سبقها وما تلاها من حركات، فقد سبقت بالضممة والضممة مجانسة للواو أو هي بعضها كما يرون، وثبتت بالفتح، والفتح غير متضاد مع الواو تضاداً الواو مع الكسرة، أو الباء.

وينظر: المنصف ١/ ١٨٥-١٨٦، ٢١٠

(٥) والدليل على أن: يَسَعُ، أصلها: يَوْسَعُ، ثم فتحت العين لكون اللام حرف حلق، وهو حذف الواو منهما ولم يعتد بالفتحة لكونها عارضة، ولو كانت أصلية لم تحذف الواو، كما لم تحذف في: يوجَلْ، ويوحل.

وينظر: الممتع ١/١٧٦-١٧٧.

وهنا تنبيه:

وهو أَنَّ أَصْلَ «يَذَرُ»: «يُؤْذِرُ» فحذفت الواو لما ذكرنا، ثم فُتِحَتِ الذال، وإن لم يكن اللام حرفَ حلقٍ حملاً على: «يَذَعُ» حيث كان بمعناه^(١).

قال أبو علي: «كما قالوا: «لا نولِّك أنْ تفعل» فادخلوا (لا) على المعرفة حيث كان معناه: لا ينبغي لك.»^(٢)

واعلم أنّ عُرُوضَ الْفَتْحَةِ هنا كعروضِ الضَمَّةِ في: «وجد: يجدُّ» حكاه البستاني في تعليقه^(٣).

وقوله: «وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْبَاءِ اخْوَاتُهُ» يعني: حذفت الواو لوقوعها بين ()^(٤) في لغتهم فإنه عندهم مُعْتَبَرٌ.

قال :

«والأمر وفِعْلَةٌ مصدرٌ مُحَرَّكٌ العين بحركة الفاء وكذلك فِعْلَةٌ من ذي الكسرة المنوَّنة.»

(١) في اللسان (ودع) / ٢٦٣: «وقولهم دُعْ هذا أي اتركه، ودَعَا يَدْعُهُ تركه، وهي شاذة وكلام العرب: دعني وذرنى ويَدْعُ ويذرُ ولا يقولون ودعتك ولا وذرتك.»

(٢) في المقتصد في شرح الايضاح ٨١٨/٢: «قال الشيخ أبو علي: لا نولِّك أن تفعلَ فم يكرروا لأنَّه صار بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها، كما أجروا يذر مجرى يدْعُ لاتفاقهما في المعنى.»

والمشاكلة قائمة في أَنَّ قولنا: (لا نولك أن تفعل) وقد وقعت المعرفة بعد (لا) و(لا) تنفي الأسماء النكرة الشائعة التي يراد بنفيها نفي الجنس من غير تكرار (لا) كما يشترط في ذلك، تضارع قولنا: لا ينبغي من غير تكرير (لا). والمعنى واحد. والنول هو العطية والعرض.

(۳) مرّت ترجمتہ فی ص ۷۰.

(٤) كلمة مبهمه.

قلت:

قوله: «والأمر» معطوف على قوله: «وحمل على ذي الياء اخواته» وقد أعلت في الفعل، فأعلت في المصدر، والعلة ذات وصفين:

كون الواو مكسورة وهي مستقلة.

وكون (فعلية) معتلاً، واعتلال المصدر باعتلال فعله قاعدة مستمرة^(١).

ألا تراك تقول: «قمت قياماً، ولذت لياذاً» والأصل: «قواماً، ولواذاً». فأعلا بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صحَّ الفعل لم يعتل المصدر. قالوا: «لاوذ لواذاً، وقاوم قواماً، فصتحوا المصدر حيث صححوا الفعل طلباً للتشاكل والتوافق؛ إلا أنه عوض من حذف الواو التانيث لثلاثاً يدخل الوهن على الاسم الذي هو الأصل، وليس موضعاً للتصريف، ولأنَّ المحافظة على الأصول أولى من المحافظة على الفروع، والذي يدل على أنَّ التاء عوضٌ أنك متى حذفها أعدت الواو مفتوحة نحو: «الوعْد، والوزن»^(٢) وإنما صحَّ المصدر هنا لزوال أحد وصفي العلة، وهو كسر الواو وأصله، فلم يحذفوا الواو، وإن كانت // مكسورة لأنها لم تحذف في الفعل.

وهنا تنبيه:

وهو أنه لما قُصِدَ حذف الواو لما ذكرنا نُقِلَت كسرة الواو إلى العين ثم حذفوها، وإنما لم تحذف متحركة لثلاثاً تزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حُذِفَتْ

(١) ينظر المنصف ١/١٩١.

(٢) ولو أعدنا التاء أحدثنا اعلالاً بالحذف وقلنا: وعدة، وزنة، ولا يقال: وعداً ولا وزناً قال أبو عثمان: «فإن كان المصدر فعلاً. لم يحذفوا نحو: وعداً ووزناً، لأنه لم يجتمع ما يستقلون. ثبت لذلك. قال أبو الفتح: يقول: ليس في: وعداً ما كان يكون في: وعدة، ولو قيلت، يعني كسرة الواو وأنه مصدر جارٍ على فعلٍ محذوف الفاء، فحمل المصدر على الفعل».

المنصف ١/١٩٥، ١٩٩.

ساكنة لا متحركة.

فإن قيل: فقد قالوا: «وجهة» فجمعوا بين العوض والمعوَض عنه^(١)؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أنها ليست مصدرًا جارياً على الفعل بل هي اسمٌ للجهة والتوجه؛ الهاء، والواو ثبتت في الاسم نحو: «ولدة» فالاسم «وعدة»، والمصدر: «عدة».

والثاني أنها مصدرٌ لكن خرجت مُصَحَّحةً مُنْهَيةً على الأصل كـ «القود»^(٢)، واستحوذ وهذا قول أبي عثمان المازني، وشبهه بـ «صَيون»^(٣)، وحياة، وبنات أليّة^(٤).

واستضعف هذا أبو علي في المسائل المشككة، لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً، لأن هذه المعلات إذا صحَّت في موضع تبعها باقي ذلك، وإن لم يجيء شيء

(١) قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: الناس في «وجهة» على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدرٌ شذو، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسمٌ لا مصدر، بمنزلة: «ولدة، والدة». فأنما من ذهب إلى أنها مصدرٌ فمذهب في أنه خرج عن القياس كما خرج عن أشياء منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره.

(٢) وأما من ذهب إلى أنها اسم، فإنه هرب إلى ذلك لثلاثاً يحمله على الشذوذ ما وجد له مندوحة. (٢) لا تصح العين إلا فيما جاء مصدرًا لفعل لا يعتل نحو: العور والصيد مصدران لـ «عور وصيد» أما: القود فصحة عينه على الشذوذ لأن القياس اعلال العين. وكذا الأمر في صحة العين في (استحوذ) شذوذاً، لأن العين لا تصح إلا فيما جاء على أفعال للتعجب كما مر.

(٣) الضيوان: السر.

(٤) في المنصف ١/٢٠٠: «قال أبو عثمان: فإن قال قائل: قد قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُومٌ﴾ فوجهة ها هنا مقدر، وقد جاءت على الأصل؟

فإنما قالوا هذا كما قالوا: رجاء بين حيوة، وكذا قالوا: ضيوان وكذا قالوا:

قد علمت ذلك بنات أليّة

وكما قالوا: «لحيحت عينه» وقد كان ينبغي أن تكون: «لححت» مثل: «ردت» ومشت.

فرب حرف يجيء على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك.

والآية الكريمة من سورة البقرة: ١٤٨.

من هذه الأفعال مصححاً دلالة على أنَّ «وَجْهَهُ» اسمٌ للتوجه لا مصدرٌ.

فإن قيل: قد جاء: «القولُ والبيعُ» مُصححين مع أنَّ فعلهما مُعتلٌّ فما ينكر في: «الوجهُ» ذلك؟

فالجواب أنَّ: «القولُ والبيعُ» ليسا على وزن الفعل بخلاف: «وجهة» والموافقة في الوزن تُوجبُ الاعلالَ، ألا ترى أنَّ: «بَاباً، وتَأْتاً»^(١) لَمَّا وافقا بناء الفعل أَعْلًا، ولم يعلَّ نحو: «عَيْنُهُ وَعَوْضُ» لِعَدَمِ موافقته له في ذلك» انتهى كلامُهُ.

وفيه عندي نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ «وَجْهَةً» إِنَّمَا يكونُ على وزن الفعل إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ حتى يكونَ حرف متحركً وبعده حرفٌ ساكنٌ، وبعده حرفانٍ كما أنَّ الفعل كذلك، وقد عرفت أنَّ التاء لَمَّا كانت عوضاً عن الواو فإنَّما يقدَّرُ دخولُها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعهما معه، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكونُ وزنه؟

نعم.. له أن يقولَ إِنَّمَا يقدَّرُ كونُها عوضاً بعد حذف الواو، وإلاَّ يجوزُ اجتماعهما، وهذه كما يقولُ في الظرف الواقع خبراً لَأَنَّهُ يُسَوِّغُ اظْهَارَ عاملِهِ معه إذا كان بدلاً، أما إذا لم يجعله بدلاً من جازَ استعمالُهُ معه^(٢).

(١) في اللسان (بابا) ١٦/١: «البَابُ يَقُولُ الإنسان لصاحبه بأبي أنت ومعناه أفديك بأبي فيشتق من ذلك فعل فيقال: بآبَاهُ ومن قال: يَأْتِيَا حَوْلَ الهمزة ياء والأصل: يا بابا معناه يا بابي والفعل من هذا: بَابًا يَبْأِيءُ يَأْبَاءُ، ويَأْبَاتُ الصبي ويَأْبَتْ به قلت له بأبي أنت وأمي.»

وفيه (تأناً) ٣١/١-٣٢: «تَأْنًا التيس عند الفساد يتأنيء تَأْنَاءً وتَنَاءً لنزو ويقبل، ورجل تَأْنَاءً على فعلا، وفيه تَأْنَاءٌ يتردد في التاء إذا تكلم، والتَأْنَاءُ حكاية الصوت، والتَأْنَاءُ: مشي الصبي الصغير.. والتختر في الحرب شجاعة.»

(٢) عامل الظرف الواقع خبراً محذوف وجوباً عند جمهور النحاة إذا كان كوناً عاماً، أمَّا الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة، ويجوز الحذف والذكر إذا دلَّت قرينة فقولنا: زيد عندك. الخبر عندك ليس هو الخبر حقيقة لأنَّ الظرف ليس زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر المحذوف والتقدير: (استقر) أو (مستقر) أو (حدث) ونحوها فهذه هي الأخبار بلا خلاف بين البصريين. وحذفها من =

والآخر: أنَّ موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحدٌ من البصريين. فإن كانَ قد تفرَّد بها أبو علي فَبَلَّ منه لَأَنَّهُ المقدم في هذه الطعنات، ولا يُجاريه أحد في اعتقادي.

وقوله: «وكذلك فَعَلَ من ذي الكسرة المنوثة».

يعني نحو: «سَعَةً» إذ الأصلُ فيه: «سِعَةً» بكسر السين فُتَحَتْ لما تقدَّم من حرف الحلق^(١)، وهذا واضح.

قال:

واستثقلت همزة: (أفعل) بعد همزة المضارع فَحُذِفَتْ وحُمِلَتْ^(٢) على ذي الهمزة اخواته، و(المُفْعِل والمُفْعَل).^(٣)

قلت:

أما «أكرم» فأصلُهُ: «أكرم» بهمزتين الأولى همزة المتكلم، والثانية الزائدة في: «أكرم»، فاستثقلت اجتماعُهُما فحذفت الثانية لأنَّ الأولى لمعنى، ثم حذف في: «نكرم»، و«يكرم»، وتكرم» حملاً على: «أكرم»^(٤).

= باب الإيجاز ولدلالة الظرف على المحذوف إذ زيد عندك أنه جالس، أو قائم، لم يجز الحذف لأنَّ الظرف لا يدلُّ على هذا المحذوف.

ينظر: شرح المفصل ٩٠/١.

(١) والفعل: يَسَعُ يوسع، والأصل: يَوْسَعُ، فلزم حذف الواو، ثم فتحت السين لأنَّ العين من حروف الحلق، وحروف الحلق إذا كن لامات الفعل فُتِحَ لهنَّ موضع العين.

وينظر المنصف ٢٠٦/١-٢٠٧.

(٢) في أصل التعريف: «وحمل».

(٣) هناك زيادة على هذا النص في أصل التعريف جاءت بعد قوله: «والمفعِل والمفعَل» جاء فيها الآتي: «والثَّزَم غالباً حذف التاء، تُحَذِّمُ وكلُّ. والتميم فيه قوي وفي أخواته ضعيف».

ولم يلتفت الشارح إلى هذا النص بالشرح. فلم نشبه.

(٤) ينظر المنصف ١٩٤/١، والممتع: ٤٢٦/٢.

وعندي أن هذا آقيس في الحمل من باب: «أعد» لأن الأصل هنا المتكلم، وباقي الأفعال محمولٌ عليه، وهذا الأصل: «يعد» وهو فعلُ الغائب، وهم يقولون: المتكلم أصلٌ، فكان حملُ فِعْلِهِ أصلاً أولى من حملِ فِعْلٍ غيره أصلاً، وأيضاً فإن المحذوف هنا حرف زائد، وهناك حرفُ أصلٍ وهو فاءٌ، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصل.

وقال أبو الفتح: «لو بنينا من «أخذ» مثل: «دَحْرَج» لقلت: «أخذذ»، وأقول في المستقبل: «يُؤْخَذُ» كـ «يُدْحَرَجُ» ولا أحذف الهمزة كما حذفت في: «يُكْرِمُ» لأمرين:

الأول: أن: «أخذذ» ملحوقٌ بـ «يدحرج»، ولو حُذِفَتِ الهمزة لاختلَّ الوزن، وبطلَ اللاحق، وليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يُبْطِلُهُ.

والثاني أن الهمزة أصلٌ فاءٌ، وفي: «أكرم» زائدة، والزائد مُستَجَارٌ فيه من الحذف ما لا يُستَجاز في الأصل.^(١)

وهنا تنبيه: وهو أنه كان القياسُ في تخفيف هذه الهمزة أن تُقْلَبَ واواً لانفتاحها وانضمام ما قبلها فيقال: «أوكرم» كما يقال في: «جُون: جُونٌ»^(٢) غير أنه واجب في: «أكرم» لاجتماع الهمزتين.

(١) في المنصف ١/١٩٣-١٩٤: «فأما لو بنيت مثل: «دَحْرَج» من: «أخذ» لقلت: «أخذذ» فإن رددته إلى المضارع فقياسه عندي: «يُؤْخَذُ»، وأنا أؤخذذ فتبدل الهمزة من: «أؤخذذ» واواً لانضمام ما قبلها، ولا تقرها لثلاثي همزتان في كلمة واحدة، ولا يجوز أن تقول: يُؤْخَذُ بحذف الهمزة كما تقول: يُكْرِمُ لعلتين:

إحداهما: أن هذا الفعل ملحوقٌ بـ «دحرج يدحرج» فلو حذفت الهمزة فقلت: «يُؤْخَذُ» لزال المطلوب من اللاحق وذهب البناء. والعلّة الأخرى: أن هذه الهمزة في: «أخذذ» فاء الفعل وهمزة: «أكرم» زائدة، فلو قلت: «أنا أؤكرم» لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان، وأنت إذا قلت: «أنا أؤخذذ» فالهمزة الثانية التي أبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدة، والأصل أقوى من الزائد، فلذلك أبدلتها ولم أحذفها.»

(٢) في اللسان (جون) ٢٥٤-٢٥٦: «الجون: الأسود اليموي، والأنثى جَوْنَةٌ.. والأسود المشرب حمرة.. وهو من الأضداد يقع على الأسود والأبيض..»

وفيه: (جان) ٢٣٤: «الجونة سلّة مستديرة مغطاة أدماء يجعل فيها الطيب والياب.»

وجاز في «جُون» لانفرادها^(١). إلا أنهم كرهوا ذلك لأن حرف المضارع قبله بَعْرُضَةٌ الزوال من الفعل الأمر، فيقع الواو أولاً، وذلك مما يكرهونه. ألا ترى أنهم امتنعوا // ٢٤/ظ من زيادتها أولاً، وقد كرهوها^(٢)، وإنما جاء بعض ذلك على أصله. قال الشاعر^(٣):

فإنه أهلٌ لأن يُؤْكر ما

وقال الآخر^(٤):

وصالياتٍ ككما يُؤْثنين

وهو: (يؤ فعلين).

وقوله: «والمفعِلُ والمفعَلُ» يريدُ اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول. نحو: «زيدٌ مُكْرِمٌ عمراً»، وأصله: «مؤكرمٌ» فخففت الهمزة، وكذلك: «زيدٌ مُكْوَمٌ»، وأصله: «مؤكرمٌ» فحذفت أيضاً، وكلُّ ذلك محمولٌ على: «أكرم».

قال:

«فَصُلُّ. يُدْغَمُ أَوَّلُ المثلين وجوباً إن سكن. وليس هاءٌ سَكَنٌ، ولا همزة منفصلة عن الفاء، أو مدّة في آخر، أو مُبدَلَةٌ من غير دون لزوم.»

(١) تبدل الهم من الهمزة باطراد إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مصوم، نحو: جُون، وسؤلة، تقول في تخفيفهما: جُون، وسؤلة. ولا يلزم ذلك، وتبدل أيضاً باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها ضمة نحو: بُؤسُ تقول تخفيفاً: بُؤس.

ينظر الممتع ١/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) بعدها بياض بمقدار كلمتين، وبعد البياض ست كلمات غير مفهومات.

(٣) الشطر لأبي حيان الفقعي في المخصص ١٦/١٠٨، والمقتضب ٢/٩٨، ولسان العرب (مادة كرم) والعيني ٤/٥٧٨، وخزانة الأدب ١/٣٦٨، والمنصف ١/٣٧، والخصائص ١/١٤٤.

(٤) الشطر لخطام المجاشعي. في المخصص ٨/٧٦، الخزانة ١/٣٦٧، المحتسب ١/١٨٦، المنصف ١/١٩٢ مجالس العلماء ٧٢، الخصائص ٢/٣٦٨.

قُلْتُ:

اعلم أن الادغام في اللغة: «الادخال» قاله ابنُ دريد^(١). ادغمتُ اللجَامَ في الفرس: إذا أدخلته في فيه.

وقال ابنُ السراج في تعريفه: «هو وصلك حرفاً بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما، ولا وَقْفٍ، فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحدٍ يرتفعُ بها اللسانُ رُقْعَةً واحدةً».

وقال ابن الحاجب: «هو أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل^(٢)».

وقوله: «ساكن فمتحرك» جنسٌ له، وأتى بالفاء ليدل على انتفاء المهلة.

وقوله: «من مخرج واحد» فصلٌ يفصله عن ()^(٣) فَإِنَّكَ وَإِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِسَاكِنٍ وَمتحركٍ لَكُنْهُمَا لَيْسَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ.

وقوله: «من غير فصل» ليخرج نحو: «ريباً»^(٤) فإنه ساكنٌ ومتحركٌ من مخرج واحدٍ

(١) ابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي اللغوي صاحب الجوهرة، والاشتقاق وغيرهما.

ولد بعُمان سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتوفي في بغداد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.

ينظر انباه الرواة ٩٢/٣، البلغة ٢١٦، البغية ٧٦/١.

(٢) النص في شرح الشافية ٢٣٣/٣-٢٣٤. وقد نقله الشارح حرفياً. وقال الرضي شارحاً: «والادغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء... وليس ادغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يُفكَّ بينهما».

شرح الشافية: ٢٣٥/٣.

(٣) كلمة غير مفهومة. ونظمتها: فُلْس.

(٤) في الأصل: ويا، فصولها من المصادر.

وفي شرح الشافية ٢٣٤-٢٣٥: «قوله: من غير فصل. أي فك، احترازاً عن نحو «ريباً» فإنك تأتي بياء ساكنة فياء متحركة وهما من مخرج واحد، وليس بادغام؛ لأنك فككت أحدهما عن الأخرى، وإنما الادغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد =

لكنه فصل بينهما.

والفصل قد يكون بنقل اللسان من محلٍّ إلى محلٍّ، أو من المحلِّ ثم إليه، بخلاف النطق بهما دفعةً واحدةً.

والغرض به التخفيف^(١).

وقال الخوارزمي: الخفة في الادغام من حيث أن التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التللف بهما بمنزلة الوثبة، وذلك أجيز الإبدال، والتقارب للفظ بجعل التللف بهما بمنزلة: حجلان المقيد^(٢).

وقوله: «يُدغم أول المثلثين وجوباً إن ساكن وليس هاء سكتٍ» يعني أنه متى يسكن الأول وتحرَّك الثاني وجب الادغام كقولك: «إضرب بكراً».

وإنما لم يدغم المتحرك لوجهين:

أحدهما: أن الحرفَ المتحرك أقوى. والحرفُ الساكنُ ضعيفٌ، ولهذا أجازوا في

= بهما المخرج اعتماداً واحدة قوية، ولا يحتز به عن الحرف الفاصل، أو الحركة الفاصلة بين المثلثين؛ لخروجه بقوله ساكن فمتحرك... وليس قوله ساكن فمتحرك بوجه لأنه لا يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً، أما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند مَنْ قال هما حرفان، وإنما لأنه حرفان، وإنما لأنه حرف واحد على ما اخترنا، وإن كان كالْحَرْفَيْنِ السَّاكِنِ أو لهما من حيث الاعتماد التام، وقوله: «ساكن فمتحرك» وقوله: «من غير فصل» كالمناقضين؛ لأنه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما، وإن لم تُفكَّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر.

(١) في الفصول ١٦١: «الادغام: هو التداخل، فعمل ذلك لضرب من التخفيف، ليرتفع اللسان بهما رقعةً واحدة، وحقه أن يكون الأنقص في الأزيد»

وفي الأشباه والنظائر ١٦٩/٢: «قال ابن جني في (الخاطرات): «الادغام يقوي المعتل، وهو أيضاً بعينه يُضْعِفُ الصحيح».

(٢) في اللسان (حجل) ١٥٣/١٣ الحجل: القيد يفتح ويكسر، مشي المقيد، وحجل يحجل إذا مشى في القيد... والإنسان إذا رفع رجلاً وترث في مشيه على رجلٍ فقد حَجَلَ... ويكون بالرجلين جميعاً إلا أنه مَقَرٌّ وليس بمشي... والحجلان: مشية المقيد، يقال حجل الطائر يحجل حجلاناً..»

قصور قسير وقصور صحيح الواو^(١).

ولم يجيزوا في «عجوز، وعمود» إلا القلب فقالوا: «عَجِيزٌ، وعُمِيدٌ»^(٢) ولهذا أجازوا حذف الألف في «كسرى» وأوجبوه في: «حبارى»، ولم يحذف أحدُ الهمزة في حمراء.

والادغام نوعٌ من الاعلال، فالمتحركُ يتحصَّنُ بتحريكه منه، والساكنُ ()^(٣) يضعفه له^(٤).

والثاني: أن أبا الفتح قدّر أن الحركة تعين الحرف فإذا كان المثل الأول متحركاً كانت حركته فاصلةً بينه وبين الثاني وامتنع الادغام، ومتى كان الأول هاءً سكّيت لا يجوز الادغام كقولك: «اعزه هلاًلاً» وإن كان أولُ المثليين ساكناً من قبل أن هذه الهاء تحوّل الوقف.

والادغام اتصال الكلمة الأولى بالثانية، وذلك متناقضٌ.

- (١) لتحرك حرف العلة بالفتح: «وإنما صحّحوا هذه الأسماء لخفة الفتحة» ينظر المقتضب ٢٠٠/١.
- (٢) بقلب الواو ياءً وادغامها في ياء «فُعِيلٌ».
- (٣) كلمة غير مفهومة.
- (٤) خلاصة الادغام في المتجانسين أنهما يأتیان على ثلاثة أضرب:
أحدهما: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً في هذه يجب ادغام الساكن غير الحصين في مثله المتحرك نحو: ألم أقل لك.
وثانيها: أن يكون الأول متحركاً والثاني ساكناً فيمتنع الادغام نحو: مَلَلْتُ الحديث، ورسول الحسن. لأن الحركة في الأول فصلت بين المتجانسين.
وثالثهما: أن يتحركا معاً. وهو على ثلاثة أضرب أيضاً:
الأول التقاؤهما في كلمة وليس أحدهما لللاحق نحو: مدٌّ، ودَّ والادغام في هذه الحالة واجب.
والثاني: أن ينفصلا وما قبلهما متحرك أو مدَّة والادغام هنا جائز لا واجب نحو: المال لمحمد. وثوب بكر.
والثالث: أن يكونا في حكم الانفصال نحو: اقتتل فلک الوجهان الادغام والفك: «لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها شبيهة بتاء تلك». فتقول: اقتتل، واقتل.
ينظر شرح المفصل ١٠/١٢١-١٢٢.

وقوله: «ولا همزة منفصلة عن الفاء»^(١) يعني أنه متى كانت الهمزة عيناً ساكنة جازَ ادغامها في همزة أخرى نحو: «سأل ورأس»^(٢) وإن كانت غير عين، وهي التي أراد بقوله: «منفصلة عن الفاء»^(٣) لأن العين متصلة بالفاء، واللام منفصلة عنها، امتنع الادغام، وذلك كأن تبنى من: «قرأت» مثل: «سَبَطِرٌ»^(٤) فتقول: «قَرَأِيٌّ» فنقلت الهمزة الثانية ياءً كراهةً لاجتماعهما، ولا يجوز الادغام^(٥). وقد تقدّم هذا.

وقوله: «أو مدَّة في آخر () نحو ()»^(٦) لأنهم كرهوا الادغام لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من ضعفها في هذا المحل، كذا عدلوه.

وقوله: «أو مبدلة من غيرها دون لزوم» يعني: أن تكون المدَّة مبدلةً من غيرها بدلاً غير لازم، وذلك نحو: «موولٌ» فَعِلٌ لما لم يُسم فاعله من: «ماول»^(٨).

(١) في الأصل: «الياء» وهو تحريف.

(٢) في شرح المفصل ١٠/١٣٤-١٣٥: «وإذا كانت - يعني الهمزة - قد استقلت فهي مع ثقلها أثقل، فلذلك التقت همزتان في غير موضع العين فلا ادغام فيها ولهما باب في التخفيف أولى بهما من الادغام فلا تدغم الهمزة إلا أن تلين إلى الواو أو إلى الياء فصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذٍ يجوز على أنها ياء أو واو كقولنا في: رؤية: رية إذا خففوا فيحوز الادغام وتركه فمن لم يدغم فلأن الواو ينوي بها الهمزة، ومن ادغم فلائنه واو ساكنة بعدها ياء كقولهم: طويته طياً، وأصله: طويلاً فلا تدغم في مثلها إلا أن يكون عيناً مضاعفةً وذلك في: فعال وفعل وما أشبهها مما عينه همزة نحو: سأل ورأس... فأما إذا إذا التقت الهمزتان في غير موضع العين فلا ادغام فإذا قلت: قرأ أبوك. فقد اجتمع همزتان وإن كان التخفيف لاحداهما لازماً، غير أن سبويه كحى أن ابن إسحق كان يحقق الهمزتين، وأنها لغة رديئة لناس من العرب وأجاز الادغام على قول هؤلاء لكن ضعفه...».

وينظر الكتاب ٣/٥٤٨ وما بعدها.

(٣) في الأصل: «الياء».

(٤) في اللسان (سبطر) ٥/٥: «والسبطر: من نعت الأسد بالمضاء والشدة، والسبطر: الماضي...».

(٥) ينظر المنصف ٢/٢٥٢-٢٥٣.

(٦) بياض بمقدار كلمتين قبل كلمة (نحو) وبياض في الأصل المخطوط بعدها نحو كلمتين.

(٧) في الموضع كلمتان مهمتان.

(٨) ينظر الممتع ٢/٤٦٢، والمنصف ١/٢٨٥.

وقد اشتمل كلامه على احترازين.

الأول: أنَّ المدة إذا كانت غير مُبدلة أدغمت نحو: «مغزو، ومدعو»^(١).

والثاني: أنَّها إذا كانت غير مُبدلة إبدالاً لازماً جاز الادغام، وذلك^(٢) كأن تبني مثل: «أويت» مثل: «أبلم» فنقول // : «أؤ» والأصل: «أؤي» فقلبت الهمزة الثانية واواً قلباً لازماً تجنباً للهمزتين، وأدغمت الواو المُبدلة في الواو التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه كسرةً محافظةً على الياء هي لام، وجرى على الياء الأسكان والحذف كما جرى على ياء: «قاضي»، وكون الواو منقلبةً عن همزة أصلية لا يخرجها عن أنَّ تكون للمد، أو هي ساكنة بعد ضمة^(٣).

قال:

«أو تحركا في كلمة واحدة، لم يُصدرا، أو لم يكونا واوين متطرفين، أو يائنين غير لازم تحريكهما، أو مسبوقين بمدغم [في]»^(٤) أولهما.

قلت:

متى اجتمع في الكلمة حرفان متحركان وتصدرا إمتنع الادغام لأن من شرطه سكون

(١) ينظر المنصف ٢٨٤/١.

(٢) وذلك: كررها الناسخ سهواً مرتين.

(٣) في المنصف ٢٩٦/٢ قال أبو الفتح: «وأصلها -يعني: أويت في مثل أبلم - «أؤوي» فابدلت من الهمزة واواً وأدغمتها في الواو كما ذكر - بقصد أبا عثمان - فصارت: «أؤي» ثم أبدلت من الضمة قبل الياء كسرةً لتصح الياء فقلت: «أؤي» ثم أخرجت علي الياء ما أخرجت على ياء «قاضي» كما ذكر؛ فصار: «أؤ».

فإن قيل: فهلا لم تدغم الواو في الواو؛ لأنَّ أصل الأولى الهمز كما قالوا: «رويا» فلم يقلبوا؟ قيل: إنما يجب ترك الادغام إذا اختلفت الحرفان. فأما إذا اتفقا والأول مُبدل من الهمزة فليس غير الادغام.

(٤) [في] زيادة متي اقتضاها السياق.

الأول، والابتداء بالساكين متعذر، وذلك نحو: «دَدَن»^(١)، وقد مضى ذلك.

وقوله: «ولم يكونا واوين متطرفين» يريد: «قوي» وأصله «قَوو» فقلبت الواو الثانية ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولما حصل^(٢) القلب امتنع الادغام لاختلاف الحرفين^(٣).

ومثله: «ارعوى»، وأصله: «ارعوو» كـ «احمر» لكن لما قلبت الواو الثانية امتنع الادغام^(٤).

وقوله: «أو ياءين غير لازم تحريكهما» يريد: نحو قولك: رأيت المحي فإن تحريك الثانية غير لازم في الرفع، والجر.

كقولك: «هذا المحي، ومررت بالمحي»^(٥).

(١) في اللسان (ددن) ٧/١٧: «والدَدن والدُد محذوف من الدَدن والددا محوّل عن الدَدن والديدن كلّ: اللهو واللعب».

ومجىء الفاء والعين من جنس واحد قليل جداً في العربية. ينظر: الممتع ٢٣٤/١.

(٢) في الأصل: «حصلت».

(٣) ينظر المنصف ٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٤) قلبت الواو والثانية الفاء لتحركها وتطرفها وفتح ما قبلها، ومثله: «اغتنى»، واستقوى، الفعل ناقص ثلاثي مزيد بحرفين، أو بثلاثة أحرف.

وقوله: «كاحمر» يعني قبل القلب فاحمر، وأبيض، افتوى، وارعوى كلّ على وزن (افعل).

(٥) ايضاح هذا الأمر أنَّ الكلمة إذا كان عينها ولائها ياء، فأنَّ نعامل العين معاملة الحرف الصحيح بمعنى عدم جواز اعلالها، أما الياء التي تقابل اللام فنجرها مجرى الياء فيما كانت عينه صحيحة مثل: مضى. ومن المعلوم أنَّ اجتماع المثلثين لا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً امتنع الادغام إذ لا يجوز الادغام في ساكن، وإذا كان الثاني متحركاً وما قبله مفتوح قلبنا الثانية الفاء لتحركها وافتتاح ما قبلها وبهذا يزول الادغام لاختلاف الحرفين نحو: أحيا، واستحيا.

أما إذا كانت حركتها إعراباً لا يجوز الادغام لأنَّ حركة الاعراب عارضة تزول في حالي الرفع والخفض، إذ يمكن إسكان الحرف وحيث لا يجوز الادغام فيه. تقول: لن يُحيي، ورأيت مُحيياً، فلا ادغام، كما أنه لا ادغام في نحو: هو محيي أو مررت بمحيي.

ينظر: المنصف ١٨٨/٢ وما بعدها والممتع ٥٧٦-٥٧٧.

وقوله: «أو مسبوقين بمدغم في أولهما» يعني نحو: «مس سفر» فإن السين الأولى من: «مس» تدغم في الثانية، فلو رُمّت ادغام الثانية في: «سفر» لانفك ذلك الادغام^(١).

قال:

«أو بمزيد لللاحق، أو زائداً أحدهما لذلك، أو عارضاً تحريك ثانيهما.»

قلت:

يريد بذلك لو ألحقت: «ضرباً» بـ «جَمْحَرَشٍ»^(٢) لقلت: «ضَرَبْتُ»، ولم تدغم لزوال اللاحق وبطلانه فالبأن مغايران^(٣) ذاك اللاحق^(٤)، وإما أن يكون أحدهما لللاحق.

وقوله: «أو عارضاً تحريك ثانيهما» يعني نحو: «إِرْدِدِ القوم»^(٥) ألا ترى أن تحريك الثانية لالتقاء الساكنين وليس ذلك بلازم.

(١) لأن السين الثانية من (مس) متحركة، والسين من (سفر) كذلك.

(٢) جحمرش: عجوز كبيرة، وقيل العظيمة من النساء، والأرنب الضخمة.

وينظر: المنصف ٥/٣.

(٣) في الأصل المخطوط: حرف الناسخ الكلمة تحريفاً شنيعاً.

(٤) في التكملة ص ٦٠٨: «فالملحق لا يدغم وإن تحرك الأول من المثلين وذلك في الفعل نحو جَلَبَبَ جليبة، وفي الاسم نحو: قُعْدِدَ ومَهْدَدَ ورَدِدَ، فهذا ملحق بالأربعة، ومن الملحق بالخمسة نحو: أَلْدَدَ وعَفْنَجَج. وإنما لم يدغم الملحق لأن الادغام بد يُثافي اللاحق ألا ترى أنك لو ادغمت شيئاً من هذه الكلم لم يُواز ما أُرْدِتْ اللاحق به وخالفه في وزنه، فكان ذلك نقصاً للغرض».

وفي شرح الشافية ٢٤١/٣ «إن كان التضعيف لللاحق امتنع الادغام في الاسم كان كـ «قَرَدِدَ» أو الفعل كـ «جَلَبَبَ» لأن الغرض باللاحق الوزن؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالادغام.»

(٥) الساكنان هنا آخر الأمر وأول المفعول، وقد تحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين، والحركة عارضة تزول بزوال كون الفعل أمراً مبنياً على السكون.

قال:

«أو كائناً ما هما فيه اسماً يوازنُ بجملته أو صدره: فَعَلًا أو فَعَلًا، أو فَعَلًا.»

قلت:

(فَعَلٌ) لا يدغمُ نحو: «طَلَلٌ»، و«شَرَرٌ» لأنه لو أدغم لم يُدَرَّ أهو: (فَعَلٌ) بفتح العين في الأصل وسكن لأجل الادغام، أو (فَعَلٌ) بسكون العين من أول التركيب.

فإن قلت: قد أدغموا نحو: «رَدٌّ»؟

فالجواب أن هذه الادغام متفك إدغامه^(١). وعندي فرق آخر فتعلم حينئذ أن السكون عارضٌ.

وأما: «فُعَلٌ» فنحو: «سُرُرٌ» في جمع: «سُرِيرٌ»، و«سُرُرٌ» في جمع: «سُرَّةٌ» وهذا لا يدغم لخروجه عن أبنية الأفعال^(٢).

قال:

«بجملته أو صدره».

قلت:

يعني: (فَعَلَان) بفتح الفاء والعين، و(فُعَلَان) بضمها، أو (فَعَلَان) بضم الفاء، وفتح العين نحو: «رَدَان، ورُدْدَان، ورُدْدَان» ومعلوم أن هذه الأبنية على ما ذكر لا بجملته، وهذا

(١) في شرح الشافية ٢٤٣/٣: «نقول من رد على فعَلان: رَدْدَان وعلى فعَلان: رَدْدَان - بضمتين - وفعَلان - بكسرتين: رُدْدَان، ورِدَان وعلى فعَلان - بضم الفاء وفتح العين - رُدْدَان كله بالظهار.»

(٢) وفي شرح الشافية أيضاً ٢٤٢/٣-٢٤٣: «ولم يدغم نحو: سُرُرٌ وسُرُرٌ، وقَلَرٌ وكذا رَدِدٌ على وزن إيل من: رَدٌّ؛ لعدم موازنة الفعل، وأما قولهم: عَمِيمة وعمٌّ فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو: عَنق، ورُسُل، ويُوْنٌ في جمع بوان، والقياس: يُوْنٌ كيعيان وعُيْنٌ.»

وينظر: الكتاب ٤٢١/٤.

مذهب الخليل وسيبويه^(١) وأبي عثمان^(٢).

فإن بنيت من : «رددن» مثل : (فَعْلان) بفتح الفاء وضمّ العين أو كسرهما ادغمت فقلت : «رَدَّان».

وكان الأخفش يظهر فيهما، ويقول : «هذا ملحق بالالف والتون فوجب أن يظهر المضاعفُ ليسلم البناء»^(٣).

قال أبو عثمان : «والقول عندي على خلاف ذلك لأنّ الالف والتون كالشيء المنفصل، ألا ترى أنّهما لا يحتسبُ بهما في التصغير كما لا يحتسب بالفي التأنيث، ولو احتسبتُ بهما لحذف كما يحذف ما زيد على الأربعة»^(٤).

قال :

«وتُنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن، وإن لم يكن حرف مدّ، أو ياء تصغير».

قلتُ :

اعلم أنّ أصل : «يردُّ» : «يردُّد» ، و«يعضُّ» : «يعضُّض» ، و«يجدُّ» : «يجدُّد» فنقلت حركة المدغم إلى الساكن قبله ليتمكن الادغام والنطق ()^(٥) إن لم يكن حرف لين نحو :

(١) ينظر الكتاب ٤/١٨ وما بعدها.

(٢) في المنصف ٣١٠/٢ : «قال أبو عثمان : فإذا حققت هذه الأشياء التي ذلك لك الالف والتون في آخرها تركت الصدور على ما كانت عليه قبل أن تلحق ذلك ، وذلك نحو : «رَدَّان» فإن أردت : فَعْلانًا، أو فَعْلانًا، ادغمت فقلت : رَدَّان فيهما وهو أوثق من أن تُظهر.

(٣) وفي المنصف ٣١١/٢ : «وكان أبو الحسن يظهر فيقول : رَدَّان، ورَدَّان ويقول : هو ملحق بالالف والتون فلذلك يظهر ليسلم البناء».

(٤) وفيه ٣١١/٢ : «والقول عندي على خلاف ذلك، لأنّ الالف والتون يجيئان كالشيء المنفصل، ألا ترى أنّ التصغير لا يُحتسب بهما كما لا يُحتسب بياءي التسبب، ولا بالفي التأنيث، فيصغرون : «زَعْفَرانًا» : «زَعْفَرانًا»، و«خَيْفَساء» : «خَيْفَساء»، فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في : سَفَرَجَل : سَفَرَجَل، وفي فرزدق : فريزد. وهذا قول الخليل وسيبويه وهو الصواب».

(٥) بياض بمقدار كلمة.

«دَابَّة» وأصله : «دَابَّة» فحفت حركة الباء الأولى وأدغمت في الثانية، ، ولم تنقل حركة المدغم إلى الساكن قبله لأنه حرف مدّ، وتحريكه يخرجُه عن ذلك^(١).

وكذلك : «الضالين» وأصله : «الضاللين» ، // نفعل ما ذكرنا.

ظ/٢٥

وقوله : «أو ياء تصغير» وذلك نحو : «مُدَيِّق»^(٢) وأصله : «مُدَيِّق» فاسكنت القاف الأولى، وادغمت في الثانية، ولم تنقل حركة المدغم لأنّ قبله ياء تصغير، وهي لا تتحرك كما أنّ الف الجمع كذلك.

قال :

«فإن سكن المدغم»^(٣) لاتصاله بضمير مرفوع، أو كان ما هُما فيه أفعَل تعجباً تعين الفُكُّ .

قلتُ :

«رَدَّ مدغم، فإن اتّصل به ضمير متكلم، أو مخاطب فكُتت الادغام، فقلت : «رَدَّدْتُ»، وذلك لأنّ هذا الضمير يجبُ سكُون ما قبله، ورَدَّ إلى الحرف الأول حركته التي كانت حذفت لأجل الادغام»^(٤)، والفرق بين هذا و«تَرَدَّد» أنّ سكُون : رَدَّدْتُ لازم لا ينفك مع التاء^(٥)، وفي : «لم ترد» يزول عند زوال الجازم.

(١) يعني أنّ نحو دَابَّة بتحريك الباء الأولى وهي في الأصل ساكنة اكتسبت التحريك عند ادغامها بالمتحرك الثاني، ولا يجوز نقل حركة الحرف قبلها لأنه ساكن بوصفه حرف مدّ وهو الألف وهو لا يقبل الحركة أصلاً.

(٢) في اللسان (مدق) ٢١٦/١٢ : مدق : الصخرة مدقاً : كسرهما والمدق : آلة يدق بها. وينظر : شرح الشافية ٢٤٦/٣.

(٣) في أصل الضروري [فيه] بعد كلمة المدغم.

(٤) في المنع ٦٣٥/٢ : «وإنما سكنته لأنّ التي بالحركة أن تكون بعد الحرف فتجيء فاصلة بين المثليين، ولا يمكن الادغام في المثليين مع الفعل».

(٥) أرى أنّ استعماله (التاء) مُلبس والأولى أنّ يقول : التاء المتحركة أو (تاء الضمير) لأنّ الادغام لا =

فإن قيل: اتّصال التاء بـ «رَدَدْتُ» كاتّصال الجازم بـ «ترَدَ» فكما أنّ ذلك لازم فكذاك هذا؟

فالجواب أنّ التاء بمنزلة الحركة من الكلمة، والجازم كلمة مستقلةً فلذلك فرّق بنو تميم، فادغموا في نمو: «لم ترَ» ولم يدغم أحدٌ في: «رَدَدْتُ» إلا في شذوذ ردى^(١).

وأما: (أفعل) تعجباً فنحو: «أشدُّ» وهذا لا يجوز فيه الادغام للزوم المثل الثاني السكون وعدم وصول الحركة إليه.

قال:

«وإن سَكَنَ جَزْماً أو بَنَاءً في غير (أفعل) المذكور، أو كان ياءً لازماً تحريكها، أو وَلِيَ المثلان فاء^(٢) افتعال، أو افعلال، أو فروعهما^(٣)، أو كان أولُهُما بدل غير مدّة دون لزوم، أو كانا واوَيَّ: «قَوَّا» ونحوه، جاز الفكُّ الادغام.»

قُلْتُ:

يريدُ نحو قولك: «لم يردّ، وردّ، ولم يزودّ، وارذدّ» أمّا فكُّ الادغام وهو لغة الحجازيين فظاهر لِتَحَرُّكِ الأول وسكون الثاني، وذلك ضدّ الشرط المعتبر فيه.

وأما الادغام - وهو لغة التميميين - فَوَجْهُهُ أنّ الحركة قد تدخله (٤) عليه، وتلك

= ينفك مع تاء التأنيب الساكنة.

(١) في شرح الشافية: ٢٤٤-٢٤٥/٣: «المشهور فيه إثبات الحرفين بلا ادغام، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الادغام أيضاً، نحو: رَدَدْتُ وَرَدَدْتُ، يفتح الثاني، وهو شاذ قليل، وبعضهم يزيد الفاء بعد الادغام نحو رَكَاتٍ وَرَكَاتٍ، ليقى ما قبل هذه الضمائر ساكناً كما في غير المدغم، نحو: ضربت وضربنَ، وجاء في لغة سليم قليلاً، وربما استعمله غيرهم - حذف العين أيضاً في مثله، وذلك لكراهتهم اجتماع المثليين، فحذفوا ما حقه الادغام أعني أول المثليين لما تعذر الادغام...»

(٢) في أصل الضروري: «واو» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «فروعهما» وما أثبتته من أصل الضروري.

(٤) بياض بعدها بمقدار كلمة.

الحركة إمّا لالتقاء الساكنين، أو لتخفيف الهمزة، وإذا كان (أمر)^(١) تؤول إلى الحركة فقد صار^(٢) فيدغم.

وقد وردَ التثنية بالفتحة قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿لَا تُصَاكِرْ وَالدَّةُ﴾^(٤)، ولا بُدَّ من ذكر شيء يستدل به على قوة حركة التقاء الساكنين، وقوة حركة الهمزة المخففة، فالأول يدل عليه قول الشاعر^(٥):

[لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا، كَمَا

أَكْبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِر]

وأصله: «خطا: يخطو» إذا كثر لحمه^(٦)، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما

(١) كلمة غير مفهومة.

(٢) بعدها بياض بمقدار كلمة.

(٣) من سورة البقرة: ٢١٧، ومنها قوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَاوِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٧) بالفك.

جاء في سورة المائدة: ٥٤ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾.

(٤) من سورة البقرة: ٢٣٣ ومنها قوله تعالى: ﴿لَا تُصَاكِرْ وَالدَّةُ يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهَا يُولَدُ﴾. بالادغام.

وينظر في مسألة الفك والادغام: البحر المحيط ٢/٢١٥، ٢٥٤. ٢٨٠/٥، واللهجات العربية في التراث: ٢٩٦/١ وما بعدها.

(٥) البيت ساقط برسمته، ومكانه بياض في الأصل. ورجحناه من خلال ما ذكره الشارح عن كلمة (خطا).

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٤ فاستضعفناه.

وقد يكون البيت الساقط هو قول أبي ذؤاد:

ومتنان خطاتان كزخولت من الهضب

وقوله: «خطاتان» يعني مكتنرتين قليلاً. والله أعلم.

(٦) في اللسان: «خطا» ٢٥٤/١٨: «خطا لحمه يخطو خطواً وخطى خطاً اكتنز... والخاطي: المكتنز لحمه.»

قلبها، ثم دخلت تاء التأنيث وهي ساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: «خطيت» فلما كان ألف الضمير فتحت الياء لالتقاء الساكنين، وإن كانت الحركة عارضة.

والثاني: يدلُّ عليه قول بعضهم: «لحمر»، وذلك أنَّ أصله: «الأحمر» نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف فبقي: «ألحمر» فحذفت همزة الوصل لأجل تحرك اللام^(١)، ولو كانت الحركة المنقولة من الهمزة غير معتد بها لم يجز ذلك.

وقوله: «أو كان ياء لازماً تحريكها».

يريد نحو: «حَيَّ». أما ادغامه فلاجتماع المثلين، فيسكن الأول، ويدغم في الثاني^(٢). وأما فكهُ فلائهم رأوا ذلك يُقضي إلى ضمِّ الياء في المضارع، وذلك مرفوض.

وقوله: «أو ولي المثلان فاء افتعال، أو افعال، وفروعهما».

يريد نحو: «اقتتل اقتتالاً»، و«اجواع اجوواعاً» فالأول قال ابن السراج: واستقلوا

(١) في المقتضب ٢٥٤/١: «ومنهم من يقول: لحمر جاءني، فيحذف الألف لتحك اللام، وعلى هذا قرأ أبو عمرو «وأنه أهلك عادلولي».

من سورة النجم ٥٠

وينظر شرح الشافية ٥١/٣-٥٢.

(٢) في المنصف ١٨٨/٢: «قال أبو الفتح: إنما حسن الاظهار في: «حَيَّ وأُخَيَّ» ولم يجر مجرى: شُدَّ وأُجِنَّ، لأنَّ اللام من: حَيَّ وأُخَيَّ لا تلزمها الحركة.

ألا تراها تسكن في موضع الرفع نحو قولك: «هو يخي»، ويحذف في الجزم نحو قولك: «كم يخي» فلما لم تلزمها الحركة، ولم تلزم هي أيضاً الكلمة انفصلت من دال «شُدَّ» ونون «أُجِنَّ» لأنهما متحركان في الرفع، ولا يحذفان على وجه، فلم يستقل الاظهار لما لم تلزم الحركة، ولم يلزم الحذف.

ومن أدغم فقال: «حَيَّ وأُخَيَّ» أجراه مجرى الصحيح حين تحرك بالفتح، كما تقول: «رأيت قاضياً فجرى مجرى: رأيت راكباً».

فليس بملحق، والعرب تختلف في الادغام وتركه، فمنهم من يجريه مجرى المتصلين فلا يدغم كما لا يدغم. «اسم موسى»^(١) وإنما فعل به ذلك لأنَّ الياء دخلت لمعنى، فمن كره الادغام كره أن يزِيل البناء الذي دخلت له، فيزول المعنى، وأيضاً فالياء غير لازمة بخلاف راء: «احمرت».

ومنهم من ادغم لما كان الحرفان في كلمة، ومضى على القياس وكسر القاف لالتقاء الساكنين، فقال: «قتلوا»، وقال آخرون: «قتلوا» بفتح القاف^(٢)، القوا عليها حركة الياء، وتصديق ذلك من قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا مَنْ خُطِفَ الْخَطْفَةَ﴾^(٣). بفتح // الخاء، ٢٦/و فعل ما ذكرنا.

قال السيرافي: الادغام في: «امتثل» على وجهين:

قيل: بفتح القاف وكسرها.

أما المضارع فعلى أربعة أوجه:

(١) لم تدغم الميم في الميم، لأنَّ الساكن حرف صحيح ولأنَّ الادغام في الكلمتين أضعف منه في كلمة الواحدة.

ينظر الكتاب ٤٤٢/٤، والممتع ٦٥٢/٢.

(٢) في المنصف ٢٢٤/٢: «ومن العرب من يقول في: اقتلوا: قتلوا، فطرح فتحة التاء الثانية وبيع كسرة القاف القاف كسرة التاء». وهو أقلها.

ينظر المتع ٢٣٩/٢.

(٣) من قوله تعالى في سورة الصافات: ١٠ وتماهما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خُطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾

قرأ الحسن وقتادة وعيسى: (خُطِفَ) بالفتح والتشديد.

وقرأ الحسن وقتادة وعيسى: (خُطِفَ) بالكسر والتشديد.

وقرأ ابن عباس: (خُطِفَ) بكسر الخاء وعدم تشديد الطاء.

ينظر اتحاف فضلاء البشر: ٣٦٨. والكشاف: ٣٣٦/٣، والبحر المحيط: ٣٥٣/٧. وينظر الكتاب ٤٤٤/٤.

تَقْتَلْ: بفتح التاء والقاف.

وَرَقَّتَلْ: بكسرهما.

وَرَقَّتَلْ: بفتح التاء، وكسر القاف.

وَرَقَّتَلْ: بتسكين القاف.

فمن فتح القاف ألقى عليها حركة التاء، ومن كسرهما لم يُلْقِ عليها حركة التاء بل يحركها لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة الاتباع، والاسكان مع الادغام ضعيف، ولكن الناس ينكرونه^(١).

وقيل في اسم الفاعل منه على الادغام: «مِقْتَلِينَ» بكسر الميم والقاف، ومنهم من يسمّيهما فيقول: «مُقْتَلِينَ» فيتبع، ومنهم يكسرها اتباعاً للميم كسرة القاف.

ومصدره على الاظهار: «اقْتِتَالٌ»، وعلى الادغام: «قِتَالٌ»^(٢) حُذِفَتْ همزة الوصل

(١) في الكتاب ٤/٤٤٣-٤٤٥: «ومما يجري مجرى المنفصلين قولك: اقْتَلُوا وقتلون، إن شئت أظهرت ويئت، وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها، كما تفعل بالمنفصلين في قولك: اسم موسى وقوم مالك، لا تدغم، وليس هذا بمنزلة احمررت وافعاللت، لأن التضعيف لهذه الزيادة لازم فصارت بمنزلة العين، واللام اللتين هما من موضع واحد في مثل يَزُدُّ ويستعدُّ والتاء الاولى التي في يقتل لا يلزمها ذلك، لأنها قد تقع بعد تاء يفتعل العين وجميع حروف المعجم... وحسن الادغام في اقتتلوا كحُسْنِهِ في: جعل لك. إلا أنه ضارح حيث كان الحرفان غير منفصلين، احمررت».

وقد ذكر أبو علي الفارسي في التكملة الادغام والفك في: اقتتلوا ونص أيضاً على بعض اللهجات الواردة في حركة القاف والتاء، وكذلك فعل ابن يعيش.

ينظر التكملة: ٦٠٩.

وشرح المفصل: ١٢٢/١٠.

(٢) في اللمعة ٦٤٢/٢-٦٤٣: «وقياس المصدر في اللغات الثلاثية «قِتَالًا» بفتح التاء وكسر القاف، والأصل: «اقْتِتَالٌ» فمن فتح القاف نقل كسرة التاء إليها، ومن كسرهما سَكَنَ التاء الاولى، وكسر القاف لالتقاء الساكنين، ومن كسر التاء اتباعاً للقاف فقال: «قَتَلٌ» ينبغي أن يقول في المصدر قِتَالًا فيكسر التاء اتباعاً للقاف، فيقلب الالف لانكسار ما قبلها.»

استغناءً بحركة القاف المنقولة إليها من [التاء] المدغمة وإن شئت قلت إن كسرة القاف لالتقاء الساكنين.

والياء في قولك: «احْوَاوِي»^(١)، وأصله: «احواوؤ» فقلبوا الواو الثانية ألفاً.

فإن قيل: فهلاً ادغموا؟ فالجواب ما قاله أبو القاسم^(٢) الزمخشري وهو أن الادغام يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم نحو: «يغزو ويسرو»^(٣) لو^(٤) قالوا: «احواو»^(٥): يحواو^(٦) قال الخوارزمي: فيه نظر لأن رفع الواو في يغزو مستثقل بخلاف: «يحواو»^(٧) لكونه مشدداً.

ومصدره: «احوَيَاءٌ» وأصله: «حويواء» فالياء منقلبة عن الف: «احْوَاوِي» ثم قلب الواو ياءً لاجتماعهما على الوصف المشروط، وتدغم^(٨).

(١) في اللسان (حوا) ١٨/٢٢٥ الحوة: سواد إلى الخضرة... واحوَوِي واحوَوِي مشدّد واحووي واحوي والنسب إليه: أحويي.

(٢) في الأصل: «القسم».

(٣) [يغزو ويسرو] ساقط من الاصل، وما أثبت من شرح المفصل.

(٤) في الأصل: «ولو».

(٥) في الأصل: «حوا».

(٦) في الأصل: «ويحواو».

(٧) قال الزمخشري: «وقالوا في: افعال من الحوة: احواوي فقلبوا الواو الثانية ألفاً، ولم يدغموا لأن الادغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم من نحو: «يغزو ويسرو» لو قالوا: احواو يحواو...» شرح المفصل ١٠/١٢٠.

(٨) في الكتاب ٤/٤٠٤: «وإذا قلت احواويت فالمصدر: احوياء، لأن الياء تقلبها كما قلبت واو آتام، وإذا قلت: افعللت قلت: احوَيْتُ تثبتان حيث صارتا وسطاً كما أن التضعيف وسطاً أقوى نحو: اقتتلنا، فيكون على الأصل وإن كان طرفاً اعتلّ فلما اعتلّ المضاعف من غير المعتل في الطرف كانوا للواوين تاركين إن كانت تعتل وحدها، ولما قوي التضعيف من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلة، فأجرى احوويت على اقتلت والمصدر: احواوء. ومن قال قَتَلًا قال: حَوَاءٌ».

والكوفيون: يصحّحون ويدغمون ولا يعلّون فيقولون: احواوت الأرض واحووت. والذي يدل على صحة من لا يدغم قول العرب: احوَوِي على مثال: ارغَوِي.

فإن قيل: فقد منع سيبويه من قلب الواو ياءً في: «سُوَيْرَ» لأن الواو بدَلٌ من ألف: «سائر»، ولكن يقلِّبُها هنا لأنَّ الياءَ التي قبلها بدَلٌ من الف: «أَحْوَاوِي»؟

فالجواب: أنَّ «سُوَيْرَ»^(١) فِعْلٌ ضَمِرٌ أَوَّلُهُ للدلالة على فِعْلٍ ما لم يسمُ فاعله. والمصدر ليس كذلك لأنَّه قد تلحقه زياداتُ حروفٍ على الفعل كقولك: «كَفَّرَ تَكْفِيرًا».

ألف «أَحْوَاوِي» في مصدره، والفعل المسمَّى للمفعول لا يتغير في حركاته دون الحروف.

وَمَنْ قال: «أَشْهِيَابُ»^(٢) قال: «أَحْوِيَاءُ»^(٣).

ثم إن شئت تركته مظهراً وإن شئت ادغمت فقلت حواً^(٤).

وقوله: «وفروعها». يريد فروع الفعل الماضي، والمضارع دون (أفعال)، فإنه

= ينظر: اللسان (حوا) ١٨/٢٢٦.

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن: سُورٍ وبويع ما منعهم أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمَّة حين قلت: فُوعِل. ألا ترى أنك تقول: سائر ويُسائر، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تُفوعِل نحو: تبويع، لأنَّ الواو ليست بلازمة، إنما الأصل الالف» الكتاب ٤/٣٦٨.

(٢) في اللسان (شهب) ١٨٩-١٩٠: «الشهب والشبهة لون بياض يصدعه سواد في خلاله... وقيل: الشبهة: البياض الذي غلب عليه السواد... وفرس أشهب وقد أشهب اشهبابا واشهباباً مثله...».

(٣) في الأصل: «أحواو».

(٤) في شرح المفصل ١٠/١٢٠: «ونقول في مصدره: أحواياء هذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه والأصل: أحويواو مثل أحميرار واشهباب، وإنما قلبوا الوسطى ياءً لوقوع الياء ساكنة قلبها على حدِّ سيّد وميت، وهذه الياء مبدلة من الالف للكسرة قبلها، وقلبت الواو الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة على القاعدة نحو: كساء ورواء.

وقال بعضهم: أحوياء فلم يدغم كما لم يدغم في سُورٍ إذ كانت الواو بدلاً من الف ساير. وقد قالوا: اشهباب فحَقَّقُوا الياء تخفيفاً لطول الاسم، ومن قال ذلك قال في مصدر: حَوَاوِي: أحوياء. فلم يدغم لتوسط الواوين كما لم يدغم في: امثال...».

لا يجيء فيه شيء من ذلك.

وقوله: «أو كان أولها بدلاً غير مدَّة دون لزوم».

يريد نحو: «رُئِيَا» تخفيف: «رُئِيَا» فأولهما بدَلٌ من الهمزة، وهو غير مدَّة لكونه عين الكلمة غير زائدة، وليس البدلُ بلازمٍ وجائز فيه الادغام والفك وقد تقدَّم تعليقه^(١).

وقوله: «أو كانا واوَيَّ مَوَّان».

اعلم أنَّ سيبويه قال في (فعلان) من: «قَوِيْتُ»: «قَوَوَانُ»^(٢).

وقال أبو العباس المبرد هذا غلط من سيبويه، يجب إن لم يدغم أن يقول: «مَوَّيان» فيكسر الواو الأخرى لتقلِّبَ الثانية ياءً هرباً من اجتماع واوين، الأولى مضمومة، والأخرى متحركة وذكر أنه قول أبي عمر الجرمي^(٣).

(١) في المنصف ٢٨/٢: «قال أبو عثمان: وقد قال بعضهم: رُئِيَا، ورُئِيَّ جعلها كالواو التي في كَيْة مصدر لويت قال أبو الفتح: يقول: لما حَقَّقُوا الهمزة فصارت واواً في: رُؤِيَا، ورُؤِيَّة، جرت مجرى ما أصله الواو نحو: لويث وطويث، فكما قالوا: لَيْتَ وطَيْتَ وأصلهما: لَوِيَّة وطَوِيَّة فادغموا الواو في الياء بعد القلب، كذلك أجروا الواو في رُؤِيَا ورُؤِيَّة مجراها في: لَوِيَّة وطَوِيَّة، فادغموها مثلها وينظر: الممتع ٥٧٢/٢-٥٧٣.

(٢) قال سيبويه: «وتقول في فعلان من قويت: قَوَوَان، وكذلك حييت، فالواو الأولى عور، وقويت الواو الآخرة كقوتها في: تَزَوَان، وصارت بمنزلة غير المعتل، ولم يستقلوها مفتوحتين كما قالوا: لَوَوِيَّ وأحووي، ولا تُدغم لأنَّ هذا الضرب لا يدغم في رددت وتقول: في فعلان من قَوِيْتُ: قَوَوَان، وكذلك فعلان من: حَيَّيْتُ حَيَّان، تُدغم لأنك تدغم فعلان من رددت. وقد قويت الواو الآخرة كقوتها في تَزَوَان، فصارت بمنزلة غير المعتل، ومن قال: حَيَّيَّ عن بيته قال: قووان. الكتاب: ٤٠٩/٤.

(٣) لم أجد ما نسب الشارح للمبرد في (المقتضب)، وكلام سيبويه منسوب إلى الخليل في المنصف ٢٧٩/٢-٢٨٠، وفي الممتع ٧٥٨-٧٥٩ ما نصه: «وتقول في فعلان منها -يعني فيعل- قَوَوَوَان، وإن شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفاً، وأدغمت فقلت: «قَوَوَان» هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس: ينبغي لمن لا يدغم أن يقول «قَوَّيان» فيقلب الواو الثانية ياءً، والضمَّة التي قبلها كسرة، فلا تجتمع واوان في أحدهما ضمَّة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم.

قال: والوجه عندي ادغامه ليسلم من اجتماعهما، والكسر حصل فيهما منه التباس: «فعلان بـ بعلان».

فإن قيل: فَمَعَ الادغام يقع اللبس أيضاً، فالجواب أنه لو كان (فعلان) بكسر العين لقيل: «قويان».

وامتنع الادغام حيثئذ لاختلاف الحرفين، فلما ادغم ولم يعلّ ذلك دلّ على أن فعلان بضمّ العين لا غير. فعند سيبويه يجوز الاظهار محافظة على البناء، والادغام؛ لأنّ المثليين في كلمة واحدة.

هذا آخر ما تيسر بعون الله عزّ اسمه من شرح هذا التصريف، وأسأل الله تعالى أن ينفع به من ينصفني في حالتي النظر والتعسف.

تمّ الكتابُ والله الحمدُ والمِنَّةُ.

اللهم صلّ على محمدٍ وآل محمدٍ، واغفر لكتابي، وانفعه بالعلم، واجعله من خيار أهله، حسبنا الله ونعم الوكيل.

نجز بحمد الله وتيسيره في رجب سنة ستّ وسبع مائة^(١).

= وينظر: المنصف ٢/٢٧٩-٢٨٠.

وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري: فقيه عالم بالنحو واللغة، دين ورع حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرّد. وكان جليلاً في الحديث والأخبار.

وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمنه، مات سنة ٢٢٥هـ.

وله من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، وغير ذلك. تنظر البغية ٢/٨-٩، تاريخ بغداد ٩/٣١٣-٣١٥.

(١) ما بين عضادتين كتب بخط مخالف لخط المخطوط.

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات الكريمة
- ٢- فهرس الأشعار
- ٣- فهرس الألفاظ اللغوية
- ٤- فهرس الأعلام
- ٥- فهرس الجماعات والقبائل
- ٦- فهرس الكتب الواردة في المتن
- ٧- فهرس المظان
- ٨- فهرس المحتويات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية السورة ورقم الآية الصفحة

-أ-

٢٠٢	البقرة/ ١٦	﴿ أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ... ﴾
٢٥٣	الصافات/ ١٠	﴿ إِلَّا مَنْ خِطِفَ الْطَغَمَةَ ﴾
		﴿ التَّ ١ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ
٧٢	السجدة/ ١-٢	﴿ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١ ﴾
٧٢	الزخرف/ ١٦	﴿ أَوِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾
٧٢	البقرة/ ١٤٠	﴿ أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ بُرْهَنًا ﴾
٧٢	الطور/ ٣٩	﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾
٢١٨	النساء/ ١٢٨	﴿ أَنْ يُصْلِحَا ﴾

-ت-

١٥٧	النجم/ ٢٢	﴿ تِلْكَ إِذْ أَوَسَّيْتُ ضِيقِي ﴾
-----	-----------	------------------------------------

ع/ف/ق

٨٥	النبا/ ١	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾
١٨٢	الأعراف/ ٦٤	﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ ﴾
		﴿ قُلْ قَسَا لَوْ أَنُّ لَ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾
٧١	الأنعام/ ١٥١	﴿ أَلَا تَشْكُرُوا بِرَبِّكُمْ ﴾

ل/م

٢٥١	البقرة/ ٢٣٣	﴿ لَا تَضْكَارَ وَلَدَهُ... ﴾
٥٦	الأنبياء/ ٢٣	﴿ لَا يُسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾
١١٠	الأعراف/ ٢٠	﴿ مَا وَرَى عَنْهَا... ﴾
ن/هـ		
١٨٦	سبأ/ ٩	﴿ تَخْصِفُ بِهِمْ ﴾
٤٧	الحاقة/ ٢٩	﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾
و-		
٢٢٨	النور/ ٣٧	﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾
٢٦	الذاريات/ ٧	﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوبِ ﴾
٥٢	النساء/ ٤٠	﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْلِعْهَا ﴾
﴿ وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوا مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ ﴾		
٥٧	الأحزاب/ ٢٦	﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾
٢٠٢	البقرة/ ٢٣٧	﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ ﴾
١١٤	الأعراف/ ١٠	﴿ وَلِكُلِّ وَجْهٌ لَّهُ مَوْلِيَةٌ ﴾
٢٣٥	البقرة/ ١٤٨	﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾
٢٣٢	الإخلاص/ ٣	﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾
٢٥١	البقرة/ ٢١٧	

ثانياً: فهرس الأشعار

ب/ت

٢٥١	ومتنان خظـاتـان	كـزحلوت من الهضب
٢٠٨	في ليلة من جمادى ذات أندية	لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
٧٩	على أحوذيين استقلت عشية	فما هي إلا لحظة وتغيّب
٨٢	صارت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرّة أن تدعى أمث
٨٢	الله نجّالك بكفي مسلمت	من بعد ما، وبعد ما، وبعدمت
٩٩	جاءت معاً واطرقت شتيتا	وهي تثير الساطع السخيتا
٩٩	هل ينجيني حلف سخيت سخيت	أو فضة، أو ذهب كبريت

د/ذ

٧٨	دعاني من نجد فإن سنينه	لعبن بناشيا وشيتنا مردا
٣٧	وما كل مبتاع ولو سلف صفقه	براجع ما قد فاته برداد
١٤٦	ويا جذا برد أنيابها	إذا أظلم الليل واجلوذا

ر-

٨٧	وقد رابني قولها يا هناء	ويحك ألحقت شرّاً بشر
١٠٤	منى بالديار وقوف زائر	وتأتي إتك غير صاغر
٢٥١	لها هتتان خطاتان كما	أكب على ساعديه النمر

س/ص

- ٤٠ علّ الهوى من قريب أن يعرّبه أمّ النجوم وقدّ القوم بالغلس
٩٣ إذا جدّدت يوماً حسبت خميصه عليها وجربال النصير الدلامصا

ع/ق/ك

- ٩٥ يا سيداً ما أنت من سيّد موطأ البيت رحيب الذراع
٩٥ قوأل معروف وفعله عقار مشى أمهات الرباع
٦٠ سهرت به ليلة كلها فجئت به مؤذناً خفّيقا
٩٥ إذا الأمهات فبحن الوجوه مزجت الظلام بألماتكا

-ل-

- ٩٣ دره من عقائل البحر لم تخنها مناقب اللال
٤٨ سألن الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمان وتسهيل
٨٥ إن قتلنا بقتلنا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل
٤٩ ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
١٢٩ لعمرك ما ندري متى الموت جائئ ولكن أقصى مدة العمر غافل
٨٥ على ما قام يشتمني لثيم دمال كخنزير تمرغ في دمال

-م-

- ١٥١ حبّ بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة أو لمّام
٢٥ باتت ثلاث ليال ثم واحدة بذى الحجاز تراعي منزلاً زيماً

- ٣٦ وقالوا: ترابيّ فقلت صدقتم أبي من تراب خلقه الله آدماء
١٨٥ يا حبّذا قُربتني وعمومٍ وجبّذا منطقها الرخيم
١٠٧ أشاقتك أصفان يحفر ابنيم نعم بكرأ مثل الغسيل المكمكم
ن/هـ

- ٤٧ هويت السّمان فشيئني وقد كنت قدما هويت السمانا
٩٥/٩٤ إذا جاء للضيف ضيفن فاوي بما تقرى الضيوف الضيافن
٧٨ أعرف منها الأنف والعينانا ومنخرين أشبها ظيانا
٣٦ فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبّرت صفحته وغاربه
١٢٣ بيّن لي أنّ القماء ذلّة وأنّ أشراء الرجال طيالها
١٩٥ ألا طرقتنا مئة ابنه منذر فما أرقّ اليقام إلا سلامها

-ي-

- ١٩٢ وقد علمت عرسى مليكة أنني أنا الليث معدياً عليه وعاديا
٥٨ فأصبحت الثيران غرقى وأصبحت نساء تميم يلتقطن الصياصيا

(أنصاف الأبيات)

١٠١/٥٤	والقوس فيها وتر عُرْد
٣٢	مالِي عنه عندد
١١٨	وكتخل العينين بالعواور
١٨٤	وقلت لشفاع المدينة أوجف
٢٣٩	فإنه أهل لأن يؤكرما
٤٥	زماماً كثعبان الحماسة أرنما
٢٣٩	وصاليات ككما يؤثنين
٨٧	أرفض من تحت وأضحى من عله
٢٣٥	قد علمت ذاك بنات البية
٩٦	أمهني خندف والبأس أبي
١٨٤	وبعض العوم يخلق ثم لا يفري
٧١	عن كيف بالوصل أم كيف لي

ثالثاً: فهرس الألفاظ الواردة في المتن وتم بيان دلالاتها

٥٢	أصيلال	-أ-
٢٢٠	أطببت	١٩٧
٢٢٠	إغليت	١٨٩
١٥٨	إفعوان	١٠٧
١٣٢ ، ٦١	أفكل	١٩٧
١٤٣	الأقط	٦٢
٦٠	إقعنسس	١٤٦
٩٥	أمات	١٤٦
٦٩	انزهو	٢٢٠
٦٩	انقحل	٩١
١٢٥	أوامم	٦٠
٥٣	أولق	٦٩
٦١	أيدع	٦٢
-ب-		١٥٨
٢٣٦	بابأ	١٧٧، ٥٣
٤٣	بابونج	٢٢٠
١٥٧ ، ١٣٦ ، ١٣٠ ، ٢٨ ، ٣١	برثن	٢٢٠
٤٥	بروع	٧٤
١٧٨	بشكى	٢٥٦
١٩٨	البقوى	٦٣
		الأبرق
		أبلم
		أبنيم
		أجرع
		أجفيل
		إجلوآذ
		اجرواط
		اجودت
		اجنطي
		إحرنجم
		اخروط
		اخريط
		أدل
		أرطى
		استيت
		استحوذ
		أسد
		أشيهاب
		اصطرخر

بلغن	٩٤	جعفر	٤٤
بلز	٢٦	جلب	٤٦
بهمة	٣٠	جلوزي	١٦٣
	-ت-	جمادی	٢٠٨
تأنا	٢٣٦	جمعرش	٢٤٦
ترتب	١٥٧، ٥٤، ٤١	جمزی	١٧٨
ترقوی	١٧١	جوالق	١٨٢
تعقرة	٩٣	جون	٢٣٨، ١٢٦
تمعدد	٦٧	جیئل	١٧٥
تحندل	٦٧	-ح-	
	-ث-	حبکی	١٥٧
ثيرة	١٤٣	حرافش	٨٠
	-ج-	حرنجم	٧٦
جؤذر	٣٠	حرنفش	٨٠
جین	١٠٠	حملاق	١١٨
جحنفل	٥٣	حنطاو	٧٠
جخلدب	٣١، ٣٠، ٢٨	-خ-	
جرائض	٥٣	خبیثن	٣٤
جدول	٤٤	خزوی	١٩٧
جردحل	٣٣	خروع	٤٥
جرشع	٢٩	خطام	٧١
جرموق	٦٩	خنافیق/ خنفیق	٦٠

خوان	١٣٩	-س-	
خیفق	٩٤	سبطر	١٣٦، ٢٩
	-د-	ست/ سدس	٥١
دئل	٢٧	ستههم	١٠٩
ددن	١٠٨	سختیت	٩٩
دلأمص	٩١	سُرح	٢٧
دمال	٨٥	سرحان	٢٠٦
دیدن	١٠٧	سرادح	٢٠٦
	-ر-	سرهف	٣٩
رثم	٢٨	سکع	٢٧
رامویا	٤٣	سلهب	٢٨
رد	٧٨	سمیدع	١٧١، ٨٠
رعشن	٩٤	سندأو	٧٠
رمو	١٥١	سویر	١١٠
	-ز-	سیاتق	١١٦
زباني		سیل	١٥٠
زبرج	١٣٠، ٢٨	-ش-	
زرجون	٤٣	شاة/ شوهة	١٢٤
زرقم	١٠٩، ٩٣، ٤٦	شرابت	٨٠
زکی	١٢٢	شأمل	٥٣
زنادة	٤٦	شمال	٥٣
		شماطیط	٣٧

شمردل	٣٣	عتل	١٠٠
-ص-		عثوثل	٦٠
صرد	٢٣	عدى	٢٥
صقب	٢٥	عذافر	٨٠، ٥٥
صلاة	١٠٣	علبس	٥٩
صمجمع	٥٩	عُرد	٥٤
صيرف	٩٤، ٤٥	عطود	٦٨
صيصة	٥٧	عضر فوط	٦٨
-ض-		عقنقل	٧٩، ٦٠
ضيزى	١٥٧	علبط	٣٢
ضينم	٥٣	عليان	٢٠٧
ضيفن	٩٤	عنِب	٣٢
ضيون	١٨٧، ١١٦	عتريس	٥٥
-ط-		عندد	٣٢
طنب	٢٧	عنسل	٩٩
طوبى	١٦٣، ١٤٩	عنقص	٢٨
طول	١٢٣	عنقوان	١٥٨
طَيَّان	١٤٠	عواء	١٩٩
-ع-		عياهم	٧١
عباءة	١٠٣	العيبة	١٤٩
عبايد	٣٧	عيل	١١٧
عبر	٢٧		

الغيب	٢٠٧	كروّس	٦٨
-ف-		كنهيل	١٠١
فحجل	٩٩	كوثر	٥٣، ٤٥
فدوكس	١٧١، ٨٠	كوهى	١٥٧
فرنوس	٤٣	كيسيّ	١٤٩
-ق-		-ل-	
قارون	٤٢	لا	٩٢
قبعثرى	١٧٥، ٣١	لوى	١٦٣
قحدوه	١٥٨	-م-	
قدعمل	٣٣	مثلة	٩٣
قردد	٥٥	مدق	٢٤٩
قرطعب	٣٤	مديق	٢٤٩
قسور	١٨٧	مرزجوش	٦٨
قعدد	٤٦	مرمرس	٧٣
قلنسوة	١٥٨	مرهف	٧٢
قمطر	٢٩	مهدد/يمهد	٤٦
قهبلس	٣٣	الميل	١٥٠
قندأو	٧٠	-ن-	
القود	١١٧	ناووس	١١٨
قيس	٥٧	نسلف	٣٧
		نضو	٢٥

رابعاً: فهرس الأعلام

-أ-

أبو ثروان: ٨٦.

-ج-

جالينوس: ١٠٠.

الجرجاني (عبد القاهر): ١٠٠، ٣٥.

١٠٦، ١٤٠، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٩.

١٨٢، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢١.

جنبد بن المثنى الطهومي: ١١٨.

الجرمي (أبو عمر): ٨٨، ٢١٨، ٢٥٨.

ابن جني (أبو الفتح): ٢٦، ٣٣، ٣٥.

٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٦٤، ٦٩، ٧١.

٧٦، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١١٠، ١١٤.

١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥.

١٢٩، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣.

١٥٥، ١٥٩، ١٦٢، ١٨٦، ١٨٩.

١٩٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٦.

٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١.

٢٥٢، ٢٥٧.

الجوهري: ٢٧، ٩٢.

-ح-

ابن الحاجب: ٥٢، ١١١، ١٦٤، ٢٤٠.

-ث-

ثعلب: ٧٨، ٩٨.

-ت-

التبريزي: ٨٧.

البشتي (الخارزنجي): ٧٠، ٢٣٣.

ابن بري: ٩٢.

البصري (الحسن): ٢٥٣.

ابن الأنباري (أبو بكر): ٧١.

الأنصاري: (أبو زيد): ٧٧، ٨٨، ٩٤.

٩٨، ١٠٢.

-ب-

ابن بابشاذ: ٨٧.

الأخفش (سعيد بن مسعدة): ٢٧، ٣٢.

٥٠، ٥٤، ٧٣، ٧٨، ٨٨، ٩٨.

١٠٠، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٢٧.

١٢٨، ١٣١، ١٣٥، ١٥٤، ١٦١.

٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨.

الأصفهاني: ١٠٢.

الأصمعي: ٤٣، ٨٨، ١١٧، ١٤٦.

الأعشى: ٩٣.

نهشل

٥٣

-ه-

٢٩

هبلع

٣٢

هدبد

٩٩

هدمل

١١٩

هوامس

١٢٢

هدية

٣٤

هندلع

-و-

٣٤

وأيق/ نأي

٢٠٦

ورشان

٩٠

ورنتل

-ي-

٢٥٥

يحواو

٤٦

يسطيع

الحجاج: ١١٤، ١٠١، ٢٤٠.

الحضرمي (أبو اسحق): ١٦٧.

حنضلة بن ثعلبة: ٥٤، ١٠١.

أبو حيان الأندلسي: ٥٤.

-خ-

خارجة بن مصعب: ١١٤.

ابن خروف: ٤٨.

ابن الخشاب: ٨٧.

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٥٩، ٦٦،

٧٣، ٧٥، ٧٦، ٩١، ٩٢، ٩٨،

١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢، ١١٣،

١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠،

١٥٢، ١٥٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٥،

١٨٦، ٢٢٤، ٢٢٦.

الخوارزمي (محمد بن العباس أبو بكر):

١٢٠، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٥٥.

-د-

أبو داود (الشاعر): ٢٥١.

ابن دريد: ٢٤٠.

الدمياطي: ٣١.

ابن الدهان الموصلي: ٤٨، ٥٣،

١٢٨.

-ر-

الرضي (الاسترابادي): ٥١، ٥٢،

٢٤٠.

ذو الرمة (الشاعر): ١٦٥.

رؤبة: ٩٩.

-ز-

الزجاج: (أبو اسحق): ٤٧، ١١٥.

الزعفراني: ٣١، ٣٢، ٧٠، ٩٩،

١٥٢.

الزمخشري (جار الله): ١١٤، ١٩٨.

زهير بن أبي سلمى: ١٨٤.

أبو زيد (الأنصاري): ينظر

(الأنصاري).

-س-

السخاوي (علي بن محمد بن

عبد الصمد): ٢٠٩.

السختياني (أيوب): ١٠٧.

ابن السراج: ٣٤، ٣٨، ٩٥، ٩٧،

١٢٠، ١٤٣، ١٦٢، ٢٤٠.

سعد بن أحمد المغربي: ٣١، ٩٠.

سيبويه: ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣١،

٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١،

٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٩،

٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٨٦،

٨٨، ٩٠، ٩٩، ١٠٨، ١١٣، ١١٦،

١٢٧، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٤، ١٦٥،

١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٤،

١٩٢، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٥٦،

٢٥٧.

السيرافي (أبو سعيد): ١٠٩، ١٤٤،

١٦٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٥٣.

السيوطي (جلال الدين): ٣٩، ١٩٦،

٢٠١.

-ش-

ابن الشجري (ضياء الدين): ١٢٤.

ابن شقير البغدادي: ٣٨.

-ط-

ابن الطراوة: ٣٦.

الطرماح (الشاعر): ١٥١.

طفيل: ١٠٧.

-ع-

عاصم (البحلري): ٢١٨.

العباس بن الفضل: ١١٤.

ابن عباس رضي الله عنهما: ٢٥٣.

العبيدي (أحمد بن بكر بن أحمد):

١٦٥، ١٧٣، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٨.

أبو عبيدة: ٦٠، ٨٨، ٩٢، ٩٣.

العجلي (أبو النجم): ٨٢.

العجلاني (تميم بن أبي): ١٨٤.

ابن عصفور: ٥٤، ٦٢، ١٤٧، ١٥٠.

العكبري (أبو البقاء): ٦٣.

ابن عمرو بن العلاء: ١٧٢.

علي (رض): ٤٩.

عمر (رض): ٦٨.

-ف-

د. فائز فارس: ١٢٩.

الفارسي (أبو علي): ٣٠، ٣١، ٣٨،

٥٩، ٧٠، ٨٧، ٩٠، ٩٥، ٩٧،

١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ١٢٧، ١٤٤،

١٦٥، ١٦٩، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٥٤.

الفراء: ٣٠، ٣٧، ٤٢، ٧٩، ٩٢،

٩٣، ١٠٤.

الفقعسي (أبو حيان): ٢٣٩.

-ق-

قارون: ٤٢.

قتادة: ٢٥٣.

قصي بن كلاب: ٩٥.

ابن القطاع: ٣٤.

امرؤ القيس: ٨٧، ٢٥١.

-ك-

معاوية: ٤٩.

الكسائي: ٥٥، ٦٧، ١٠٢، ١٠٤،

١٨٧، ١٨٦.

ابن كثير: ٨٥.

الكميت: ٨٥.

-ل-

الليث: ٢٧، ٢٨، ٦٠، ٩٣.

-م-

المازني (أبو عثمان): ٢٥، ٣٠، ٣٣،

٤٤، ٤٧، ٥٩، ٦٨، ٩٢، ٩٤، ٩٨،

١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١٢١،

١٣٣، ١٣٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٠،

١٦٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠،

١٩١، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٥،

٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٨،

٢٥٧.

ابن مالك: ٢٣.

المبرد (أبو العباس): ٣٠، ٣٣، ٣٦،

٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٨٦،

١٣٥، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤،

٢٥٧، ٢٠٦.

المجاشعي (خطام): ٢٣٩.

مرة بن محكان: ٢٠٧.

مروان بن الحكم: ٩٥.

أبو معاذ النحوي: ١١٤.

مغيث بن بديل: ١١٤.

ابن مقسم: ١٤٥.

الميداني: ٢٧.

-ن-

النابعة الذبياني: ٢٥.

نافع: ١١٤.

النبهاني (أنيف بن زيان): ١٢٣.

النجاشي: ٤٩.

نصر بن سيار: ٢٨.

النعيمي (محمد سعيد): ٤٢، ٤٩.

النميري (الراعي): ٤٥.

-ه-

ابن هبيرة: ٨٧.

هرم بن سنان: ١٨٤.

ابن هشام الأنصاري المصري: ٧١.

النظام الواسطي: ٩٠.

-ي-

يحيى بن وثاب: ١١٠.

يعقوب: ٩٩.

عبد يغوث الحارثي: ١٩٢.

ابن يعيش: ٢٩، ٣٨، ٦٤، ٢٥٤.

يونس بن حبيب: ٨٨، ١٦٥، ١٧٢،

١٧٣.

خامساً: فهرس الجماعات والقبائل واللغات والمدارس

-أ-

٤٣.

أهل الطائف:

١١٤.

أهل المدينة:

-ب-

٢٤، ٣٠، ٤١، ٦٢، ٧٢، ٨٨، ١١٥، ٢٠١،

البصريون:

٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٧.

-ت-

التصريفيون (أهل التصريف)، (محققو التصريفين) (الصرفيون):

٢٥، ٥٤، ٦٦، ١٢٤، ١٦٧، ٢٠٢، ٢٠٥،

٢٠٩، ٢١٠.

٧٢، ٢٥٠.

التميميون (بني تميم):

٣٦.

الجمهور:

٢٥٠.

الحجازيون:

-ع، ل-

٢١١.

العرب:

١٠٢.

بني فزارة:

٥١.

لغة سعد:

٢٥٠.

لغة سليم:

-ك-

٢٤، ٣٠، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٥٥، ٧١، ٧٢،

الكوفيون:

١٥٤، ٢٠١، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٨.

-م-

٧٦، ١٦١، ٢٣١.

المتأخرون:

٧١.

المتقدمون:

٧٩.

المحدثون:

٢٢٨.

المصنفون:

٢١١، ٢١٩.

النحاة:

سادساً: فهرس الكتب الواردة في متن الشرح

-أ، ب-

الإسعاف بئمة الإنصاف . لابن إياز: ٢٠١

الأسماء الأعجمية: ٣١

الأفعال: ٣٤

البرهان (للعبدى): ١٧٣ ، ١٨٠

-ت-

التخمير (للخوارزمي): ينظر: شرح المفصل

التذكرة: ٣٠

التصحيح (للزغفراني): ٢٠٥

التصريف (لابن الحاجب): ١١١ ، ١٦٤

التصريف: ٢٣

التصريف الملوكي: ٦٦

التعاقب (لابن جني): ١٨٨

التعليق (للبيهقي): ٢٣٣

التعليق (للزغفراني): ١٥٢

التكملة (لأبي علي الفارسي): ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٦

-خ-

الخصائص: ١٧٥

-س-

سر الصناعة: ٧٢ ، ١٦٦

-ش-

الشرح العوني: ٨٧

شرح الفصول (لابن إياز): ١٧٣

شرح المفصل (للخوارزمي): ١٢٠

شرح الإيضاح (للعبدى): ١٩٦

-ص-

الصحيح (للجوهرى): ١٩٩

-ع-

كتاب (العين): ٩٦

-غ-

كتاب (الغرة) لابن الدهان: ١٢٩

-ف-

الفصيح: ٩٧

-م-

أمالى ابن الشجري: ١٢٤

المسائل الخلافية: ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٢٤ ، ٢٢٨

المسائل الشيرازية: ١٩٩

المسائل المشكلة: ٢٣٥

المقتصد: ١٠٠ ، ١٨٢

المسلوكي: ينظر (التصريف الملوكي)

المنصف في شرح التصريف: ٣٧ ، ١٨٥

سابعاً: روافد التحقيق والدراسة والشرح

- القرآن الكريم.

- ١- الإبدال والمعاقبة والنظائر: للزجاجي. تح. عز الدين التنوفي - دمشق/ ١٩٦٢.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدماطي البنا - تصحيح: علي محمد الضباع - مطبعة حنفي - مصر/ ١٣٥٩هـ.
- ٣- أخبار النحويين البصريين: للسيرافي. تح. طه الزيني، د. عبد المنعم خفاجي. البابي الحلبي - مصر/ ١٣٧٤هـ.
- ٤- أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري. دار صادر - بيروت/ ١٩٦٧.
- ٥- الأزهية في علم الحروف. علي بن محمد الهروي. تح. عبد المعين الملوحي - دمشق ١٣٩١ - ١٩٦٥.
- ٦- أسرار العربية. ابن الأنباري. تح. محمد بهجة البيطار - دمشق/ ١٩٥٧.
- ٧- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي. راجعه وقدم له. د. فايز ترجيني - دار الكتاب العربي ط ٤ بيروت/ ١٩٨٤.
- ٨- إصلاح المنطق: ابن السكيت. شرح وتحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف مصر/ ١٩٤٩.
- ٩- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تح. د. زهير غازي زاهد - بغداد.
- ١٠- الأفعال. ابن القطاع. حيدر آباد الدكن بالهند/ ١٣٥٩هـ.
- ١١- أمالي المرتضى. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار احياء الكتب العربية - مصر/ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤.
- ١٢- أمالي أبو علي القالي. ط دار الكتب المصرية/ ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦.
- ١٣- أنباء الرواة على أنباه النحاة. للقفطي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - مصر/ ١٩٨٦.
- ١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو بكر الأنباري. تح. محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ القاهرة/ ١٩٦١.
- ١٥- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. مصر/ ١٣٢٨هـ.
- ١٦- البداية والنهاية: أبو الغدا الدمشقي. تح. أحمد عبد الوهاب، القاهرة/ ١٩٩٧.
- ١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر.

- ١٨- البلغة في تاريخ أئمة اللغة. الفيروز آبادي. تح. محمد المصري. نشر وزارة الثقافة السورية/ ١٩٧٢.
- ١٩- تاج العروس في جواهر القاموس. محمد مرتضى الزبيدي. طبعة ١٣٠٦هـ.
- ٢٠- تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. نقله إلى العربية. د. رمضان عبد التواب - مصر/ ١٩٧٥.
- ٢١- تاريخ علماء المستنصرية. د. ناجي معروف. بغداد/ ١٩٦٥.
- ٢٢- التبيان في وجوه الإعراب والقراءات في القرآن. أبو البقاء العكبري. تح. إبراهيم عطوه عوض - مطبعة البابي/ مصر.
- ٢٣- تصريف الأسماء. محمد الطنطاوي. ط ٥ - القاهرة/ ١٩٥٥.
- ٢٤- التعريف في ضروري التصريف. ابن مالك (مخطوط) من موجودات مكتبة الاستاذ هلال ناجي - بغداد.
- ٢٥- التكملة. أبو علي الفارسي. تح. د. كاظم بحر المرجان - الموصل/ ١٩٨١.
- ٢٦- تكملة المعاجم العربية. رينهارت دوزي. نقله إلى العربية وعلق عليه. د. محمد سليم النعيمي - بغداد.
- ٢٧- تهذيب اللغة. للأزهري. تح. عبد السلام هارون. مراجعة: محمد علي النجار - القاهرة/ ١٩٦٤.
- ٢٨- التيسير في القراءات السبع: الإمام أبو عمرو الداني - عني بتصحيحه: أوتوبرتزل - مطبعة المثنى - بغداد.
- ٢٩- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. القاهرة/ ١٩٦٧.
- ٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني. ابن أم قاسم المرادي. تح. د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - بيروت/ ١٩٨٣.
- ٣١- جمهرة اللغة. ابن دريد الأزدي. تح. ف. كرنكو - حيدر آباد الدكن/ ١٣٤٤هـ - ١٣٥١هـ.
- ٣٢- الحروف والأصوات في مباحث اللغويين القدماء والمحدثين (بحث) د. هادي نهر - آداب المستنصرية - بغداد/ ١٩٨٣.
- ٣٣- حماسة ابن الشجري. ابن الشجري - ط مصر.
- ٣٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية. عبد القادر البغدادي - ط بولاق - مصر.

- ٣٥- الخصائص. ابن جني. تح. محمد علي النجار ط٢/ بيروت.
- ٣٦- دار المعارف الإسلامية. هوتس ورفقاؤه - الطبعة العربية الثانية.
- ٣٧- دقائق التصريف. ابن سعيد المؤدب. تح. د. أحمد ناجي القيسي ورفقاؤه - بغداد/ ١٩٨٧.
- ٣٨- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) نشره انطوان صالحاني - ط٢ - دار الشرق - بيروت.
- ٣٩- ديوان ذي الرمة. ط٢ المكتب الإعلامي للطباعة - دمشق/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦١.
- ٤٠- ديوان الطرماع. طبعة كرفكو مع ديوان طفيل الغنوي - لندن/ ١٩٢٧. وطبعة دمشق بتحقيق عزة حسن/ ١٩٦٨.
- ٤١- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. ميرزا الخوانساري اسد الله اسما عليان - دار المعرفة - بيروت/ ١٣٩٠هـ.
- ٤٢- سر صناعة الاعراب، ابن جني. تح. مصطفى السقا ورفقاؤه القاهرة/ ١٩٥٤.
- ٤٣- السلوك لمعرفة دول الملوك المقريزي. تح. د. محمد مصطفى زيادة.
- ٤٤- شذرات الذهب. ابن عبد الحي الحنبلي المشهور بابن العماد. تح. محمود الارناؤوط - دمشق/ ١٩٨٦.
- ٤٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مصر.
- ٤٦- شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية.
- ٤٧- شرح جمل الزجاج لابن عصفور. تح. د. صاحب أبو جناح - بغداد/ ١٩٨٠.
- ٤٨- شرح ديوان زهير. الدار القومية - القاهرة/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤.
- ٤٩- شرح الفصيح. ابن هشام اللخمي. تح. مهدي عبد جاسم - بغداد/ ١٩٨٨.
- ٥٠- شرح الشافية. للرضي الاسترابادي. تح. محمد نور الحسن ورفقاؤه/ ١٩٥٦.
- ٥١- شرح الكافية للرضي الاسترابادي. تح. يوسف حسن عمر - بيروت/ ١٩٧٨.
- ٥٢- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي - مكة المكرمة - جامعة أم القرى.
- ٥٣- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري. تح. د. هادي نهر - بغداد/ ١٩٧٦.
- ٥٤- شرح المفصل. ابن يعيش - طبعة المنيرية - مصر.
- ٥٥- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. أبو الحسين أحمد بن فارس. تح. مصطفى الشويهي - بيروت/ ١٩٦٣.

- ٥٦- طبقات النحاة واللغويين. ابن قاضي شهبة. تح. د. محسن غياض - بغداد.
- ٥٧- العبر في خبر من غبر الذهبي. تح. فؤاد سيد - الكويت/ ١٩٦١.
- ٥٨- العقد الفريد ابن عبد ربه. تح. محمد سعيد العريان/ القاهرة.
- ٥٩- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري. تح. بيرج - القاهرة/ ١٩٣٥.
- ٦٠- الفصول. ابن الدهان الموصلي. تح. د. فائز فارس/ الأردن - إربد.
- ٦١- الفلاكة والمفلوكون. أحمد بن علي الدلجي.
- ٦٢- الفهرست. ابن النديم - دار المعرفة - بيروت.
- ٦٣- فوات الوفيات. ابن شاكر الكتبي - النهضة المصرية - القاهرة.
- ٦٤- في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي - بيروت/ ١٩٦٤.
- ٦٥- الكامل في اللغة والأدب. المبرد. تح. محمد أبو الفضل والسيد شحاته - القاهرة/ ١٩٥٦.
- ٦٦- الكتاب. سيبويه. تح. محمد عبد السلام هارون - دار القلم - بيروت.
- ٦٧- الكشف عن حقائق التنزيل. جار الله الزمخشري. طبعة البابي الحلبي - مصر/ ١٩٤٨.
- ٦٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة - مكتبة المثنى - بغداد.
- ٦٩- كشف المشكل في النحو. حيدرة بن علي بن سليمان اليمني. تح. د. هادي عطية مطر - بغداد/ ١٩٨٤.
- ٧٠- لسان العرب، ابن منظور. ط بولاق - مصر.
- ٧١- اللهجات العربية في التراث. د. أحمد علم الدين النجدي - بيروت.
- ٧٢- المبدع في التصريف. أبو حيان الأندلسي. تح. د. عبد الحميد السيد طلب دار النفائس/ بيروت ١٩٨٢.
- ٧٣- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق محمد عبد السلام هارون - النشرة الثانية - دار الكتب. مصر.
- ٧٤- مجالس العلماء، الزجاجي، تح. محمد عبد السلام هارون - الكويت/ ١٩٦٢.
- ٧٥- مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ الطبري. تعليق السيد هاشم الرسولي - بيروت/ ١٣٧٩هـ.
- ٧٦- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والافصاح عنها. ابن جني. تح. د. علي النجدي ناصف ورفقاؤه - القاهرة/ ١٩٦٩.

٧٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. علي بن سليمان اليافعي - حيدر آباد الدكن الهند ١٣٤٠هـ.

٧٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي. شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق عليه - أحمد جاد المولى ورفقاؤه.

٧٩- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات. أبو علي الفارسي.

٨٠- المعاني الكبير، ابن قتيبة الدينوري، حيدر آباد الدكن - الهند/١٩٤٩.

٨١- معاني القرآن. الفراء مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٥.

٨٢- معاني القرآن. للأخفش. تح. د. عبد الأمير محمود الورد - دار عالم الكتب - بيروت. ٥٥٢٦٢٦

٨٣- معجم الأدباء. ياقوت الحموي - القاهرة/١٩٣٦.

٨٤- معجم البلدان، ياقوت الحموي - طهران/١٩٦٥.

٨٥- المعجم الشامل للتراث العربي. محمد عيسى صالحة/بيروت.

٨٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام الأنصاري. تح. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - بيروت/١٩٩٢.

٨٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده - مصر.

٨٨- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تح. د. كاظم بحر المرجان - بغداد.

٨٩- المقتضب. للزميرد. تح. عبد الخالق عضيمة - مصر/١٣٨٨هـ.

٩٠- الممتع في التصريف. ابن عصفور. تح. فخر الدين قباوة - ط ٥ بيروت/١٩٨٣.

٩١- المنصف شرح كتاب التصريف. ابن جني - تح. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين - القاهرة/١٩٥٤.

٩٢- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري. مطبعة مصطفى محمد - مصر.

٩٣- نفح الطيب. المقرئ. تح. د. إحسان عباس - بيروت.

٩٤- النوادر في اللغة. أبو زيد الأنصاري - بعناية الشرتوني - ط ٢ - بيروت/١٩٦٧.

٩٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت.

٩٦- الوافي بالوفيات. للصفدي. مصر.

٩٧- وفيات الأعيان - ابن خلكان. تح. د. إحسان عباس - بيروت.

ثامناً: محتويات الكتاب

بين يدي الكتاب.....	٥
ترجمة مصنف التعريف.....	٨
حياته:.....	٨
شيوخه:.....	٨
خلايقه:.....	٩
مكانته العلمية.....	٩
وفاته.....	١٠
آثاره.....	١٠
هوامش ترجمة ابن مالك.....	١٣
ترجمة الشارح.....	١٥
وصف المخطوطة المعتمدة في التحقيق:.....	١٦
الكتاب محققاً	
أوزان الإسم الثلاثي.....	٢٣
أوزان الإسم الرباعي.....	٢٨
أوزان الإسم الخماسي.....	٣٣
أوزان الفعل.....	٣٥
الأسماء والأفعال باعتبار الأصلية والزيادة.....	٤٤
وظائف الزيادة.....	٤٥
حروف الزيادة.....	٤٧
الوصف الصوتي للهمزة.....	٤٨
الوصف الصوتي للميم.....	٤٨
الوصف الصوتي للنون.....	٤٩
الوصف الصوتي للتاء.....	٥٠

- الوصف الصوتي للسين ٥١
- الوصف الصوتي لللام ٥١
- الأدلة على الزيادة ٥٢
- طريقة الوزن الصرفي ٥٤
- لِمَ كان الميزان ثلاثياً ٥٦
- مواضع حروف الزيادة ٥٧
- زيادة الهمزة ٦١
- زيادة الألف والنون ٦٥
- زيادة الميم ٦٦
- زيادة الألف ٧٤
- زيادة النون ٧٦
- زيادة التاء ٨١
- زيادة السين ٨٣
- زيادة الهاء ٨٤
- زيادة اللام ٨٧، ٩٩
- بعض مواضع أصلية الهمزة ٩٠
- زيادة النون أيضاً ٩٤
- الأعلال في اسم الفاعل ١٠٥
- حكم التضعيف في أول الكلمة من الإدغام ١٠٧
- الأعلال في (مفاعل) ١١٢
- بناء (وزن و وعد) على: فعلل ١١٠
- الإعلال في (أوائل) ونحوه ١١٦
- الإعلال في جمع (دواة) ١٢٠
- قلب الهمزة واواً ١٢٣
- أصل كلمة (شاة) ١٢٤
- إبدال الهمزتين المتحركتين ١٢٥

- تصغير (أَيمة) ١٣١
- جمع (آدم) ١٣٣
- بناء (قمطر) من قرأت ١٣٥
- بناء كلمة من خمس همزات على (أترجة) ١٣٧
- الإعلال في الياء ١٣٨
- قلب الهاء همزة ١٤٠
- الإعلال في: ديم وقيم ١٤١
- الإعلال في: ثيرة جمعاً لثور ١٤٢
- قلب الألف والواو ياءً ١٤٥
- قلب الألف والياء الساكنة واواً ١٤٩
- بناء (مَفْعَلَة) من: رميت ١٥٣
- كسر أول الجمع إذا كان مضموماً ١٥٤
- بناء: معيشة ١٥٦
- الإبدال في الياء التي تليها ضمة ١٥٨
- بناء (غزوت) من (ترقوة) ١٦١
- النسب إلى ما ثالثه ياء مشددة ١٦٤
- النسب إلى فعيلة ومفعولة ١٦٨
- النسب لى نحو: ترقوة وزينة ١٧١
- النسب إلى: عمّ، وشجّ ١٧١
- النسب إلى: فَعْلُهُ وفَعْلَةٌ ١٧٣
- النسب إلى ما كانت ياؤه رابعة ١٧٣
- النسب إلى ما كانت ياؤه خامسة ١٧٤
- النسب إلى المقصور ذي الألف الثالثة ١٧٤
- النسب إلى المقصور ذي الألف الرابعة ١٧٦
- النسب إلى فَعْلَةٍ ١٧٦
- النسب إلى (قلنسوة) ١٧٦

النسب إلى اسم الفاعل.....	١٧٩
التصغير.....	١٨١
عود إلى الاعلال.....	٢٠٠
تاء (إفتعل).....	٢١٢
بناء الخماسي والسداسي الأجوف.....	٢٢٧
إعلال الإسم الثلاثي.....	٢٢٨
حركة عين المضارع.....	٢٣٠
إعلال المصدر لاعتلال فعله.....	٢٣٣
الادغام.....	٢٣٩
مفهومه في اللغة والاصطلاح.....	٢٤٠
الغرض من الإدغام.....	٢٤١
الإدغام والاعلال.....	٢٤٢
مواضع الإدغام.....	٢٤٣
بناء (فعلان).....	٢٤٧
حركة المدغم.....	٢٤٨
صيغة (أفعل) والإدغام.....	٢٤٩
الإدغام في (إمثلة).....	٢٥٣
الفهارس العامة	
فهرس الآيات الكريمة.....	٢٦١
فهرس الأشعار.....	٢٦٣
فهرس الألفاظ اللغوية.....	٢٦٧
فهرس الأعلام.....	٢٧٣
فهرس الجماعات والقبائل.....	٢٧٧
فهرس الكتب الواردة في المتن.....	٢٧٨
فهرس المظان.....	٢٨٠
فهرس المحتويات.....	٢٨٥